

مقدمة

توصل جل علماء العلوم الوظيفيون في علم الاجتماع أمثال بارسونز *T.Parsans* ميرتون *R.Merton* وكذا مالينوفسكي *Malinowski* إلى أن النسق يتكون من شقين أحدهما ثابت ويتمثل في المكانة والثاني متحرك ويتمثل في أدوار كل منهما، لكن الأهم أن كل من الشقين يتأثر بالآخر من حيث البقاء والديمومة ومن حيث التغيير والتغير؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ الاستقطاب الذي حدث في تفكير علماء العلوم الإنسانية والاجتماعية كالأنثروبولوجية، علم النفس وعلم الاجتماع الذي استحوذت عليه موضوع الزواج، كونه عملية وجودها تستدعي توافر شروط اجتماعية أو كعلاقة لها أطراف فاعلة ولها مكتسبات أو كتنظيم يعمل لأجل الحفاظ على بقاء المجتمع وفاعليه على النحو النوعي وكذا الاستمرار وأخيراً كنسق اجتماعي له مكونات متفاعلة، ومن هنا فقد سعت كل تلك العلوم بحسب زاوية رؤيتها لهذه القضية إلى تفسير ذاك المكون وإجلاء الغموض عليه ومن حوله توضيح العلاقة بينه وبين بقية المكونات الاجتماعية، النفسية، الفسيولوجية، وأخيراً الثقافية، ومن المنطلق أن هذه الدراسة السوسيولوجية فإنها سعت إلى رؤية الزواج كنسق اجتماعي له العديد من المكونات المتفاعلة والمتأثرة بعضها ببعض الآخر، لأجل الحفاظ على توازنه واستقراره المطلوبين، ومن ثمة تفادي المجتمع الكبير الكثير من المشكلات على جميع الأصعدة؛ تبعاً لما يقوم به كل من الزوجين في ثنايا تفاعلاتهما الموقفية الاعتيادية في النسق الزواجي أي أدائهما للأدوار الزوجية.

إن الأدوار المؤداة على نحو واضح وسليم؛ أي محدد؛ من طرف الزوجين في النسق الزواجي تمد هذا الأخير بالحركة والنشاط والحيوية الفعالة التي تجعل منه نسقاً يحقق الغرض من وجوده للزوجين بالدرجة الأولى أي إشباع حاجاتهما الجنسية، الوجدانية والنفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية أو المادية كذلك، ومن ثمة يحقق الغرض من وجوده بالنسبة للمجتمع بمستوياته الأخرى والمتمثل في تمديد عمر المجتمع الشبابي وإمداده بالكائن البشري الناقل للثقافة المجتمعية والمنمي لها، أما إذا كان الدور غير محدد بمعنى غير واضح أو غير مؤدى على النحو الفاعل من طرف الفاعلين - هلامية الأداء - فإن التأثير سوف يكون العكس، وهاته الحالات كثيرة في المجتمع الجزائري لأن هذا الأخير هو رهن التفاعلات الظرفية التي تتشكل فيه من نواحي عديدة، لكن المهم في المعالجة السوسيولوجية ليس الإقرار بوجود هذه الظاهرة - اللاتحديد في أداء الدور - الاجتماعية في النسق الزواجي

الجزائري، أنها ظاهرة بادية للعيان، لكن الشيء الأعمق والأهم هو البحث من المنظور
سوسيولوجي عن المبررات المنطقية الواقعية لهذه الظاهرة ودواعي وجودها من منطلقات
عدة.

تبعاً للتصورات النظرية السوسيولوجية، إن الأدوار الاجتماعية عموماً بما فيها النموذج
الزواجي؛ وبالتحديد من خلال عمليات أربع هي الدور الوجداني والجنسي والنفسي
والاقتصادي أو المادي؛ له مركبين أساسيين هما التوقع للدور الزواجي من طرفي العلاقة
الزواجية وهما الزوجة وكذا الزوج، أما المركب الثاني فيتمثل في سلوك الدور في حد ذاته
وبين هذا وذاك توجد مادة البلازمة رابطة على نحو متميع ليس خطي ولا حلقي والمتمثلة
في القيم الاجتماعية الزواجية؛ على اعتبار أنها مؤشرات ميدانية للدراسة مصنفة وموزعة
تبعاً للمحددات النظرية؛ التي تبلور، تبني وتوجه كل من المركبين الأساسيين للدور معاً،
والقضية الثالثة والأهم والتي تركز عليها هذه الدراسة مؤداها أن تلك التصورات التي تقرر أن
الخلل في تحديد الدور الزواجي يعود بالضرورة إلى أحد تلك المركبات؛ التوقع للدور وسلوك
الدور كونهم محددات نظرية للدراسة؛ ومن هنا جاءت هذه الدراسة السوسيولوجية في سياق
علم الاجتماع بين علم الاجتماع الأسرة والزواج وعلم اجتماع التنمية^(*) بغرض الكشف عن
كيفية إسهام كل من مركبتي الأدوار الزواجية في النسق الزواجي الجزائري في إحداث ظاهرة
اللاتحديد/الهلامية في أداء الأدواء الزواجية، على اعتبار أن المجتمع الجزائري له بنية قيمية
ثقافية تمدّه بالاختلاف عن بقية المجتمعات الإنسانية، من حيث تحديد مدلولات كل من
الزوج والزوجة كونهما مكانات وأدواراً اجتماعية معاً من جهة؛ كما تبني العلاقة بينهما وتوجه
سلوكياتهم حيال بعضهم البعض من جهة أخرى؛ حتى أن تلك القيم قد تجعل بناء النسق له
طابع خاص من حيث طبيعة المشكلات وكثافتها، ومن ثمة معدل الاستقرار والتوازن في
المجتمع.

وبناءً عليه، فإن معالجة القضية السوسيولوجية الآتية تتم في سبعة فصول مقسمة
على ثلاث أقسام، القسم الأول يتمثل في الفصل الأول والثاني، وقد تضمننا الإطار المنهجي
للدراسة النظرية والميدانية، الذي فيه حدد كل من إشكالية الدراسة وفرضياتها والمنهج

(*) : لقد ظهر فرع جديد وقديم في أن واحد يدعى " علم اجتماع التنمية الأسرية " والذي تندرج فيه هذه الدراسة، ذاك علم
اجتماع التنمية لا يدلل على التنمية الاقتصادية فحسب بل أنه يصبو إلى تنمية كل النظم الاجتماعية على اختلاف بناها
ووظائفها في المجتمع.

المستخدم، إضافة إلى تصور وجيز عن حالات الدراسة من باب تحديد خصائص عينة الدراسة وكذا تحديد أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل المناسبة للتراكم المعرفي النظري المنظم والمنسق والميداني الذي يحتاج إلى هاتين العمليتين الخيرتين، أما المعالجة المفاهيمية النظرية، فقد شملت ثلاث فصول متوالية تم فيها مناقشة فيها المفاهيم الأساسية للدراسة وهي النسق الزواجي وعناصره ومدلولات الأدوار الزوجية في التصور المعرفي النظري العام، وأخيراً مدلولات الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية وفق ما تم الحصول عليه من دراسات سابقة، أما بالنسبة القسم الثالث من الأطروحة، فقد تضمن التصور الميداني للموضوع وفق خصوصية المجتمع الجزائري الثقافية والقيمية والتاريخية كذلك، ومن هنا فقد عرض هذا القسم في فرعين أساسيين، الفرع الأول تضمن قراءة وصفية تحليلية لحالات الدراسة الميدانية بكل الأساليب التحليلية المعتمد والمناسبة للمادة المعرفية الواقعية للأسرة الجزائرية والأزواج تحديداً، وقد صيغ هذا الفصل متناولاً أولاً قراءة وصفية تحليلية لحالات الدراسة الاستقصائية الميدانية ثم رصد المشكلات التي تتخلل المواقف التفاعلية الزوجية في ثنايا النسق الزواجي الجزائري من خلال الحالات المستقصاة وتلاه قراءة استقصائية لوظائف القضية نفسها، أما القسم الثاني والأخير للأطروحة، فقد تضمن على نحو عام النتائج العامة للاستقصاء الميداني، حيث بدأ هذا القسم قراءة ختامية للنتائج العامة للمعالجة الميدانية للموضوع من حيث المؤشرات الميدانية والمتمثلة في عمليات الأدوار الزوجية -الدور الوجداني والنفسي والجنسي والاقتصادي- في الأسرة الجزائرية وتلاها مستوى أعلى من النتائج والمرتبطة بالمحددات النظرية والمتمثلة في مركبات الأدوار الزوجية - التوقع للدور وسلوك الدور - في الأسرة الجزائرية ، ولأن النتائج السالفة الذكر جاءت على هذا النحو فإن السبب الرئيس يرجع إلى أن الواقع الجزائري له معطياته الخاصة التي أفرزت صعوبات معينة واجهت عملية الاستقصاء البحثي الميداني، ومنه وجب التعرض لهذه الصعوبات وتبعاً لها تم تقديم جملة من التوصيات كافتراحات تفيد الفاعلين في النسق الزواجي في الأسرة الجزائرية المعاصرة على تخطي عقبات المؤدية إلى حالة الهلامية في الأدوار الزوجية والانتقال به إلى درجة من الوضوح الأدائي.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

تمهيد

1. تحديد إشكالية الدراسة

2. أهمية وأسباب اختيار الموضوع

1.2. أهمية الدراسة

2.2. أسباب اختيار الموضوع

3. هدف الدراسة

تمهيد

يستدعي المنطقي العلمي أن تبني أي دراسة علمية في أي علم من العلوم على تصور عام لما سيحدث في الدراسة من تفاعلات ذهنية وفكرية تجمع فيها جزئيات قضية الاستقصاء النظري والميداني، حيث أن تلك القضية تتناول أحد موضوعات العالم الجامد أو العالم الحي الحيواني أو النباتي أو البشري وهذا الأخير في شكل أفراد أو جماعات بأنواعها، كما هو الحال في علم الاجتماع، فمعالجة القضية مبنية على أساسين أحدهما نظري والثاني حقلي في بعض المدارس المنهجية تعتمد على النظري في رصد أبعاد الحقلي وفي بعضها الآخر القضية تختلف، فكل له فلسفته في ذلك، لكن الغرض العام واحد، مفاده هو إعطاء تصور تفسيري أقرب إلى الحقيقة الواقعية الموضوعية، ومن هنا فإن صياغة ذاك التصور الذي ينعت بمشكلة الدراسة، أعده علماء الاجتماع بمثابة المنظار الذي ينظر من خلاله الباحث إلى الموضوع وفق منطق معين ووعاء الفكري المعالج الذي يحصر فيه محددات الموضوع بمؤشرات معينة على أن يتمكن هذا الأخير من إنجازه في وقت محدد وفي واقع محدد بمعطياته الخاصة.

1. تعريف وتحديد وصياغة الإشكالية: لقد ظهر في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة وبحدة غير معهودة كثير من المشكلات(*) الاجتماعية في الآونة الأخيرة باختلاف طبائعها، سعتها وحدتها الدالة على تقصير الأسرة الجزائرية في أدائها لوظائفها والمؤداة عادة وفي غالب الأحيان من طرف الوالدين أو أنه تلك الأسرة في أزمة أو مأزق وظيفي أو بنائي، والمهم في القضية أن أداء هؤلاء الأفراد - الوالدين - لأدوارهم على اختلافها مرتبط بدرجة كبيرة جداً بالحالة النفسية الاجتماعية والوجدانية للفاعلين ذاتهم وكذا علاقتهما ببعضهما البعض، بالنظر إلى عمق العلاقة التفاعلية التبادلية بينهما، إذ تعتبر العلاقة الوالدين أي الزوج والزوجة أحد أنماط العلاقة الاجتماعية، تتشكل نتيجة التقاء فردين مختلفي الجنس، إلتقاء يؤكد المجتمع بالدرجة الأولى بدعم التفاعل بينهما وتوجيهه بإطاره القيمي الضابط لسلوكات أفرادها إناثاً وذكوراً في كل أنساقه الفرعية، فتتولد علاقة تأثيرية متبادلة كنتيجة حتمية للتواصل، الاحتكاك والتفاعل بين خلفيتهم الاجتماعية، الثقافية والفكرية التي يرتدا إليها تلقائياً كل من الرجل والمرأة على حد سواء.

عموماً يتميز هذا النمط من العلاقة -العلاقة الزوجية- خلافاً عن بقية الأنماط العلائقية الأخرى الموجودة في المجتمع الإنساني بالعمق العاطفي المزدوج المصدر - الشعوري و الجنسي - والتأثير، فيترتب عن هذا الاتصال الدائم نسق جديد له دوره في إطار التركيبة الاجتماعية الكلية للمجتمع، إذ يصبح أهم لبنة صغيرة فيه، ويتكون النسق الزواجي ذاته من نسقين متمايزين هما الزوج والزوجة، حيث إن كل منهما تركيبة فسيولوجية، سيكولوجية، فكرية، اجتماعية - ثقافية مغايرة عن الثاني، وبناءً على ذلك التمايز يؤدي لكل واحد من الزوجين جملة من الأدوار، تعمل على حفظ وجود واستمرار النسق الزواجي توازنه؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ تحقق إشباع حاجتهما في ذاك النسق على اختلافها وتنوعها، وبالتالي فإنه من الطبيعي وجود الاختلاف الوظيفي في النسق، لكن تصبح هذه

(*) : لقد ظهرت مشكلات نوعية لم تكن في المجتمع الجزائري البتة في السابق ربما نتيجة الارتباط القوي العادات والتقاليد... أو الفهم الخاطئ للمبادئ الإسلامية، وربما لظروف أخرى متعلقة بسيطرة المبادئ الدخيلة على المجتمع الجزائري نتيجة طغيان دلالات العولمة... ومن تلك المشكلات كالمعاكسات في الشارع الجزائري على نحو مبالغ فيه الواضح التحرش الجنسي على النسوة، وربما من طرف الأفراد الكبار في السن والمتزوجين أكثر من أي فئة في المجتمع، إضافة إلى التحرش الجنسي على جنسين على صغار السن، تسكع الرجال بعد وقت الدوام المهني والانصراف عن الاهتمام بقضايا الأسرة...

القضية مثيرة للبحث والدراسة السوسيولوجية إذا ما أفرزت اللاتوازن لمعادلة التوزيع الأدوار وتوازنها.

إن ظهور نسق زواجي جديد في الواقع الاجتماعي للأفراد يعني نشوء أدوار جديدة بالنسبة لهؤلاء الفاعلين - الرجل والمرأة - فقط وانتقالهما من مرحلة إلى مرحلة في مسار وجوده وبنائه الاجتماعي له، إذ كل مرحلة تختلف عن الأخيرة في كثير من المعطيات النوعية، حيث في هذه المرحلة تستثمر المعرفة الاجتماعية النوعية المنقولة السالفة في تكوين مدلولات الدور الزوج والزوجة عند كليهما بالممارسة والتأثير في ذواتهم والذات المقابلة لهما، في حين تلك الأدوار الخاصة بالرجل والمرأة بعد الزواج محددة سلفاً ثقافياً واجتماعياً وهي كثيرة التداول في المجتمع بعد نشوء أول جماعة اجتماعية كنواة لوجوده، من هنا فإن مفهوم الدور الاجتماعي يشير إلى " سلوك الفاعل في علاقته مع الآخرين " [سامية مصطفى الخشاب، ط1، 1982، ص29] في جملة المواقف التفاعلية الحاصلة على مسار سيروية الوجود الاجتماعي لكل واحد على حدا؛ من ناحية ومن أخرى؛ وتتميز الذي يضيفه الوجود المشترك الجماعي لهما أي جماعة اجتماعية وإحداها الجماعة الأسرية، وما تحمله من مواقف تفاعلية زواجية، إذ يتولد الدور كسلوك من الفرد نتيجة وجود مرامي محددة خاصة به أو بالآخرين أو بالجماعة ككتلة واحدة، وبالتالي فوجوده يحقق متطلبات متبادلة مشتركة أو منفردة لطرفي العلاقة بالدرجة الأولى بما فيها العلاقة الزوجية ثم يليها الفاعلين في أنساق أخرى ذات العلاقة بذاك النسق، من هنا فإن الدور يستمد وجوده وتأثيره انطلاقاً من النسق التوجيهي الداخلي الخاص بالقائم به، كما أنه يتبلور تبعاً لتوقعات الفاعل القائم به في النسق، ويؤدي على النحو الذي يبلوره التفاعل مع غير في ذات النسق، والتي "تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمية التي تتحكم في التفاعل " [روبرت ماكيفر، مرجع سابق، ص134] الاجتماعي عموماً، بما فيه النمط الزواجي، الناتج عن ارتباط رجل بامرأة عن طريق الزواج.

انطلاقاً من حدوث الزواج كعملية اجتماعية نفسية خاصة بالطرفين متفاعلين معاً واجتماعية ثقافية خاصة بالمجتمع الصغير والكبير على حد سواء، فإنه المنطقي والبدهي اجتماعياً، إفراز زمرة من الأدوار الخاص بكل من الزوج والزوجة، لكن مع وجود اختلاف نوعي لأدوار الزوج عن مثيلاتها للزوجة مستمد من اختلافهما النوعي؛ ومن هنا فإن الاختلاف هنا لا يدل بأي شكل من الأشكال على الانفصال التام بين نمطي الأدوار الاجتماعية، ولا على تمايز نوعي لأحدهما على الآخر يترتب عنه تصنيف عمودي؛ إذ يترتب عن تلك العلاقة مكانات نوعية لكل من الرجل والمرأة على حد سواء، وكما يتطلب من كل منهما أنماطاً سلوكية معينة يقتضيها النسق الزواجي استقراراً وتوازناً حقيقيين في كثير من المواقف التفاعلية الاجتماعية والزواجية على الخصوص، كما أنه لا يشير إلى التناقض بينهما كذلك، لأن تداخل المجالين قضية محسومة بحكم ترابط العلائقي والوظيفي بينهما - أي مكانة كل من الزوج والزوجة، بينما يدل الاختلاف على التأكيد العميق والملح على صورتَي التساند والتكامل الوظيفيين بين الزوجين في النسق^(*) الزواجي، لأن توزيع الأدوار بينهما يتم على نمط معين بتأثير من عدد من العوامل العامة والخاصة، إذ تخضع عملية التوزيع عادة لفهم الزوجين للدور ذاته ولمتطلبات وكيفية أدائه، تأثير رغباتهما الذاتية في تكوين العلاقة في حد ذاتها ورؤيتهما القبلية لها ولدورها في حياتهما، استيعابهما للواقع الزواجي، إضافة إلى مدى مطابقته لتلك التصورات الواعية، وبالتالي مدى قدرتهما على بلوغ قدراً من الاستقرار الحقيقي للنسق الزواجي من خلال القيام الأدوار الزوجية في النسق الزواجي بالدرجة الأولى، إضافة إلى إدراكهما ما يجب القيام به كل من الطرفين في خضم التفاعل بينهما، ومن هنا فإن الاستقرار الحقيقي^(**) في النسق الزواجي يستدعي بالضرورة إلى تحديد حقيقي، واضح وواعي كذلك بالأدوار المنوطة بمكاناتهما الخاصة من طرف الزوجين ذاتهما يتجلى في سلوكيات الدور التي عادة ما تتقاطع مع توقعاتهم بنسبة كبيرة توشك على التطابق، كما يليه توزيعاً منطقياً لها -الأدوار - يراعي فيه الزوجان حتمية التباين السيكو-فسيولوجي والسوسيو - ثقافي لهما النابع من المراحل الإنمائية للتنشئة المجتمعية ،

(*) : لأن الوضع الطبيعي للنسق الزواجي يعكس التآزر والتضامن الزواجي بين الزوج والزوجة في قيامهما بجملة الأدوار المنوطة بهم في علاقتهما ببعض، ومن ثمة يفرض الوضع الرضا عند كليهما.

(**) : وفي المقابل يوجد الاستقرار الوهمي الذي يعكس اللامبالاة في العلاقة الزوجية فيشير المفهوم إلى حدوث تفاعل حيادي بين طرفي العلاقة بانسحاب أحدهما من دائرة التأثير المشترك بإرادة أو دونها سواء لأنه أقل المتفاعلين تأثيراً أو أكثرها توقعاً للنتائج السلبية المترتبة عن تفاعلاتهما الحيادية أو السعي من أحد الزوجين إلى المهادنة وخلق جو أسري هادئ لكن غير مريح وغير واضح الفاعل، ومن ثمة غير مرضي لكليهما.

لكن بما أن اكتمال المعطيات في عملية توزيع الدور على الجنسين في النسق الزواجي من النادر أن يحدث التطابق التام بين ما يتوقع حدوثه وما يقع فعلاً .

انطلاقاً من تصور مفاده أن تحديد الدور الاجتماعي نتاج لتفاعل معطين فإن مفهوم تحديد الأدوار يشير إلى عملية تأطير نمط السلوك معين على نحو واضح وبيّن للفاعلين لما يجب أن يقوم به الفاعل ذاته في مختلف المواقف التفاعلية مع الطرف المقابل له المجتمع بكل آلياته، ووضع إطار عام للممارسات السلوكية المختلفة في المواقف تفاعلية الاجتماعية المتنوعة والعديدة أثناء شغل الفاعل مكانة اجتماعية معينة في نسق اجتماعي بذاته، في ظرف محدد(*) زمنياً وفي واقع اجتماعي محدد الملامح والمميزات، حيث إن هذا الأخير - واقع اجتماعي - يقوم بتحديد ذلك الإطار التفاعلي والسلوكي، ومن هذا المنطلق، فإن للفاعلين ذوا علاقة به؛ من حيث ترابط الأدوار والمكانات بعضها ببعض في ذات النسق الاجتماعي؛ نفس قوة ترابط ذاك النسق بعضهم ببعض، وبالتالي فإن أولئك الفاعلين يتوقعون من بعضهم البعض القيام بتلك الأدوار، إذا ما شغل مكانة معينة في النسق، وذاك بناءً على الصياغة التي يبلورها النسق القيمي للمجتمع الذي يضم النسق ذاته، والتصور ذاته يسقط على الأدوار الزواجية المؤداة من طرف الزوج و الزوجة نتيجة وجود النسق الزواجي بما فيه من معطيات تركيبية مختلفة، إذ يخضع التحديد عادة إلى التوقع الذي يبلوره أحد الزوجين أو كلاهما عندما يكون على وشك تكوين النسق الزواجي مع الطرف الآخر ومدى تطابقه مع الواقع الزواجي وتفاعلاته المبنية على توقعات غير الواقعية أو غير المطابقة لما يجب على الزوج *couple* القيام به؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ طبيعة السلوك المؤدي فعلياً الذي من خلاله يتم الحكم على التوقعات أنها لم تكن واقعية، كما يتم الحكم كذلك على سلوك الدور إنه كان مرضي للطرفين أم غير ذلك.

وفق المنظرين السوسيولوجيين الوظيفيين وعلى رأسهم العالم الأمريكي تالكوت بارسونز(*) *T.Parsans* إن توقع الدور الزواجي *Expectations de Rôle* يشير إلى الطريقة

(*) : إذ أن عملية التفاعل في تلك المواقف والسلوكات الصادرة عن الفاعلين فيها يكون موجه ومضبوط بالثقافة الاجتماعية بما فيها القيم والعادات والتقاليد، التي تختلف في الغالب من مجتمع لآخر وإن حدث تشابه أو تقاطع بينها.

(*) : يعد العالم الأمريكي تالكوت بارسونز *T.Parsans* من أكثر السوسيولوجيين الوظيفيين، الذين بنو التصور العام المنفصل والدقيق لنظرية الدور.

التي سيمارس بها الآخر السلوك في علاقته به لإثبات الملامح الاجتماعية للدور والمرتكزة في غالب الأحيان على التمايز الموجود بين مركبتي النسق الزوجي الأساسيتين - المرأة والرجل - عموماً؛ من الناحية الأولى ومن الثانية؛ مبني على التراكم المعرفي والثقافي *Le savoir d'être et de savoir faire* عند الرجل أو المرأة، والذي يتبلور عند كليهما خلال مراحل التكوين الاجتماعي للشخصية بمختلف أبعادها، إضافة إلى أن المعطيات النفسية الجنسية للمرأة والمتمثلة في الرقة والحنان والنعومة... الخ تفرض عليها نمط توقعات يعكس إلى حد ما هذه المعطيات، هذه الأخيرة التي تختلف في جوهرها عن مثيلاتها عند الرجل مما يجعل توقعاته تختلف الفاعل الأول في النسق الزوجي، إذ تتصف بالمنطقية والصرامة أكثر من تلك، أما بالنسبة للقضية الفرعية الثانية التي تدخل بنفس وتيرة القضية الأولى في عملية تحديد الدور الزوجي، والمتمثلة في سلوك الدور الزوجي، حيث إن مجال الدور الخاص بكل فرد في الجماعة إذا ما ضمته لها وأضفت عليه مكانة اجتماعية ما فيها، فإنه يراعي الملامح والسمات الاجتماعية السارية في المجتمع على نحو عام، وبما أن مجال الدور الخاص بالزوج أو الزوجة غير ثابت بشكل نهائي وقطعي، نتيجة التغيرات التي يمر بها أي مجتمع، فإن إمكانية الزيادة فيه أو نقصانه واردة إلى حد كبير جداً، لذا فإن وجود حدود أو فقدانها - هلامية أو اللاتحديد الأدوار الزوجية - قضية اجتماعية بالدرجة الأولى تطرح أمام التفكير السوسيولوجي كظاهرة معرضة للبحث والتقصي، بردها إلى أحد المحددين هما التوقع للدور أو لطبيعة الدور.

إن قضية اللاتحديد للأدوار الزوجية في النسق الزوجي يشير في هذه الدراسة إلى ممارسة غير واضحة وغير مرضية من طرف القائم بالدور والمقابل له وبالتالي تحول الواقع الزوجي بكل تفاعلاته ومواقفه إلى حالة اللاقبول والرفض السلوكي الواعية القصدية أو اللاواعية التلقائية لأن للفاعل والمقابل له إطار مرجعي يقيم على إثره سلوك الدور، وبذلك فإنه عادة ما يعود خلل ممارسة الدور الزوجي عند الزوجة أو الزوج إما إلى التوقع الدور الزوجي - كمحدد أول - من طرف أحدهما أو كلاهما، حيث قد يتوقع أحد الزوجين قيام الطرف الآخر بجملة من الأدوار معينة ويؤديها على نحو معين، إذ تفيد هذه التوقعات في بناء وترسيخ جملة التصورات المتعلقة الطرف الآخر و بالحياة الزوجية المشتركة، وبناءً على تلك التصورات يضع هذا الأخير توقعات خاصة به تنميط كيفية تعاملاته وتصرفاته مع الآخر قد تتوافق ما توقعات هذا الأخير، كما قد تتناقض، أما بالنسبة للمحدد الثاني المتمثل في سلوك الدور *Le comportement du Rôle* في حد ذاته، تؤكد الأطر النظرية

السوسيولوجية مجال الدور الخاص بكل فرد - الزوج أو الزوجة - يخضع لتأثير العوامل الخارجية، إذ قد يقلص مجال دور أحد أفراد النسق الزوجي ويتوسع مجال الآخر أو يتحور على نحو معين تبعاً للتفاعل الحاصل بين المعطيات الخاصة الذاتية والخارجية أو البيئية المحيطة، وهذا ما حدث في الأسرة الجزائرية، إذ ترتب عن التغيرات الاجتماعية التي حصلت لمكانة المرأة الجزائرية في المجتمع عموماً والنسق الأسري خاصة إعادة بلورة سلوك الدور وكذا ترتيبها داخله^(*)، حيث احتواء هذا الأخير على أدوار قد يقتضي ممارستها شيء من خصائص الرجل سيكو-فسيولوجية وسوسيو-ثقافية وتفاعلها مع بعضها البعض ونفس القضية مطروحة في الاتجاه المعاكس أي فيما يتعلق بالمرأة، وبهذه الوتيرة يفقد الفاعل - الزوج والزوجة - القدرة على ممارسة الأدوار الزوجية كما كان يجب أن يقوموا بها في علاقتهما ببعض في ثنايا النسق الزوجي سواء داخل جداران البيت أو خارجه أي في جميع المواقف الزوجية وكما هو متوقع لها اجتماعياً إذا فإن اللاتحديد للأدوار الزوجية في النسق الزوجي عند أحد الزوجين وبالتالي فقط القدرة الأدائية السليمة يؤدي إلى حدوث ثغرات سلوكية في أداء الأدوار الزوجية بالضرورة، حيث يترتب عنه مشكلات في الأسرة الجزائرية في أكثر من مستوى بنائي أي الزوج والزوجة وأخيراً الأبناء، وعلى أكثر من مظهر أي من الناحية النفسية والاجتماعية، والتي تدرج ضمن مظاهر غير سوية أو سلبية من المنظور العلمي، قد تحتاج إلى علاج بعد الكشف عن مواطن الخلل بأنواعه وكذا مسبباتها.

وبناءً عليه، فإن البحث في هذه قضية ﴿ اللاتحديد الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة ﴾ وجب أن تتطرق المعالجة من تساؤل رئيس مفاده:-

كيف تسهم مركبات الأدوار الزوجية في جعل الأدوار الزوجية في حالة اللاتحديد في النسق الزوجي الجزائري؟

^(*): صحيح تغير موقع المرأة الجزائرية على نحو ملحوظ للغاية في النسق الأسري الكبير والصغير معاً أثناء العشرية الأخيرة، إلا أن الكثير من التغيرات في مستويات اجتماعية مختلفة داخل وخارج النسقين الزوجي وكذلك الأسري، لكن السؤال المطروح في هذا السياق مفاده هل ذاك التغير ترتب عنه تغيراً حقيقياً في مكانة المرأة ودورها في المجتمع والأسرة كذلك وفي علاقتها بالرجل؟

من خلال الطرح السالف للعلاقة المفهومية بين المفهومين الأساسيين لهذه الدراسة ومفاهيمه الفرعية تبين أن للأدوار الاجتماعية عموماً والزواجية على الخصوص مكونين أساسيين يؤثران في تشكيل الدور بطريقة كبيرة جداً، إذ يتغير الدور من القطب إلى القطب الآخر عند نشاط أحدهما بطريقة معينة من طرف الزوج أو الزوجة وفي أحد عمليات الدور والمتمثلة في الدور الجنسي والنفسي والوجداني وأخيراً الدور الاقتصادي، ينشط المحددات النظرية - سلوك الدور والتوقع له - في القضية المعالجة هاهنا من خلال عمليات الدور المذكورة أعلاه، لذا فقد أفرز التساؤل الرئيس السابق للدراسة تساولين فرعيتين كل واحد منها يبحث في أحد المحددات النظرية للدور الاجتماعي والتي اعتبرت الدراسة ذاتها من الدواعي السببية المباشرة لسلوك معين للدور قد يطابق القالب الاجتماعي له وقد يناقضه، وتتمثل تلك التساؤلات الفرعية فيما يلي: -

1. كيف تسهم التوقعات للدور الزواجي في جعل الأدوار

الزواجية في حالة اللاتحديد في النسق الزواجي الجزائري؟

2. كيف يسهم سلوك الدور الزواجي في حدوث جعل الأدوار

الزواجية في حالة اللاتحديد في النسق الزواجي الجزائري؟

من المنطلق يمكن القول، أن الدراسة السوسيولوجية الموالية المتقصية في قضية الأدوار الزواجية في الأسرة الجزائرية؛ بالرجوع إلى العمليات التالية الوجدانية والنفسية والجنسية والاقتصادية؛ قد بدأت منذ طرح التساؤلات السالفة الذكر والتي تعمل هذه الدراسة على تأكيد أحد الإجابات المحتملة التي تتبناها من خلال الفرضيات اللاحقة.

2. أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع: في الغالب يستمد الإنجاز العلمي

وجوده من أهميته في الواقع الاجتماعي، من هنا فإن هذه الدراسة تستمد وجودها ووطأتها في تحفيز الباحث للسير قدماً النابع من الأسباب التي أوجدت المشروع البحثي أساساً .

1.2. أهمية الدراسة: إن هذا المشروع العلمي يستمد أهميته من أهمية موقع النسق

الزواجي بما يحمله من تفاعلات والعلاقات واشباكات للزوجين...الخ، إذ يأخذ على عاتقه

مسؤولية مجتمعية في غاية الخطورة، أولاً كونه يحمل العلاقة الأم للبناء الأسري برمته، والرحم الذي يفرز شبكة علائقية ضخمة بين عدد من أفراد الأسر المتصاهرة والأفراد الناشئين عن الزواج، حيث إن كل العلاقات المنفرعة عن العلاقة الزوجية؛ كعلاقة الأمومة، الأبوة، البنوة، الأخوة وعلاقات المصاهرة؛ تمتص قوة استمرارها وطاقتها الوجدانية والتفاعلية الحيوية وقدرتها التأثيرية على كل الفاعلين في النسق الأسري من طبيعة وعمق التفاعلات الحاصلة في النسق الزواجي ذاته، ومنه فإن وجود سيرورة تفاعلية غير طبيعية في العلاقة الأم يخلف بالضرورة ولا ريب رواسب نفسية وجدانية سلبية وأثاراً اجتماعية سلبية دالة على الفوضى الاجتماعية في الأسرة الدال على وجود الخلل والتصدع في بناء النسق الزواجي أو وظائف فاعليه داخله، كما أنه من الطبيعي تحول ذاك التصدع البنائي والخلل الوظيفي بمرور الزمن من الجزء إلى الكل، إن لم يعالج أو يضيق عليه الخناق بآليات متنوعة ومختلفة، وبالتالي ارتباك المستويات البنية العلائقية الكلية، والذي يؤدي بدوره إلى وفقد التوازن الوظيفي في البناء الأكبر الوسط الأسري الكبير ومن ثمة المجتمع برمته.

من هنا فإن ملامح ذلك الوضع في المجتمع موقع الدراسة أي المجتمع الجزائري ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية على أكثر من صعيد وعلى أكثر من مستوى بنائي ووظيفي داخله.

2.2. أسباب اختيار الموضوع: انطلاقاً من فكرة الحتمية السببية التي أكد عليها العالم الفيزيائي الألماني ألبرت أنشتاين *Albert Einstein* وتبنتها كل العلوم بما فيها علم الاجتماع ومؤداها أن كل فعل كوني لأي كائن في هذا الوجود له سبب أو جملة من الأسباب في وجوده أو نشاطه على نحو طبيعي أو غير طبيعي، كذلك هذا المشرع العلمي له مسببات أدت إلى وجوده، لذا فإنه يعد العمل العلمي مقصوداً لأنه ذا معنى، نابع من الحتمية السببية الواقعية أولاً والتعددية السببية ثانياً، وبناءً عليه، فإن أسباب وجود هذا العمل

نابعة من إحياءات الواقع الاجتماعي الجزائري المعيش ووتيرة المواقف اليومية للأسر الجزائرية الحديثة بكل خصوصيتها وملامحها الاجتماعية والتاريخية والنفسية والاقتصادية.

لقد تمت ملاحظة الوقع الجزائري بحكم الوجود الدائم فيه مع وجود التخصص طبعا، فتبين أنه حيثما وجد سوء أداء الأدوار بين الأزواج وجد في المقابل المشكلات الزوجية وأسرية في نفس الأسرة الجزائرية، وحيثما وجد تصادم واضح للعيان بين الزوجين مهما كانت حدته ودرجته حول ما يجب على كل طرف القيام به في الأسرة الجزائرية، وما لا يجب القيام به، وجدت كذلك المشكلات الزوجية و الأسرية بأنواعها وأحجامها؛ بمعنى أنه حيثما وجد خلل وظيفي بين الزوجين على مستوى عمليات الدور الأربع في ثنانيا النسق الزوجي وجدت المشكلات الزوجية وأسرية في الأسرة الجزائرية، وبالتالي فإن ذلك التلازم الوجودي بين الظاهرتين الاجتماعيتين - الظاهرة اللاتحديد للأدوار الزوجية والظاهرة المشكلات الزوجية و أسرية - في الواقع الجزائري طرح أمام الباحث السوسيولوجي كماً كبيراً من القضايا البحثية في علم اجتماع الأسرة والزواج، فأخذت هذه الدراسة السوسيولوجية أحد تلك القضايا حيث تكون ظاهرة اللاتحديد للأدوار الزوجية كما تدعى أيضا سبباً وتكون ظاهرة المشكلات الزوجية و الأسرية نتيجة لها، وهذا بناءً على ما تقدم به العلم من أفكار أحداها أن استقرار الأنساق الاجتماعية وإحداها النسق الزوجي والأسري، مبني أساساً على أداء فعالياته لأدوارهم فيه على نحو متبادل التأثير والفعالية، إذ أول خطوة لبلوغ الكفاءة الأدائية تتمثل في تحديد دور ومجاله لكل فاعل تحديداً حقيقياً .

3. الهدف من الدراسة: من هنا جاءت هذه الدراسة في السياق السوسيولوجي والمتخصصة في سوسيولوجية الأسرة والزواج، ذات عنوان الموسوم بـ «**الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة**» تعمل على تحقيق الهدف مؤداه:

الكشف عن أسباب العميقة التي تؤدي إلى عدم تحديد الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة ذات المعطيات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية المتميزة ومن ثمة وضع اليد على الآثار الاجتماعية والرواسب النفسية السلبية التي تخلفها القضية المدروسة على كل من الزوج، الزوجة على الصعيد التفاعلي والعلائقي ومن جميع الأبعاد، إضافة إلى معرفة

موقع الخل بالنظر إلى عمليات الدور الزوجي الأربع الآتية الجنسي والنفسي والوجداني والاقتصادي.

الفصل الثاني

النسق الزوجي ومكوناته البنائية الوظيفية

تمهيد:

1. الدلالة النظرية للنسق الزوجي

- 1.1. تعريف النسق الزوجي
- 2.1. وظائف النسق الزوجي
- 3.1. مميزات النسق الزوجي
- 4.1. مشكلات النسق الزوجي

2. دورة حياة النسق الزوجي

- 1.2. مرحلة اختيار الزوج
- 2.2. مرحلة الخطبة
- 3.2. مرحلة ليلة الزفاف
- 4.2. مرحلة الاستقرار والتعايش

3. القيم الزوجية في النسق الزوجي

- 1.3. تعريف القيم الزوجية
- 2.3. دور القيم الزوجية
- 3.3. دور قيم الزواج *couple*

4. الزوج *le couple* وبنائه

- 1.4. مميزات الزوج الإنساني
- 2.4. البناء الفيسيولوجي والجنسي للزوج
- 3.4. البناء السيكو-سوسيولوجي للزوج

تمهيد

لقد حدث شبه إجماع ضمنى بين جل المجتمعات الإنسانية حول اعتبار الزواج المسلك الاجتماعي الوحيد السليم في تكوين أسرة إنسانية صحيحة نحافظ على بقاء الكائن البشري من ناحية والاجتماعي من ناحية ثانية، وعلى إثر هذا الاتفاق الضمنى فقد كشفت عنه الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية، فقد حدد السوسيولوجيون صيغ الزواج في ثلاث صور إما يكون الزواج علاقة بين رجل وامرأة أو أن يكون عملية تتم بينهم وأخيراً أن يكون نسقاً اجتماعياً .

بالنسبة للنموذج الأخير أي الزواج كنسق اجتماعي فهو الوعاء الحامل لكل من الصورتين الأولى والثانية معاً إضافة إلى الفاعلين الأصليين أي الزوج والزوجة، وعليه سيعرض في هذا الفصل قراءة تحليلية معمقة عن النظام الزوجي وحيثياته البنائية مع إيضاح العلاقة القائمة بين تلك المكونات البنائية للحفاظ على بقاء النسق الزواجي في حالة من الاستقرار الدينامي والتوازن، ولكي تأخذ المعالجة النظرية للدلالة الواقعية تم إسقاط هذه الأخيرة على الواقع الجزائري بمرجعياته الثقافية والنفسية والاجتماعية لكل مكون بنائي للنسق الزواجي، ولهذا الأخير في حد ذاته.

1. معالجة تصورية لمفهوم النسق الزواجي

تعدّ سوسيولوجيا الزواج ميكانيزماً اجتماعياً أسس على إثره المجتمع برمته بما يحوي من مؤسسات ونظم اجتماعية ومن ثمة الحفاظ على بقاء المجتمع ووجوده والأهم الحفاظ على خصوصيته الاجتماعية من خلال البقاء على النوع البشري بالزواج من ناحية وممارسة طقوس الثقافية معينة لوجود هذا الأخير من ناحية ثانية، ومن هنا تعددت أشكال الزواج من بيئة اجتماعية لآخر ومن زمان لآخر ومن مكان لآخر، ومن ثمة اكتسب الزواج عدة صيغ وقوالب بحسب دلالتها المفاهيمية المختلفة والمتباينة، منها ما يعتبره عملية

تتم بين رجل وامرأة، ومنها ما يعتره علاقة بين هذين الطرفين ذوي الصبغة الاجتماعية والثقافية، نتيجة وجود تفاعل واحتكاك وتأثير متبادل، ومنها ما يعتبره تنظيماً اجتماعياً تنظم به سيرورة التفاعل والعلاقات بين الشعوب والقبائل والمجتمعات الصغيرة، ومنها ما يعتبره نسقاً اجتماعياً له دلالاته السوسيولوجية الخاصة.

من هذا المنطلق، جاء هذا المبحث لأجل توضيح ما اتفق عليه علماء الاجتماع العائلي وعلماء الأنثروبولوجية حول حلول النسق الزواجي باعتباره موجوداً اجتماعياً ثقافياً ومركباته الأساسية وعلاقتها بعضها ببعض وقبل ذلك معالجة أساليب وجوده ودور كل أسلوب في تحديد سلوك وتفاعل المركبات بعضها ببعض.

1.1. تعريف النسق الزواجي: لقد عرف الزواج منذ عهود بعيدة لوجود المجتمع الإنساني نفسه على أنه رباط بين طرفين أحدهما رجل والثاني المرأة، بحيث تشكل في صيغة وهيئة عقد اجتماعي بغرض الإنجاب والممارسة الجنسية، لكن علم الاجتماع وعلم الإنسان ينظران للزواج برؤية أعمق بكثير من هذا البساطة والسطحية بكثير، لذا فقد تعددت له التعريفات وتتنوع.

إذ أول تعريف يرد هنا في هذه المعالجة يري واضعه أن الزواج بأنه نسق تتجسد فيه " مشروعية إقامة علاقة بين جنسين " [B.B. Legros, 1999 , p87] متعددة الأبعاد والآثار دون خضوع أحدهم أو كلاهما للقمع الاجتماعي والنفسي أو الردع القانوني، هذه الأخيرة التي تدل على استتكار المجتمع من تلك الممارسة بين الرجل والمرأة وضعا إياها في قالب من القواعد الاجتماعية الضبطية، ومن هنا اكتساب الزواج للدلالة الاجتماعية التي تتميز وجوده في مجتمع مغاير عن الأول التي تجعل طقوس الزواج ومراحلته تختلف من مجتمع لآخر منذ وجود المجتمعات البدائية إلى الوقت الحاضر، في ذات السياق، يعرف عاطف غيث النسق الزواجي بأنه يبنى على أساس وجود " علاقة جنسية مقررة اجتماعيا بين شخصين ينتميان إلى جنسين مختلفين، نتوقع أن يستمر لمدة أطول من الوقت الذي تتطلبه عملية حمل وإنجاب الأطفال " [محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص278].

وهذا يعني أن أساس وجود النسق الزواجي هو الممارسة الجنسية، لكن الأهم هو الإطار الاجتماعي الذي يضع القوالب السلوكية لوجوده، لكن الأكثر أهم من ذلك وجوده الاجتماعي لا يتوقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى مستويات أخرى كثيرة دالة على العقل والتفكير الإنساني والاجتماعي وارتقاء الثقافة الإنسانية إلى مستويات تحفظ الملامح الإنسانية والاجتماعية على حد سواء من الزوال والاندثار، مما يحقق للفرد ذكر وأنثى إشباعات عديدة وللجماعة والمجتمع الديمومة والتميز، وهنا يصبح الزواج كعملية في النسق الزواجي " يولج الشخص الرجل والمرأة كلياً، بمعنى مجموع الخاصيات، المعارف، الرموز، الأدواق والمفاهيم " [سناء الخولي، مرجع سابق، ص142] التي يوظفها الفرد في بلورة سلوكياته وعلاقاته... الخ والمشكلة للبناء المعرفي، الثقافي الاجتماعي والفكري للرجل والمرأة والمنشط لمهاراتهم وقدراتهم الأدائية في علاقتهم الزوجية *Le savoir-faire conjugal* والموجهة والمبلورة لإدراكهم لما يجب القيام به للحفاظ على هذا الرباط وملحقاته من جهة، واثبات الوجود النوعي الزواجي *Le savoir d'être conjoint* والاستقرار في

موقع أو مكانة تثبت دلالة الوجود من خلال الرباط وتثبيت *fixation* مكانة الوجود من خلال الممارسات الزوجية في كل المستويات المتعلقة بالحياة الزوجية *la vie de couple* هذا يعني أن دلالة الزواج تتعدى معنى عملية وتصل إلى ما يدعى بالنظام المؤسساتي الذي أوجده المجتمع وفق منطق الحاجات الإنسانية والمجتمعية.

أما بالنسبة للتعريف التالي، فهو يدعم للفكرة السابقة ولكن يضعها في قالب أكثر توصيفاً اجتماعياً، يقول إن الزواج " مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية تحدد علاقة بين رجل وامرأة ويفرض عليهم نسقا من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها " [محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص279] ومن هنا تتبثق دلالة النظام من وجود مركبات معيارية توجه التفاعلات والعلاقات الداخلية التي تنشأ لحتمية تواجد مركبات بشرية ذات بنية قابلة للتفاعل مع بعضها البعض بحتمية الاختلاف في البنى الفسيولوجية، الثقافية والاجتماعية والتناقض في بعض الحالات والتساند في البعض الآخر وبالتالي يتولد التجاذب والتأثير المتبادل وهنا تفرز جملة من الوظائف يؤديها المركب البشري بتوجيهه، إلزام وتفعيل من طرف المركبات المعيارية، إذ عند هذا المستوى من التفاعل تتراص المركبات الثلاث للنسق الزوجي - المركبات البشرية، المعيارية والوظائف - يترتب تفاعل اجتماعي وجدل أدائي، إضافة إلى الاعتماد المتبادل بينهم - الزوج والزوجة - يشكل اتحاداً قوياً مركّزاً بدرجة كبيرة على " دعائم الفهم المتبادل والمشاركة الوجدانية، فينظم عقده - الزواج - بوساطة قوية داخلية مثل العاطفة والصداقة والموافقة على المساواة بين الزوج والزوجة " [سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص118] تبعاً لإدراكهم لمفهوم المساواة ودلالاتها الاجتماعية، لكن في جميع حالات الأنساق الزوجية تتوافر هذه المركبات بنفس الوتيرة التفاعلية ودرجة، إذ قد تغيب كل من العاطفة والصداقة والمساواة، لكن يبقى تأثير، التوجيه والضبط المعياري القيمي للزوجين دائم المفعول والذي يفرض وجود التفاهم^(*)، وهنا يؤكد تقيد الطرفين - الزوج والزوجة - بشكل غير واعي وغير إرادي وتلقائي بمعايير المجتمع الذي يعترف بوجود النسق الزوجي ويرضى عنه ويدعمه ويقبل نتاجه البيولوجي كما يلزم الزوجين بما يراه المجتمع ذاته أنه يعمل على الاستقرار والتوازن.

خلاصة لما سبق تقديمه معالجة وتحليلاً يمكن القول لأجل إعطاء تعريف إجرائي أن النسق الزوجي هو جماعة متكئة متحدة مكونة من زوج وزوجة، إضافة إلى جملة من المعايير الضابطة الموجهة لجملة التفاعلات الحاصلة بينهم والعلاقة المتكونة بينهم من خلال جملة من الأدوار المرتكزة على إشباع بدرجات متفاوتة جملة الحاجات المختلفة والعديدة الفردية والمجتمعية.

(*) : إن التفاهم بين الزوجين ليس في جميع الحالات له دلالة إيجابية كما يعتقد أغلب الناس، كذلك له دلالة سلبية إذ في حالة وجود الطلاق العاطفي وكأنه هدنة لحرب مؤجلة فإن القيم الاجتماعية ترفض أن يحدث طلاق فعلي ويستجيب كل منهم وبالتالي تفرض على الزوجين التعايش معاً وإن كانا لا يعيشان حياة = زوجية ممتعة ومريحة لأسباب عديدة كل حسب حالة الزوج *couple* لذا يحدث نوع من التفاهم أو الاتفاق بأن يعيش كل واحد مهم في حاله وليس له علاقة بالآخر إلا فيما تحده له القيم من اعتبارات كاحترام الزوجة لكنية الزوج، عدم الخروج عن طاعته وكانت تلك الطاقة بالإكراه، الإنفاق الزوج على الزوجة حتى وإن كانت مليئة بالنفور والغضب... الخ

2.1. وظائف النسق الزوجي: من البديهي أن أي نسق أو نظام اجتماعي وجدت بغرض تحقيق

أهداف نوعية متعلقة بدر كبيرة بالمجتمع بقاءه واستقراره، لذا فقد تكون مرتبطة بدرجة كبيرة بطبيعة بناء النسق أو النظام بذاته من جهة وبما يحتويه من فعاليات، تفاعلات، عمليات، علاقات وقيم اجتماعية من جهة ثانية، لذا فهي أهداف تسهم في دعم بنائه وتكريس بقاءه وتوازنه من خلال إشباع حاجات مختلفة فاعلة على جميع المستويات، وعليه فإنها تصنف إلى فئتين أولها متعلقة بالفرد والثانية متعلقة بالمجتمع وهي أهداف متلازمة الوجود مزدوجة التأثير، وتتمثل في ما يلي:

1.2.1. الشعور بالاستقلال المكاني والأمن الاقتصادي: إن المرجعية المفهومية للمسكن تعني

السكنية الدالة على الهدوء والراحة أما البيت فتعني المبيت الدال على الاستقرار، الحماية، الأمن بشكل عام بما فيه الاقتصادي كما يحقق للفرد الشعور بالاستقرار الذي يفرض لديه القدرة على تحديد ما يريده الآخر في علاقته به وكيفية تحقيق ذلك، وبالتالي القدرة على ممارسة أشياء خاصة جداً في حالة توافر الاستقلال المكاني، وعليه يزداد تأثير المسكن كلما كانت العلاقة أكثر حميمية وخصوصية كعلاقة الزوج *couple*، حيث يحتاج انتعاش هذه العلاقة من الزوج أي الرجل والمرأة إلى توظيف كل مهاراتهم، معارفهم، خبراتهم وكل مكتسباتهما الفطرية في القيام بأدوارهم الزوجية التي تحقق لهم " السعادة، الحب، تبادل العواطف واستبعاد مشاعر الوحدة " [سناء الخولي، 1998، ص 39]، من هنا فإن توفير الاستقلال المكاني للزوج *couple* يمكن هذا الأخير من ممارسة الحياة الزوجية الحميمة الخاصة بدرجة عالية من التودد والحرية لكل من الزوج والزوجة وبالتالي تبادل إشباع الحاجات المختلفة بأكبر قدر ممكن.

إن توفر المسكن بالدرجة الأولى، لاسيما المسكن المستقل وبقية الأساليب العديدة لإشباع حاجات الزوجين مقرونة بدرجة جد كبيرة بالأمن والدعم الماديين سواء بالنسبة للرجل أو المرأة لأن تلك الأشياء تعتبر ضروريات لوضع جو زوجي سليم لإنشاء علاقة زوجية ناجحة مبنية على أساس قيام كل طرف بما يجب القيام به.

2.2.1. الحفاظ على النوع: إن كل الكائنات الموجودة على هذه البسيطة بما فيها الإنسان تؤول إلى

الزوال والانقراض، لذا فقد تلجأ إلى عملية التكاثر^(*) وذلك بتأثير الغريزة الفطرية لها، لكن المهم عند الإنسان أنه عمل على المحافظة على وجوده ليس من خلال التزاوج الذي يحمل الدلالة العضوية البيولوجية بل من خلال الزواج وما يغطيه من معاني اجتماعية، لذا فقد حدث شبه اتفاق ضمني على أن النسق الزوجي وسيلة الإنسان باعتباره كائن عاقل " للبقاء والاستمرار الطبيعي والاجتماعي والنقص الموجود بتلك من الرجل والمرأة " [سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، 1983، ص 12] على حد السواء، لذا فإن

(*) : سواء عن طريق التوالد أو طريق التبايض كل حيوان حسب تكوينه الفيزيولوجي والبيولوجي.

الاحتفاظ على الجنس^(**) هي رغبة كامنة في الفرد رجل وامرأة لاستشعار عاطفة الأبوة والأمومة من الناحية الوجدانية وهي وسيلة لتحقيق رغبات أخرى وطموحات للوالدين لم يتمكن أحدهما من الوصول إليها بسبب ظروف اجتماعية معينة كالفقر مثلاً، إذ يعتقدان أن وجود الأبناء فرصة^(***) ثانية للتجدد وإثبات الذات والوجود لتحقيق الطموحات والآمال من خلالهم، والأهم أن الإنجاب ليس فقط له وطأة عند الزوجين من تلك الناحية، كذلك إن الإنسان بشكل عام قصير العمر وعليه فهو يرى في وجود الأبناء والذكور بالتحديد امتداد وخلود لأنها ضالته في هذه الأرض، كذلك المجتمع يرمي من خلال الإنجاب والحفاظ على النوع البشري لأجل المحافظة على الكينونة الاجتماعية " بنقل الموروث الثقافي الاجتماعي " [B.B. Legros, Op.cit, p87] من جيل إلى آخر، وبالتالي الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية للمجتمع، قد تطرح فكرة أخرى في مقابل هذه مفادها أن هناك طرقاً عديدة ما عدى الزواج يمكن للمجتمع أن يحصل بها على الجنس البشري، إذا لماذا لا يسمح المجتمع بممارستها على خلاف الزواج الذي يؤسس له؟

إن القضية الأساسية للمجتمع ليس الحصول على كائن بيولوجي بشري من خلال الإنجاب والتكاثر العشوائي المرتكز على الممارسة الجنسية العشوائية بقدر الحصول على كائن اجتماعي ومداد ذاته أي المجتمع بمورد بشري حي نشط وفعال متميز بالتفكير الخلاق القادر على إحداث التغييرات الاجتماعية والتطور في مختلف الاتجاهات مع الحفاظ على معطياته الثقافية، إذ ينظر المجتمع للفرد فيه عند ولادته بأنه يتمتع بطاقة فاعلة قوية وهائلة، ذاتية التفكير، ذات قدرة على الإبداع لكن خامة لا يمكنها المشاركة في العملية الإنمائية المستديرة أو تجاوز المجتمع لأزماته ومشكلاته المختلفة وبالتالي تمكينه من التعبير والتطوير لكن عاجز على تفعيلها وتنشيط مكتسباتها الفطرية بالشكل المناسب إلا إذا أخضعه المجتمع إلى عملية التنشئة الاجتماعية الرامية إلى نقل وتحويل الأفراد من الصفة الحيوانية إلى الصفة الإنسانية الاجتماعية المفكرة المبدعة والحاملة للخصوصية الاجتماعية المتميزة عن طريق " الإشراف على رعايتهم وتربيتهم، إذ يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها من صور تؤهله وتمكنه من المشاركة " [محمد حسن، 2006، ص12] بكفاءة عالية في مختلف المهمات الاجتماعية، حيث إن أهمية تثقيف الجنس البشري وتهذيبه من طرف الوالدين لا تقل أهمية عن إنجابه إن لم تكن أكثر، وذلك لأن حاجة المجتمع للوجود لا تقل أهمية عن حالة وجوده، والأهم من ذلك أن المجتمع كلف الوالدين معاً بذلك لأن كلا منهما له تأثيره التربوي الإنشائي النوعي في بناء الشخصية السوية القادرة على التغيير والممتدة في جذور البناء القيمي الثقافي الاجتماعي، كذلك إن الممارسة الجنسية غير الشرعية اجتماعياً تخلق أطفالاً أي تضمن للمجتمع إشباع الفرد الجنسية وبقاءه البشري، لكن يصحب هذا الإشباع وجود حضاري ثقافي مشوه، يقود بمرور الزمن إلى تشوه وجودي طبيعي أو الزوال تقريباً.

^(**) : تعتبر مشكلة البقاء والديمومة للجنس البشري معضلة حياته التي بقيت لم تحل ولن تحل لأنه كائن فاني لذا فهو لجأ إلى التكاثر للشعور بالامتداد لأن من فطرة الغريزية التي تعزز هذا الامتداد المحبة الودية الفطرية التي تعادل محبة الفرد لذاته.

^(***) : عادة ما يكون للفرد طموح أكبر بكثير من الفترة الزمنية التي يعيشها على هذه البسيطة، وفي أثناء حياته فهو يعمل لتحقيق أكبر قدر منها، لكن سرعان ما يتداركه الفناء سواء بالمرض وهذا يعتبر فناء جزئياً مرحلياً أو الموت وهذا يعتبر فناء كلياً نهائياً، لذا فالفرد ينجب الأطفال لأجل تحقيق طموحاته من خلالهم.

3.2.1. تحقق الاجتماع أو الاستثناس: يتزوج اغلب الرجال والنساء بعضهم البعض لأنهم يدركون

جيداً منذ نعومة أظفارهم ويتأثرون من التنشئة الاجتماعية التي علمتهم أن تواجههم في بيوت أهلهم ما هي إلا مرحلة عمرية انتقالية للاستقرار في بيتهم، يصبح الرجل مسؤولاً على زوجة وأبناء وتصبح المرأة مسؤولة عن زوج وأبناء كذلك، مما يجعلهم في حالة انتظار مستمر لبلوغ هذه الحقيقة وإثبات وجودهم من خلالها، ومن هنا تصبح حاجة العيش مع إنسان طوال العمر هاجس يحرك التفكير والجوارح عند كليهما ويزداد التفكير في الشريك وطأة عند بلوغ سن المراهقة، حيث يبدأ التفكير في إمكانية " تبادل الحب" (*) [يوسف سعد، مرجع سابق، ص 56] من الشريك ومعرفة ملامحه الجسدية والشخصية، وهنا يبدأ الشعور (**) بالحاجة الماسة إلى وجود الطرف الثاني على أكثر من صعيد، فبالنسبة للرجل يستشعر رجولته من خلال ضبط موازين القوة في النسقين الزوجي والأسري، كذلك بالنسبة للمرأة لاستشعار أنوثتها لبلوغ درجة من الاكتمال وتقليل شعورها بالنقص؛ من ناحية ومن ناحية أخرى؛ والأهم إحساس كل منهم بالأمان والطمأنينة في جود الآخر من خلال اهتمامه به ورعايته له والسعي إلى ترضيته بشتى الوسائل الممكنة وكأن كل منهم يستشعر القوة والاستثناس مما يملكه الآخر من مكتسبات.

4.2.1. الإشباع الجنسي: يعد الزواج اتصال جنسي، وجداني، ثقافي، فكري واجتماعي بين كائنين

مختلفين غريبين عن بعضهم البعض الرجل والمرأة لذا فقد اعتبر الزواج أعمق تفاعل اجتماعي عرفه المجتمع الإنساني، وبشكل عام يحتاج الزواج إلى قوة يستمدّها من " خشونة الرجل وميله إلى تحقيق أهدافه بالقوة " [سناء الخولي، مرجع سابق، ص 23] الجسدية في تحديه لمعطيات ومركبات البيئة الخارجية للنسق الزوجي وقوة الحزم داخله لإحلال التوازن في موازين القوة المختلفة فيه كجمال الزوجة، مالها وحسبها ونسبه... الخ، لذا فهو يعتبر المصدر العقلي للقوة التي تضمن الوجود للنسق واستمراره، دون تناسي رغبته ويميله للتودد والمغازلة لأنها جزء من تركيبته الإنسانية والرجولية، وهنا الرجل بحاجة إلى وجود طرف آخر للعيش معه يقبل منه تودده ومغازلته دون خجل ويشبعه عاطفياً ويربّحه وجدانياً، ويغطي جوانب الضعف عنده لأنه يملك عاطفية كالرجل وهي المرأة، التي عرفت منذ الوجود أنها كائن حساس عاطفي، حيث إن هذا الاعتراف المجتمعي جعلها تمتلك " الحرية في التعبير عنها، كما له القدرة على فهم تفكير الرجل والتنبؤ سلوكياته " [سناء الخولي، مرجع سابق، ص 24] ولهذا فإن كل من الرجل والمرأة هو بحاجة إلى التواصل مع الآخر، توأصلاً يحقق لكليهما إشباعاً نوعياً، وبناءً عليه، يمنح المجتمع الرجل الحق في المبادئ كون " الذكر منذ مرحلة النضج حتى مرحلة الشيخوخة يكون مدفوعاً للبحث عن الإشباع الجنسي " [محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 155]، وهذا لا يعني أن المرأة تفتقد إلى الميول الجنسي والرغبة في الاستمتاع الجنسي، بل استجابتها مرهونة بدعم إجراء الممارسة الجنسية أصلاً في فترات محددة من كل

(*) : لا يقصد الحب هنا فقط الممارسة الجنسية كما ترمز لها دراسات الغربية بل الوجدانية كذلك لأنهم أمرين لا يمكن فصلهم عن بعض لتحقيق الحد الأدنى من الراحة النفسية والاستقرار الزوجي.

(**) : في هذه المرحلة أي المراهقة تبدأ العلامات الجنسية البيولوجية بالظهور عند الذكر والأنثى من خلال إفرازات هرمونية معينة تشعر كل منها أنه أصبح جنس مستقل ولابد له من الشعور بهذا التمييز الجنسي، ومن هنا تبدأ ظهور فكرة إنشاء علاقة مع الطرف الآخر.

شهر، نتيجة وجود موانع فسيولوجية بحثة سواء متعلقة بالعادة الشهرية^(*) التي تمنع الزوج من مباشرة زوجته خلالها ولمرة في كل شهر ولمدة قصيرة محددة أو خلال فترات الحمل المتقدم والوضع كذلك والمهم أن الزوجة في هذه الفترة لا تقل رغبتها الجنسية إنما يتحول الاهتمام بنفسها صحياً أو برضيعها.

إن سعي الرجل والمرأة معاً إلى الزواج يعود إلى لأنه حقيقة وجودية وحق طبيعي لاكتمالهما إضافة إلى أنه " استجابة لضغوط اجتماعية في توجيه الحاجات واستجاباتها " [سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 21] وفق سياق قيمي محدد، لذا إن رؤية الرجل للدافع الجنسي تختلف عن رؤية المرأة وبالتالي فإن استجابة الرجل و المرأة للدافع الجنسي متباينة، رغم أنها موجودة وضرورية لاستمرار الحياة بينهما نتيجة للرغبة الكامنة في " البقاء والاستمرار الطبيعي والاجتماعي والنقص الموجود بكل من المرأة والرجل " [نفس المرجع، ص12] على حد سواء، فإن رؤية المجتمع إلى مشكلات متعددة الأبعاد وطويلة الأمد وهو في غنى عنها، وعليه عمل المجتمع منذ بدء الحياة على تهذيب هذه الغريزة الحيوانية، وتنظيمها بأسلوب عرف بالزواج *Mariage* وسن له القوانين لضبطها وردع من خرج عنها، إضافة إلى توضيح الكيفية التي يجب أن يتم بها الزواج، وإذ كانت الكيفيات غير ثابتة وليست واحدة زماناً ومكاناً نتيجة للتغير الاجتماعي المستمر.

5.2.1. الأمن العاطفي: يعدّ الركن الوجداني في الإنسان^(*) أحد أهم مركباته الذاتية وأحد محركاته السلوكية في إنشاء علاقات مختلفة وتزداد هذه العاطفة إلحاحاً وضرورة لا مناص من التنازل عليها لأي طرف كان، إذ كلما كانت العلاقة أكثر حميمية مع الأطراف الأخرى كان الطرفان في حالة هدوء وسكينة، ومن ثمة ثقة في الوجود المشترك واستقرار، والمهم أن تلك العلاقة الحميمة وتلك العاطفة تحتاج إلى مقر تمارس فيه نتيجة وجود ضوابط الاجتماعية، وعليه فإن الإنسان " بحاجة إلى السكن والطمأنينة وهما يتوفران من خلال المودة والحب " [حبيب الله الطاهري، مشاكل الأسرة وطرق حلها، دار الهادي، بيروت، 2003، ص46] وتكمن ضرورة توافر العاطفة بين الزوجين خاصة كونها تعمل على " إبعاد الهموم والمعاناة والأزمات التي تعصف به - الإنسان - خلال فترات حياته المختلفة، فالإنسان وفي أي مرحلة من مراحل حياته العمرية بحاجة إلى محبة الآخرين له، تلك المحبة الصادقة والخالصة وهذا الطموح يشكل

^(*) : وفي هذا السياق يقول الله تعالى عز وجل في الحيز " يسألونك عن المحيض قال هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يتطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركن الله إن الله يحب التوابين " (سورة النساء، الآية 221)

^(*) : وهنا يتساوى كل من الرجل والمرأة في هذه القضية فقط أن المرأة تعلن عن عواطفها والرجل لا بحكم التنشئة الاجتماعية التي خضع لها الرجل وليس لشيء آخر ، وعليه فإن في مجتمعات أخرى العملية عكسية تماماً مثل الهند أما الدول الأوروبية فحضور الطرفين متساوية في التعبير عن عواطفهم.

جانباً من الشخصية الإنسانية " [نفس المرجع، ص46] وتكون العاطفة على هذا النحو على مستوى العلاقات الحميمة وخاصة علاقة الزوجية، لذا فقد صنفها المختصون في علم الاجتماع العائلي من " خصائص الزواج الذي يلي هذا التطلع لأن حب الزوج و الزوجة لبعضهم البعض حب خالص وغالباً ما يكون دون مطامع وطموحات " [نفس المرجع، ص46]، من هنا فقد كان من وظائف الزواج تحقيق درجة من الإشباع والأمن العاطفيين ليس فقط عند الزوجة بل عند الزوج كذلك إن لم يكن عند هذا الأخير أكثر وطأةً والحاحاً .

عادة ما تكون الرغبة في تحقيق الإشباع الوجداني والأمن العاطفيين أكثر وطأةً والحاح عند الرجل منه عند المرأة لسببين رئيسيين أولهما الطبيعة الخشنة لرجل التي أوجدها المجتمع فيه والتي جعلته يبحث عن الطرف اللطيف منذ بدأ الخليقة ويسكن إليه وينشأ معه علاقة مودة ومحبة ليرتاح معه وعنده ثانيها عمل الرجل ذا الطبيعة القاسية نتيجة وجوده في وسط ملئ التنافس والصراع، وبالتالي وجود مشكلات العمل المرهقة لأعصاب والذهن، لكن قد يكون الوضع ذاته بالنسبة للمرأة العاملة خاصة فيما يتعلق بالسبب الثاني، وعليه يكون الراحة الوجدانية أي الأمن العاطفي مطلباً ملحاً للطرفي يحققه الزواج وضرورة له دون كل الأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع الإنساني.

3.1. مميزات النسق الزواج: في ثنايا الطرح التحليلي السابق حول النسق الزواجي برزت العديد من المميزات النوعية، التي تفرق بينه كنسق اجتماعي وبقية الأنساق الاجتماعية الأخرى، وتجعل منه " النسق القاعدي" [B. B. legros:op.cit, P108] في وجود المجتمع وبقائه في حالة من الاستقرار ومواكبة للتطورات المحيطة به وأهم هذه الخصائص ما يلي:

1.3.1. يؤسس النسق على إثر اتفاق Conjointement: عادة ما يفرز التواصل الزواجي في المواقف التفاعلية الاعتيادية اليومية علاقات تجاذب أو تنافر، وفي الحالتين تحدث مشكلات مختلفة الحدة تحتاج إلى إزالتها جذرياً وكلياً ، ولأجل هذا الغرض يجب أن " يتوفر الفهم " [غي رويشه، ط1، 1983، ص36] المتبادل عند مركبتي النسق -الزوج والزوجة- على أساسيات الوجود المشترك، حيث ينبعث ذاك الفهم من التلاؤم والتواءم العاطفي والأمني والطموحات والرغبات، ومن ثمة حدوث التطابق شبه الحقيقي وشبه كلي في الأشياء المشتركة ذات التأثير في الحياة المستقبلية؛ ولن كانت قليلة؛ أي التناغم الوجداني والنفسي، إذ يجب على الزوج *couple* الاستناد عليها في حل الخلاف مهما كان نوعه وحجمه، كما استند عليها سلفاً في تحقيق الزواج في الغالب المعهود، ولا يبرز الفهم بوضوح، دون اتفاق - صريح أو ضمني - وحوار متبادل خالي من الغموض والتستر عن الأشياء المشتركة ويفصح عن المكونات الداخلية للزوج وكذا الزوجة معاً وبالتالي تنشط تلك العواطف الباهتة الهزيلة القوة التأثيرية والمتذبذبة(*) *Sentiments*

(*) : وهي تلك الانفعالات الوجدانية التي تظهر على شكل نوبات عاطفية يستدعيها ظرف طارئ أو أزمة عائلية بحكم الواجب فقط ولا يستشعرها الزوجين في المواقف الاعتيادية، ولقد وصفه علماء النفس بالطلاق العاطفي.

ambiguë et flou أو المستترة بين الزوجين بتأثير الواقع^(**) الاجتماعي، وعليه يعد الاتفاق قاعدة أساسية للحياة الزوجية وخاصة لو كان مؤسس على الرغبة المشتركة في الشراكة الحقيقية الواعية للطرفين من الطرفين، إذ المهم في وجود الاتفاق أنه يعمل على نضج الملامح المشتركة داخل الزوج *couple* في أول يوم لوجوده في الواقع الحقيقي.

2.3.1. يؤسس النسق على إثر العقد اجتماعي *Acte social*: إن ارتباط الرجل بامرأة عن طريق

الزواج، يحمل في ثناياه الارتباط الجنسي والوجداني والنفسي والاجتماعي، وكذا الاقتصادي، لذا فهو متعدد الأبعاد، وبالتالي يتجسد في الزواج في العديد من الصور هي " الزواج الديني والزواج المدني، والزواج الاجتماعي، والزواج العاطفي " [B. B. legros :op.cit, P105] إذ تلزم هذه الأنماط بتوفير الإرادة الإنسانية الخالية من الضغط والإكراه^(*) لإبرام عقد الزواج، ومن ثمة يصبح من الضروري أن " يلتزم الشخص بما تعهد به " [Petit Larousse en couleur, 1986, P228] للطرف الثاني من جميع الجوانب التي لها تأثير في مكونات أحد الزوجين، وبالتالي تأثر الرابطة الزواج، إذ في حالة الإخلال بالالتزام أو مخالفته في أي بعد مادي أو معنوي يترتب على المخل عقوبة أو قهر من الناحية الدينية أو القانونية أو الاجتماعية، لهذا السبب فقد اعتبرت من طرف الكثير علماء اجتماع الأسرة والزواج أن " القيم الدينية، والاجتماعية والاقتصادية " [B. B. legros:op.cit, P117] من مكونات ذات ديناميكية ذاتية للنسق الزواجي، إذ وظيفتها جعل هذا الأخير يستعيد توازنه عند أي خلل في فترة من عمر الزواج، باكتسابه طريقة ما لإزالة المعوقات والصعوبات اليومية نتيجة " تطور الوسائل المبدئية للزوج *couple* ونموها بمرور الوقت باحتكاك وتعارف الزوجين عن قرب وتوسيع المجال المشترك للطلبات، الطموحات والفهم المتبادل لإستعاب مكتسبات الآخر بأكبر قدر تستدعيه الحياة المشتركة الثنائية، وبالتالي يمتد عمر الزواج وإن احتوى نوبات اضطرابية بين الزوجين، لأنها صور طبيعية^(*) ما دامت لم تكسر البناء برمته، من هنا يصبح للنسق الزواجي صفة النفسية منذ ظهوره كنسق اجتماعي.

انطلاقاً مما سبق، فإن ذاك يعني أن تلك المركبات عبارة عن موجهات سلوكية للزوج مع زوجته، إذ النسق الاجتماعي هو أحد وسائل الضبطية، لكبح وتوجيه سلوكيات، غايات وحاجات أفراد وجماعاته، بحسب نوع النظام الذي يضمهم والعلاقة القائمة بينهم والعمليات الاجتماعية التي تتم بينهم، إن طبيعة نظام الزواج الحساسة، إضافة إلى تداخل العمليات بين الزوجين وتقاطعها داخل النسق الزواجي واحتوائه على

^(**) : عادة ما تربى الأسرة أبناءها ذكور وإناث على الاحتشام في التعبير عن مشاعرها كل حسب مبرر معين بالنسبة للذكر حتى لا يفقد هيئته أمام زوجته وبالتالي يحافظ على قوة أو امره ونفاذها، أما بالنسبة للمرأة حتى لا تكون قليلة حياء أمام زوجها وبالتالي تهون في عينه وتفقد كرامتها أمامه.

^(*) : إن صور الإكراه عديدة منها ما يرتبط بالذات، حيث أن الفرد يرتبط بأخر زواجياً لأنه بلغ من السن ما يدفعه في التفكير في الحصول على بيت مستقل أو على مصدر مالي للنفقة أو أنه يريد أبناء قبل فوات الأوان وهذا عند النساء، كما يرتبط الإكراه بالتوجيه أو الضغط المجتمعي كأنه يجب على البنت الزواج برجل وإن كان غير مناسب لها وترى أنه لا يشبع حاجاته المعنوية ولا يربها به عواطف أن الرجل يجب أن يتزوج لأن أقرانه كلهم تزوجوا ومن العيب عليه أن يبقى شاذاً بينهم.

^(*) : نتيجة الاختلاف الموجود بين مفردات المجتمع هو اختلاف حد طبيعي، لكن مدى هذا المجال قد يكون واسعاً لدرجة الصراع، الذي قد يؤدي للطلاق، كما قد يكون ضيق الممارسة فقط يتجسد في المناوشات القليلة وغير الحادة.

القيم العاملة في غالب الأحيان على التوفيق بين الزوجين، أيضا يعمل على الضبط الاجتماعي داخله، ويكون هذا الأخير قبل تعرض الزواج إلى هزات وبعده، حيث يشير مفهوم الضبط إلى امتلاك قدره للسيطرة ولخضاع مواقف الزوجية الاعتيادية أو المتأزمة التي يتعرض لها الزوج أو الزوجة أثناء تفاعل أحدهم مع الطرف الآخر أو أدائه لدوره، حيث يظهر أثر الضبط في ارتداده عن موقفه خوفا من الردع أو بتطبيقه فعلا، كما أن للضبط آثار معاكسة تماما في حالة الوفاق، وتتمثل في الثناء والإطراء، وهذا التوتر فإن ميكانيزمات الضبط لنظام الزواج تلزم الزوجين بالقيام بدورهم في إطار الأسرة، حتى وإن كانا - الزوج والزوجة - على خلاف لبقاء ووجود النسق الزوجي واستمراره لأن نظام الضبط الاجتماعي يلغي من حساباته رضا الفرد كفرد بقدر ما يركز على بقاء النسق الذي يضمه وقيام فعالياته البشرية الأساسية والثانوية بأدوارها في إطاره.

3.3.1. يتميز النسق بالإنقصافية *Fragilité*: في الغالب يترتب عن إتخاذ الرجل والمرأة بعد الزواج مكانة اجتماعية معينة يكتسبها من خلالها عدد من الممارسات السلوكية التي تلزم كلا منهما القيام بها وتصبح بذلك مسؤوليات يتميز بها كل منهما في علاقته بالآخر والمهم أن تلك المسؤوليات أي الأدوار ذات طبيعة مميزة تتجسد في حساسية عالية نابعة من درجة القرب النفسي، الاجتماعي والجنسي بين الزوجين الذي يعبر عنه بالحنان المتبادل والرقّة الممزوجة بالجدية والموضوعية والتفهم المتبادل كذلك، إضافة إلى أن غياب هذا المزيج الوجداني ولو جزئيا لأي سبب أو ظرف كان سواء متعلقاً بالزوجين أو ظروف خاص بالأسرة في حد ذاتها في كليتها، يجعل أداء الدور من الطرفين أي الزوج والزوجة ضعيف هزيل التأثير فاقد الفعالية ولو قليلاً، حتى وإن كان أحد الزوجين فقط هو السبب في الغياب العاطفي الكلي أو الجزئي، هذا يعني أن العقد ليس في عالم مجرد أن كل الظروف تسيّر وفق منطق واحد، منسجم ومتناغم لكل الأطراف المتفاعلة، بمعزل عن التأثيرات المتنوعة الأبعاد، التي تدفع الفرد عادة إلى التماطل إراديا، أو لا إراديا في أداء دوره كالتكاسل أو الملل أو الهروب أو التهرب من القيام بما يجب القيام به... الخ، وبالتالي فإن الإخلال بالالتزام الزوجي بين الزوجين في أبسط صورته^(*) من فترة إلى أخرى يجعل النسق الزوجي " ضعيف التركيب، قليل الاستقرار، الأمان وعرضة للزوال " [*Ibid, P401*] من الوجود، لذا يمكن القول أن النسق الزوجي يقدر على مقاومة التصدع إلا أنه مرهف *sensible* يهتز لأي ذبذبة اجتماعية أو نفسية أو وجدانية خفيفة لكن حقيقية، قد تتجسد في أبسط صورة سلوكية قد تكون نظرة، إيماءة، كلمة، أو معاملة بسيطة من أحد الزوجين لآخر.

1.4. مشكلات النسق الزوجي: يؤدي اتصال الزوجين في العادة إلى تواصل بين الزوج والزوجة تواصل " عقليا ودافعا وفي الحاجات والرغبات والوسائل والغايات... الخ " [وليم وولاس لمبرت، 1993، ص 162] التي كانت من دواعي اقتران الطرفين ببعضهم والدخول في دائرة من التفاعلات المتعددة الجوانب في نسق يتمتع بدرجة ما من الإتحاد الدال على درجة ما من التناغم والتعاون في الحالة الطبيعية

^(*): عموماً يكون الالتزام الزوجي حول كل القضايا التي تجمع الزوجين معا من بسطها إلى أكثرها تعقيداً وقد يكون التفاهم بينهم علني عن طريق الحوار وقد يكون ضمنياً ليحفظ كل واحد منهما كرامته أمام الآخر، كما قد يكون إيجائياً أو سلبياً، والسبب في الحاليتين هو تأثير التنشئة الاجتماعية، لكن ليست الطريقتان هاتان تقيان بالغرض في إيصال الزوجين إلى درجة من الرضا.

السليمة، في حين فقدان أحد حلقات تمسك الزوجين ببعضهما البعض عند أحدهما أو كلاهما، يفرز معضلات عديدة وقوية قد تهدد توازن النسق الزوجي واستقراره وبقائه، فما هي مشكلات النسق الزوجي؟

1.1.4. نقص إشباع الحاجات: غالباً ما توجد حاجات مختلفة عند الزوج *Couple* تشبع فقط

بالزواج لأنه المسلك الوحيد الذي قد تقبله معظم المجتمعات الإنسانية وتدعمه بكل مكتسباتها المادية والمعنوية كالحاجة للمال، المسكن، الستر، استئجار المرأة لأنوثتها مع زوجها...الخ، أما بالنسبة للرجل المضاجعة، استئجار رجولته في بيته، احترامه أمام أهله...الخ، والأهم أن إشباع تلك الحاجات ليست بذات الأهمية عند كل النساء و عند كل الرجال وفي كل المجتمعات وكذلك ليست بذات الأهمية في كل مرحلة عمرية عند طرفي النسق الزوجي كما أن تلك الحاجات ليست بذات الترتيب عند كليهما، وعليه فإنه عادة ما يلقي الأزواج "صعوبة في تقبل الاختلاف في العادات، الآراء، الرغبات والقيم..." [علاء الدين كافي، 1999، ص431] بعد دخولهم النسق وبالتالي تحقيق التهام وتفاعل شخصياتهما مع بعضهما بدرجة عالية، إذ تفرز تلك الاختلافات عجزاً جزئياً أو كلياً في تقديم جهد أكثر في إشباع حاجات الآخر أو أن أحدهما لم يستوعب مدرات الجهود المطلوبة منه لذلك الغرض أو أنه أدرك تلك المدارات استعظم مقدارها على الآخر في مقابل ما يقدمه الآخر له^(*).

عموماً، تحدث تلك المعادلة إذا كان أحد الزوجين تحت تأثير ظرف اجتماعي ما كالفقر أو المرض...الخ وبالتالي تحدث صعوبة التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد أو أنه تراكم لرفض قديم أي منذ البداية^(**) نتيجة عدم وضوح عملية الاتصال بين أعضاء النسق الزوجي سواء بعدم تبادل الرؤى حول بعض القضايا الخاصة جداً والمهمة عند كل طرف أو أنه حدث تضليل أحد الطرفين بقصد أو دونه، إضافة إلى افتقاد أحدهما القدرة على إستيعاب منطق الاختلاف بين الكوائن البشرية ومنطق الحرية الشخصية والتفكير وإثبات الذات...الخ، وبناءً عليه، يترتب تأثير متبادل سلباً يؤدي إلى استمرارية الاختلافات لتصل إلى المدى الذي قد تشبع حاجات قليلة جداً مقارنة بالحاجات الفاقدة للإشباع عند الزوج *Couple* وذلك بمقادير متفاوتة طبعاً، وعليه لكي يحقق إشباعاً نوعياً لجميع حاجات الزوج *Couple* وجب على الزوج أو الزوجة معرفة مكنوناته الخاصة الداخلية والكشف عن سلم حاجاته وطموحاته...الخ وبالتالي معرفة الآخر عن كثب لتحقيق درجة من القرب ومنه معرفة الأساليب والكيفيات التي تحقق له الإشباع المناسب.

(*) : ويعود هذا الوضع إلى الإحلال المتذبذب والمؤقت بين الحين والحين للفرد مصدر المصالح والغايات الخاصة وهو ذاته الذي يدفع الزوج أو الزوجة إلى إجراء مقارنات بين مكتسباته، عطائه، موقعه في النسق...الخ وذات القضايا بالنسبة للآخر.

(**) : حيث يكون أحد الطرفين رافضاً الثاني لذاته لأنه يشبع حاجة عنده كأسلوبه في الكلام، شكله الخارجي، هذامه...الخ لكن فرض عليه الارتباط به بتأثير ما كالخوف من العنوسة عند المرأة أو إصرار الأب على ابنة أخيهما أو أختها أو إصرار الأب على ابنة أخيه أو أخته...الخ

إن القضية الأساسية في توافر قلة الإشباع أو عدمه كلياً عند الزوج *couple* يفرز الشعور بالوحدة أو الخسارة وبالتالي الإحباط، فتقل دافعيتهما في إشباع حاجات بعضهم بعضاً والفرق بين المستويين من الفعل وجود النية أو اللامبالاة المقصودة، وهنا يصبح النسق الزوجي مصدراً للتعب والإرهاق والغربة، المهم أنه عند وصول الزوج *couple* أي النسق الزوجي إلى هذا النوع من التفاعل، الاحتكاك والتواصل يصبح مهدداً بالكسر عند أي هزة بسيطة قد لا يؤدي إلى أي شيء إن لم يكن النسق عند هذا الحد من التوتر الداخلي على مستوى النسق وعلى مستوى الزوج والزوجة.

2.1.4. مخالفة التوقعات: عند دخول الخطيبين في عملية نقل وتبادل المعلومات عن بعضهما البعض يعني عملية تكوين صورة لشخصية الفرد الآخر في ذهنه حتى يتسنى له التعامل معه في مختلف المواقف، وكل طرق والأساليب السلوكية وكأنها عملية استنساخ ذهني لشخصية الطرف الثاني، لذا فقد عرف أن الزواج رباط متعدد الأبعاد بين كائنين بشريين تقارباً وصالاً وتعارفاً وتبادلاً المعلومات عن بعضهما وتبادلاً إشباع رغبتهما في الزواج مع بعضهم البعض، لكن تبقى معضلة مدارات التقارب وعمق التعارف المتبادل متباينة بين الزوج والزوجة، لكن تبعاً لتلك المدارات وذلك العمق^(*) يتشكل عند الزوج *couple* وتتحدد "توقعاته بدءاً من كيفية التعامل، وانتهاءً بنوعية وحجة المعطاءات المقدمة" [لندا دافيدوف، مرجع سابق، ص 646] له عن آخر منه ذاته، حيث بناءً على رزمة التوقعات والحاجات الخاصة بالزوج أو الزوجة المدركة من الطرف الثاني يتم التفاعل بين الزوجين، وعليه يأخذ هذا الأخير - التفاعل - صورة معينة^(**)، هذا يعني أنه كلما كان التقارب قليل والتعرف غير واضح والمعلومات المتبادلة مشوهة تشكل إطار توقعات خاطيء وبالتالي تقع المشكلات بعد الزواج وتزداد تدريجياً مع ازدياد معدل الحاجات وتنوعها والزيادة في عمر الزوج *couple*.

تتكون عموماً توقعات الزوجين عن بعضهما وعن حياتهما المشتركة ومدى تقاني كل منهما في تحقيق الراحة والسكينة والهدوء للأخر في مراحل الأولى لدورة حياة النسق الزوجي حين تبدأ مدارات التعارف بالتكون، حيث يحصل التواعد الذي به "يستعد كل فرد -الخطيبان- بأحسن ما يستطيع من مظهر وسلوك يعرضه أمام الآخر" [نفس المرجع، ص 641] بغرض إبهاره والنيل بإعجابه كأن يبرز الرجل أمام الخطيبة بمظهر الأنيق والكريم والسخي والمشاور اللطيف والحنون المهذب، وتبدو المرأة أمام الآخر بسلوك المرأة الطائفة والمهذبة اللطيفة والنشطة النظيفة، والقصد جذب الآخر لأنه على يقين أنه تلك الملامح مبتغى الآخر، وبالتالي يحدث الإطراء من كل طرف "يتمتع بجاذبية في الحديث يستطيع أي جبر من حوله على الاستماع إلى آرائه ورغم ذلك فلا تشعبون من أحاديثه الشيقة...واللباقة، حسن اختيار الألفاظ لهو كفيل بأن يصل إلى" [يوسف سعد، مرجع سابق، ص 105] القلب ووجدان الآخر، إذ الغاية من هذه السلوكات الصادرة من الطرفين هي إبهار الطرف الثاني، استمالته، نيل إعجابه وإثارة عواطفه لكسب

(*) : للاقترب أكثر من الصورة السلوكية الحقيقية للطرف الآخر وبناء مجال التعاملات المتوقع على إثره.

(**) فإن وجدت التوقعات توافقا مع الواقع من جهة ووجدت الحاجات إشباعاً كان التفاعل إيجابياً وإن غاب الواقع أو الإشباع قد يكون التفاعل حيادياً وإن غابا معا كان التفاعل سلبياً وبالتالي يكون حجم العطاء المقدم من طرف لطرف ونوعه، وبناءً عليه قد يتشكل الصراع في الحالة الأخيرة أو اللامبالاة في الحالة الثانية وقد يتولد التعاون في الزوج في الحالة الأولى.

محبته، وتبعاً لهذا المنطق يبني كل طرف توقعاته في حياته الزوجية مع الآخر ويضفي عليها ملامح استقراره فيها وبلورة تعاملاته معه دون تدخل من طرف العقل وتمحيصاته بغرض غربة تلك السلوكات الغيرية الجذابة لمعرفة ما هو حقيقي مما هو زائف ووهمي، لأن تلك التوقعات الخاطئة نابعة من جراء " الخلط بين الخيال والحقيقة " [سناء الخولي، مرجع سابق، ص 157]، وبعد الاحتكاك والمعايشة الزوجية الفعلية والرفقة الجدية غير المصطنعة تتجلي الصورة السلوكية الحقيقية لشخصية الزوج للزوجة أو العكس فإما يحدث تطابق عال أو جزئي بين السلوك المتوقع والسلوك الواقعي أو تناقض بينهما.

إن حالة التناقض بين السلوك المتوقع والسلوك الواقعي سواء كان جزئياً أو كلياً عند الزوج أو عند الزوجة، قد يفرز الكثير من القراءات الخاصة قد تكون صحيحة(*) كما قد تكون خاطئة، لكن المهم أنها تفرز الكثير من المشكلات، إما على مستوى الفعل ورد الفعل أو مستوى العواطف والجوارح... الخ سواء عند الزوج أو الزوجة أو كلاهما لأنه يشعر بأنه خدع في أقرب شخص له في الوجود تبعاً لدرجة التقارب التي تحصل عند الزوجين، يشعر بالعجز من الإفتكاك من الزواج بحكم أنه " ميثاق غليظ " [حبيب الله طاهري، مرجع سابق، ص 43] يتعدى في وجوده وحدوده مجال الفرد في التفكير والحركة، حتى وإن كان المتضرر فرداً زوجةً أو زوجاً أو كلاهما.

3.1.4. الاختلاف الفكري والقيمي: يشير مفهوم الاختلاف الفكري إلى عدم وجود مجال قيم مشترك كاف يؤسس عليه الزوج *couple* عملية التواصل والتفاعل الإيجابي على اعتبار أن القيم هي موجهات سلوكية مجتمعية تتجاوز الفرد - الزوج أو الزوجة - في وجوده وتحديده وملامحه، فيصبح هذا المؤشر في النسق الزواجي مصدراً للمشكلات خاصة في حالات الزواج المرتب(*) والزواج المسمى(**).

بالنسبة للزواج المرتب يهيئ لزوج رجل بامرأة في جميع المراحل بعيداً عن رأي الزوجين أو الالتفات إلى ما يردده في حياتهما الزوجية وعلاقتهم بالآخر، كما لا يسمح لهم بالتلاقي(***) بحجة أنهم مازالوا لا يقدران المسؤولية الزوجية والقضايا الأسرية على نحو يقبله المجتمع، وبالتالي يكون العروسان مهشمان مغريان عن بعضهما البعض إلى غاية ليلة الزفاف، كذلك في حالة الزواج المسمى قد تواصل المرأة أو الرجل دراسته على خلاف والطرف الآخر وشكل شخصية قد تختلف جزئياً أو كلياً عن الآخر بحكم التجارب التي يخضع لها وتخلق فجوة بين نمطي الشخصية، وفي الحالتين فإن ارتباط الرجل بالمرأة قد يوجد مجال نقاط التقاطع غير كاف، لأجل حياة زوجية متكاملة ومستقرة، والسبب فقدان الوفاق الفكري

(*) : لكن لا يعيها الطرف الآخر نتيجة وجود عدة أسباب أنه محدود الفهم، قليل الخبرة والتجربة الحياتية، ذا طبيعة شخصية إما أنانية أو متكبرة

(**) : أن يتفق والدي العروسين حول تفاصيل العرس وترتيبها بدءاً من الاختيار إلى ما بعد الدخلة.

(***) : يشير هذا النمط من الزواج إلى تسمية ذكر لأنثى أو تسمية أنثى على ذكر كزوج وزوجة منذ الولادة ويتم تزويجهما عند بلوغ السن اللازم لذلك الفعل.

(****) : لقد حدث تغير كبير في البنى الاجتماعية نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار استعمال الخليوي سواء برضا الوالدين أو خفية سواء من طرف الذكور أو الإناث وبالتالي غدا تواصل الخطيبين أمراً محتوماً، لكن تبقى قضية صدق الرسائل الاتصالية المنقولة عبر الهاتف الخليوي وجدية الطرفين في موضوع الزواج قضية استفهامية.

حيث يشعر أحدهم بالتدني والثاني بالرفي أي كان المرأة أو الرجل الذي يبرز في أي موقف أثناء تواصلهما وتفاعلها ووسائل التفكير، التي يعتمدان عليها في التعبير عما توقعوا أو أرادوا أو يكشف ملامح الخلاف الفكري في نوع الموضوعات التي تثار بينهما والتي قد تنال اهتمام أحدهما دون الآخر، كما " يمكن رصد آثار سوء التفاهم والفهم الخطأ " [حامد عبد السلام، مرجع سابق، ص433] في التربية الأبناء وحتى في تنظيم البيت وترتيب موجوداته المادية وتستمر فجوة الخلاف في الاتساع إلى درجة تثير الاقتناع كليا بعدم الصواب في الاختيار وجسامة الخطأ المرتكب اتجاه نفسها أو نفسه، وهنا يصبح النفور واضحا ومعلنا عنه وتزيد الأوضاع سوءاً إن يتحول هذا التباين الفكري العمودي إلى تباعد عاطفي الأفقي.

4.1.4. الطلاق العاطفي (الوجداني): تعتبر العاطفة الشخصية المتبادلة في سياق علائقي ما "

ثاني عنصر في العلاقة الاجتماعية " [أحمد زيدان وآخرون، ط01، ص56] لأنها تملك القوة *Pouvoir* المرنة والقدرة *capacité* على التكيف وفق المعطيات الظرفية، ومن ثمة القدرة على توسيع مجال التفاعل ومجال نفلت التقاطع قيمياً وفكرياً وكسب المستأنف مجال سماح للتفاهم والتنازل والتغاضي عن أخطاء الآخر، لأن الزواج هو رابطة " تتطوي على العلاقة العاطفية والمعنوية بين الشخصين وليس على العلاقة الجنسية فقط " [حبيب الله طاهري، مرجع سابق، ص44]، إذ قد تتولد تلك العاطفة الأحاسيس بين الزوج والزوجة في أي مرحلة من مراحل دورة الحياة النسق الزوجي سواء قبل الزواج أو بعده نتيجة نمط معين من السلوك الذي يتطلبه الطرف المقابل وفق معطياته الخاصة كالمعاملة الحسنة المتبادلة، الاحترام المتبادل، الاعتناء المتبادل بالآخر والإشباع المتبادل، الاهتمام المتبادل بمتطلبات الآخر... الخ، دون النظر إلى مبدأ المعاملة بالمثل بين الزوجين في حالة التوترات الخفيفة الحدة والهزات العلائقية الاعتيادية اليومية المتكررة خاصة، والراجعة إلى مشكلات الحياة اليومية وصعوباتها ومعوقاتها التفاعلية، لأن فقدان هذه العاطفة تشعر الأنا المتأثرة بالعطاء دون مقابل أو أكثر مما " يوجه أساساً لقهر الآخر وتسخيره في تحقيق إشباعاته الأنانية " [علي ليلي، ط02، 1983، ص125] الخاصة أو الذاتية.

وفي الغالب يترتب عن هذا التوجيه تحول إشباع حاجات الطرف الأول عند الثاني المادية، المعنوية والجنسية إلى مجرد واجب فقط أو حتمية يلزمها التعايش المشترك غير المرضي في بيئة اجتماعية واحدة لكن مرفوضة، وكذلك القيم المجتمعية، كي لا يلقى المتضرر تأنيباً من المحيط الاجتماعي ويطلق على هذا النوع من العواطف الزوجية بمصطلح " الطلاق العاطفي " [علاء كفاي، مرجع سابق، ص377] حتى وإن حاول الزوج *Le couple* إخفاءه على الوسط الاجتماعي أو التهرب منه أو تجاهله، فإن عمق الاتصال والتفاعل الحاصل بين الزوجين سيكشفه، وتصبح بمرور الوقت حقيقة بارزة التأثير على أداء الزوج *Le couple* لأدواره الزوجية والأسرية، التي تتحول إلى شبه تنفيذ الأوامر ويصبح النسق الزوجي شبه مخيم عسكري دائم، وفي حالات غياب هذه الأخيرة يكون الاتصال مقطوعاً، بمعنى آخر قد يصبح أداء الزوجين لما يجب القيام به مجرد عملية ميكانيكية عضوية روتينية متذبذبة الفعالية، نتيجة فقدان الحيوية الصادرة من سعة ونشاط في " المجال المشترك " [نفس المرجع، ص433] بين الزوج والزوجة سواء فقدان جزئي أو كلي.

2. دورة حياة النسق الزواجي

يعدّ الزواج كأى مشروع إنساني بعد التفكير فيه ملياً، والاقتناع به وكل خطوة فيه والاقتناع به واتخاذ قرار بجديّة ويقين، هذا إن لم يكن أخطر مشروع يدخله الكائن البشري لأن أبعاده متعددة ومتشابهة إلى أبعد حد ممكن من التصور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والديني و القيمي الثقافي وكذلك الوجداني العاطفي، حيث إن مرور دورة حياة النسق الزواجي بعدة مراحل تشبه إلى حد كبير دورة حياة الكائن البشري إلى مرحلة النضج والعطاء، والمهم أن كل مرحلة فيها تهئّ النسق إلى مرحلة العطاء وانجاب الأطفال وتحقيق الإشباعات المختلفة للزوج *couple* أو غرز بذور التصدع والمشكلات الكبيرة والأزمات القوية، ومن هنا جاء الاهتمام بمناقشة كل مرحلة فيه ودلالاتها التأثيرية.

1.2. مرحلة الاختيار للزواج: يشير مفهوم الاختيار؛ بشكل عام؛ إلى عملية التحري والتقصي عن

شيء ما بالتبصر والتأمل في الشيء ذاته ضمن زمرة من المتشابهات له من خلال المفاضلة بينها والنظر في مدى قدرة البديل المختار لتحقيق الإشباعات للفرد المنقب عنه، وفق ما يناسب هذا الأخير تناسباً يحقق له الغاية من المفاضلة بين البدائل المتاحة له، وتكون عملية البحث والتقصي بمرجعية معينة من استشفاف الحقيقة عن ذاك الشيء، ومن هنا يتبلور أسلوب الانتقاء وكيفية المفاضلة في زمرة الأشياء المتاحة للمنتقى في مجال وجوده أو المدركة من طرفه لأجل الانتقاء، وتبعاً لهذا المنطق فإن الاختيار للزواج هو البحث عن شريك المناسب من الجنس الآخر، حيث تفيد كلمة المناسب في تحقيق درجة عالية من التوافق الزواجي بما يتضمنه من مستويات أي التوافق النفسي، الاجتماعي، القيمي والوجداني بمعنى آخر يصبح الشخص المنتقى شريكاً حقيقياً(*) وبناءً على نوع التوافق الذي يرمي إليه الرجل(**) ويعتقد أنه مناسب لوجوده الاجتماعي وما يريد تحقيقه مع الطرف المنتقى، حيث يختار الرجل المرأة التي سيتخذها شريكاً له، وعليه فإن المجتمع يمنح هذا الأخير -أي الرجل - طريقتين في الانتقاء؛ الأولى وتعني تدخل أحد أو بعض أقارب الشريكين المنتظرين زواجهما، إذ قد يكون الوسيط أب، أخ أو أحد الأقارب، وفي الغالب تكون الأم من خلال إبراز ملامح شخصية كل طرف للطرف الثاني بغرض إبراز مكنوناته الداخلية المعبرة عن شخصيته، بالتالي محاولة نقل صورة معينة لشخصية الرجل أو المرأة للآخر حسب رؤيته الخاصة له وإدراكه له من خلال تفاعلاته النوعية معه كما ينقل له جملة طموحاته، رغباته وقيمة والمهم في القضية أن كل شريك يبني كل توقعاته وتقديراته الحياتية على الصورة المنقولة له والتي طبعت في ذهن أحد الخطيبين بذاتية الوسيط.

لكن في حقيقة، الشخصية هي تركيبة معقدة " تكامل نفسي اجتماعي للسلوك عند الكائن الإنساني، الذي تعبر عنه عادت الفعل الشعور الاتجاهات والآراء " [إقبال محمد بشير وآخرون، دون سنة نشر،

(*) : يقصد بالشراكة الحقيقية الالتحام الوجداني، النفسي، المادي والاجتماعي الذي يعزز الاشتراك في كل مكتسباتهما والاتفاق حول الأهداف والوسائل المطلوبة لتحقيقه، شراكة يحقق الرضا والممارسة الفعلية للطرفين بحيث لا يشعر أحد الطرفين بالتهميش سواء في تحديد الهدف أو في تنشيط مكتسباتها لتحقيقه.

(**) : ذاك أن المبادرة حقا اجتماعيا للرجل، لكن للمرأة كيفية مختلفة للاختيار الزواجي تتمثل في إبداء القبول أو الرفض عن ذاك المتقدم لخطبتها.

ص46] التي تبدو في المواقف التفاعلية بين الأشخاص، إضافة إلى أن تفاعل شخصية أحد الخطيبين مع الأب أو الأخ أو الأم أو أحد الأقارب تختلف في الكيفية والإفرازات الانفعالية والسلوكية عنها في حالة تفاعلها مع الرجل الذي سيصبح زوجاً أو مع المرأة التي ستصبح زوجةً من حيث عمق التفاعل، درجة القرب وحدة التأثير في بعضهما البعض، إذ مهما كانت غاية الوسيط في توجيه انتباه الطرفين إلى بعضيهما وبالتالي محاولة التقريب بينهم وقدراته في وصف شخصية الآخر بالمستوى الذي تتطلبه العلاقة الزوجية التي ستتفاعل مع الطرف الآخر حقيقةً بالمستوى الذي تتطلبه ذات العلاقة من تفاعل وتحت وطأة ظروف معنية، حتى وإن جد الوسيط في الوصف والتزم بالمصادقية والموضوعية.

بناءً على الصورة المنقولة للشخص المعني يبني كل شريك توقعاته حول حياته ومعاملاته للشريك الآخر وتقدير قدراته للمساهمة في تغطية مهامه في الأسرة ومساعداته للطرف الآخر في الحياة المشتركة في كل الحالات التي تمر بها الأسرة والمهم تبقى الصورة الحقيقية لشخصية الطرفين مفقودة عن مدركاتهما وتظهر تدريجياً بالمعاشرة وتصبح مرحلة التعارف والاستكشاف^(*) بعد الزواج، التي قد يترتب عنها مفاجآت لأحدهما أو كليهما، قد تؤدي إلى نفور أو قبول بدل أن تصبح مرحلة تجاوب واستجابة عاطفية وجنسية بين الطرفين وتوطيد للعلاقة الزوجية وتزيد من تقاربهما الفكري والنفسي والقيمي، إذ أن حدوث تأخير لعملية تفاعلية عن توقيتها المناسب مما يجعل رصد مواطن الاختلاف والتلاقي بين الطرفين مؤجل إلى أن يرد الأبناء وتزداد العملية التفاعلية انحرافاً سلبياً، وبالتالي يصعب التقريب بين تصوراتهما^(**) ويزداد الوضع صعوبة إذا تحول النسق الزوجي إلى أسري حيث تظهر أدوار جديدة تزيد من الفجوة في الزوج *couple* نتيجة انشغال أحد الزوجين أو كلاهما بوعي أو دونه، لذا عادة ما يقر الدارسون بأن الأسلوب الوالي يتميز " بإهمال شبه كلي للصلات الحميمية الشخصية وانسحاب إرادة الشريكين كلياً " [نفس المرجع، ص375] من التفاعل الإيجابي، التي تعبر مرهم الوجود الزوجية المشترك المتأزم، كأنها المادة البلازمية التي تربط طرفي الزوج إلى بعضهما البعض، ومن هنا يمكن القول أنه لا يأخذ ذوات الزوجين بالحسبان بقدر ما يعطي أهمية لتزويج الرجل والمرأة ويصبح هذا الوضع عذراً لهما للفشل أو لتبرير الأوضاع المتأزمة التي تهز النسق الزوجي بين الحين والآخر أو كسره كلياً إضافة إلى البحث المناسب، الذي يضمن بقدر ضعيف حياة زوجية خالية من المشكلات جزئياً، وتؤكد الدراسات أن الرجل الذي يلجأ إلى الأسلوب الوالدي في الانتقاء عادة ما يسعى إلى تحقيق أحد الغايتين أو معاً مؤداهما " الرغبة في الإنجاب والرغبة الجنسية " [Y.Castelon, Op.cit, p56]، لكن عند الدخول في علاقة مع امرأة - بعد الزواج - يكتشف من خلالها أن الغايتين تتحققان بمجرد الزواج، كما يكتشف أيضاً أن إشباعهم لحاجات أخرى متوقف على وجود القرابة الوجدانية بين الزوجين وهنا ينبع نموذج ثاني للاختيار وهو الانتقاء الذاتي.

(*) : تعتبر هذه المرحلة الأولى التي من خلالها التعرف على ملامح شخصية كل طرف وذلك قبل الاعتراف بوجود تلك العلاقة الاجتماعية مهما كان طابعها الاجتماعي.

(**) : خاصة عند الفرد الأكثر تضرر في النسق الزوجي أو الذي كان أكثر رومانسية وحلماً بنمط معين من الحياة الزوجية وليس بالضرورة أن تكون المرأة هي المتضررة لأنه قد يكون الرجل متضرراً إذا ما أجريت مقارنة بين ما يقمه ومن جهد في كثير من المواقف في مقابل العائد المنقوص كثيراً بأنواعه وقد يكون منعدم، بينما الزوجة لا تبالي بكل تلك المجهودات المقدمة، إضافة إلى الضغط الذي تمارسه بمرجعيات كثيرة التقدم لها بداءة للخطبة البديهة، الرجولة، أهلها وما لهم، أقرانه وأقرانها... الخ

أما الأسلوب الذاتي في اختيار الشريك يركز على " رغبة الفرد الشخصية في اختيار شريك معين " [مراد بوقطاية، 2000، ص 05] يرى أن تتوفر فيه شروط يظن أنها مناسبة له، لأنه انتقله بذاته، انتقاءً يخضع لمحك التقارب والتعارف والاحتكاك والاستلطاف مع احتمال نشوء بذور الألفة والمودة، وعليه فاختيار أحدهم للأخر يعني توفر قدر مقبول من الإرادة الشخصية لكل من الرجل والمرأة على السواء في العرض والقبول للارتباط، المهم في هذا النمط أن عملية انتقاء الشريك نابعة من الانجذاب الداخلي للطرفين وقناعته به وبقدرة الآخر على مشاركته كل ممتلكاته النوعية من جميع الأصعدة دون استثناء، لكن ليس في جميع الحالات يكون الانتقاء الذاتي فعال وذا جدوى عالية على الحياة الزوج *couple* وبالتالي ارتباط دائم ونسق مستقر، والسبب في ذلك إما قلة حنكة أحد الطرفين أي المرأة أو الرجل في استبطان مدى توافق الشخصيتين لأن الإعجاب سبق التفكير العقلي ولما أن أحدهم قام بالتشويش على نفس العملية أي الاستبطان بإعطاء الطرف الثاني معطيات عن نفسه خاطئة عن ذاته سواء بوعي بمدى خطورتها أو دون وعي كأن يحسن من بعض سلوكياته أمام الطرف الثاني بغرض إثارة إعجابه.

وعموماً يسود مرحلة اختيار الشريك بنمطيهما جرعة زائدة من الحجل والاحتشام للغور في الموضوعات الحميمة جداً المتعلقة بالزوجين وحياتهم المشتركة بتفاصيلها والتي قد تسبب الحرج لكليهما أو لأحدهم وهذا يعني أن مدارات الاتصال في هذه المرحلة بمواضيعها تكون على مستوى سطحي بسيط.

2.2. مرحلة الخطبة: في المرحلة السابقة ينتقي الرجل امرأة بذاتها، وبعد أن تستجيب الاختيار بقبول العرض، تبدأ هذه الأخيرة بالتفكير الجدي في بناء أسرة معه وتزداد قناعتها بضرورة الزواج في ذلك العمر ومع ذاك الرجل بالذات، فيميلان - الرجل والمرأة - معاً إلى التودد المتزايد تدريجياً " بكل أنواع السلوك التي يريدها الرجل أن يكسب موافقة المرأة على الزواج " [نبيل السملوطي، مرجع سابق، ص 155] موافقة نهائية، حيث يبدأ في الغور في خصوصياتهما والبوح ببعض القضايا التي لم يتم التعرض إليها وذلك بطرح الأسئلة المباشرة أو الملتوية، نتيجة زيادة في جرعة الجرأة تدريجياً من الطرفين، وبالتالي تنامي مشاعر الألفة تدريجياً المعبرة عن الاهتمام النوعي بذات الآخر والميول الجنسي والنفسي اتجاهه، ومن هنا تبدأ مرحلة الخطبة في النشاط باعتبارها "أمرأً حيويًا حتى تتزوج النفوس وحتى يشعر كلا الطرفين بالأمان والاطمئنان " [يوسف سعد، دون سنة نشر، ص 10] ولأنها في بدايتها تتميز بالاستقرار، الخيال، المثالية في التفكير والرومانسية في المشاعر والحذر في بعض الأوقات، كما يغلب عليها الاهتمام بالجانب المعنوي أكثر من المادي في إنشاء الأسرة نتيجة وطأة الوعي الفردي في توجيه تفكير ومصالح الرجل والمرأة، وهو الذي يدفعهم إلى الكشف عن حقائق متعلقة بذات شخصية الآخر بطروقه الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والعمل، وكما يدفعهم إلى تزييفها، ومع تقدم الرجل والمرأة في علاقتهم بغرض " تأكيد الاختيار الذي حدث أثناء المرحلة السابقة، وتعطي الشريكين المنتظرين الفرصة لرسم خططها النهائية قبل إعلان الزواج " [نبيل السملوطي، مرجع سابق، ص 199] وبذلك يدخل الزوج *couple* المستقبلي في مرحلة الخطبة الرسمية.

إن دخول المرأة والرجل في المرحلة الرسمية من الخطبة يعني المزيد من إحلال الوعي الجمعي على إثر تراجع تأثير الوعي الفردي في سلوكيات وتفكير الخطيبين المشترك والتدرج في التخطيط، وتبرز آثار

الوعي الجمعي عند كليهما، من خلال اكتسابهم الشعور بدلالة « النحن » والتعمق في العلاقة الحميمة المعبرة عن استئناس كل طرف بالآخر وألفته له، إن وجدت بذورها في المرحلة السابقة أو التي بدأت تتكون في هذه المرحلة بعد انخفاض مؤشر الحذر من العلاقة وخصوصاً من الطرف الآخر، فالخطبة ليست " ضمناً نهائياً لإتمام الزواج " [مراد بوقطاية، 2000، ص 43]، بل هي مرحلة الاتفاق على إمكانية إتمام الزواج وتجسيد التخطيط المشترك له، الذي يتوقف على مدى أو مقدار التوافق في الشخصية الخطيبين إذ كل شخصية " لها طابع خاص وكل يئة تلعب دوراً هاماً في إبراز الشخصية في إطار معين وكل وسط اجتماعي له عاداته وتقاليده المتوارثة " [يوسف سعد، مرجع سابق، ص 11] لذا فإن تدارس الطرفين لبعضهما ورصد قناعاتهما بالآخر وصدق مشاعرهما حياله عن كثب، والنزول الجزئي من العالم الطوباوي المليء بالخيال والمثالية والأفكار الرومانسية إلى الواقع بعد استئناس الزوجين أعباء المصاريف المالية خاصة، وإدراكهم الأهمية الحقيقية للزواج وحجم المسؤوليات المترتبة عنه مما يجعل كل طرف يستشعر ضرورة التعاون مع الآخر، مناقشة ومعالجة المشكلات التي تعترضهما وإن كانت بسيطة، ومن ملامح زيادة التفكير المشترك واتساع مجال القيم المشتركة وتفعيلها في استشارة كل طرف للآخر في كل التجهيزات الواجب القيام بها مثلاً تستشير الخطيبة الآخر في لون اللباس الذي يريده عليها مثل ثياب النوم، لون الأفرشة... الخ، في مقابل استشارة الخطيب لها في حجم غرفة النوم، أواني المطبخ... الخ العمليات التحضيرية اللاحقة التي تنقلهما إلى المرحلة الأخيرة من دورة الزواج والغاية العميقة من ذلك هو إطلاع كل طرف ما يحبه الآخر أو ما يريده أو ما يرغب أن يكون عليه الآخر، وبالتالي تحسسه بأهميته في تغيير سلوكياته إلى حد إرضاءه، المهم من التوسع في مجال القيم والتفكير المشترك تضيق مدار الاختلاف بأكبر قدر ممكن الداعي إلى الإصابة في التوقع المتبادل حول ما يحب الآخر القيام به وما يقدر عليه وفق مدركاته.

3.2. مرحلة ليلة الزفاف: تعتبر ليلة الزفاف مرحلة تأكيد وجود النسق الزواجي والأهم سوسولوجياً إنها مرحلة تحول اجتماعي للرجل والمرأة تحمل كثيراً من المعطيات الجديدة، التي تؤثر على كل الممارسات والنشاطات اليومية ذات العلاقة الثنائية الزوجية أو غيرها، إذ تبدأ بالاتصال الجنسي المشروع مجتمعياً^(*)، ومع ذلك دلالاتها تختلف عند الرجل عنها عند المرأة، فبالنسبة لهذه الأخيرة هي الليلة لتأكيد " عذرية الفتاة وصحة شرفها " [نبيل السملوطي، مرجع سابق، ص 17]، الذي يعتبر عند بعض المجتمعات هو ملك الرجل الذي اعترف به المجتمع زوجاً والذي يترتب عن ذلك الزواج أنها تذهب للعيش في بيته وتأخذ كنيته وعلى ذلك فهو ملزم بالإنفاق عليها ولشباع كل حاجاتها الأخرى وبموجب ذلك الانتقال يحسب عليه كل سلوك تقوم به المقبولة والمرفوضة اجتماعياً، أما بالنسبة للرجل فسيدخل في اختبار لإثبات رجولته وقدرته الجنسية أمام المجتمع ويختبر في رفته، حنانه، الرصانة، الهدوء... أمام زوجته الجديدة، من هنا تمنح المرأة نقتها المطلقة لرجلها والقوة فيما سيقاسمها من الأشياء الكثيرة والمختلفة التي ستعطي لحياتهما دلالة المشاركة، وبذلك يبدأ التفاعل الزواجي الفعلي بين الرجل والمرأة اللذين اعترف بهم المجتمع زوجين وفق

(*) : في بعض المجتمعات الإنسانية الحالية يحدث في كثير من الحالات ممارسة جنسية كونه مشروع اجتماعي، لكن لا يدخل في إطار النسق الزواجي وقد تدخل تلك الممارسة في إطار الاستقلال الشخصي والحرية الفردية.

مراسيمه، وأساليبه الخاصة، لكن المهم في هذا المقام ليس ليلة الزفاف كمرحلة لتمام الزواج أو كحق للرجل بل المهم كيف تكرر هذه الليلة العلاقة الزوجية من خلال التفاعل الأول الحقيقي بينهما.

تبدأ الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة بليلة الزفاف باعتبارها أول لقاء زواجي حقيقي بخلق جو من الراحة النفسية والطمأنينة الوجدانية من طرف الرجل تستشعره المرأة مما يترتب إبعاد الارتباك والخوف والتوتر عنها، ويحدث هذا السلوك من الرجل عندما وضع في حسابه أن التقارب النفسي والاستجابة الوجدانية ضرورة وأمر لا بد لتكون الليلة على الوجه السليم متجاوزاً قضية " التأكد من عذرية الزوجة " [نفس المرجع، ص19] بوعيه وجوارحه، وبالتالي سلوكه لأن قضية الاستجابة الجنسية لها تحصيل حاصل، حتى وإن لم يتحقق النمط الأول من الاستجابة أو حدث اختلاف على مستوى التنسيق بين الاستجابة الوجدانية للزوجة ليلة الزفاف والجنسية، لكن القضية تكمن في الاختلاف الجوهرى بين الحالتين من حيث التأثير العميق ذاتية الزوجة والزوج معاً وبالتالي علاقة كل واحد من الزوجين بالآخر لأن تلك العلاقة تعكس مدلولاتها، فإذا كان الرجل يعتبر اتصاله الأول بشريكته الجديدة حقاً له اعترف به المجتمع وجب أخذه وكفى ليثبت حقه ورجولته كون المرأة التي معه ملكاً له قد دفع فيها مالا ليجلبها لبيته وعليه فإن سلوكه بالضرورة سيعكس هذا النمط من التفكير والإدراك والتوجه القيمي، حيث سيكون سلوكه معها سلوك المالك للشئ، الذي لا ينتظر المملوك استجابة أو عدمها لأنها لا تملك الخيار في الاختيار، وبهذه الطريقة في التفكير والسلوك للزوج، تحس المرأة الإهانة والخوف وربما حتى الاحتقار، وبالتالي يليها الإحجام عن الاستجابة الجنسية، غير أن هذه الأخيرة تحدث سواء قاومت المرأة أو استسلمت، وهنا يحدث ما يعرف بالاغتصاب الزوجي(*) والمهم في هذا السلوك أنه يصاحب الزوجة في كل مرة جماع مع زوجها مما يفقد هذا الأخير اللذة والمتعة الزوجية عند أحدهم أو كلاهما في أغلب الحالات.

إن القضية الأهم، عند الجماع فقد اللذة والمتعة الزوجية، إذ قد يبدر من الزوجة لفظاً أو سلوكاً جرح للزوج، قد تترسب في وعى الزوج لهذا الموقف والمهم أنه يستحضره لا شعورياً في كل موقف جماع وقد يشعره بعجزه في إحداث اللذة لدى زوجته(**). ومن هنا يصبح لدى الزوجين ترسبات عن بعضهما البعض في علاقتهما ببعض في وعى كل منهما، حيث تتحول تلك الترسبات إلى ميكانيزم خفي باعث ومنشط للتفاعل السلبي، الذي ينشر فيما بعد بين الزوجة مع زوجها الحذر والخوف في كل موقف يحدث فيه تواصل جنسي إذ يجب أن يكون العطاء مطلقاً من الطرفين دون خلفيات أو قراءات من أي نوع حتى في مواقف(*) النقاش والجدل العادي حول القضايا الحياتية البسيطة اليومية، والمهم في هذا الوضع الزوجي

(*) : يفرق العلماء السوسيولوجية بين الممارسة الزوجية والاغتصاب عند المرأة بفقد إرادتها ورغبتها في القيام بهذا الفعل مع أي رجل بما فيه الزوج، فإن كانت الممارسة الجنسية غير الشرعية التي تتضمن إرادة الرجل والمرأة معاً لا تدخل في دائرة الاغتصاب.

(**) : كثيرة هي الدراسات التي بحثت في سبب خروج الزوجة إلى ممارسة العلاقات غير الشرعية والطلاق في أحسن الأحوال أن السبب الأول والأهم هو فقد الزوجة الشعور باللذة الجنسية والراحة النفسية مع زوجها.

(*) : عندما تكون العلاقة بين الزوجين في حالة اضطراب أو في حالة وجود طلاق عاطفي فإن الاقتراب الجنسي بين الزوجين له قراءات مغايرة للحقيقة الوجدانية أو حتى الحقيقة النفسية، إذ بالنسبة للزوجة تجده إهانة لأن الزوج يأخذ منها ما يشتهي فقد وبالتالي ترى أنه يعتبر الزوجة غايته الجنسية فقط وفي بعض الحالات هي لا تمنع إن مارس هذا الحق خارج بيته ما دام يعود آخر النهار لينام في بيته، أما بالنسبة للزوج فيرى أن تأدية واجبه يفتقد فيه العاطفة

أنه بمرور الوقت يؤول هذا الأخير إلى علاقة روتينية تتميز بالبرود العاطفي خالية من الشوق ودفء المشاعر وحرارة عاطفة المحبة، وقد يؤول الوضع الزواجي إلى لغة الأمر والنهي أو اللامبالاة تبعاً لبناء شخصية الزوج.

أما في حالة دخول الزوج على زوجته في ليلة الزفاف مدركاً أهمية وخطورة العملية التي سيقوم بها على المستوى الوجداني والنفسي له ولزوجته و"انعكاساتها على حياته الزوجية المستقبلية" [Y.Castelon, Op.cit, p77] أخذاً في حسبانته الإرهاق النفسي^(**) الذي تعرضت له العروس في الفترة الأخيرة، حيث جمع تفكيرها بين الخوف من الدخول أسره جديدة، لا تعرف عن كيفية التعامل مع أفرادها والتفكير في ترك البيت الذي ألفته سنياً وعاشت فيه وانفصالها عن أفرادها، لذا فقد وصفها عالم الاجتماع عادل فوزي "بالولادة الثانية للمرأة" [A.Faouzi, n°04, 01/04/1998,p12]، إضافة إلى التعب الجسدي، نتيجة ترتيبات العرس والتحضير له، وتحضر لوازم خاصة بالعروس ذاتها والأهم ليلة الزفاف الممارسات الطقوسية المجتمعية لتصبح المرأة زوجة الرجل فعلاً، من هذا المنطلق، فإن تعامل الرجل مع الزوجة في ليلتها الأولى معه يتخلله اللطف والرقّة، الحنان والمداعبة، كذلك كما له نوع معين من الطعام^(*) يساعد الطرفين على بلوغ التفاعل الإيجابي الدال على تلاشي الارتباك، الخوف والقلق ويحل محله الاسترخاء والرضا النفسي المعبرين عن درجة عالية للألفة ليس عند الزوجة فحسب بل كذلك الزوج، والدالة عن حدوث الاستجابة الوجدانية والنفسية عندها بدرجة أهم، وبالتالي يتحول الرجل الغريب إلى إنسان حميم من الرتبة الأولى من سلم القرابة بأنواعها، وهنا تحدث الاستجابة الجنسية تلقائياً ليس فقط ببسر بل مخلفة وراءها الكثير من المعاني المريحة والمرضية لكل من الطرفين -الزوج والزوجة- وبالتالي يتمكن الرجل من القيام بدوره الاجتماعي الأول كزوج.

إن المهم في هذه القضية - الرجل الغريب إلى إنسان حميم - أن المعاني المريحة والمرضية عند الزوجين المترتبة في قرار نفي الزوجين أنها دائمة التأثير، إذ قد تطفو في كل التعاملات الاعتيادية اليومية للزوجين حيث تعطي معنى مرضي لكل ما يقوم به كل طرف لأجل راحة وممتعة الثاني، كما تتجدد في كل مرة يحدث فيها التواصل الجنسي بينهم على مدار الحياة المشتركة، كما تتحول تلك المعاني المريحة والمرضية إلى وعي كل من الزوجين ويعطيها دلالات الرضا والارتياح لهذا النموذج -الحياة المشتركة- في مرحلة التعايش والاستقرار الزواجي التي تتطوي على التعاملات التي يتخللها الاحترام والمحبة من طرف الزوج لزوجته والعكس كذلك، باعتبار الحياة بينهما شراكة واتفاق من النوع الحميمي جداً وفي جميع

الوجدانية والراحة النفسية وفي الغالب تنشأ علاقات غير شرعية وفي أحسن الظروف يرغب في إعادة الزواج وفي الحالتين فإن كلاهما يفتقد إلى الراحة الوجدانية والطمأنينة النفسية واللذة الجنسية.

^(**) : كثيرة هي التقاليد والطقوس التي تضع الزواج كعملية في قالب سلوكي معين، سواء يقوم بها الزوج أو الزوجة لأجل إتمام الزواج والأهم لأنهم لا يمكن لهم التملص منها بأي حال من الأحوال لأنها قضايا جبرية تفرض من المجتمع ومن الفرد ذاته وإن كان يستنفدها مقارنة مع مكتسباته الخاصة المتمثلة في المعارف والعلوم والخبرات وحتى الدين أحياناً أو يراها ضارة وذلك لأنه فرد من المجتمع ويمكنه تجاهلها لأنه يتجاهل كينونته الاجتماعية، والمهم أن تلك الطقوس والتقاليد ليست حكرًا على المجتمعات المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة بل جميع المجتمعات دون استثناء. لا بالزمان ولا المكان.

^(*) : لقد نصح المختصين في الأنظمة الغذائية بنوع معين من الطعام وطريقة معينة في الإطعام ليلة الزفاف الغرض منه أولاً خلق جو من الاستئناس ورفع درجة الألفة والأهم في هذه الليلة رفع الشهوة الجنسية.

المجالات والاتجاهات، إذ لكل واحد منهما في علاقته بالآخر أدوارٌ يقوم بها ومرتبطة بكيونته التي شكلها الآخر عنه من أول ليلة معه، والأهم كذلك حدوث جملة من السلوكات التي تتخللها الثقة والحنان المتبادلين بين الزوجين من أول ليلة كذلك والتي تغذي عادة التفاعل الإيجابي مضيئة على علاقتهما ببعض الانسجام والتناغم والمبنية على التوسيع المستمر " لمجال القيم المشتركة " [*Ibid, p10*] في حياتها الزوجية البعيدة.

4.2. مرحلة الاستقرار/التعايش: تعد مرحلة التعايش والاستقرار الزوجي أطول (*) مرحلة في حياة

النسق الزوجي مقارنة بالمرحل السالفة الذكر ومع ذلك قد تكون قصيرة مقارنة المنطق والوضع الطبيعي لوجود النسق الزوجي في حد ذاته، إذ خلال هذه المرحلة يتم تبادل الإشباعات المختلفة بين الزوجين في ثانياً التعاملات الاعتيادية بينهم وقيام كل طرف بما يجب القيام به للحفاظ على وجود النسق في حد ذاته واستقراره من ناحية وإن كان على حساب إشباعات أحد الزوجين الخاصة أو كلاهم معاً ولإرضاء الطرف الآخر من ناحية ثانية حتى على حساب إشباع حاجاته الخاصة.

من الطبيعي بمكان أن يدخل كل من الزوجين خلال مرحلة التعايش والاستقرار في سلسلة من الأدوار المختلفة التي لها علاقة أولاً بالزوجين في حد ذاتهما أي بالنسق الزوجي، وأخرى بالنسق الأسري الصغير والكبير معاً وبينهم كل منهما في تحقيق الإشباعات المختلفة التي تتعلق بتلك الأنساق ومكوناتها البشرية، وبالتالي العمل على إحلال الرضا، الطمأنينة، والراحة النفسية والوجدانية لكل من الزوجة والزوج، لكن طبيعة الحياة اليومية ووطأة الظروف المختلفة المحيطة بالنسق الزوجي والمتبدلة في غير صالح الزوجين عادة تدفع هؤلاء دون وعي منهما إلى تقسيم اهتماماتهم ورعايتهم لبعضهم على عديد من الأقسام، إذ يأخذ الزوجان شطراً منه ويتحول الشطر المتبقي إلى المحيط الخارجي بكل ما يحويه من أفراد بتنوعهم، والأهم فيه الأولاد ومتطلباتهم المتنوعة التي تزداد بكبرهم وخاصة قريهم الفطري العاطفي للوالدين، ومن هنا يزداد انشغال الزوجين عن بعضهم تدريجياً بشكل غير ملحوظ بتزايد الواجبات واتساع مدار المسؤوليات لكليهما، وهنا يحدث اتساع لمدار اهتمامهم بالأفراد الذين ينتمون إلى أنساق أخرى عدا النسق الزوجي، ليس لأن المحبة والمودة الزوجية فترت (**) بينهما، بل لأنهما انساقاً وراء تأثير ظروف الواقع المعيشي وخاصة اللهث لضمان لقمة العيش للنسق الأسري ومشكلاته الاعتيادية التي ترغم الفرد على نسيان ذاته كفرد والتفكير في كينونة الجماعة الأسرية وحاجاتها بتوجيه من تيار الوعي الجمعي الذي بدأ يتنامى عند للزوجين بقوة موجهة جملة سلوكياتهم على حساب الوعي الفردي، هذا الأخير الذي بدأ في تلاشي تأثيره

(*) : هذا في أغلب حالات النسق الزوجي، لكن توجد حالات كثيرة، حيث يقصر عمر النسق ربما إلى سنة أو أكثر بقليل أو أقل بقليل نتيجة حدوث الطلاق، هذا الأخير الذي يقطع العلاقة ويفكك النسق الزوجي بعد فترة قصيرة من الزواج قد يكون سنة إلى 30 سنة لأن ليس له عمر محدد لحدوثه.

(**) : هذا إن كانت المحبة الزوجية موجودة أصلاً، أما إن لم تكن موجودة فإن هذا السلوك وتلك المحبة الأبوية هي الملاذ الوحيد الذي يعوض به أحد الزوجين أو كلاهم عما أضاعه من رغبات وطموحات في النسق الزوجي.

تدريجياً إلى أن تصل مرحلة يستحي(*) الزوجان معاً من خلال ممارسة حقهم الطبيعي في المعاشرة أو الخلو إلى بعضهم أو النوم على فراش واحد بشكل منتظم ومريح دائماً .

إن وجود ضغوطات عديدة ومتنوعة وخاصة النفسية منها والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تدخل ضمن المركبات الأساسية للوجود المشترك الذي يعيشه الزوجان في الأيام الاعتيادية في المرحلة التعايش والاستقرار لضمان درجة عالية من الأمان والطمأنينة إن مكنتهم الظروف المعيشية من ذلك، لذا يمكن القول، إن الزوجين لم يفقدا الرغبة في الحياة الحميمة المريحة بينهما والمرضية، وإن كانت لفترات قليلة في مقابل الفترات الطويلة من التعب والعناء في مجابهة الحياة بمشاقها المرهقة للنفس البشرية، وربما هذا الشيء هو الذي يعطي للزوجين القدرة على الاستمرار لفترة زمنية طويلة، كما يمكنهما من القيام بما يجب عليهما القيام به، إضافة إلى إيجاد الحلول للمشكلات اليومية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالتالي يمنح نوعاً من الليونة للواقع وقسوته الناجمة عن تضارب المصالح والأهداف، إذا يمكن القول، أن هذه المرحلة هي مرحلة التعايش الذي قد تحمل في ثناياه الاستقرار والطمأنينة كما قد تأتي بالتعب والإرهاق للزوجين.

3. القيم الزوجية في النسق الزوجي

تؤكد الأطر التفسيرية في علم الأنثروبولوجية الثقافية أن شخصية الفرد – امرأة أو رجل - تبنى وتتفاعل مع مختلف الموجودات الاجتماعية والفيزيكية نتيجة تأثير البنية الثقافية المحولة له عن طريق التنشئة الاجتماعية منذ وجوده البيولوجي، على اعتبار أن الثقافة هي ذلك البناء المعياري المكون من جملة القيم، التقاليد والعادات...، الذي يعمل على توجيه وتمييط الاتصال والتفاعل بينهم باعتبار القيم المرجعية، التي تبلور " طريقة للوجود *d'être* في السلوك، يعترف بها شخص أو جماعة على أنها مرغوب فيها أو

(*) : قد تحصل هذه الحالة عند بلوغ الزوجين مرحلة عمرية متقدمة، لكن قد تحدث كذلك عند الأزواج الذين لهم أطفال كبار رغم صغر سنهم نتيجة زواجهم المبكر ، كما قد تحدث نتيجة انفجار المودة الزوجية بينهما.

شأن مقدر " [غي رويشه، مرجع سابق، ص 88] مسبقاً، كما تمنح حاملها القدرة على بناء جملة من التوقعات السلوكية أوردات الفعل عند الآخرين، وهم يؤدون أدوارهم في المجتمع لكن ما هي القيم الزوجية تحديداً؟

1.3. تعريف القيم الزوجية: إن دخول الرجل والمرأة في تفاعل زوجي، يعني تنشيط *Activait*

تصوراتهم وبناءاتهم الثقافية الكامنة في الطرف الثاني والحياة الزوجية ومتطلباتهما النفسية والوجدانية والاجتماعية، إذ تبعاً لها يشكل كل طرف من الزوجين مدارات توقعاته، رغباته، طموحاته وحاجاته... الخ التي تتخذ صور " الأفكار والمعتقدات... تتسم باستمرار نسبي " [مراد بوقطاية، 2000، ص 05]، يدعى بالنسق القيمي، باعتبار القيم تراكم *Agrégat* فكرياً عقائدياً يكتسبه المرء - رجل أو امرأة - تدريجياً منذ ولادته إلى وفاته، مما يجعل شخصية كل من الرجل والمرأة في كل المجتمعات الإنسانية(*) مختلفة جذرياً حتى وإن تشابهت في بعض الأساسيات إلا أن توظيفها في المجتمع يختلف حتماً .

نظراً لاختلاف مجتمع الرجل عن مجتمعه المرأة النابع من الاختلاف الفسيولوجي لوجوديتهما، فإن المجتمع يكسب كلاً منهم فيما يختلف فيه نوعياً بالضرورة، كي يتحول الرجل إلى زوج ويتحول المرأة إلى زوجة وبالتالي يمكنهم الارتباط معا والتعايش في نسق واحد بحيث تتخذ القرارات بالمشاركة وفق ما يحدده النسق القيمي بهذه الكلمة، إضافة إلى البدائل السلوكية الاختيارية المتاحة إجتماعياً للزوج والزوجة التي يمدّها لهم ذات النسق، إذ قد تتميز بالاشتراك في أغلب(*) الأحيان نتيجة انبثاقها من " توفر منطقة التلاقي الفكري والقيمي " [جون ركس، 1970، ص 255]، لذلك قد تتولد أحد أنماط التفاعل الزوجي، هذا يعني ان النسق القيمي يبدأ بتفعيل الزوجين ومكتسباتهما منذ أول لقاء في أول مرحلة من نشوء النسق الزوجي، إذ يتحكم في نوع النساء واللائي يدخلن مدار الانتقاء للرجل للارتباط بإحداهن، عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لهذا الأخير، أساليب الانتقاء وإمكانية المواعدة وأساليبها وكيفيةاتها إلى آخر مرحلة من نشوء النسق الزوجي، إذا فالنسق القيمي يوطر للرجل والمرأة تعاملهما مع بعضهما البعض قبل وبعد إتمام رابطة الزواج، وعلى ذلك فإن القيم الزوجية هي تلك الموجهات السلوكية التي تحدد أنماط السلوك للزوجين كما يجب أن يكون و يقبله الوسط الاجتماعي بمختلف الجماعات الاجتماعية كما تتبلور توقعات كل منهما حول ما يجب القيام به في علاقته بالآخر، هذا يعني أن القيم دور في ضمان استمرار وجود النسق الزوجي في حد ذاته أو في خلق الشقاق والتصدع فيه، لكن كيف يؤدي نسق القيم الزوجية دوره في النسق الزوجي؟

2.3. دور القيم الزوجية: بعد إقرار المجتمع بما لهذا الأخير من بناء القيمي لرابطة الزواج بين

الرجل والمرأة، تحدث تفاعلات حقيقية بين البنى الثقافية لكل منهما على عدة مستويات وبين عدة أبعاد،

(*) : لقد عملت الكثير من المنظمات العالمية لحقوق المرأة ولسنوات عديدة على جعل المرأة والرجل سواء وكأنهم شيء واحد وهذا الأمر مستحيل بحكم الاختلاف النفسي والفسيولوجي الذي يؤدي إلى الاختلاف الوظيفي الفسيولوجي والاجتماعي، قد يكون وضع المرأة الاجتماعي تحسن على ما كان عليه، لكن حتمية الاختلاف منطقية وطبيعية ولا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال.

(*) : إن الصورة الطبيعية للحياة الزوجية هي الاتفاق على قضايا الحياة والعمل على تحقيقها بالعمل المشترك، كما أن هذه هي الصورة المتوقعة عند الرجل والمرأة أثناء التفكير في الزواج، لكن قد يواجه تحقيق هذا الغرض الكثير من المعوقات النابعة في الغالب من المجتمع.

تحدث تفاعلات بين حاجات، رغبات، توقعات، وأدوار... الخ كل من الزوجين تعكس مدى استعدادهما وفهمهما السليم للحياة الزوجية تتميز بالتعاون الحقيقي واستيعابهما العميق المناسب لأدوارهما، وعليه قد يتعارض تلك الأبعاد، كما قد تتوافق، بالتالي قد يحدث اضطراب في مستوى ما، كما قد يحدث استقرار في مستوى آخر، وعليه لكي يحفظ النسق توازنه الدينامي وتحقيق الغاية من وجوده، يستوجب على النسق القيمي أداء دوره في النسق الزواجي باعتباره "نسقا اجتماعيا، وغير مستقل كليا عن النسق الاجتماعي الكلي" [Y.Castelon, Op.cit, p50]، وبالتالي يسعى النسق القيمي إلى الضبط الاجتماعي وتوزيع القوى بين الفاعلين.

1.2.3. الضبط الزواجي: يشير الضبط الاجتماعي بشكل عام إلى تلك العملية التي ترمي إلى قيام الفرد بنماذج وأنماط سلوكية معينة تتوافق والبناء الاجتماعي العام للمجتمع عن طريق التوجيه القيمي والقهر الاجتماعي لرغبات الفرد ونوازعه الفردية وتحريض نوازعه الجمعية عن طريق الإلزام والجبر، أما النموذج الزواجي باعتباره أحد النماذج الضبطية فهو مبني على أساس قهر رغبات الزوج أو الزوجة ونوازعهما الفردية الأنانية لإشباع مصالحهما الفردية لأجل قيامهما بالنماذج السلوكية الزوجية، التي تتوافق مع البناء الاجتماعي للنسق الزواجي والأسري فيما بعد وذلك عن طريق تأثير القيم الزوجية وتحريضها للنوازع الجمعية عندهما عن طريق إلزامهما بما يجب القيام به في علاقتهما ببعض في ثنايا النسق الزواجي، ومن ثمة فإن المرجعية هذه العملية الاجتماعية - الضبط الزواجي - في سلوك الزوجين تعود بالدرجة الأولى إلى البناء القيمي، حيث يوضع كل منهما في إطار مكانة اجتماعية معينة ترسم لهما الحدود والنماذج السلوكية الواجب ممارستها من طرف الزوج والزوجة، وترسم لهما أيضاً المجالات السلوكية التي يتوجب عليهما التحرك في إطارها لأجل تمام عملية التأثير والتأثير بينهما، وبالتالي تبادل الإشباع.

بناءً عليه، فإن مهمة نسق القيم تنحصر في وضع الزوجين عدة مسالك سلوكية لفظية أو حركية أو إيحائية كانت قابلة للتفاعل مع الآخر بكل كينونته الاجتماعية، إضافة إلى أنه - النسق القيمي - يقوم بتقييم المسار التفاعلي، حيث إنه يلقي بالاستحسان عندما تلقى هاتين العمليتين قبولاً ورضى الجماعة المحيطة بالزوجين والمتشكلة عموماً من أهل الزوج والزوجة بالدرجة الأولى ثم رفاقهم وصحابهم، وهنا يلقي الفاعلين الزواجي الثواب والإطراء من الطرف المجتمع الذي يتجسد في سلوكيات الآخرين الاقتداء بهما أو خطبة أحد معارفهما وفي حالة المعاكسة أي حالة الاستياء عندما يلقي التفاعل بين الزوجين الرفض، وهنا يكون العقاب على أحد الزوجين المنحرف عن مسلك التوقعات الاجتماعية الواجب عليه القيام بها ويكون العقاب إما بالتأنيب اللفظي كالنعت بلفظ مشين للأثوثة أو الرجولة، المهين لوجودها، الموجه في خلقها... الخ، بينما بالتأنيب الجسدي يتجسد عادة في نظرات السخرية، التحاشي... الخ، ومن هنا فإن نظام الضبط يدفع الزوج أو الزوجة دون وعي أو إدراك مسبقين إلى هيكلة زمرة " الحاجات والرغبات في قالب " [جون ركس، مرجع سابق، ص156] ينظم فيه مصالحهم الخاصة والزواجية المشتركة في تراتبية منسجمة تساعد كلاً منهما على حدى في معرفة ما يجب أن يفعل وما يجب أن يطلب من الآخر ويكون لزاماً على هذا الأخير أن يستجيب بدعم من المجتمع، وعليه فإن إحلال التعاون الزواجي و تكريس بالإلزام الاجتماعي لهم يعود بالضرورة إلى وجود مجال مشترك بينهما من القيم.

أن الحياة الزوجية الاعتيادية تلقى العديد من المؤثرات التي توجه دفعة الحياة من جهة إلى أخرى، فمنها ما يتعلق بالحالة الاقتصادية للزوج أو الزوجة أو معاً وكذلك منها ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية للزوجين على حدى، وما جمعه خلال مسارهما الحياتي الخاصة بهما وحركة نشاطهما من معارف، خبرات... الخ، وكما أن كيفية جمعه يعطي إيقاع شخصية غير ثابت^(*) وغير متزن وغير قابل للتأثر وغير مكتمل، والمهم أنه مغاير عن بقية نماذج الشخصية، إذ إن الزوجين لا يكونان في حالة تفاعلية متزنة دوماً ومرسومة ولا تستجيب لأبسط مثير خارجي أو حتى داخلي ولو كان بسيط وفي الاتجاهين المقوي للنسق الزوجي أو المضعف له كذلك، وعليه قد يصيب التفاعل القيمي والتأثير القيمي الزوجي وبالتالي يصيب الضبط الزوجي شيء من الوهن والضعف، إذ تحدث هذه الحالة لهذا الأخير، المنبعث من إطار القيم المشتركة بين الزوجين والذي يتميز بالتوافق^(**) وإن الضبط الزوجي يعمل على حث الشوائب التي نقلت إليه منذ نعومة أظفاره إلى بروزها وتنشيطها في مواقف اجتماعية كثيرة وتكريسها في قرارات نفسه ولا يتوقف دور القيم في خلق حلقة التواصل أيضا يعمل على تنشيط وتحريض الفرد على استغلال كل الإمكانيات المتاحة للحركة في إطار مداره التفاعلي وهذا لأجل " كبح قوى -الطرف الآخر - السيطرة بين الفئات داخل النسق الزوجي" [Y.Castelon, Op.cit, p74].

2.2.3. توزيع القوة بين الزوجين: يرجع وجود كل إنسان واستمراره إلى نتيجة امتلاكه قوة كثيرة ومتعددة، يؤثر بها على بقية الموجودات الأخرى المحيطة به، إذ يستمد الفرد تلك القوة على مسار حياته من مصادر مختلفة وخبرات والمعارف التي جمعها خلاله، وبالتالي منها ما هو مستمد من مكوناته النفسية أي بعض الطبائع التي تظهر في تعاملاته معهم كالمرح، روح الدعابة، الجدية، الرقة أو الهدوء أو حتى الشغب والنشاط... الخ، إضافة إلى معارفه وتنوعها، تفكيره وعمقه، خبراته وتجاربه الخاصة، كذلك نوعه أي ذكر أو أنثى... الخ، وقد يزيد نشاط تلك القوة، وبالتالي أثرها على الآخرين عندما تدخل مكونات الشخصية تلك في تفاعل مع غيره وتبرز أثارها في السلوكات التي تصدر عنه وعليه فهي تنمط وتوجه تفاعلاته وعلاقاته الرامية لتحقيق رغباته وحاجاته وطموحاته... الخ، وعليه فإن سعة " مدار البدائل المتاحة والذي في إطاره تجري عملية المفاضلة بينها " [Ibid, p52] في زمرة السلوكات الاعتيادية كاتخاذ القرارات في أبسط القضايا وحتى تنفيذها كذلك.. الخ تتناسب طردياً مع حجم قوته تلك أي كلما زادت القوة نشاطاً زادت البدائل السلوكية المتاحة تنوعاً وكلما نقصت القوة تبعها طرداً البدائل السلوكية المتاحة.

إن المهم في القضية أنه نفس المنطق يحصل للزوجة والزوج دون استثناء، إذ كل منهم يستعمل قوته ونفوذه " للتأثير في سلوك الطرف الآخر " [نبيل السملوطي، مرجع سابق، ص 179] في تفاعله به والحصول على إشباعاته المختلفة، لكن بتركيز أكبر رجوعاً إلى طبيعة العلاقة بينهما؛ من جهة ومن أخرى؛ لاختلاف مصادر قواهما، إذ أول وأهم معيار للاختلاف هو الجنس، بما أن لكل منهم يختلف عن الآخر

(*) : هذا لا يعني أن شخصية الفرد - الزوجة أو الزوج - غير سوية أو مريضة نفسياً إنما أن شخصية الفرد في إنماء وتغير مستمرين سواء بتأثير الظروف المحيطة أو بتأثير المكونات الداخلية الحفزة على ذلك من ناحية أخرى، كذلك أن الشخصية تتباين رغم التشابه القيمي العام للمجتمع نتيجة تواجد الثقافات الفرعية لهذا الأخير.

(**) : إن قضية التوافق الزوجي قضية مشروطة بتوافر الكثير من المعايير المتباينة الأصل ولأثر

جنسياً فإن القيم الاجتماعية تعطي دلالة قيمية تختلف نوعياً أي تختلف حسب المواقف التفاعلية الزوجية والأسرية كذلك داخل الأسرة وخارجها، أما بالنسبة للزوجة فإن بعض من خصائصها يستمدّها بالقوة كخاصية الحياء رقتها ونعومتها وحنانها والهدوء وطاعتها للزوج، رحبة الصدر اتجاه أهل الزوج، بينما يستمد الزوج قوته داخل وخارج الأسرة من الصفات المعاكسة^(*) للصفات الزوجية المتمثلة غالباً في خشونته، صلابته، صرامته، حدته في التعامل، حسمه في قراراته وقضاياها... الخ، والمهم في هذه الصفات أنها ليس وجودها فحسب بل عملها أو تنشيطها المستديمين في جل المواقف الحياتية، مما يجعل تلك الحركة والنشاط المناسبة بالدرجة التي يستدعيها الموقف التفاعلي والمصادر الخارجية لاكتساب القوة عند الزوجين أي التراكم العلمي، الخبرات، العمل، الإرث المادي... الخ فهي متاحة للطرفين كل حسب مكتسباته تلك والمهم أنه في العصر الحديث كل من الزوجين على دراية ويعملان عملاً حثيثاً لهذا التسابق نحو التسليح المعنوي وخاصة المرأة بغرض قطع أكبر شطر ممكن من القوة الخاصة بالزوج^(*) الموروثة من أجداده، إذ كل من الزوجين يسعى دون وعي منه إلى زيادة نفوذه لتزداد سلطته العائلية ومكانية اتخاذ القرارات وازدياد المواقف التي تقتضي اتخاذ قراراً ما، إذ أن " مجال قوة أحد الزوجين " [Y.Castelon, Op.cit, p30] إذا زاد أو نقص يكون على حساب الطرف الآخر وكأن قوة النسق الزوجي محدد قد تأخذ شكل الشراكة بالنصف بين الزوجين، كما قد تأخذ صيغة الاستقطاب بينهما، وبالتالي على حساب " مدار البدائل المتاحة للزوج أو الزوجة والذي في إطاره تجري عملية المفاصلة بينها " [Ibid, p50] في خضم الحياة الزوجية بمختلف سلوكياتها الاعتيادية.

المهم في هذا السياق، أن النسق القيمي لكل من الزوجة والزوج هو الذي يوسع أو يقلص مجال الحركة والنشاط المادية والمعنوية ومنه زيادة المكتسبات الخاصة بهما وبالتالي زيادة القوة، إذ أن النسق القيمي هو الذي يضع ميكانيزمات توزيع القوة بين الرجل والمرأة في علاقتهم ببعض أي إما أنه يمد الزوج تسلطه أكبر على خلاف الزوجة إما العكس، ولما أنه يوزع السلطة على نحو مشترك بينهم والأهم هنا، أنه يعمل على اكتساب هذا النمط أو ذاك من توزيع " القوة مشتركة " [جون ركس، مرجع سابق، ص 50] بإلزام الطرفين بمجال قوته، الذي يحفظ له مستوى معين من البدائل في اتخاذ القرار، كما يحفظ وجود مجال المصالحة المشتركة بين الزوجين، وبالتالي ضمان التوازن الدينامي للنسق الزوجي في خضم صراع المصالح وصراع الأدوار القائم فيه.

3.3. دور قيم الزوج Couple : إن اقتران الرجل والمرأة زوجياً والتعايش معاً في النسق على هذا المستوى يحمل دلالات تفاعلية كثيرة أكبر من الممارسة الجنسية المشروعة أو المضبوطة من طرف المجتمع أهمها التفاعل القيمي، الذي يعني به تفاعل كل المكونات والتصورات مسبقة للرجل والمرأة وللزوج

^(*) : هذا لا يعني أن الرجل يفتقد للرفقة والحنان والهدوء، لكن هي صفات قليلة الظهور في نشاطه اليومي لا تدل البتة على التناقض بين الرجل والمرأة، إنما ضرورة التعايش تقتضي هذا النوع من الموازنة بين ما يجب أن يكون عليه الرجل واكتسابه من صفات تمكنه من العيش مع المرأة.

^(*) : لقد كسب الرجل الكثير من القوة والسيطرة على مدار وجوده عبر العصور السابقة والتي توارثها من سلفه في معاملاته مع الجنس الآخر، حتى أن المرأة أقامت ثورة بكاملها غيرت فيها القالب المتوارث الذي حدد من صلاحياتها الاجتماعية، وأعدت تشكيل وجودها مع إيجاد مفهوم هام جداً في حياتها الحالية وهو " حقوق المرأة " .

والزوجة عن ذواتهما، حياتهما معا وأدوارهما وتفاعلاتهما معاً، ومع الأنساق الفرعية اللاحقة بهما بأبائهما، إخوانهما، أخواتهما، حيث ترجع تلك التصور إلى " طبيعة التنشئة الاجتماعية " [Y.Castelon, OP.cit, p29] بما تحمله من معارف وأساليب، التي بنيت مرجعيتهما القيمية، الكيفية التي أتبعنا في التعبير عما يمكنه من حاجات ورغبات وكذا المواقف التي يتعرض لها الزوجان وهما في مراحل عمرية سابقة للزواج، والوسائل التي اعتمدت في عملية التنشئة ونظراً لاختلاف عملية التنشئة ومضمونها، ومن هنا جاءت التفرقة بين الذكور والإناث ودرجته في مختلف المجتمعات الإنسانية في مختلف العصور، فإن قيمتهما بما تحمله من أفكار ومعتقدات ومفاهيم وحتى تصنيفهم لحاجاتهما بعد الزواج وتراثيبتهم عندهم تختلف بالضرورة سواء حول الزواج أو ما يترتب عنه من متطلبات، والإلتزامات من أي نوع، إذا ما هي قيم الزوج باعتباره ثنائياً ؟

لقد أقر علماء علم الإنسان الاجتماعي في جُل المجتمعات الإنسانية التي تعرضت للبحث الأنثروبولوجي بمختلف الأزمنة والأمكنة أن المجتمعات تلك منحت الرجل (*) - كأب أو كزوج - قمة السلم الهرمي للسلطة في الأسرة الإنسانية، ولكي يمارس الرجل هذه السلطة كسب الدعم القيمي من مجتمعه الخاص، حيث يترتب عن اكتسابه المورد من جهة والزام المجتمع إياه بالسعي لكسب المورد استحوذ الرجل على قيم السيطرة والإخضاع *dominat*، وفي الجهة المقابلة له قيم الخضوع والولاء *dominée* والطاعة تبلور نسق قيمي للزوجة [L.Addi, 1999, p122]، إذ هذه الأخيرة ملزمة أمام المجتمع الكبير والجماعة الأسرية بالخضوع (**) للزوج ما يصدر عنه من قرارات متعلقة بقضايا الأسرة أو حياتهم الثنائية المشتركة أو بمجال حركة أحدهم، إضافة إلى رغبتهم الخاصة والمتكاملة فالرجل يرغب في استشعار القوة والمرأة لها الرغبة في استشعار الأمان.

ومن هذا المنطلق، فإن تصنيف القيم على هذه الشاكلة وبهذه الوتيرة - قيم السيطرة والإخضاع *dominat* للرجل و قيم الخضوع والولاء *dominée* للمرأة - لم يكن اعتباطياً بل إن الضرورة الوجودية للنسق الزوجي و الصفة الإستقرارية له، كذلك حثته على وجود ذاك التصنيف وعملت على بقاءه في أغلب المجتمعات الإنسانية وحتى المعاصرة التي عرفت بالتحريية المرأة والمطالبة بالمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، إضافة إلى أن الحاجات الأولية للرجل والمرأة؛ كحاجة الأمن، حاجة الأكل والشرب، حاجة الاجتماع، الحاجة الجنسية، حاجة الانتماء، حاجة الاستئناس... الخ؛ والتي تختلف من حيث وطأة كل نموذج ودوره في تحريك دافعية كليهما نحو الآخر، لذا فقد ألزمت المرأة بالخضوع والتبعية كما فرضت على الآخر ضرورة السيطرة والاستقطاب، لكن القضية التصنيف القيمي لها حدود منطقية تجعل العلاقة القائمة بين ذاك التصنيف وتوازن النسق الزوجي واستقراره علاقة طردية، إذ كلما كانت ممارسة هذا التصنيف القيمي على نحو معتدل كلما أخذ النسق الزوجي الوضع الطبيعي، الذي يجعل المرأة تأخذ المكانة المناسبة

(*) : لم ينزو الرجل عن هذه المرتبة في السلم الهرمي للسلطة حتى بعد أن شاركته المرأة فيها، رغم أن تلك الدراسات أثبتت أنه في فترة من الزمان من عمر المجتمع الإنساني ظهر المجتمع الأموسي حيث تميز بغياب الأب وبالتالي أخذت المرأة المكانة الأولى والأخيرة في الأسرة

(**) : هذا الخضوع متفاوت الدرجة تبعاً لنوع السلطة الممارسة في إطار النسق الأسري والزوجي، من جهة ومن جهة أخرى، تبعاً للبيئة الاجتماعية التي تحتوي النسق نفسه.

لها وكذلك الرجل دون الدخول في جدال من يسير من؟ ومن الأفضل في النسق الزوجي؟ ومن الأكثر تأثيراً؟ ومن أكبر قوة من الآخر؟... وغيرها من الأسئلة التي تخلق الرجات في أساس النسق والتي تشد الانتباه لقضايا هامشية في النسق وتشتت التركيز عما يجب القيام به من طرف الزوجين لأجل تحقيق قضايا متعلقة بهما وبالنسق كذلك.

وهنا يصل تصنيف القيم بين الزوجين إلى نموذجين أحدهما يعرف بالقيم القيادية والثانية قيم تبعية، وكلا النموذجين القيميين يحتاج للنموذج من الأفراد بشخصية بعينها باستعدادات بعينها لاستيطان واستقرار هذه القيم أو تلك في وعينه وتفاعلها مع ذاته وبالتالي يمكن لحامل هذه القيم أو تلك من أخذ المكانة الواجب أخذها بعينها في مجتمعه الكبير والصغير كذلك والتي تحددها له هذا الأخير، بالنسبة للأولى - القيم القيادية - تحتاج إلى شخصية تتمتع بسمات معينة كالصلابة في الرأي والصرامة في القرار والحزم في القول وقدرة إلزام وقدرة التحدي والمثابرة الشرسية ودرجة من القسوة... الخ حتى تأتي تلك القيم بمفعول تأثيرها على الفرد في وسطه الاجتماعي، وبالتالي يأخذ المكانة القيادية فيه، وبما أن الرجل نشأ في وسط اجتماعي مفتوح نوعاً ما، إذ قد يمكنه هذا الوسط ذاته من تنمية تلك السمات فإنه وعيه الخاص أكثر من غير له القدرة على أخذ مكانة القائد، الموجه والضابط لمعايير الأسرة وسلوكات أفرادها دون المرأة أي الزوجة ويجب على هذه الأخيرة(*) وفق منطق الوعي الجمعي والصالح العام للنسقين الزوجي والأسري القيام بتنفيذ ما يوجبها الزوج بتنفيذه في صالح لنسقين الزوجي والأسري معاً، وهنا يستوجب على الزوجة أن تحوي قيم التبعية وفق منطق التوازن والصالح العام للنسقين الزوجي والأسري لنفهم ما يجب عليها القيام به في علاقتها مع الزوج.

أما بالنسبة لقيمة التبعية تحتاج إلى شخصية تتمتع بسمات أخرى كالليونة في الرأي، المرونة في القرار، الرهافة في الإحساس، الطوعية في المحاوره... الخ، والمهم أن أكثر الأفراد تمتعاً بتلك السمات هي المرأة نتيجة نشوئها منذ نعومة أظفارها على الإصغاء للوالدين وحتى الإخوة الذكور، الحياء من المواقف الحرجة، عدم التدخل في شؤون الكبار أو الذكور، عدم الدخول في جدال ونقاش فظ مع الجنس الآخر، البساطة في التفكير(*) وتسهيل الأمور... الخ، بغرض أن تأتي قيم التبعية بمفعولها التأثيري على المرأة في وسطها الاجتماعي عموماً والأسري والزوجي فيما بعد خصوصاً، ويتجسد ذاك التأثير في تكملة(**) مهمة

(*) : هذا لا يعني أنها لا يجب أن تناقش الزوج فيما صدر عنه من قرارات بل العكس تماماً أن النقاش الزوجي والتحاور يدفع الزوج من تنشيط جملة القيم القيادية بالشكل السليم والمفيد للنسقين الزوجي والأسري، بحكم أن الزوجة لها مجالها الأسري والزوجي الذي لها إطلاع عليه بالشكل الكافي والكامل مما يجعلها تزود الزوج بالمعلومات الضرورية التي تجعل القرار محيط بكل خبايا الواقعة الأسرية

(*) : إن البساطة في التفكير لا تدل على السذاجة بقدر ما تدل على عدم التعقيد وإعطاء خلفيات قد تكون مغايرة بعض الشيء للسلوك الملحوظ والمرئي، والسبب في ذلك أن المرأة حساسة وحسنة مما يجعلها تصدق القراء الأولى للسلوك، التي لا تكون في جميع الأحوال خاطئة، بل العكس تماماً، لأنها تعتمد على الحدس أكثر من التخمين والتشكيك في ذات الآخر.

(**) : إن مدلول التكملة هنا لا يحمل معنى الهامشية للمرأة وما يجب القيام به بقدر ما يحمل معنى الضرورة لوجود النسق الزوجي والأسري وتوازنه واستقراره، إضافة إلى عدم قدرة الرجل على القيام ما يجب عليه القيام به في إطار النسق الزوجي والأسري بالشكل الطبيعي والمطلوب معاً.

الرجل في النسق الزوجي والأسري لأن وجودها الأساسي يكمن داخل النسق الزوجي بينما الزوج ودوره التأثيري يكون من خلال وجوده خارج النسق.

وخلاصة الطرح أن القيم الزوجية التي زرعت، كرسست ورسخت في وعي كل من الرجل والمرأة منذ وجودهما البيولوجي ومن خلال الفعل المقصود للوالدين وغير المقصود أي الملاحظ للطرفين - الرجل والمرأة -، المرمى يتمثل في خلق التوازن بين المكتسبات الخاصة لكل من الرجل والمرأة لأجل إحداث الاتزان والاستقرار الزوجي.

4. الزوج *Le couple* وبناءه

يتكون النسق الزوجي الإنساني من مركبين بشريين أساسيين فقط هما الرجل والمرأة، لكن والسؤال المطروح مفاده: من يتزوج من؟ ولماذا؟ أو بمعنى آخر ما هي المكونات الاجتماعية للنسق الزوجي؟ وما طبيعتها؟

إن البحث عن إجابة الأسئلة السالفة الذكر، يجعل من الضروري جدا إيجاد إجابة أولا عن الأسئلة التالية: من هو الزوج؟ من هو الرجل؟ وهل الرجل يصبح زوجاً بمجرد الزواج أم من خلال القيام بدور الزوج؟ وفي المقابل، من هي الزوجة؟ ومن هي المرأة؟ وهل تصبح المرأة زوجة بمجرد الزواج أم من خلال ممارسة دور الزوجة؟ إذ تلك المفاهيم في حقيقتها تعبر عن طبيعة *La nature* الشيء ومصادره *Ces ressources*، احتياجاته *Ces besoins* وأخيرا أدواره *Ces rôles* ولفهم عمق مفهوم الزوج *Le couple*، يجب أولا إعطاء تصور دقيق، عميق وواضح عن مركبتيه وهم الزوج والزوجة النابعة من خصوصية الرجل والأنوثة على التوالي وعلاقتهم ببعض، هذا من منطلق أن الوصف الحقيقي لمفهوم الزوج *le couple* هو الشراكة وتقاسم الأدوار على نحو واضح المعالم ومرن الحدود، يمكن من بلوغ التكامل الحقيقي الأدائي وإفراز الاستقرار، لكن السؤال الواجب طرحه متى يحدث التكامل الوظيفي داخل الزوج *le couple* ؟

عادة ما يحدث التكامل في نسق ما عندما يحصل تفاعل إيجابي بين مكوناته ويحقق إشباع حاجاتهما باتصالهما وتفاعلتهما وخاصة الدوافع التي أدت إلى نشوء ذلك النسق إذا ما حاجات الزوج *L' époux* وما حاجات الزوجة *épouse* ؟

1.4. احتياجات الزوج الإنساني ومميزاته: لقد كثر التفكير حول المفارقة بين الزوج الحيواني والإنساني، إذ انطلق هذا المنطق من مبدأ مفاده أن الأخير ذا قاعدة حيوانية من حيث ضرورة إشباع حاجاته المختلفة وهي ذاتها عند النمط الأول، هذا كنقطة بداية وجودية لكن بدأ الفارق يتسع مع تنوع الحاجات من جهة وتحكم الإنسان ذاته فيها من جهة ثانية والعمل على تنوع إشباعاته بوعي من جهة ثالثة وذلك نتيجة تدخل العقل الواعي والمفكر، إذا ما حاجات الزوج الإنساني؟

1.1.4. الحاجة الجنسية: إن أول نموذج من الحاجات والذي يشترك فيه الزوج الإنساني مع الحيواني يتمثل في الحاجة الجنسية التي من خلالها يحافظ على بقاء النوع، لكن الزوج الإنساني لا يمارس هذه الحاجة بنفس طريقة والوتيرة الحيوانية ودون ضوابط وعليه فقد صاغها في إطار من القواعد السلوكية لتهدبها، إذ الغرض من ذلك حفظ كبرياء كل من المرأة والرجل وكرامتهما الإنسانية؛ من ناحية ومن ناحية أخرى؛ وضع الثمرة البيولوجية تلك الممارسة في إطار يحمي المجتمع بها كينونته ووجوده، وعليه فالممارسة الجنسية أصبحت صفة وثيقة الصلة بالكائن البشري السوي باختلاف البيئات، الأزمنة والأمكنة وإشباعها قضية لا مناص منها، لأنها احتياج حيوي متعلق بالجنسين معاً وديمومتهم، لكن بدرجة إلحاح تختلف باختلاف كيفية ووقت الإشباع؛ من ناحية ومن ناحية أخرى؛ اختلاف قوة الدافع عند الرجل والمرأة.

إن تقديرات المختصون بعلم الجنس *Sexologie* ترى إن الرغبة الجنسية عند الرجل " عالية جداً " [عادل السوري، 1999، ص 120] من حيث النشاط وكيفية الإلحاح لذا فهي مؤشر وجودي، مما يجعلها إشباعها قضية في غاية الإلحاح والديمومة، فتستقطب الكثير من اهتمامه وتصبح أحد أهم معايير في عملية الانتقاء للزواج، والمهم أن هذه الرغبة عند الرجل وتبقى بنفس الوتيرة حدة وإلحاحاً على مدى العمر حتى مع تقدم السن، كثيراً ما يرغب الرجل في الزواج بامرأة أخرى أقل عمراً وإقبالاً على متاع الحياة عند تقدم الزوجة أولى في السن وتصاب بالبرود^(*) الجنسي، بينما حاجة المرأة الجنسية "متذبذبة الإلحاح لظروف" [سناء الخولي، مرجع سابق، ص 31]، مما يجعل اهتمام المرأة لإشباع هذه الحاجة أقل قوة وإصراراً منه عند الرجل، كما أنه ليس معياراً قطعياً للانتقاء الزوج عندها، ومع ذلك أن كثيراً ما يشعر الزوجان بالإحباط الزوجي نتيجة التباعد أو التنافر الرغبة الجنسية المفرزة للإشباع والمؤدي بمرور الوقت إلى البرود الجنسي في العلاقة الزوجية بسبب فقد الزوج القدرة على إشباع الزوجة جنسياً، إذا قضية الحاجة الجنسية عند المرأة تكمن في طريقة الممارسة والإشباع التي تركز بدرجة كبيرة على البعد النفسي الذي يدلل عندها على مدى رغبة الرجل في زوجته دون الدنو بها إلى مستوى الحيوانية في إشباع حاجته، وعليه فإن استمرار واستقرار الحياة الزوجية المشتركة مرهون إلى حد ما بإشباع تلك الحاجة عندهم معاً .

إن قضية الحاجة الجنسية لا تتوقف عند هذا المستوى بل إن إشباعها متوقف على عدم حدوث الإشباع للزوج والزوجة في الوقت ذاته، انطلاقاً من الفكرة السابقة فإن الزوج يحدث عنده إشباع في وقت متقدم مما يحدث عند الزوجة مما يوجب على الزوجين إيجاد طريقة تحقق التزامن في الإشباع الجنسي عند الزوجين، والمهم أن ذلك التفاوت في الإشباع من ناحية الزوجة لا تصرح به رغم أنه يؤلمها ذلك ومن أخرى هو باب لتحريض غير واع للمشكلات البسيطة الاعتيادية للتفاهم وجعل أحد الطرفين وبالتحديد الطرف المتضرر^(*) بالطبع إلى الانسحاب من حياة الأخرى بشكل غير علاني في أحسن الأحوال، وعليه فإنه

^(*) : إن قضية الممارسة الجنسية عند الزوجين تختلف من حيث الرؤية فالرجل يراها متعة، راحة وإرتياح بينما المرأة تراها حمل ووضع وإنهيار صحة وعجز جسد بعد عدة مرات من الوضع، مما يجعلها تئأس منها ومن القيام بها.

^(*) : يعتقد الكثير من الناس أو بالأحرى أغلبهم أن المتضرر الوحيد في العلاقات الزوجية هو الزوجة، لكن هذا غير صحيح البتة إنما الزوج أيضاً متضرر والسبب الوحيد في هذا الوضع أن الزوج يرى الموقف مخجل ومهين أن

يمكن القول أن عدم إشباع هذه الحاجة عند كليهما أو ربما عدم استجابة أحد الزوجين بنفس الدرجة والنوعية المتوقعة من الآخر يقعه في توتر وإرباك كما يصبح حذراً بعد ذلك في كل مرة للمضاجعة، قد يعمل على إلزام الطرف الممتنع عن الاستجابة الجنسية خاصة عند الرجل^(**) وبذلك تنشأ بذور الخلاف الزوجي الذي قد يصل " إلى نقطة يصعب معها التوفيق، ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج " [محمد عاطف غيث، 1981، ص 172] عن طريق التقاضي وفي أسوأ الأحوال التعايش معاً في سلسلة حلقاتها المشكلات والصراعات من كل نوع ترهق أعصاب الزوجين وغيرهم نفسياً والمرفوضة اجتماعياً ليس للزوجين فقط بل لكل الأفراد الذين لهم علاقة بالزوج والزوجة سواء الأبناء أو الوالدين نتيجة رفض أحدهما الانفصال أو رفض المجتمع الصغير ذلك لأن له قراءات^(***) تتعلق بمكانة المرأة فيه.

2.1.4. الحاجة النفسية: تعتبر الحاجة النفسية عند الكائن البشري أحد المركبات الأساسية التي لا يمكن تتاسي أثره الفعال أو دوره الكبير في علاقته بغيره، من هنا يبدأ تميز الكائن البشري عن بقية الكائنات، مما يجعله يرقى إلى درجة الأنسنة *L'humanisation*، إذ أن هناك الكثير من المعاني والأفكار التي تميز البعد النفسي للإنسان عن الحيوان، إذ يحمل هذا البعد دلالات تتمثل عمومها في جملة الاستعدادات، القدرات، المهارات، المرامي، الطموحات، الأهواء، النوازع البقاء والاستمرار وإشباع مختلف نماذج العواطف... الخ، إذ يبذل جهداً كبيراً - بوعي - لتحقيقها منمي كل مكتسباته والمهم أنه ليس الرجل فقط بل المرأة كذلك لها دور في ذلك والغرض من ذلك لإثبات الوجود واستشعار درجة نوعية من الراحة، الأمن والطمأنينة وبالتالي الرضا عن إنجازاته المادية والمعنوية في وجوده داخل مجتمع ما ومن علاقته بغيره، وأهم هذه القضايا في علاقة الجنسين ببعض باعتبارهم زوجين يستأنس أحدهما بالآخر ويحقق الطمأنينة والأمان في سكونه لزوجته، لذا فإن فقد أعدت الحاجة النفسية عند الزوجين عالية جداً رغم أنها غير متشابهة كلياً سواء في نوعها أو طريقة التعبير عنها ودرجة إظهارها، ويرجع ذلك إلى طريقة التنشئة الاجتماعية التي وضعت الحدود لكل منهم في وضع المعالم النفسية لشخصية التي خضع لها في أسرتهما الأصلية بالاستناد للقيم الاجتماعية.

عموماً تتجلى حاجة الزوج النفسية في الحنان، الرقة، الهدوء والاهتمام... الخ من طرف الزوجة وخاصة بعد فترات العمل المرهقة عند عودته إلى البيت، إذ عادة ما يتوقع الزوج أن يجد من زوجته ما يريحه ويخفف عنه عناء النهار من خلال المداعبة واللغو معه بين الحين والحين ومناقشته في بعض مشكلات العمل والغرض من ذلك ليس حل المشكلة بقدر ما هو إشعاره بالمشاركة، التأييد والدعم من خلال سؤاله اللطيف الرقيق عما حدث له في العمل ومناقشته فيها أثناء الطعام أو لحظات تغيير الملابس أو

يقول أن زوجته لا تمكنه من أخذ حقه الطبيعي كزوج أو أنها لا تقدر على ذلك لأنه يرى هذا الموضوع في غاية لحميمية والخصوصية بمكان، والدليل على هذا الوضع للزوج أو للرجل عموماً علاقاته الجنسية غير الشرعية وفي أحسن الأحوال تعدد الزوجات.

^(**) : عند محاولة الزوج إشباع هذه الحاجة بممارسة العنف مع زوجته تشعر بالانتهاك أو الاغتصاب وإن كان زوجها وهذا الوضع يجعل الزوجة تقف موقف الضحية في هذا النسق.

^(***) : إن زواج المرأة يعني خروج المرأة العازبة من بين أبنائها بشكل لا رجعة فيه، وهذا يعني تلاشي مكانتها الاجتماعية في بيتها الوالدي، إذ كلما كانت مدة زواجها أطول كلما ازداد التلاشي تأكيداً فتصبح المرأة ضيفة في بيت أبيها.

دعك الكتفين... الخ وإضافة إلى تحضير الطعام وتنظيف اللباس، دون نسيان المقابلة البشوشة لأن الحديث والحوار وسيلة كثيراً ما تساعد المرء على تففيس شحنة الضغط النفسي، على اعتبار أن الجرعات التعب البدني الزائدة وكذا الإرهاق النفسي يسبب للزوج فقد القدرة على تذوق أي نوع من الراحة مادامت تلك الشحنة لم تفرغ، لذا يجب على الزوجة(*) أن تجد وسيلة تتناسب شخصية زوجها لأن فقد الزوجة المناسبة أو الاهتمام في بعض الحالات قد يرفع من تلك الشحنة داخل البيت ويصبح هذا الأخير مصدر للقلق والتوتر والمهم في هذه القضية - حاجة الرجل النفسية - أنها جاءت على هذا المنحنى نتيجة تسريع المجتمع في إكساب الذكر في الصفات الرجولية ولن تجاوز مراحل عمرية يجب على الطفل المرور بها لضرورة إنمائية(*) أو ربما يستقر الطفل فيها بالقدر الذي يحدث عنده التشبع الإنمائي النفسي وتكون هذه القضية ذات وتيرة إذا كان الذكر هو الطفل البكر في عائلته أو الوحيد عند والديه وسط عدد من البنات أو فرد في عائلة ممتدة حيث يحذو الطفل منذ نعومة أظفاره حذو الرجال وعليه فإن غياب إشباع الحاجة النفسية لفترة طويلة تجعله محبطاً منسحباً من فعاليات(**) الأسرة فلا يفرح لفرحهم ولا يحزن لهمومهم أو مثير لكثير المشكلات في النسقين الزواجي والأسري والمهم هنا أن هذا الوضع أو ذاك يثير سخط الزوجة ويترتب عنه المشاكل سواء سوء معاملته لزوجته أو البحث عن علاقات أكثر راحة خارج البيت، وقد يقع فريسة الإحباط والقنوط من تغيير أو تغيير وضعه الاجتماعي الحالي.

إن المرأة كالرجل تحتاج إلى الاستقرار النفسي بنفس الوتيرة التي يحققها لها الرجل في علاقتها الزوجية به، إذ يجب عليه العمل على ذلك في إبراز احترامه لكيوننتها كفرد يتمتع بأشياء هو بحاجة لها ولما تقدمه له، ولأبنائه ولأهله من رعاية واهتمام، كذلك الجهد المبذول في البيت مهما كانت طبيعة هذا الجهد، وعدم إهانتها والسخرية منها في مواقف عادية باللفظ أو بالفعل سواء مفرداً معها أو مع غيرهم من أفراد الأسرة ولن كان الأبناء وهذه الأخيرة أخطر من الأولى كذلك استعمال لغة الطلب وليس لغة الأمر عندما يريد الزوج أن تقضي له حاجة ما، صحيح أن الزوجة ملزمة اجتماعياً وثقافياً بتلبية كل حاجات الزوج حتى وإن كانت الممارسة الجنسية، أو ربما يقضي حاجته بنفسه إن مكنه الظرف من ذلك فإذا وجد زوجته منهمكة في العمل أو متعبة بعد إنهاكها رفقاً وحناناً بها، المقصود من ممارسة هذا الأسلوب تحقيق التقارب النفسي بين الزوجين، الذي اعتبره المختصون في دراسة قضايا العلاقات الأسرية من المؤشرات التي لها وزن كبير في تحقيق الاستقرار النفسي بين الزوجي خاصة ومن ثمة التوافق الزواجي، كما أنه يدخل في إطار التواضع المتبادل بين الزوجين والخوف على الشريك من الإرهاق والتعب الزائدين، إضافة إلى وجوب

(*) : إذ تلك الوسيلة تختلف من حيث الوجود والاستعمال من الزوجة الماكثة بالبيت عن تلك العاملة، حيث في بعض الحالات قد تفقد الأولى القدرة على انتقاء الوسيلة المناسبة للزوج بينما الثانية قد لا تجد مشكلة من هذا المستوى بقدر ما تكون مشكلاتها في الوقت الكافي لممارسة تلك الوسيلة، وإن تمكنت من ذلك فإن ذلك سيكون على حساب الكثير من التنازلات سواء على مستوى الشخصي أو الإشباعي.

(**) : يترافق نمو الطفل عضوياً ونفسياً قضية قد عليها علماء نفس النمو، حيث أن تخلف آثار جد سلبية على الفرد في مراحل عمرية لاحقة تتجسد في الشعور بالحرمان، والقلق من فقد القارب وخاصة الوالدين، بالشعور بالوحدة الانعزال.

(***) : لا يقصد أنه عديم الإحساس بفعاليات النسق بشكل عام أو أنه يتهرب من مسؤولياته اتجاه عائلته بل تراه ينسحب كلما كان تفاعل حاد يستدعي تدخل الأب أو الزوج لأنه فقد اللذة بالأشياء.

تقديم هدية بسيطة بخسة الثمن بين الحين والحين بمناسبة ودونها، الغرض منها التعبير الزوج عن أهمية الزوجة في حياته ومدى اهتمامه بها لأنه يقوي الرابطة الوجدانية بينهم وبالتالي استشعار التعاون المحبة والود التبادلين بين الزوجين، مما يترتب عنه بلوغ درجة عالية من الاستقرار النفسي للزوجين معاً إن أمكن أو التدرج في العلو فيه ومن الطبيعي يمكن أن الملمح النفسي لشخصية المرأة يرجع أساساً إلى نمط التنشئة الاجتماعية التي تلقته الأنثى منذ نعومة أظفارها.

3.1.4. الحاجة الوجدانية أو العاطفية: إن هذا النموذج من الحاجات الإنسانية ليس منفصلاً عن الحاجتين الجنسية والنفسية البتة، بل العكس تماماً درجة التداخل بينهما عالية إلى أبعد حد ممكن تصوره وما الفصل هنا إلا لغرض تحليلي فقط من خلاله تبرز علاقة العاطفة الزوجية كحاجة لها تأثير لا يستهان به في توجيه سلوكات الزوجين في علاقتهم ببعض ولا يمكن تجاهله للضرورة المجتمعية نتيجة درجة القرب بين الزوجين، كذلك بغرض توضيح موقع تلك الحاجة في زمرة الحاجات الإنسانية السالفة الذكر وتداخلها الوظيفي الطبيعي عند الإنسان والزوجين خاصة، إذ من خلال ذلك التداخل يصعب تحديد موطن الخلل الزوجي في حالة حدوثه في مرحلة المعاشية الزوجية، وعليه فإن الحاجة الوجدانية أو العاطفية عند الزوج والزوجة اتجاه بعضهما البعض هي حاجة الزوجين إلى إعطاء لذة راقية للممارسات الجنسية الميكانيكية لأعضاء ذكرية وأنثوية لزوجين مع بلوغ ذروة التناغم النفسي والجنسي عندهم الملازم لذروة الإشباع، وفي هذا السياق يقول المستشار الطب النفسي محمد المهدي أنها " امتدادات عاطفية وإنسانية وروحية هائلة، لأن العلاقة الزوجية علاقة حميمة توضع فيها بذرة الحب وبذرة الإنسان، وبناءً عليه، فإن الجنس هو ممارسة الحب " [محمد مهدي، 2007/10/17، ص 01] وبالتالي تتحقق إشباع حاجة الاستئناس عند الزوجين، التي بدورها تبعث الراحة عند الزوجين والطمأنينة سواء في ممارسة العلاقة الجنسية أو في تعايشهما معاً وبالتالي تكون الثقة المتبادلة بينهم.

إن الحاجة الوجدانية والعاطفية عند الزوجين تختلف في قوتها عند الزوج والزوجة نتيجة الاختلاف في التركيبة النفسية، الفسيولوجية والبيولوجية ومنه فأتارها على جملة سلوكياتهما الزوجية تختلف بالضرورة، وبناءً عليه فإن تأثير هذه الحاجة يختلف في كل القضايا المرتبطة بالحياة الزوجية الكبيرة والصغيرة عند الزوجة منه عند الزوج، لكن هي حاجة موجودة الأثر عند كلاهما وغيابها الجزئي أو الكلي يفقد الحياة الزوجية النكهة الزوجية والإحساس بالحياة المشتركة بين الزوج والزوجة حتى وإن وجدت هذه الأخيرة فعلياً، " عدم إشباع هذه الحاجة - عند أحد الزوجين أو كلاهما - يدفع بأحدهما إلى المعاناة المستترة خلف الآلام جسمانية أو أعراض القلق أو الاكتئاب أو مشكلات اجتماعية ليس لها قيمة أو بسيطة " [نفس المرجع، ص 02-03] كالشجار دون سبب جلي يستدعي ذلك أو الغضب دون سبب جلي أيضاً... الخ، لكن بمرور الوقت تتراكم هذه الأخيرة ويتفاقم المشكل وقد يخرج من نطاق النسق الزوجي (*) إلى مدارات قرابية أوسع، وبالتالي تتدخل أطراف غيرية لتسوية الخلاف وفك النزاع سواء على مستوى الودي العائلي أو القضائي،

(*) : ويتحول إلى مشكل ليس على مستوى الزوجين فقط بل قد يتطور ويصبح مشكلاً أسرياً، قد يتدخل في حله أو فك خيوطه أهل الزوجة وأهل الزوج وأبناءهم... الخ والمهم أن أصل المشكل لا يحل لأن الزوجين لا يقدر على البوح به لأنه أكثر حميمية مما يتصور كل هؤلاء.

والمهم في هذه القضية أن الزوجين فاقد القدرة على البوح بحقيقة المشكل إن كانا على دراية به، كذلك إن كان غير ذلك فالأمر سيان، وتبقى الحاجة الوجدانية أو العاطفية بين الزوجين دائمة التأثير مدى الوجود المشترك للزوجين ذلك أن الحاجة الوجدانية أو العاطفية تتناسب طردياً مع التقدم الزوجين في السن، إذ كلما زاد الزوجان تقياً في السن كلما زادت الحاجة الوجدانية إلحاحاً عندهما وتأثيراً في سلوكياتهم طبعاً هذا في الوضع الطبيعي (**).

4.1.4. الحاجة الاقتصادية: تتمثل الحاجة الاقتصادية في عوز أحد الزوجين أو كلاهما للمال لأجل التمكن من الإنفاق لشراء الحاجيات الأساسية كالملابس، الأكل، السكن، العلاج، وعليه تظهر هذه الحاجة بشدة عند الزوجة قديماً، حيث نحتاج إلى معيل يتكفل بها، إذ يؤمن لها أغلب (*) تلك الحاجات كونه قوي البدن، خشن التعامل، يحتمل الشدائد ولأنه نشأ على المواجهة والتحدي، والأهم أن المجتمع قد حمل هذه المسؤولية للرجل، وفي الوقت ذاته يكسب امتيازاً واضحاً يعترف به الواقع الاجتماعي ككل والمرأة في المقدم ويحضا على ذلك بالولاء والطاعة الزوجية، لذلك فقد منح المجتمع الزوج سلطة أكبر على أسرته وأعضائها، كما أن المرأة تقع في الدرجة الثانية بعد الرجل ولو كان الابن، إذ ما كان يعمل ويساعد الوالد في كسب الرزق وإعالة الأسرة وقد يأخذ المرتبة السابقة للأم، إضافة إلى أن ارتباط المرأة برجل عاطل عن العمل يشعرها بعدم الراحة والأمان في حياتها معه كما قد يفقدها الثقة فيه، وبالتالي يفقد الرجل الثقة في نفسه ومن ثمة في قوته وسلطته على أعضاء أسرته بما فيه الزوجة، وبالتالي يختل التوازن الطبيعي للأسرة، وهذا يؤدي لحرص الزوج على القيام بسلوكات غير سوية اتجاه الزوجة، لأنها تصبح مركز قوة في الأسرة بدلاً منه، تتمثل تلك السلوكات عادة في محاولة إجهادها بأكبر قدر يمكنه منه الواقع الاجتماعي والإكثار عليها بالأوامر أثناء انشغالها بعمل ما مع كثرة التذمر والشكوى، وهذا يؤثر على سيرورة الاتصال والتفاعل الأسري وبالأخص الزوجي.

انطلاقاً من فكرة ديمومة الحاجة الاقتصادية النابعة من ديمومة حاجة إنسان الاستهلاكية المتنوعة واتساع دائرتها نتيجة التطور الذي حصل على مستوى الواقع المعيشي، الذي ترتب عنه فقد الرجل قدرة الانفرادية على إشباع جميع حاجات جميع أعضاء أسرته بما فيه الزوجة، والأهم من ذلك أن المرأة أصبحت أكثر نضجاً وفهماً للواقع ومما أكسبت إرادة المشاركة الحديثة الرجل من أول يوم معه مما زاد من طموحاتها ومتطلباتها الخاصة، وعليه فقد خرجت للواقع الاجتماعي الواسع والكبير للعمل و لكسب الرزق مثلها مثل

(*) : أما في الحالة المرضية للنسق الزوجي حيث يكون الزوجان يكرهان بعضهما بعض لكن لظروف نابعة من إلحاح قوي للحاجة الاجتماعية أو اقتصادية فإن أحد الزوجين وهو الطرف المرتبط بهذه الحاجات - زوج أو زوجة - يصر على المعاشة الزوجية والمعايشة الزوجية وإن كانت تسبب له الإحباط واليأس مع الغياب الكلي للعاطفة المنعشة للعلاقة الزوجية بينهم.

(*) : من هنا كان سن زواج النساء في القديم صغير جداً نتيجة الفقر وعجز الوالد على التكفل إشباع حاجات بناته كما يجب، إذ قد تنزوج المرأة قبل سن البلوغ بستين أو ثلاث.

الرجل أين كان موقعه الاجتماعي الأسري بالنسبة لها زوجاً أو أماً أو أباً...، لكن في أوساط مهنية(*) تناسب كينونتها البيولوجية والاجتماعية وأخيراً العلمية، وبالتالي فقد تحول لمكانة المرأة اجتماعياً ولمحيطها الاجتماعي وجعل سن الزواج يتأخر إلى ما فوق عشرينيات من عمر المرأة، ومن هنا فقد ترتب عن ذلك اختلال معيار الاختيار الزواجي عند المرأة والرجل معاً فأصبح الرجل يبحث عن المرأة العاملة بالدرجة الأولى بغرض الزواج حتى وإن كان لا يعمل والغرض من هذا التوجه الرغبة في الزواج عند الرجل والحاح مختلف الحاجات عنده؛ من ناحية ومن ناحية أخرى؛ استجابة المرأة(**) لكل عروض الزواج لمختلف الرجال وإن كان رجل غير مناسب أو بالأصح يفقد الزواج كل مقومات التكافؤ(***) الثقافي والاجتماعي كذلك التناغم والتوافق النفسي والعلمي، لكن نتيجة تبقى واحدة أن حاجة الاقتصادية مازلت أحد دوافع الزواج عند المرأة أو الرجل.

5.1.4. الحاجة للاستئناس: يضع المجتمع المسار النشاطي والحركي للأدائي للذكر وكذلك للأنثى قبل الوجود البيولوجي لهم - لأن المجتمع سابق في وجوده عن وجود أفراد - موضحاً لهم في ثباته الملامح السلوكية العامة الشمولية لوجودهم الاجتماعي وما يتضمنه من علاقات اجتماعية يشكلها، أنظمة وتنظيمات اجتماعية ينظم إليها، مكانات اجتماعية يشغلها، أدوار ينشط ويتحرك فيها ومن خلالها، فرص لمعارف يكتسبها... الخ وبالتالي فالمجتمع يضع ويحدد مجالات سلوكية، تفاعلات، اتصال لكل من الأنثى والذكر في مدارات محددة والمهم أنها تواكب كل مرحلة عمرية قد يصل إليها الفرد - أنثى أو ذكر - كذلك المواكبة للمكانة الاجتماعية التي يشغلها في آن واحد.

بناءً عليه، فإن بلوغ الفرد - ذكر أو أنثى - إلى مرحلة عمرية زمنية معينة في مسار وجوده واستمراره بقائه في جماعة اجتماعية ما يبدأ في تحسس عمره الاجتماعي(*) في وسطه ومع أقرانه وأهله بغرض إثبات ذاته الاجتماعية من خلال تكوين نسق علائقي خاص يختلف فيه الأطراف الأخرى جنسياً، عمرياً، ثقافياً، علمياً وأخيراً اجتماعياً، والتي يستوجبها النمو الزمني للفرد داخل مجتمع أو جماعة اجتماعية معينة وبالتالي تحقيق الموازنة الإنمائية لشخصية الفرد - أنثى وذكر - بين النموذجي عنده العمر

(*) : في البدايات الأولى كان خروج المرأة للعمل كان محتشماً كثيراً، فقد شغلت مناصب عمل ثانوية أو في المستويات الدنيا في السلم التنظيمي للمؤسسات العمومية والخاصة أو التي لا تستدعي جهد كبير وقوة للمواجهة والتحدي بينما في العهود الأخيرة فقد أصبحت تنافس الرجل في جل المواقع المهنية سواء في داخل أو خارج المؤسسات، التي تتطلب جهد عالي أو متدن، ذات الشروط الفيزيائية المهنية السينة أو الحسنة... الخ أي دون غربة للذي يناسبها وأدناه تبعاً للمعيار الجسدي والبيولوجي.

(**) : تحت تأثير هاجس العنوسة الذي ميزت النصف الثاني من القرن الماضي والذي ترتب عنه فتح فرص اختيار زواجي أمل الرجل واسعة ببدائل اختيارية لم متاحة من قبل، والمهم أن مجال الاختيار أصبح أكثر غناً وأكثر تنوعاً من ذي قبل أمامه، ويمكن القول دون جزم أن هذا الوضع الفاقد للتكافؤ الزواجي له روايت كثيرة غير مقبولة على مستوى الصحة المجتمعية من الناحية الاجتماعية فقد زاد معدل الطلاق في السنوات الأولى للزواج وقد يكون للأشهر الأولى، ظهور فكرة الزواج المبكر حيث أصبحت البنت ربة بيت وهي لا تتجاوز 17 سنة... الخ.

(***) : إن فقد الزواج التوازن في معطيات الزوجين فقد هذا الأخير القدرة التخاطب والتواصل بكل معانيه ودلالاته وهنا كثيراً ما تتولد الكثير من المشكلات التي يصعب حلها بالطرق الودية في خضم العائلة.

(*) : يشير العمر الاجتماعي إلى مدار السلوكيات والتعاملات الصادرة عن الفرد ومدار العلاقات الاجتماعية التي يسمج له المجتمع بإنشائها في مرحلة عمرية معينة والتي من خلالها سيكتسب الفرد جملة من الخبرات الاجتماعية، والمهم أن العمر الاجتماعي للمرأة يختلف عن الرجل.

الاجتماعي والبيولوجي أو الزمني نتيجة تأثير التنشئة الاجتماعية^(**)، ومن هنا يمكن القول أن الفرد - أنثى وذكر - في كل مرحلة عمرية اجتماعية يستشعر فيها حاجته الاجتماعية في تكوين علاقات اجتماعية نوعية جديدة من خلال الخروج للواقع الاجتماعي الواسع وزيادة مداراته الاجتماعية في مختلف الأنساق والنظم الاجتماعية بمختلف أحجامها وبذلك دخول الفرد في فضاءات تفاعلية جديدة أوسع وأكثر تنوع من حيث الفاعلين أو النشاطات أو العلاقات، وعليه فإن بلغ الرجل والمرأة سن الزواج عدا الأمر ملطاً اجتماعياً، كذلك لأجل الاندماج في نسق زواجي وتفاعل زواجي بكل أبعاده وإشباع كل الحاجات الاجتماعية وإثبات ذواتهما وتقديرها ذاتياً، والمهم في قضية الحاجة الاجتماعية أن عدم إشباعها نتيجة ظروف^(***) ما يوصف المجتمع الرجل بالشذوذ والمرأة بالعنوسة وهما صفتان يقصد بهما المجتمع أن هذا الرجل وأن تلك المرأة في مرحلة إنمائية حرجة من الناحية النفسية، الجنسية وحتى الإنجابية كذلك بالنسبة للمجتمع ودورها الاجتماعي فيه.

انطلاقاً مما سبق يتضح أن الحاجة الاجتماعية يحددها المجتمع كما يحدد لها معطيات بعينها وفق مراحل يتمكن الفرد - أنثى وذكر - من تحسس المرحلة التي يجب أن يندرج فيها، كما أن الحاجة الاجتماعية تنتوع من مرحلة عمرية معينة إلى أخرى، لكن المهم أن الفرد - أنثى وذكر - في وسطه الاجتماعي يتشبع من ضرورة تلك الحاجات لدرجة أنه يكتسب حساً يدل به ذاتياً عن ذاته ويدرك من خلاله المعطيات الخاصة وتفاعلها^(*) وبالتالي يحدد أي مرحلة عمرية هو فيها ليتأهل ويستعد لدخوله في مدارات علائقية جديدة بما فيها استشعار الفرد - أنثى وذكر - الرغبة في الزواج والدخول في عميات المفاضلة بين ما يناسبني ومن لا يناسبني في اختيار زواجي متبادل.

2.4. البناء الفسيولوجية - الجنسي للزوج: تؤكد الدراسات الفسيولوجية على أن الكائن البشري يولد بأحد الصفتين إما ذكر أو أنثى وكلاهما مزود " باستعداد نفسي عضوي، هذا الاستعداد فطري أو موروث " [مصطفى السوفي، 1966، ص 197] عند الذكر كما عند الأنثى وعليه فإن علاقة الموروث العضوي بالموروث بالمعطى النفسي كبيرة جداً لدرجة أنها تؤثر بشكل جلي على إشباع حاجات الزوجين المختلفة الأصل، لذا فقد أكد علماء الطب أن الحاجة الجنسية ما هي إلا جوع عضوي بالدرجة الأولى كالجوع للأكل، الذي يكون نتيجة وجود أعضاء بيولوجية لها إفرازات هرمونية، يمكن إشباعه بمجرد اللقاء بين الزوجين لقاءً نفسياً وجدانياً وأخيراً جسدياً، إذا ما غاب أحد هذه المركبات الأساسية للعلاقة الزوجية اختل

(**) : يشير مدلول التنشئة الاجتماعية وفق تصور العالم الأمريكي تالكوت بارسنز إلى عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، تستهدف إلى ادماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وبالتالي يصبح الفرد عضواً في المجتمع، كما يتمكن من المشاركة في مختلف نشاطاته وممارساته الاجتماعية - أنظر: صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص 15-17

(***) : لقد تعددت الظروف المؤدية إلى عدم قدرة الرجل أو المرأة على الزواج فمنها ما هو اقتصادي واجتماعي كغلاء المهور، غلاء المعيشة التي تفقد الرجل الإنفاق على أسرته، انتشار البطالة التي تحفظ له كبريائه وقوته في أسرته وتمكنه من توجيه قوى أفراد أسرته، ارتفاع سن الزواج، خروج المرأة إلى عالم التعليم والشغل... الخ.

(*) : وهذا ما يفسر زواج الرجال في أعمار زمنية مختلفة، إذ منهم من يتزوج في العشرينيات ومنهم من يتزوج في الأربعينيات، والأمر سيان بالنسبة للنساء، والمهم أن تلك المعطيات يمنحها المجتمع وكل جماعاته المختلفة بتميز للأفراد داخله.

بالضرورة أداء أحد أنماط الدور لكل من الزوجين وهذا يدل على أن الحاجة الجنسية مثلاً ليس جوعاً عضوياً بل يشبعه شيء آخر نابع من التركيبة الفسيولوجية لكلاً الزوجين وهو الدافع للزوج واختيار الزوجة واختيار الزوج، ولأجل تفسير هذه العلاقة الأدائية بين الزوج والزوجة يجب أولاً معالجة البناء الفسيولوجية في علاقته بالوجود الجنسي للزوج *couple*.

إن أهم شرط للجماع أو المعاشرة الزوجية السليمة والمرضية هو انتصاب العضو الذكري في الوقت المناسب، ويتحقق ذلك أولاً نتيجة وجود المثير الجنسي والرغبة الجنسية عند كلا الزوجين، لكن الانتصاب بحد ذاته عملية شديدة التعقيد تتطلب مشاركة كل من الدماغ و الأعصاب و الأوعية الدموية والهرمونات المناسبة، لكن من المهم أن تشارك الزوجة في عملية الانتصاب تلك بالتركيز على حث بواعث الانتصاب وآلياته العضوية كون عملية الانتصاب عملية أشبه بجهاز يعمل كهربائياً ميكانيكياً في أن واحد، فإذا شبهنا جهاز الانتصاب في الرجل بجرس كهربائي، تكون الخصيتان بمثابة البطارية التي تمد الجهاز بالطاقة اللازمة، من هنا فالخصية كعضو ذكري ثاني يشحن جسم الرجل بالتيار الكهربائي الجنسي بتقارز نوع معين من هرمونات وخاصة هرمونات التستوستيرون *théostiréone* المسؤولة على انتصاب العضو الذكري الأول، فإذا ما أفرزت في الدم الذي يحملها بدوره إلى كافة أنحاء الجسم ومنها الدماغ، هذا الخير الذي يعطي الإشارة كهرو-عصبية للعضو ليبدأ في حدوث عملية الانتصاب، والمهم في هذه القضية أن المثير الذي دعى الهرمون إلى الإفراز هو رؤية المرأة جميلة أو تخيلات جنسية محفزة لذلك، وبالتالي إذا توفر المثير فهو الذي ينبه الدماغ لكبس زر الجرس أي لحدوث الانتصاب، وتُفَل إشارة الإثارة الجنسية من الدماغ إلى الحبل الشوكي، حيث تصل أخيراً إلى الصلب في العمود الفقري أي إلى مركز الانتصاب العصبي وهذه النقطة هي منبع الأعصاب التناسلية التي تعطي أوامرها إلى العضو التناسلي الذكري الأول وبالتالي تدفع بعملية الانتصاب للوصول إلى تمامها، ويتم ذلك من خلال قدرة هذه الأعصاب على زيادة معدل جريان الدم إلى الأجسام الكيفية في القضيب فتتملئ الأوعية الدموية والجيوب الدموية في القضيب بالدم فتحول العضو من حالته الرخوة المستكنة إلى حالة منتفخة وقاسية نتيجة التهيج.

من هذا المنطلق، اتخاذ الإثارة الجنسية المناسبة ذات البعد النفسية الوجداني والاجتماعي هي وعاء الزناد لحدوث الانتصاب وبالتالي بدء العملية الجنسية، وفي المقابل، عند المرأة ما يعرف بالبطر هو جسم صغير في حجم حبة الفول يقع عند التقاء الشفريين الصغيرين من أعلى ويتميز هذا العضو باحتوائه على عدد ضخم من النهايات العصبية القابلة للاستثارة عند أقل لمسة له أو همسة ولذلك يعتبر من أكثر أعضاء المرأة حساسية للإثارة الجنسية، وعليه يعتقد جمهور علماء علم الجنس *sexologie* أن تحقيق الذروة الكاملة في الإشباع الجنسي تأتي من إثارة هذا العضو^(*)، والمهم أن البطر يحتوي على أنسجة قابلة للتمدد وأوعية دموية، إذ عند حدوث الإثارة الجنسية يندفع الدم من خلال هذه الأنسجة فيتمدد وينتصب البطر مثلما حدث للقضيب الذكري تماماً، ويعتبر البطر العضو المناظر للقضيب الذكري في جسد المرأة أو يمكن اعتباره عضواً ذكرياً ضامراً. لذلك ينبغي على الزوج عدم إهمال هذا العضو الحساس من جسد الزوجة سواء

(*) إن حجم البطر يختلف بين النساء المجتمع الإنساني جميعاً، ولكن ليس هنالك أية أدلة على أن حجم البطر له علاقة بمدى الإثارة الجنسية عند الزوجين.

بمداعبته باليد أو بالعضو الذكري التي تتسبب في حدوث الذروة الكاملة للمرأة، ومن هنا يمكن القول، أن كل من العضوين السالفي الذكر عند كل من الجنسي يعدان آليتين عضويتين فقط تساعدان كل من الزوجين على القيام بدوره الجنسي في علاقته بالطرف الآخر.

بناءً عليه، فإنه توجد قضية أهم من الممارسة الجنسية الصرف أو العضوية ومتمثلة في تهيئة الجو للعضوين قبل وبعد التحام للإفراز الحيوان المنوي لتلقيح البويضة واستقرارها في قرار مكين، من أعضاء المرأة التي لها دور في تفعيل النشاط الجنسي عند الزوج *couple* على نحو كبير الفعالية وكذا في خلق الرغبة والإثارة الجنسية الشديدين *Les Seins* وبدرجة كبيرة عند المرأة، إذ للثديين دور كبير في مجال الجنس والتمهيد له سواء عند المختصين في علم الجنس *Sexologie* ^(**) أو علم النفس الجنس *Psycho* ^(***) *sexualité* وعلم الاجتماع الجنس *Socio sexualité* ^(****).

أن عملية المداعبة الرجل للثدي يزيد من إحساسه بالإثارة الجنسية، والمهم أن عملية المداعبة لها طرائق كثيرة، قد تكون بالملامسة باليد أو الفم، كما أن المرأة غالباً ما ترحب بتلك مداعبة وتعد هنانوعاً من التدليل ^(*) رغم أن المختصين في علم الجنس يؤكدون على أن مداعبة الثديين لا توصلها للذروة بقدر ما اعتبروها عملية تمهيدية للقاء المريح والمشح للطرفين، لذا فالرجل هو الكائن الحيواني الوحيد بين الكائنات الحية الذي يداعب ثدي الزوجة بهدف جنسي ويرجع هذا الفعل إلى كونه كائناً عاقلاً ويعي دلالة المداعبة واللعب في الحياة الزوج *couple* كما يجب أن يعي أن الإحساس الجنسي في ثدي المرأة ليس مركزاً كله في الحلمة فقط، بل موزع على الثدي كله وهنا لا بد على الزوج أن يعمل على توزيع المداعبات بذكاء بين مواضع الثدي ليتمكن من إيصال الزوجة إلى مرحلة الإشباع، ولا تتوقف المداعبة على الثديين فقط بل مداعبة الأرداف والفخذين من الداخل عند الزوجة من القضايا ضرورية في التمهيد للقاء.

3.4. البناء السيكو-سوسيولوجي للزوج: إن الكائن البشري هو كائن بيولوجي خام بالدرجة الأولى لا يمكنه العيش في أوساط اجتماعية دون صقل، لذا تفرض عليه طبيعة الاجتماع البشري أن يتعلم جملة من الموضوعات والأفكار ويدرك عدداً من السلوكيات على نحو تدريجي يؤهل الفرد – أنثى وذكر - اجتماعياً للقيام بعدد من الممارسات السلوكية ذات الدلالة الاجتماعية والأدائية المختلفة الأسلوب والطريقة،

^(**) : الطب الجنسي *Sexologie* أو علم الجنس هو علم دراسة النواحي الجنسية للإنسان للذكر والأنثى وتطوره الجنسي والأمراض الجنسية التي يصاب بها كل من الزوجين أو كلاهم، ويعتمد على علوم أخرى كثيرة مثل الأحياء والصيدلة وعلم النفس وعلم الاجتماع والإحصاء في ربط نشاط أحد الأعضاء الجنسية في مرحلة عمرية معينة وما يواكبه من تغيرات على المستوى السلوكي- أنظر: ar.wikipedia.org/wiki

^(***) : وهو علم يدرس علاقة البناء النفسي لكل من الذكر والأنثى وانفعالاتهم النفسية بالنمو الانفعالي الجنسي.

^(****) : وهو علم يدرس علاقة البناء الثقافي الاجتماعي في تكوين الشخصية الجنسية عند كل من الرجل والمرأة بمعنى آخر كيف تؤثر المعطيات الاجتماعية والثقافية لمجتمع ما في جعل الذكر ذكراً والأنثى أنثى وكذلك كيف تدل سلوكياً على كل منهما في مجتمعه وما يجب على كل واحد منهما القيام به وفق تلك المعطيات، وفي هذا السياق ظهر مفهوم الجنوسة.

^(*) : وهنا يكمن الفارق بين الاغتصاب الزوجي والممارسة الجنسية بين الزوجين عند قبول العملية الجنسية أو رفضها.

وفقاً لما يحدده المجتمع لكل من الجنسين الإناث والذكور، وعليه عادة ما ينطلق التأهيل الاجتماعي للفرد من دوافع^(**) التي يعتبرها المجتمع مسلمات لا يمكن له تجاهل وجودها أو قوة إلحاحها في التمايز الاجتماعي البعدي، وبناءً عليه فإن تحقيق هذه الدوافع أو إشباع الحاجات المترتبة عنها أو العكس يحدد مدى إقبال الفرد على شخص ما أو نفوره منه في إنشاء علاقة ما سواء بتفاعل إيجابي أو سلبي أو حيادي، وكل ذلك يترتب عن اتصاله به وتفاعله معه، ومن هنا فإن استعدادات الفرد تخضع للصقل والتوجيه باستعمال عمليات العقاب والثواب والترغيب والترهيب، ومنه استجابة حامل الاستعداد للتأثير الخارجي الصادرة عن مواقف اجتماعية يتعرض لها ويعيشها منذ ولادته تبعاً لتلك الدوافع، إذ أن تفاعل هذه الأخيرة مع البيئة الاجتماعية للفرد بمختلف معطياتها إضافة إلى ما تحمله من مؤثرات البيولوجية يؤدي إلى تنامي وتنوع الاستعدادات الخاصة بالاجتماع الإنساني والقدرة على التفاعل مع الغير على اختلافهم، هذا يعني أن كل الصفات التي يتميز بها الإنسان - ذكر أو أنثى - عن بقية الموجدات، من ناحية والصفات التي تتميز الجنسين عن بعضهم البعض، من ناحية أخرى هي صفات مكتسبة بالدرجة الأولى من " السلوك المتعلم، بناء على الإطار الثقافي، الذي ينمو فيه الفرد، ونظراً لأن الثقافة تختلف من مجتمع إلى آخر، وبالتالي فإن الذكور والإناث - كمدلولات اجتماعية - لا يكون لهم نفس السلوك " [سناء الخولي، 1983، ص 39-40] في المواقف التفاعلية، وعليه يمكن القول، إن موجدات الاجتماعية - رجل وامرأة - اجتماعياً هم زمرة معقدة من السلوكات النوعية، التي يقوم بها كل منهم في مواقف اجتماعية معينة يحددها لهم المجتمع للتدليل على ذواتهما وإثبات ذواتهما أثناء تعاملهم مع غيرهم سواء من نفس الجنس أو نفس العمر أو نفس الخبرات أو نفس الانتماء الثقافي أو غيره، إذا ما هو سلوك الرجل وسلوك المرأة في الحالات الطبيعية السوية اجتماعياً في علاقة الجنسين ببعض فقط؟

إن المجالات السلوكية التي منحها المجتمع للرجل والمرأة قد تتسع في مواقف اجتماعية وكما قد تضيق في أخرى، فإن مكن الرجل من " التودد والمغازلة " [نفس المرجع، ص 23] علناً وصراحة بغرض الإفصاح عما يحتاجه من مشاعر الإعجاب في نفسه اتجاه امرأة ما مستعملاً الألفاظ وعبارات الصريحة في ذلك دون خجل أو حياء بل العكس بجرأة وتحدي^(*)، في حين قد يسحب منه هذا الامتياز السلوكي جزئياً بعد زواجه ليس في جميع الأنماط الثقافية لأنه توجد مجتمعات أخرى تطالب الزوج بتكثيف الغزل وتدليل الزوجة بشكل واضح وأمام الملاء دون خجل أو حياء على اعتبار أن الزوجة ملكه، بينما العملية عكسية بالنسبة للمرأة، فقد منعها المجتمع من هذا الامتياز قبل الزواج ومنحها إياه بعد الزواج حتى تبقى المرأة تحافظ على مدلول الأنثى^(**) الناعم و المشاعر الرقيقة... الخ لأن المجتمع يعطي السلوك المرأة مدلولات

(**) توجد مجموعة من الدوافع وجوداً مستمراً عند كل كائن بشري دون استثناء وهي التي تدفعهم إلى الولوج في جماعات والقيام بأدوار وتشكيل علاقات وتحديد متطلبات قد تختلف في الكيف والنوع، هذه الدوافع هي دوافع الأمان، الانتماء، البقاء، التملك، السيطرة، التفوق: أنظر: الإنسان والمجتمع - ص 106)

(*) : ليكسب إعجابها بقوة ملامحه وشخصيته والإيحاء لها بقدرته البدنية، لبقائه، حسن معاملته... الخ على حمايتها والاعتماد عليه متى شئت، وبالتالي نيل رضاها وقبوله

(**) : رغم أن التطور الذي لمس جل مكونات المجتمعات الإنسانية، إذ أعاد صياغة الكثير من المدلولات وعلاقاتها ببعض في خضم البناء العام للمجتمع، إذ أحد تلك المكونات مدلول الأنثى الذي أصبح يحمل معنى الجرأة، التحدي، المثابرة... الخ نتيجة خروجها إلى عالم الشغل الذي يتميز بالقسوة ويطلب الصلابة لأجل البقاء فيه مما فرض على

على صلاحيتها كزوجة وكأم وكان المرأة هي مولد الحرارة والدفع في ثانيا العمليات والعلاقات بين أفراد الأسرة والنسبة للزوج خاصة ؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ إن هذا الأخير سيدخل في دائرة من التفاعلات المستمرة تفرز شيء من الضغط النفسي الناتج عن كثر الأدوار والمتشعبة والمختلفة في آن واحد، والتي قد تتناقض في بعض الحالات بسبب مسؤولياته المجتمعية، وبالتالي أسرة مستقرة ومتوازنة إلى حد أدائها للوظائف المنوطة بها مجتمعياً ، لذا فقد يعتبر المجال السلوكي الأول مصدراً للرجل لبناء توقعاته الرجل عن المرأة ومدارات سلوكياته وحتى بعض القيم الدالة على نمط تربيتها منه يمكنه تحديد مدى قدرته على التفاعل معها .

لقد منح المجتمع كذلك الرجل امتيازاً سلوكياً نوعياً آخر مقارنة بالمرأة متمثلاً في الاختيار والمبادرة العلنية الصريحة للمرأة التي يرغب في اتخاذها زوجة له وعضواً مشاركاً في قضايا معيشته، وبالتالي الارتباط معها ارتباطاً وثيقاً لأنه يعتقد أنها مناسبة له وتمكنه من إشباع جل حاجاته الخاصة، ولذا فقد وصف الاختيار الرجل للمرأة " بالاختيار المباشر الإيجابي " [نفس المرجع، ص 24] لأنه يفتقد للحياة، التردد والخجل لأن الرجل نشأ على المواجهة والتحدي، لذا فالذكر مطالب بالعمل ليعزز هذا التأطير الاجتماعي ويرسخه، وبالتالي يصبح رجلاً فعلياً من وجهة نظر مجتمعية، له الحق في الإعلان عن رغبته في الزواج والاختيار وكل ما يترتب عن ذلك وكأنه تصريح وترخيص بممارسة مجال من القدرات الرجولية في تحمل المسؤولية في إعالة أسرته والقيام بأدوار الأب والرئيس والمسير، في المقابل فإن المجتمع يمنعه من إبراز نقاط معينة يعتبرها هذا الأخير نقاط الضعف كالبكاء، الرقة والحنان مثلاً لأنها تضعف من خشونة(*) الرجل مركز رجولته، بينما يعطي المجتمع المرأة مجالاً تفاعلياً نوعياً ضيقاً في بعض الحالات من الرجل خارج حدود البيت إذا ما " قيست بالمجالات الواسعة العريضة من التفاعلات التي تخول للرجل " [نفس المرجع، ص 114] الكثير من السلوكيات اتجاه المرأة كامبادرة بالخطبة والمغازلة، إضافة إلى الإنفاق عليها وحمايتها لأن المجتمع يعتقد أنها ضعيفة نتيجة عدم القوة، التحدي والعنف في أخذ حقها كسبب أول أما الثاني لأنها نشأت على الحياء والطاعة في الأسرة وخفض الصوت، بينما الرجل يمكنه الصراخ، الشجار والعراك عند الضرورة، طبعاً ليس لسلوك دائم، حيث إن الرجل الذي لا يقوم بهذا مواقف تحدي ينعى بصفات تحط من رجولته، أما السبب الأخير أنها كائن ثمين نتيجة الدور الاجتماعي الكبير المخول لها اجتماعياً والمتعلق بكينونته الاجتماعية المتميزة.

وبناءً على ذلك يمكن القول، إن الفروق في الذكورة والأنوثة تتبلور بجلاء كلما ازداد السن تقدماً بالنسبة للذكر والأنثى معاً ، والمهم اجتماعياً أن هاتين الصفتين - الرجولة والأنوثة - لهما انعكاساتهما على تقسيم العمل بين الرجل والمرأة في الأسرة إذ يصنف المجتمع أدوار النسق الزوجي إلى مدارات ثلاثة أحدهم خاص بالمرأة، والثاني خاص بالرجل والثالث مشترك بينهم، ومن هنا يتبين أن مفهومي الرجولة والأنوثة

المرأة معطياته جديدة لأجل التأقلم ولإثبات الذات فيه، ومع ذلك فإن ذات المجتمع يطلب منها =الحفاظ على المدلولات الخاصة بها لأنها مرتبطة إلى حد كبير بالرجل من جميع المستويات البنائية التي تكون شخصيته.

(*) : إن قضية الخشونة هي مسألة نفسية أكثر منها اجتماعية لأنها تختلف من شخص إلى آخر في مجتمع واحد، إذ يراها أحدهم في الصراخ والتوتر السريع، بينما يراها الآخر في النظرة العابسة، قلة الكلام ويراها آخر في الهدوء والكلام الموزون... الخ

ليس مفهومين بيولوجيين بدرجة كبيرة بقدر ما لهما من المعاني الاجتماعية النفسية، نظراً لما يترتب عنهما من مجالات سلوكية وطرائق التفكير وأساليب التفاعل ووسائل اتصالية حسية ومعنوية وإن كانت القاعدة البيولوجية هي المنطلق فقط.

الفصل الثالث

الدلالة التصورية لمفهوم الأدوار الزوجية

تمهيد

1. مفهوم الأدوار الزوجية

1.1. تعريف الأدوار الزوجية

2.1. متطلبات الأدوار الزوجية

3.1. أبعاد الأدوار الزوجية

4.1. توزيع وتوازن الأدوار الزوجية

2. توقعات الأدوار في العلاقة الزوجية

1.2. مفهوم توقع الأدوار

2.2. أسباب توقع الأدوار الزوجية

3.2. مستويات توقع الأدوار الزوجية

4.2. اختلاف توقعات الأدوار الزوجية

3. تحديد الأدوار في العلاقة الزوجية

1.3. مفهوم تحديد الأدوار

2.3. أداء الأدوار الزوجية

3.3. محددات الأدوار الزوجية

4.3. مشكلات تحديد الأدوار الزوجية

4. أنماط الأدوار الزوجية

1.4. الدور الوجداني (العاطفي)

2.4. الدور النفسي

3.4. الدور الجنسي

4.4. الدور الاقتصادي

تمهيد:

يتكون النسق الزواجي من عدد من المكونات أولها القيم الزوجية التي تنظم وتوجه سيرورة التفاعل بين ببقية المكونات والمتمثلة أساساً في الزوج وكذا الزوجة، المهم في هذين المركبين أن لهما صورتان الأولى ثابتة ومتمثلة في مكانة الزوج ومكانة الزوجة والصورة الثانية هما تتصف بأنها ذات طاقة حيوية ونشطة تبعث في النسق الزواجي الحركة والتجدد وهي أدوار كل من الزوج والزوجة، وهو الشطر من النسق الاجتماعي الذي دعاه علماء الاجتماع بالشطر الديناميكي.

من هذا المنطلق فقد استحوذ هذا الجانب من النسق الزواجي كونه نسقاً اجتماعياً ويقصد به الأدوار الزواجي على اهتمام الباحثين، أما في هذا المقام فإن المعالجة تركزت على هذا الشطر من النسق الزواجي لأنه المتغير المستقل في الدراية وبدى من الضروري علمياً ومنهجياً وضع تصور تفصيلي دقيق وواضح عن مدلولات الأدوار الزوجية.

1. مفهوم الأدوار الزوجية

إن الحديث عن الأسرة بأنواعها المتعارف عليها بين المختصين في علم الاجتماع العائلي والتي ظهرت في مختلف المجتمعات الإنسانية يستوجب مباشرة وللوهلة الأولى حتمية وجود مركبين أساسيين هما الرجل والمرأة كونهم الأساس في نشوئها وتوسعها البنائي والوظيفي، إذ كل من الطرفين له موقع محدد يستمد منه قوته التأثيرية، وبناءً عليه فإن له جملة من الأدوار تعدد وجوده الوظيفي في النسق الأسري وتعطي دلالة لهذا الوجود في إبقاء النسق الأسري في حالة استقرار وتوازن ناتجين عن قيام كل من الطرفين أي الرجل والمرأة بجملة أدوارهم تلقي الرضا عند الطرف الثاني، إضافة إلى أن كل منهما يأخذ انتقائه لأداته من جملة مرجعياته النفسية، الفسيولوجية، الاجتماعية وأخيراً الثقافية التي تعطي كل ثنائي متزوج في أسرته ومجتمعه إيقاعاً خاصاً وفهماً خاصاً وطريقة خاصة.

انطلاقاً من هذا الموقع التصوري المفصل للأدوار الزوجية كإطار مفهمي عام فإن التغذية الرجعية التصورية للأدوار الزوجية تبدأ من نقطة التعريف بمحدوده لضبط بداية ومرمى المعالجة المفهمية.

1.1. تعريف الأدوار الزوجية: يعد مفهوم الدور الزوجي من مفاهيم علم الاجتماع العائلي المركبة وذات الدلالة المستمدة من تلاحم مفهومين بدلالاتهم الانفرادية المختلفة وهما على التوالي الدور الموقف الزوجي.

لقد تعددت تعريفات المقدمة من طرف المنظرين لمفهوم الدور الاجتماعي، فمتهم من يرى انه " الأسلوب أو الطريقة التي ينفذ بها الفرد الوظائف المرتبطة بالمركز الاجتماعي " [سميرة احمد السيد، 1997، ص127] في نسق اجتماعي نتيجة تفاعله مع معطيات كل منهم الفرد ذاته كبناء متعدد الأبعاد ونسق يحدد كيفية تنشيط وتفعيل تلك الأبعاد المكونة للفرد، كما توجه ذاك التنشيط ويحدد درجته نتيجة التفاعل الحاصل بين الفرد وأبنيته الداخلية مع المجتمع وبناءً عليه، من هنا فإن الفرد باعتباره فاعلاً في المجتمع احتل موقعاً معيناً واستمر في مكانه، فانه يكتسب طريقة معينة هي في التفاعل والتواصل مع بقية أفراد المجتمع بغرض أداء جملة الوظائف التي ترتب نتيجة استقراره بمكانة معينة أي أن لكل

مركز اجتماعي عدد من الوظائف الواجب على الشاغل المركز القيام بها لتغطية مركزه، ولكي يحظى بالقبول المجتمعي، عليه أن يؤدي تلك الوظائف شريطة أن تلقى طريقة الأداء القبول بدورها من ناحية وأن تضيف سلوكيات الدور التطابق على المكانة المشغولة من القائم بالدور من ناحية أخرى، وبالتالي تتبلور الطريقة أي الدور وفق ما يسمح به المجال السلوكي للمركز الاجتماعي، المهم أن هذه الطريقة تتبلور عند الفرد بالرجوع إلى النسق التوجيهي القيمي الداخلي الخاص به والتفاعل مع بنائه الخاص الداخلي الذي يشكل خلال مراحل عنصره سابقة، وفي هذا السياق تقول سينفورد *sinford* إن الدور هو "الأسلوب أو مجموعة الأساليب التي يؤدي لها الشخص المطلوب أو المتوقع منه في موقف ما يحسب المعايير الموضوعية" [خليل عبد الرحمان المعاينة، علم النفس الاجتماعي، ص194]، بينما يرى فريق آخر من العلماء والدارسين أن الدور الاجتماعي "سلوك الفاعل في علاقته مع الآخرين" [مصطفى الفوال، 1996، ص394] في موقف تفاعلي محدد بذاته حدد نمط السلوك الواجب ممارستها نتيجة دخوله في علاقة تأثيرية بغيره من الأفراد المحيطين به وتحقيق استجابات مختلفة لمثيرات متعلقة بهم ولها دلالة عند القائم بالاستجابة أو الدور، إذ تحقق له إشباع ما نتيجة دخوله في تلك العلاقة ووجوده داخل موقف اجتماعي معين، كذلك في هذا السياق يوجد توافق مع تعريف آخر قدمه كوتول *Cothol* قائلاً إن الدور الاجتماعي هو "مجموعة من الاستجابات الشرطية المرتبطة داخلياً في ذات شخص ما في موقف اجتماعي، والتي تعبر عن أسلوب مثير في إثارة تماثلة من الاستجابات الشرطية المتماثلة في نفس الوقت" [خليل عبد الرحمان المعاينة، مرجع سابق، ص194] أي أن بقية الفاعلين في ذات الموقف الاجتماعي لها استجابات سلوكية بدورها المرتبة والمتماثلة مع بعضها البعض، وفي ذات السياق يرى العالم لستون *Linston* أن الدور الاجتماعي هو "مجموعة الأفعال التي يقوم بها الشخص يؤكد احتلاله للمركز" [نفس المرجع، ص194] الاجتماعي في الجماعة الاجتماعية وله علاقة أو جملة من العلاقات مع بقية المراكز الاجتماعية الأخرى نتيجة تفاعل شاغلي تلك المراكز مع بعضهم البعض.

انطلاقاً منه فإن إمكانية التوقع عند الآخرين لما يجب أن يقوم به الفاعل أو القائم بالدور ذي التأثير في بلورة سلوك هذا الأخير في ذات الموقف التفاعلي، وبالتالي "يعمر الدور عملية تشتمل على كل فاعل وكيف سلوكه وردود أفعاله نحو ما يعتقد أن الآخرين سوف يفعلونه" [سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، ص120] في النسق الاجتماعي الذي يجمعهم، و على إثره يصاغ التفاعل بين الأفراد الفاعلين، كما يبلور الدور إلى الحد

الذي يفرز تكاملاً للنسق في سيرورة واحدة تتجانس وجملة " المعايير القيمية التي تتحكم في التفاعل " [السيد عبد العاطي السيد، 1999، ص149] الاجتماعي بين الأفراد لذا فالدور هو تنظيم ينسق فيه وتتناغم تلك المعطيات الاجتماعية التي تكون للفرد اتجاهه حيال بعض القضايا وعاداته في التعامل مع الموجودات وبالتالي ينصرف الفرد حيالها تبعاً لموقع أهميتها في تنظيمه الخاص، هذا يعني أن الدور هو " سلوك بنائي منظم " [شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي، المؤسسة الجامعية للدراسات، ص139] يتشكل عند الفرد يتشكل نتيجة التنشئة الاجتماعية من جهة وإثارته في موقف اجتماعي معين من جهة ثانية ووجود توقعات بقية الفاعلين في ذات الموقف من جهة ثالثة، وعليه فإن كل موقف فيه جملة من الأدوار نتيجة تميز الفاعلين فيه والمكانات الاجتماعية كذلك مما يستدعي أدواراً بعينها، كون مفهوم الدور يشير إلى سلوك الفاعل في علاقته مع الآخرين وفي هذا السياق يرى العالم كوترل Coutroll أن الدور هو " سلسلة الاستجابات الشرطية المتوافقة داخلياً لأحد أطراف الموقف الاجتماعي، تمثل نمط التنبيه في سلسلة استجابات الآخرين الشرطية الموافقة داخلياً بنفس الطريقة في هذا الموقف " [صالح محمد علي أبو جادو، 2004، ط4، ص52] الاجتماعي، حيث إن في موقف الاجتماعي محدد تحقيق متطلبات متبادلة مشتركة أو منفردة بين الفعاليات المتفاعلة في الموقف الاجتماعي، إضافة إلى أنه يستمد وجوده وتأثيره من النسق التوجيهي الداخلي الخاص بالقائم به وكيفية تفاعله مع بناءاته الشخصية وكذا النسق التوجيهي الخارجي، إضافة إلى أنه ينتصب على أساس توقعات صادرة عن المتفاعلين في النسق، و ينتظم عليهم على النحو الذي يبلوره التفاعل، والتي " تتكامل مع مجموعة بعينها من المعايير القيمية التي تتحكم في التفاعل " [السيد عبد العاطي السيد، 1999، ص149] الاجتماعي عموماً، بما فيه النمط الزواجي، الناتج عن ارتباط رجل ما بامرأة ما، إذ أن للزوج دور يختلف نوعياً وكيفياً عن دور الزوجة، ولا يعني الاختلاف هنا الانفصال بين نمطي الدور انفصلاً تاماً بل انفصلاً يؤكد بدرجة كبيرة جداً على قضيتين وظيفيتين هما التساند والتكامل بين الزوج والزوجة كدورين اجتماعيين متلازمين إلى حد بعيد جداً، حتى وإن عاكس أو خالف أحدهم الآخر فلا يناقضه كذلك لا يلغي ضرورة التلازم في النسق نظراً لطبيعة النسق الزواجي ذاته في الحالة الطبيعية.

بالنسبة للأدوار الزوجية فهي مجموع الأنماط السلوكية التي ترتبط بمركز أحد الزوجين - الزوج أو الزوجة - والمتوقع القيام بها ممن يحتل مراكز معين مساهمة العضو في الجماعة الأسرية التي أقر المجتمع بوجودها و أنهما زوجان تبعاً لما فيه من قيم، تقاليد وعادات وبالتالي منح كل منهم القدرة على التوقع بما يجب على الآخر القيام به من سلوكيات في خضم علاقته به، وبما أن هذه الأخيرة تنشأ بين طرفين مختلفين من جميع النواحي العاطفية، الجنسية، النفسية الاجتماعية والاقتصادية، فإن السلوك المتوقع ممارسته من طرفهما في علاقتهما بالآخر وفي المواقف الزوجية يأخذ الصيغ التي تشبع كل نموذج من الحاجات تلك، لذا فإن الأدوار عند كل من الزوجين يختلف من ناحية نوعية السلوك وكيفية أدائه كذلك، إذا لا يدل هذا الاختلاف على الانفصال بين النمطين بقدر ما يدل على حاجة كل من الطرفين لبعضهم وموقع كل نمط سلوكي لإشباع حاجة الآخر، كما لا نعكس البتة التناقض بقدر ما يعكس صيغة الأسرة في الوضع الطبيعي الذي أنشأت لأجله الأسرة آخذة شكل النسق الاجتماعي، وهنا تتجسد بجلاء ووضوح أحد المفاهيم الوظيفية التي تعرف في أوساط العلماء الوظيفيين بالتساند والتكامل الوظيفيين، وتبعاً لهذا السياق فإن العالم الأمريكي جوردن مارشال يرى أن الأدوار الزوجية هي تلك الزمرة من " الممارسات السلوكية المميزة لكل من الزوج والزوجة الناتجة عن تقسيم العمل في الأسرة " [جوردن مارشال، مجلد II، ط1، ص725] وبين أعضائها والتي رغم اختلافها النوعي من حيث القوائم بها أي الزوج والزوجة، ومن حيث سلوك الدور كنشاط ممارس من طرف أحدهما، إلا أنها تعمل على إشباع حاجات كل منهما لاستشعار درجة عالية من الرضا والراحة وبالتالي الاستقرار الزوجي على جميع المستويات والذي يؤدي بدوره إلى الحفاظ على بقاء النسقين الزوجي والأسري في حالة نسقية من التوازن الإيجابي^(*).

2.1. متطلبات الأدوار الزوجية: انطلاقاً من كون الدور الاجتماعي هو جملة من السلوكيات الصادرة عن شخص ما إذا ما شغل مكانة اجتماعية معينة، على أن هذا الدور يختلف من حيث الأداء حسب النوعين الاجتماعيين؛ من جهة ومن أخرى؛ وأن السلوك الإنساني يتطلب جملة من المثيرات الداخلية والخارجية للفرد المرتبطة إلى حد كبير بنوع

(*) يوجد من التوازن نموذجين أولهم التوازن السلبي الذي ينتج عن قبول أطراف النسق دون إشباع الحاجات الأساسية الأطراف الذين يكونون النسق وأوجدوه أساساً ذاته كالحاجة للأمن، الطمأنينة، المأوى، الطعام... الخ وهذا الوضع غير مقبول فعلياً عند أطراف النسق لكن وجود حتمية ما جعلته مقبولاً والمهم أنه يشبه البركان الخامد والمهدد بالثوران، بينما النموذج الثاني هو الإيجابي هو الوضعية المعاكس تماماً لحثيات الوضع السابق الذي يوفر الرضا عند جميع أطراف النسق والمهم أن هؤلاء يعملون جاهدين لإرضاء بعضهم البعض مع استعمال كل الوسائل الممكنة.

القائم بالدور الاجتماعي أي ذكر أو أنثى متزوج أو أعزب... الخ وخصائصه وملامحه الشخصية المتعلم أم لا، قوي الشخصية أم لا طموح أم لا... الخ، حيث أن لكل من دوري الرجل والمرأة في الجماعة الاجتماعية متطلبات نوعية تميز الدورين عن بعضهم إلى حد الوضوح والجلاء لكل أفراد المجتمع سواء القائم بالدور وهو ذاته شاغل المكانة الاجتماعية في الجماعة أو بقية أفراد الجماعة الذين يقومون بإجراء التقييمات لسلوك الدور بمرجعية قيمة لبناء توقعاتهم حول ذاك الدور، كما أنهم هم مشكلي توقعات ذات الدور الاجتماعي في ذات وسط الجماعة الاجتماعية وبالتالي تحديد مدى قبولهم لسلوك الدور وبالتالي لانتماء القائم به، وعليه إن متطلبات الدور الاجتماعي للإناث تختلف نوعياً وإلى حد ما عن متطلبات الدور الخاص بالذكور^(*) وذلك تبعاً للاختلاف النوعي لمعطياتهما ذات التأثير النوعي في أداء الدور، من هنا قد يترتب عن تلك القضية اختلاف في فهم كل طرف لسلوك الدور التابع الآخر يؤدي إلى درجة ما من الانحراف في تصور دور الآخر وإضافة إلى أساليب وطرائق أدائه للدور المنوط به في جماعته وفي علاقته بها، من هنا قد يحدث بناء توقعات الدور للآخر - الطرف المقابل لأداء الدور - لكن غالباً ما يكون معايرة عن زمرة التوقعات التي تصدق في الواقع الموضوعي والتي قد تتبلور و في الغالب نتيجة تأثير معطيات معينة وكيفية إدراكها وأيضاً لأنها كلما راسخة في الوعي كلما كانت ذات تأثير وفعالية في ذلك والأهم جملة تأثيراتها على تفكيره من ناحية وارتباطها بزمرة الحاجات الإنسانية وأساليب إشباعها.

إن قضية متطلبات الدور الاجتماعي تتغير إذا ما دخل عليها متغير أحدث علاقة اجتماعية ما كالعلاقة الزوجية، إذ أن القيام بالدور المنوط بالمرأة كزوجة يختلف عن الدور المنط بها في حالة عدم الزواج، والقضية سيان بالنسبة للرجل لأن الطرفين أي المرأة والرجل بعد الزواج تزداد حاجتهما تنوعاً كما تزداد ارتباطاً بالطرف الآخر مما يستوجب سعي كل طرف لإشباع حاجات الآخر، ومن هنا يستدعي الدور من القائم به توفير متطلبات بعينها

(*) : حيث أن ذلك الاختلاف تتباين شدته أو درجته بمرجعية عدة قضايا أولها أنه طبيعي وكذلك ضروري وكذلك إن المجتمعات الإنسانية ومدلولاتها السلوكية متباينة، إذ تكسيها لمفهوم الذكورة والأنوثة من خلال تحديدها المسبق لوجودهما لأنماط السلوكيات الواجب القيام بها أو الصدور عنهما في أي جماعة اجتماعية كانت ثانياً.

حتى يكون أداء الدور سلسلاً وممكناً في الواقع الموضوعي، فإذا كان الدور يؤدي في ظروف قاسية، صعبة وترتكز على المواجهة والتحدي، وعليه فإن متطلبات دور الزوج^(*) تتجسد في توافر القوة الجسدية والشخصية والاجتماعية لأجل التميز بالشدة والحزم في الفصل بين القضايا العديدة والمتباينة عن بعضها إضافة إلى الصرامة في اتخاذ القرارات...، وهذا لأجل تحول دور الزوج وتوقعاته إلى سلوك الدور في الواقع الموضوعي وأثناء التفاعلات مع الزوجة في النسق الزوجي، وفي المقابل يتميز دور الزوجة في النسق الزوجي الرقة، الهدوء، المحبة، الليونة...، وعليه فإن متطلبات دور الزوجة تتمثل في تلك الصفات النفسية، الفسيولوجية والاجتماعية التي تمكن الزوجة من القيام بالدور المنوط بها اجتماعياً والمتمثلة عادة في الحنان، الحب، الرقة، الإثارة...، ومن هنا فإنه يمكن القول أن متطلبات الدور الزوجي هي تلك الملامح السلوكية التي تدعم الدور وتكرسه عند القيام به ليصبح سلس الأداء وبالتالي واقعياً بمرجعية الظروف الاجتماعية المحيطة بالنسق الزوجي وفاعليه أي الزوجة والزوج.

3.1. أبعاد الأدوار الزوجية: إن التفاعل الاجتماعي للأفراد يفرز دخولهم في علاقات اجتماعية دائمة؛ إلى حد ما؛ إذ أن كل فرد يرى في الآخر مصدراً لإشباع حاجاته المختلفة ولأجل ذلك فهو يضع نفسه في خانة الفاعل في إشباع حاجات الآخر، نتيجة وجود تفاعل متبادل التأثير، ومن هنا يمكن القول، أنه يوجد بعدين أساسيين للأدوار الاجتماعية الأول الذاتي والبعد الآخر الغيري، والمهم أن كلاهما له تأثيره في أداء الدور من طرف شاغل المكانة.

(*) : ولهذا السبب فقد خضع الذكر في الوسط الأسري الأول له إلى نمط من التنشئة الاجتماعية التي تعمل على تهيئته نفسياً واجتماعياً لأجل شغل مكانة الزوج في الأسرة التي يشكلها إذا ما بلغ سن الزواج والقيام بالدور الزوجي بكل تفصيلاته وحيثياته لحفظ توازن واستقرار النسقين الزوجي والأسري.

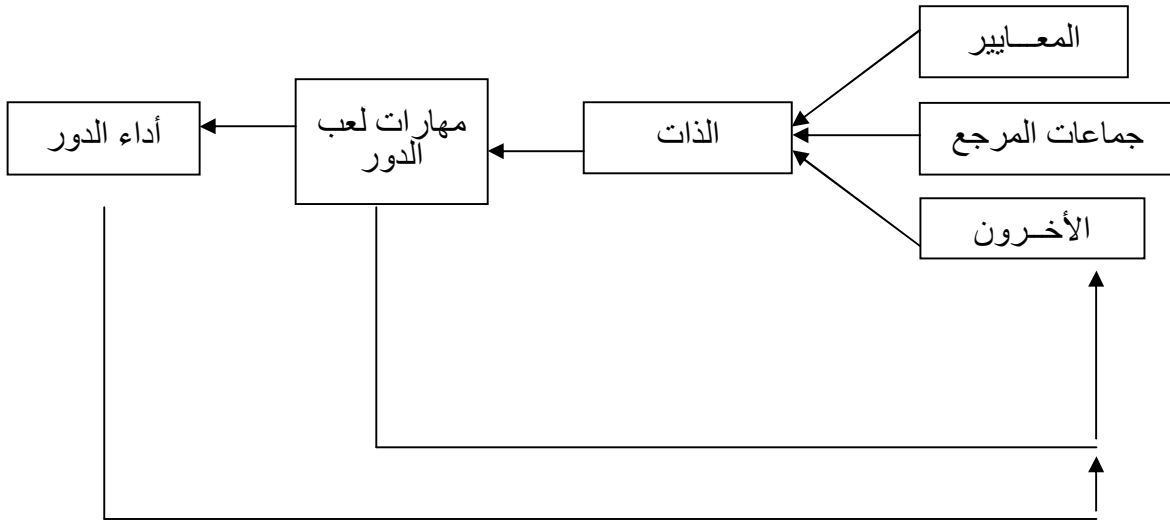
يشير البعد الذاتي في بناء الدور الاجتماعي من المدلولات السلوكية التي يضيفها القائم - الأنا - بالدور ذاته إلى الدور الواجب القيام به من طرفه إضافة إلى توظيف مكتسباته الخاصة البيولوجية، النفسية، الاجتماعية... بطريقة تعبر عن إدراكه للدور وبالتالي تيسر عليه القيام به وفقاً للمعرفة والمعلومات التي تنمط المهارات والخبرات التي من خلالها تم إدراك الفرد لدور واحد يجب القيام به فيه وكيفية أدائه، وهكذا بالنسبة لجملة الأدوار الموكبة للمكانات التي يشغلها في المجتمع - تعدد الأدوار - ومن هنا فإن كل فرد مهما كان جنسه " العديد من الذوات الاجتماعية فالأفراد الذين يدركونها ويكونون صورا عنها في عقولهم، فهناك الذات التي تحصر المحاصرة وهناك الذات التي تناقش الأمور السياسية والذات التي تتواصل مع الوالدين، الزوج... الخ " [سلوى محمد عبد الباقي، دون سنة نشر، ص 29]، هذا يعني أن الفرد في كل تفاعلاته وانفعالاته في مختلف المواقف الاجتماعية له قراءات للواقع المحيط به بكل معطياته والمهم أن تلك المعطيات تتسق مع ذاته وبنائها الخاص مما يجعل شخصية عبارة عن بناء أو نظام " نظام موحد للخبرة وتنظيم للقيم المتوافقة بعضها مع بعض " [شفيق رضوان، دون سنة نشر، ص 133] وفق تعريف ليكي *P. Lecky*، من هنا يصبح الفرد ذا قدرة على التمييز بين زمرة السلوكات لمختلف الأدوار الاجتماعية في مختلف المواقف الاجتماعية في الواقع الاجتماعي، والمهم أن هذا الذات حسب نظرية روجر براون *R. Brown* - للحياة الذاتية - تمكن الفاعل أو القائم بالدور من " وضع توقعات عن أنفسنا وعن الآخرين، إذ تلعب المعلومات والمعارف التي تتعلق بالأشياء والأشخاص دوراً هاماً في إدراكنا لذواتنا وإدراكنا للآخرين، وعملية الإدراك تخلق الإطار المرجعي من خلال ما نراه مناسباً للخبرات الجديدة التي تساعدنا على تنظيم المعلومات التي تأتينا لكي تعمل وتستجيب للمعلومات الجديدة بسرعة وتساعدنا أيضاً على تشكيل إحساساتنا نحو الأحداث التي تواجهنا في حياتنا العامة والخاصة " [سلوى محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص 29]، وعليه فإن قضية عمق تدخل الذات في بناء كينونة الدور الاجتماعي لا يتوقف عند حدود بناء التوقعات فحسب.

أن هناك حساسية مرهفة في بناء الذات الإنسانية، إذ يمكنها بدرجة كبيرة وبشكل تلقائي استنباط " متطلبات الدور وبالتالي فنحن نختار تصرفاتنا مع الموقف " [سلوى محمد عبد الباقي، نفس المرجع، ص 30] الاجتماعية المختلفة التي عادة ما تجمع بين فردين فأكثر لكل منهما العديد من الذوات، ومن هنا يمكن القول إن الإضافات التي تكسيها ذات الفرد الفاعل على الدور الاجتماعي نتيجة المقروئية الخاصة من طرف الفاعل لجملة

متطلبات الدور عادة ما " تسمح الأدوار بقدر من الاختلاف بين الأفراد الذين يؤدون نفس الدور " [سلوى محمد عبد الباقي، نفس المرجع، ص35] ، حيث إن تلك المقروضية تختلف باختلاف البناء المعرفي والخبراتي للفاعل وكيفية تنميطها وبلورتها للطرف الآخر في الموقف التفاعلي، مما جعلها تؤدي الدور على نحو يختلف من فرد لآخر لنفس الدور وفي نفس الموقف، وإن وجد اتفاق عام مسبق حول الدور بين كل أفراد المجتمع.

لقد حدد جونتان تيونر J.Twinss مدلول البعد الاجتماعي في بناء الدور بأنه العالم الاجتماعي الذي يعطي خصوصية وتميز في منطق علائقي، قيمى ومعياري للشبكة الاجتماعية *Réseau Social* المكونة من جملة " الأوضاع والمراكز المتداخلة والتي يؤدي الأفراد داخلها أدواراً متعددة ويمكن أن تميز لكل وضع مثلما تحدد الجماعات والطبقات والأوضاع المتباينة أنواعاً متنوعة من التوقعات تحدد كيف يؤدي الفاعلون سلوكهم بطريقة مميزة " [جونتان تيونر، دون سنة نشر، ص215] موحدة في إطارها العام وكأنه نوع من الاتفاق الضمني النابع من الموجهات السلوكية للبناء الثقافي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية، وبناءً عليه يصبح ذاك الاتفاق عبارة عن " حدود لا يمكن تجاوزها وإن كانت تختلف من دور إلى دور، ويمكن القول، بأن توجد قيوداً في جميع الأدوار " [سلوى محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص35] الاجتماعية دون استثناء، مما قد يفرز وجود إجماع عام حول التوقعات العامة لدى بقية الأفراد المتفاعلين في ذات الموقف الاجتماعي لنفس الدور الاجتماعي وكذا الأدوار المتشابهة وهذا اتفاق ضمني موجود في كل مجتمع إنساني.

بناءً على ذاك الاتفاق العام، يتم ضبط سلوك الدور بمرجعية قيمية ومعيارية وتقييمه بمرجعية التوقعات المجتمعية، ومن هنا فإن تحول تصورات الدور الذاتية والمجتمعية إلى ممارسات فعلية في الواقع الاجتماعي هي وفق تصور جونتان هو تجسيد فعلي لحقيقة العلاقة بين البعد الشخصي الذاتي والمجتمعي للدور نتيجة وجوده كنقطة " ارتباط وانفصال بين المجتمع والفرد ويتضمن هذا المفهوم -الدور الاجتماعي - مجموعة أفراد يشغلون مراكز معينة ويستخدمون الذات وقدرات أداء الدور للتوافق مع أنماط مختلفة من التوقعات ورغم الاتفاق حول تلك الصور العامة للدور فإن المفاهيم السائدة المتداولة تخالف الاتفاق ووفقاً لمكونات الدور التي يؤكد عليها " [جونتان تيونر، مرجع سابق، ص219]، وتتضح العلاقة بين البعدين في بناء الدور الاجتماعي في المخطط الآتي:



جونتان تيرنر، مرجع سابق، ص 223

3.1. توزيع وتوازن الأدوار الزوجية: إن الجماعة الإنسانية حيثما كانت طبيعتها وحجمها فإنها تستمد كينونتها الوجودية واستمرارها من توسعها للأدوار المنطقي المرضي على أفرادها والأداء المتوازن لها بداخلها، وبما أن الأدوار داخل الجماعة سابقة في وجودها لوجود الأفراد ذاتهم كما هو الحال بالنسبة للجماعة الجامعة لجملة الأفراد ذاتهم أي أن نشوء أي نسق أو جماعة اجتماعية جديدة يعني نشوء أدوار جديدة بالنسبة للفاعلين في حد ذاتهم فقط، بينما الأدوار بالنسبة للمجتمع فهي محددة سلفاً ثقافياً واجتماعياً .

1.3.1. توزيع الأدوار الزوجية: تقوم الجماعة الاجتماعية بتوزيع جملة الأدوار على أفرادها تبعاً لمعايير قد ذكرها العالم كوتريل *Cootrell* حين قال إن الأدوار الاجتماعية في " الجماعة تختلف باختلاف السن، الجنس والمركز الاجتماعي" [سامية محمد فهمي، 2003، ص 92] الذي يشغله الفرد في الجماعة ذاتها، والذي وضعته فيه الجماعة ذاتها تبعاً لعمر الفرد ذاته وجنسه كذلك.

من منطلق، إن توزيع الأدوار في الجماعة الاجتماعية له منطق معين، فإن هذا المنطق بالضرورة جاء بغرض تحقيق أداء الأدوار ذاته " وظيفة اجتماعية وتشيع حاجة نفسية لعضو الجماعة، مبعثها الشعور بالحاجة إلى التقدير، الإنجاز والتفاعل الاجتماعي، كما يساعد توزيع الأدوار للجماعة على الوصول إلى أهدافها عندما يقوم كل شخص فيها بدوره " [خليل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 197] الواجب القيام به، إذ تختلف تلك الوظيفة من جماعة إلى أخرى أو من نسق لآخر حسب موقع هذه الأخير في المجتمع ومدي ارتباطه بوجودية هذا الأخير، كما أن مقدار إشباع تلك الحاجات الانفرادية تختلف من شخص إلى آخر مقارنة ببعضهم البعض داخل الجماعة أو ما بين الجماعات داخل المجتمع الكبير، كما هو الحال بالنسبة للنسق الزوجي، الذي هو محور المعالجة.

لقد صنف العالم الأمريكي المعاصر تالكوت بارسونز *T.Parsans* زمرة الأدوار الزوجية في البناء الاجتماعي ضمن زمرة " الأدوار المنفردة " [جوردون مارشال، ط1، ج2، 2000، ص 320] وهي الأدوار التي لا يمكن لأي من الزوجين القيام بها مكان الأخرى تحت أي ظرف من الظروف، كما أنه قسمها بدورها - الأدوار المنفردة - إلى قسمين الوسيلة الخاصة بالزوج والتعبيرية الخاصة بالزوجة مستندا في هذا الطرح على شطر كبير من خصائص المجتمع الثقافية والاجتماعية التي تضع كلاً من الزوجة والزوج في مكانات اجتماعية بعينها ومختلفة عن بعضها في الوقت ذاته، تتميز بقوالب سلوكية تخضع للتصنيف على أساس الجنس، كما أنه لم ينكر وجود " مجال وظيفي مشترك " [نفس المرجع، ص 155] بين الزوجين ويكرس التكامل بينهما ويجعل عملية التبادل الأدائي بينهما؛ على اعتباره ضرورة لا مناص منها؛ ذات نشاط وفعالية، كما يعزز الأدوار الفردانية ومن ثمة يرسخ الاستقرار والتوازن في الوسط الزوجي بالدرجة الأولى والأسري فيما بعد، وبناءً عليه، فإن توزيع الأدوار الاجتماعية على الزوج والزوجة في إطار النسق الزوجي تعود إلى معياري الجنس والموقع الاجتماعي الذي وضع فيه كل من الرجل والمرأة، وذلك وفق مرجعية معايير التوزيع التي ذكرها العالم كوتريل *Cootrell*، وبالتالي فالرجل اتخذ موقع الزوج لأن له جملة من الأدوار لا يجب للمرأة القيام بها اجتماعياً كما لا يمكنها القيام بها لوجود موانع ما قد تكون نفسية، عضوية، فسيولوجية أو اجتماعية تجعل الإلزام بأداء الدور المنوط به اجتماعياً داخل النسق الزوجي قضية ذاتية بالدرجة الأولى لا مناص منها نتيجة ارتباطها بالمكانة المشغولة من طرفه والشيء ذاته بالنسبة للزوجة.

إن قيام كل من الزوج والزوجة بالأدوار المنوط بهم اجتماعياً في خضم علاقتهما ببعض داخل النسق الزواجي جاء نتيجة استيعاب كل طرف لما يجب القيام به استيعاباً مسبقاً قبل وجود النسق الزواجي ذاته نتيجة وجودهما في مجتمع يعمل على تنشئتهما لأجل بقائه والحفاظ على خصوصيتهما الاجتماعية من خلال الأدوار التي يؤدونها، إضافة إلى وجود شخصية إنسانية مبنية على معطيات بيولوجية ثابتة أولاً وملامح سلوكية ذكرية أو أنثوية كسبها الفرد بمرجعية مزدوجة بين المعطى الأول -المجتمع وبنائه الثقافي - والثاني - معطيات بيولوجية - ومن هنا فالأدوار الزواجية ليست مجرد تفاهم بسيط بين الزوج والزوجة على ما يجب القيام به من نشاط وتوزيع المهام على بعضهم وفق الاتفاق الداخلي كذلك بل هو عملية أعمق من ذلك بكثير.

2.3.1. توازن الأدوار الزواجية: انطلاقاً من كون الدور الاجتماعي مفهوماً يتضمن

أداءً فعلياً للدور وكذلك أداء متوقعاً له لأن الموقف الاجتماعي يتضمن تفاعلاً ليس فقط بين فرد وآخر، كذلك بين جملة السلوكيات الصادرة عن بعضهم في الجماعة الاجتماعية؛ على اعتبار أن نموذجاً من تلك السلوكيات عبارة عن الدور المؤدي، والتصورات القبلية لتلك السلوكيات؛ مما يفرز إجراء عملية الموازنة عند كل أفراد المتفاعلين في تلك الجماعة بين ما يقدم فعلياً وما يتوقع أن القائم بالدور سيقدمه، وهنا قد تطرح مشكلة تعادل أو تساوى الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع، إذ من المفترض أن يحدث التوازن في الواقع المجتمعي وبالنسبة للفرد لأن حدوث هذا التوازن يدل على فقد الوسط المشكلات، وأما إذا اختلف الدور المؤدي على التوقع فيصبح هنالك اللاتوازن في الدور الاجتماعي وبالتالي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية وربما حتى البيولوجية؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ وفي بعض الحالات قد يتحقق وجود التوازن، ومع ذلك تظهر مشكلات عند الأفراد داخل الجماعة الواحدة، والسبب في ذلك هو وجود نمط من تصرفات أو سلوكيات في حد ذاتها غير سوية، وهنا يكمن المشكل الحقيقي والخطورة الحقيقية في حياة الزوج المتزوج *le couple marital*

وعليه فإن القضية لا تتوقف على تحقيق التوازن بين سلوك الدور وتوقعات الدور فقط كمعطين سلوكيين وإنما إضافة إلى ذلك أيضاً نوع طبيعة السلوك في حد ذاته كذلك، ذاك أن توصيف^(*) الدور اجتماعياً في بعض الأحيان يكون مبهماً وغامضاً أو تحديده^(**) غير سليم عند الفرد، بمرجعية التنشئة الاجتماعية التي خضع لها الفرد ذكر أو أنثى، حيث لم تتمكن تلك العملية من تغطيته بالشكل الكافي وعلى النحو السليم.

وبناءً عليه فإن اتجاهات توازن الدور الاجتماعي تعبر عن التوازن واقعا وهدفا في الوقت ذاته ينميه ويحدثه المجتمع باستمرار وبكل آلياته المتباينة والعديدة، إذ يرمي المجتمع من خلال تحقيق التوازن الدور الاجتماعي كذلك تمكين الجماعات الاجتماعية من أداء وظائفها وبالتالي بقائها واستمرارها ومن ثمة ديمومة واستمرار المجتمع برمته والأهم بقاءه في حالة متوازنة، وبما أن الدور الاجتماعي عبارة عن اتجاهات سلوكية للتوازن، فإن هذا التوازن يتحقق بالرجوع إلى عمليات تجسد التناقص بين مكونات البناء الاجتماعي باختلاف مواقعها الاجتماعية وكذلك تحقيق التكامل بين زمرة الأدوار الاجتماعية الأساسية في هذا الأخير أي البناء، وعليه فإن التوازن يعمل على تحقيقه أو تجسيده وتكريسه لسلسلة من الأفكار والتصورات تشترك فيه القيم والمعايير الثقافية والأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده داخل الجماعات ومن هنا فإن الأفراد داخل الجماعة حيث كانوا لا يملكون حق الخروج على الإطار المجتمعي المجسد في النظام الاجتماعي العام إلا بما سمح به هذا الأخير هو ذاته في أي نموذج سلوكي كان و إلا وقعوا تحت وطأة القهر والجزاءات الضبطية الاجتماعية الرسمية بالتحديد.

إن الحافظ على حالة توازن الدور الاجتماعي في المجتمع أو أي جماعة اجتماعية كانت وفق تصور علماء الاجتماع الوظيفيين وعلى رأسهم بارسونز يبدأ أولاً من مسألة

(*) : يقصد بتوصيف الدور اجتماعياً وضعه في إطار محدد الموصفات للقائم أو الذي يجب القيام به، المهم في القضية أن عملية التوصيف تلك تختلف من مجتمع لآخر باختلاف البنية القيمية المجتمعية، وربما حتى البنية الثقافية الفرعية *sub-culture* الخاصة بالمجموعات الصغيرة داخل المجتمع الكبير.

(**) : في ثنايا التنشئة الاجتماعية لم يتم تحديد الدور للفرد سواء لأن الأسرة تعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الحرجة اجتماعياً أو أن العلاقات الأسرية لم تكن وطيدة كفاية للحديث عن تلك الموضوعات.

تتصل بالنسق الثقافي في حد ذاته، الذي يشمل على العديد من القيم والأفكار والمعايير والأساطير التي يطلق عليها بيير بورديو مفهوم الرموز، إذ يعمل هذه الأخيرة على تزويد الفرد في الجماعة بالمعرفة المجتمعية وبالتالي القدرة على بناء توقعات الدور، تحديد الدور، أداء الدور... الخ. لذا فإن نفس العالم - بارسونز - يؤكد على أهمية التوازن الثقافي لتحقيق التوازن الاجتماعي الذي يشمل في ثناياه توازن الدور و إلا فإن اختلال النسق الثقافي سيؤدي إلى فقد المجتمع لتوازنه الذي يتضمن الخلل في توازن الدور وذلك يعني انهيار الجماعة كالأسرة أو تصدعها، وعليه فإن اختلال توازن الدور الاجتماعي في الجماعة الاجتماعية تدليلاً على ذلك سوء الوضع الاجتماعي داخلها، مما يستدعي حدوث المشكلات الاجتماعية الدالة على ذلك التوتر أو الاختلال الظاهرة أو الكامنة والتي يتحسسها أحد الطرفين القائم بالدور أو الطرف الآخر المقابل له، كما أن اختلال توازن الدور تختلف درجته وتبعاً لذلك تترتب عنه حدة تلك المشكلات وتنوعها والتي بدورها يجب وربط وجودها في الجماعة بأحد بعدي التوازن الدور الاجتماعي أي إما سلوك الدور الاجتماعي الصادر عن القائم بالدور في الواقع الاجتماعي وأسباب أخذه ذاك القلب المفرز لتلك المشكلات أو المرتبط بتوقعات الطرف الآخر المتفاعل معه في الجماعة الاجتماعية ذاتها.

2. توقعات الدور في النسق الزوجي

لقد ارتبط مفهوم الدور الاجتماعي في أي نسق اجتماعي عموماً بما فيه النموذج الزواجي عند جمهور علماء الاجتماع الوظيفيين تصوراً وسلوكاً بمفهوم توقع الدور على اعتبار أنه أحد محدداته الأساسية، إضافة إلى أن هذا الأخير أخذ هذا الموقع الارتباطي القوي الدال السلوكي بالدور الزواجي بالنظر إلى التأثير الذي يحدثه توقع للدور الاجتماعي في بلورة وتحوير تصور الدور عند الفرد المقابل له لأجل أدائه لتحقيق إشباع ما لحاجة يرتبط بها الدور ذاته، وبالتالي في تحوير كيفية الأداء عند الطرف الذي يبني التوقع ومن ثمة يتمكن من تقييم سلوك الدور للطرف المقابلة له.

وبناءً عليه وجب المعالجة هذه القضية المفهومية عند مستوى النسق الزواجي لأنه البيئة الاجتماعية التفاعلية التي يدور فيها الموضوع قضية المعالجة، إضافة إلى أنه يمكن من الحصول على رؤية تحليلية معمقة، متفحصة ودقيقة حول الدور الزواجي القضية الأساسية للموضوع، ذلك أن هذا الأخير يدخل في توضيح المدلولات التصورية النظرية

للدور الاجتماعي، إضافة إلى الإدراكية والسلوكية الواقعية كذلك، وذلك من خلال استشفاف نقطة التماثل التأثيرية على أداء الدور الزواجي وفهماها فهماً صحيحاً وعميقاً .

1.2. مفهوم توقع الدور الاجتماعي: يقصد بها ما يتوقع شخص معين من شخص آخر القيام به، أي ما يتوقعه شخص ما من سلوك معين لشخص آخر إذا شغل مكانة اجتماعية تعكس ذاك السلوك في نفس المجتمع، حيث أن هذا الخير يحدد لأعضائه كافة مجموعة من الأدوار يتفق عليها، وعلى الأفراد أن يقوموا بتنفيذها، صحيح أن هذه الأدوار تختلف تبعاً لعوامل كثيرة ومتنوعة منها جنس الفرد، عمره وكذا المكانة الاجتماعية التي تمد الدور ذاته بدلالات سلوكية معينة، كذلك للتوقعات الاجتماعية قوة إلزامية تجبر الأفراد الفاعلين على الإذعان والخضوع للقواعد السلوكية العامة وبالتالي القيام بالسلوك الفعلي للدور بطريقة معينة في الواقع الاجتماعي الحقيقي، هذا يعني أن المجتمع يحدد لأعضائه مجموعة الأدوار كذلك مضامينها السلوكية وما على الأفراد إلا أن يقوموا بتنفيذها، لذا فإن خروج الفرد في لوائه للدور عن مدار تلك التوقعات فإنه يلقي توبيخاً وقهراً من طرف المجتمع بكل آلياته لكن تختلف درجته حسب مدى الانحراف الأدائي عن تلك التوقعات؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ كذلك تمكن توقعات الدور للفرد الفاعل أن يكون بمقدوره أن يحقق درجة من يتوافق مع نفسه ومع معطيات المحيط الاجتماعي من حوله.

لقد أكد العلماء الاجتماع أن توقعات الدور الاجتماعي تنشأ في النظام الاجتماعي، كما أنها تختلف باختلاف هذا الأخير من مجتمع لآخر نظراً لاختلاف البناء الثقافي له، وعليه فإن اختلاف توقعات الدور تكون وفق ما تفرضه " الأبنية الثقافية على الأفراد، كونها قواعد السلوك وهي ما يتوقعه معظم أفراد المجتمع من أي عضو يشغل مركزاً معيناً في نظام اجتماعي معاصر " [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص 142] الذي يعمل على تلقين الفرد كل المفاهيم والأفكار المجتمعية منذ وجوده البيولوجي الأول في المجتمع وبطريقة تدريجية متواصلة من خلال تفاعلاته اليومية مع بقية أفراد المجتمع، لذا فإن توقعات الدور " تنمو بنمو التفاعل " [سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، ص 120] الاجتماعي الحاصل بين مختلف الفعاليات البشرية في الجماعات الاجتماعية(*) باختلاف أحجامها ومواقعها في المجتمع، وبناءً عليه فإن كثيراً ما يتضمن المفهوم التفاعلي للدور دلالات " وصفية لعمليات

(*) : لأن دور الجماعات الاجتماعية يتمثل في تزويد الفرد بالخبرات الاجتماعية وعارفه المتوارثة عبر التاريخ وإمداد الفرد -رجل أو امرأة- بالقدرة على الاندماج الاجتماعي.

السلوك التعاوني " [نفس المرجع، ص120] بين العديد من المكونات والمكانات الاجتماعية المختلفة نوعياً المكونة لبناء الجماعة الاجتماعية، مما يجعل قضية التعاون في غاية الحتمية وخاصة في الجماعات الأولية، وعليه يصبح من الصعب بمكان أن يؤدي أحد الجنسين ما يجب القيام به بدلا من طرف الجنس الآخر (***) في تلك جماعات الاجتماعية كالأُسرة مثلا وعليه فقد أقر علماء الاجتماع أمثال تالكوت بارسونز باختلاف توقعات الدور الاجتماعي تبعاً للعديد من المؤشرات أهمها النوع الاجتماعي إذ يوجد في كل مجتمع إنساني نوعين اجتماعيين ولذلك وجب التعاون بينهم مما دفع العلماء للقول بأن لجنس الفاعل أو القائم بالدور مما يؤدي إلى " أن توقعات الرجل غير توقعات المرأة " [علي عبد الرزاق جبلي، دون سنة نشر، ص178] في الجماعة الاجتماعية الأولية خاصة، إضافة إلى معايير اجتماعية أخرى حيث إن " الفرد ومواهبه الخاصة أو ملكيته ومهنته ومستواه أو تحصيله كلها أمور تستخدم كأساس في تمييز المراكز أو الأوضاع التي يشغلها الأفراد في النسق وتحديد الأدوار التي من المتوقع أن يقوموا بها " [نفس المرجع، ص178] وكل تلك المؤشرات تدعم التمايز في نوع نمودجي السلوكي بين نوعين الاجتماعيين لأن ذلك السلوك مبني بالدرجة الأولى على معطيات كل واحد منهم، وعليه فإن توقعات الدور الاجتماعي تختلف باختلاف السلوك المؤدي.

2.2. أسباب توقع الأدوار الزوجية: تعتبر توقعات الدور الاجتماعي في النسق الاجتماعي عموماً بما فيه النسق الزوجي وما يحدث سلوكياً في ثناياه أحد المؤثرات الأساسية في أخذ الدور الاجتماعي قالب سلوكي معين بحسب درجة أخذه بالحسبان من طرق القائم بالدور ذاته، وعليه يعتبر توقع الدور الاجتماعي المرجعية التي بها يتم التقييم أداء الدور للقائم به من طرف هذا الأخير و كذلك من الأطراف المقابلة له ذات العلاقة به في النسق ذاته، لذا فقد اكتسبت توقعات الدور الاجتماعي قوة إلزامية في توجيه سلوك الدور، حيث تجبر القائم به في الجماعات أو نسق اجتماعي على الإذعان والخضوع لذلك التوقع أو أخذه في الحساب من طرف القائم بالدور بجدية وحذر كذلك في بلورة سلوكياته الأدائية، باعتبار أن أداء الدور له علاقة وظيفية كبيرة أولاً بإشباع الحاجات الأساسية - حتمية الحاجة - للأطراف المتوقعة للدور المنتمي لذات الجماعة الاجتماعية كالزوج في

(**): ويشير هنا إلى قضية تبادل الأدوار لأن علاقة التعاون تتجاوز في حدودها المجال الوجداني أو المكاني أو حتى الزمني في القيام بالأدوار المنوطة بكل مهما يصل إلى المستوى النفسي والجنسي والفسولوجي، وهنا يصبح عامل التبادل قضية صعبة، قد تصل إلى مستوى الاستحالة، رغم أن التحدي بينهما في تجسيد التعاون في أعلى مستوياته البشرية والإنسانية وحتى الاجتماعية.

النسق الزوجي بالنسبة للزوجة والعكس، أيضاً للقائم بالدور، وبناءً عليه فإن توقع الدور عند الزوجين مرتبط باستقرار النسق الزوجي وتوازنه من ناحية ثانياً، وعليه فالتوقع مرتبط بنسق القيم والمعايير الموجهة للدور، ومن هنا فإن خروج القائم بالدور الاجتماعي عن الإطار السلوكي المتوقع -الاحتمية التفاعلية- والمحدد بزمرة التوقعات المجتمعية للفاعلين والقيم والمعايير يسبب للقائم بالدور نوعاً من الاستياء والجزع الاجتماعيين والذي قد يوصله إلى حالة من العقاب والقهر المجتمعي المادي والمعنوي، العلني والضمني يتمثل في حرمان القائم بالدور في حالة خلل من أشياء مادية أو معنوية وذلك بحسب درجة انحراف سلوك الدور للزوج عن مسار التوقعات الزوج الآخر كالتوبيخ، الطلاق، سحب الطفل منه سواء بحكم مجتمعي أو بحكم المحكمة... الخ، حيث أن القدرة العقابية في هذا الموقف سواء للمجتمع أو للمحكمة مستمدة أساساً من النسق القيمي والمعياري في الجماعة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية الذي تجسد في الإجماع والاتفاق الضمني، الفعلي والمتدرج.

3.2. مستويات توقع الأدوار الزوجية: بالرجوع إلى أبعاد الدور الاجتماعي فإن

توقعات الدور نتاج لجملة من التفاعلات الاجتماعية الحاصلة بين مركبات ثلاث هي الفاعلين القائم بالدور الاجتماعي والآخر، الوسط الاجتماعي الذي يضم الفئة الأولى وأخيراً النظام الاجتماعي الذي بنى الدور الاجتماعي ووضع حدود للمكان الاجتماعي الذي يحوي الدور ذاته ولذلك فإن توقعات الدور الاجتماعي تشكل حلقة تفاعلية في " طابع شبكات معينة من المراكز تمثل إحدى خصائصها المعرفة المحدودة لها، ويفترض بصفة عامة إن السلوك الصادر عن الفاعلين ليس وظيفة مائعة لبناء المراكز في حد ذاتها دائماً أيضاً من التوقعات المتأصلة في تلك المراكز" [عدلي علي أبو طاحون، ط01، ص525]، والمرتبطة بها منذ وجود تلك المكانات، رغم أن رؤية المجتمع برمته للدور الاجتماعي في أي جماعة اجتماعية كانت محدودة بثلاث طبقات عامة للتوقعات تطبع صورة التوقع حددها جوناثان Jeanthan في توقعات من النظام الاجتماعي أو البناء الثقافي أولاً ثم توقعات من الممثلين - أنفسهم القائم بالدور والطرف المقابل له وأخيراً توقعات من الجمهور المكون للوسط الاجتماعي للجماعة.

1.3.2. توقعات النظام الاجتماعي: بالنسبة للكثير من المراكز الاجتماعية داخل

الجماعة الاجتماعية مهما زادت سعت أفراد الجماعة السلوكية أو قلت بها فإن للجماعة الاجتماعية أو النسق "معايير تصف تماماً كنص - رسمي - ينبغي للفرد أن يتصرف

ويسلك سلوكاً معيناً، ويختلف باختلاف الدرجة التي يكون فيها النشاط منظماً بالمعايير في ظل ظروف مختلفة البناء المعياري (القيمي) للسلوك والعلاقات " [جوناثان تيرنر، ص535] الاجتماعية التي تربط جملة الأفراد داخل الجماعة الاجتماعية رغم تنوعها، ومن هنا فإن توقعات الأفراد تتباين نتيجة تباين مختلف البناءات المعيارية (القيمية) بين المجتمعات وفي داخل جماعاته.

2.3.2. توقعات الممثلين: عادة ما يضع القائم بالدور والطرف المقابل له زمرة من توقعات السلوكية للطرف الآخر عندما يشغل هذا الأخير المكانة الاجتماعية، التي شغلها القائم بالدور في الجماعة الاجتماعية، حيث يرى أنها أي المكانة تعكس تلك السلوكات، والمهم في القضية أن تلك التوقعات قد لا تتطابق أو لا تتماثل بل قد العكس تماماً تتناقض في بعض الحالات وذلك بناءً على تأثير جملة المعطيات النفسية، البيولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية الخاصة بكل على حدة منهم، ومن هنا فإنه يمكن القول أن توقعات الممثلين للدور الاجتماعي في النسق الزواجي هي تلك "الطلبات التي يصدرها الممثلون" [جوناثان تيرنر، ص535] أنفسهم أي الأزواج من الدور من خلال علاقتهم بالدور وما يحققه سلوك الدور من إشباعات نوعية، متنوعة وذاتية متعلقة بالقائم بالدور أي الزوج أو الزوجة والمقابل له كذلك في الوقت ذاته بالنسبة للنسق الزواجي للزوج والزوجة معاً.

3.3.2. توقعات من الوسط الاجتماعي للجماعة: انطلاقاً من فكرة بديهية في علم الاجتماع مفادها أن الفاعل القائم بالدور والمقابل له يتفاعلان في نسق اجتماعي تربطهم علاقة وظيفية شبكية داخلية وأخرى خارجية بجملة الأنساق الأخرى في وعاء نسقي أكبر منهم يحويهم جميعاً، لذا فمن البديهي، أن جملة تلك الأنساق بفاعلها لها توقعات مترتبة عن علاقاتها بها وتفاعلاتها كذلك، لذا فإنه يتحتم على القائم بالدور أخذ توقعاتهم في الحسبان كونها تعمل على "ترشيد وإرشاد السلوك، وعليه فإن جمهور المشاهدين يعدّ إطاراً مرجعياً أو جماعة مرجعية تحدد سلوك الفاعلين في مختلف المكانات" [جوناثان تيرنر، ص535] سنة نشر، ص535] الاجتماعية في جميع الأنساق الاجتماعية.

إن توقعات الدور وتأثيرها في سلوك الدور لا تبنى على إثر توقع الطرف المقابل للدور إنما يكون ذاك التأثير التوجيهي سلوك الدور في بنية توقعية ناتجة عن تفاعل الأنماط الثلاث لتوقعات الدور الاجتماعي، لأنها تتفاعل فيما بينها في بناء توقعات الدور متناغم متجانس تجانس مكونات النسق الزواجي في حد ذاتها؛ من جهة ومن جهة أخرى؛ أنها تنشط ذاتياً لاكتمال كينونتها وبالتالي التأثير على سلوك الدور للفاعل أو القائم بالدور.

4.2. اختلاف توقعات الأدوار الزوجية: يعدّ الجنس المؤشر الأساسي بالدرجة

الأولى لاختلاف الأدوار الاجتماعية في الجماعة الاجتماعية، حيث أفرز مفهوم " النوع الاجتماعي" (*) ذلك أن اختلاف الأدوار الاجتماعية لكل من الجنسين قضية مبنية بالدرجة الأولى على التمييز بين الفروق البيولوجية وكذا البلورة المجتمعية لمفهومي الذكورة والأنوثة، لذا فهو يتغير بتغير الوقت الذي يعيش فيه الفاعل وجملته معطياته الظرفية، أيضاً بتنوع الثقافات وتباين مدلولاتها لكل من مفهومي الذكورة والأنوثة، لذا فقد أكدت الدراسات على أن النوع الاجتماعي هو " طريقة النوع الاجتماعي ليس بمفهوم متجانس بل هو يتميز بالطبقة، العرق، العمر، الثقافة ومختلف العلاقات الاجتماعية التي تنتظم عليها مؤسسات وممارسات المجتمع " [ص05 <http://jamahir.alwehda.gov.sy>] المختلفة أي اختلاف الخبرات والمعارف المجتمعية عند أفراد الجماعة الاجتماعية و التي تشكلت منذ وجود الفرد البيولوجي إلى اللحظة التي شغل فيها مكانة اجتماعية معينة وتبعاً لها صدر عنه سلوك الدور، وبناءً عليه فإن توقعات الدور الاجتماعي تختلف بالضرورة، من هنا فإن اختلاف توقعات الدور أو النوع الاجتماعي هو إجابة حتمية لسؤال لماذا توقعات الرجل للدور الاجتماعي للطرف الآخر في علاقته به تختلف عن توقعات هذا الأخير بالنسبة للأول؟

(*) : ان النوع الاجتماعي هو متغير اقتصادي-مجتمعي وسياسي أيضاً يستخدم في تحليل الأدوار والمسؤوليات والحدود والفرص التي يحصل عليها كلا من الرجل والمرأة. لا يرتبط النوع الاجتماعي بالجنس ولا يرتبط أيضاً بالمرأة، إن النوع الاجتماعي مرتبط بالأدوار أما الجنس فهو مرتبط بالطبيعة البيولوجية للأنثى والذكر. والمرأة هو مصطلح يستخدم للدلالة على الأنثى البالغة. - أنظر: مقال بعنوان الإنسان والمجتمع (النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين)، 2007/1711، <http://jamahir.alwehda.gov.sy> ، كما ذكر في مقالة أخرى النوع الاجتماعي بأنه " مفهوم النوع الاجتماعي بشكل عام يقصد بالنوع الاجتماعي المهمات والأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى حيث ترسخ هذه الأدوار من خلال التنشئة الاجتماعية " التي يمر بها الفرد من الجنسين مقال بعنوان التحول الديمقراطي والنوع الاجتماعي من منظور إسلامي، 2004/06/23، <http://www.mhryemen.org>

يشير اختلاف توقعات الدور أو النوع الاجتماعي إلى أن كلا من الطرفين؛ الرجل والمرأة في علاقته بالآخر؛ ما يتوقع سلوك الدور على نحو معين من الطرف المقابل له، والمهم أن تلك التوقعات مبنية على إثر معرفة كل واحد منهما بالآخر والأهم هو مدى اقتراب تلك المعرفة من الحقائق الاجتماعية، النفسية، البيولوجية والفيزيولوجية المرتبطة بالطرف الفاعل في الوقع الموضوعي سواء أكان رجل أو امرأة، إذ أن توقعات الدور الاجتماعي مرتبطة إلى حد كبير جداً بمعطيات القائم بالدور، ذلك أن الدور الاجتماعي مرتبط بنسبية النشاطات التي يفرضها المجتمع على كل من الرجل والمرأة في أي جماعة اجتماعية، إذ أن هذه الأخيرة تحدد " الفرص والموارد التي يمكن كل منهم الحصول عليها ضمن معطيات المجتمع المحلي ومفهومه عن الذكورة والأنوثة، حيث يفرض الدور الاجتماعي المنوط بكل من الرجل والمرأة توقعات ومحددات على طريقة أداء كل منهما. وهو على الأغلب يقلل من أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع ويقولها بمعطيات وعادات المجتمع " [2004/06/23، www.mhryemen.org] على نحو معين والقضية ذاتها بالنسبة للرجل، من هنا فإن سلوكات الأدوار الاجتماعية المتوقعة من الطرفين في علاقتهما بعضهما بعض هي مكتسبة بالتعلم الاجتماعي بالدرجة الأولى وعليه فهي ذات قابلية للتغيير بتأثير من المعطيات الظرفية التي تطرأ على المجتمع بكل جماعاته وأنساقه وبالتالي يترتب تغيير على تفكير الفرد والجماعة ومن ثمة على سلوكه نتيجة التنوع والتغير في النمط الحاجات الإنسانية، بذلك فإن أداء النوع الاجتماعي للأدوار الاجتماعية مرتبط بحاجات(*) الإنسانية للقائم بالأدوار ومدى كفاءتها على إشباع تلك الحاجات، كذلك توقعات الأدوار الاجتماعية مرتبطة بالمؤشر ذاته المتمثل في الحاجات الإنسانية، من هنا قد يحدث الاختلاف في تلك الإشباعات يتنامى تدريجياً في توقعات الأدوار بين الرجل والمرأة في علاقتهما ببعضهما بعض في النسق الزواجي وذلك بالرجوع إلى تأثير العوامل الثقافية بما تحتويه من أفكار، عادات وتقاليده...

وبناءً عليه، فإن الخلل الذي قد يحدث في ثنايا تلك الكتلة المتفاعلة المكونة من الزوج، الزوجة، الحاجات الزوجية لكليهما، وأدوارهم معاً، قد يقع في مستوى بنائي من تلك

(*) لقد رتب العالم إبراهيم مازاو جملة الحاجات الإنسانية إلى خمسة مستويات تتناقص درجة إلحاحها كلما ارتقى الإنسان في عمليات الإشباع من درجة إلى أخرى، وبالتالي أن رغبة الأفراد في المجتمع تتناقص رغبتهم في إشباع تلك الحاجات كلما ازدادوا صعوداً في السلم.

المركبات البنائية ويسبب المشكلات في النسق الزوجي مرتبطة وخاصة تلك المشكلات المرتبطة بالنوع خصوصاً .

3. تحديد الدور في النسق الزوجي

تبعاً لما وردة في الطرح التصوري السابق، تبين أن الدور هو جملة السلوكات التي يقوم بها الفرد أثناء شغله لمكانة اجتماعية محددة، قد يحدث اتفاق بين الفاعلين حول أساليب أدائه كما قد يختلف، إذ أن مواطن الاتفاق تحدها معطيات تختلف عن تلك التي تكشف الاختلاف بينهم، لذا فإنه من البديهي معالجة دلالة تحديد الأدوار الزوجية في النسق الزوجي والمعطيات التي تحدها والأهم التأثير الوظيفي لكل معطى في تحديد دور كل من الزوج والزوجة وكذا توقعاتهما حول الأدوار المقابلة لكل منهما.

1.3. تحديد سلوك الأدوار الزوجية: لقد استحوذ فهم سلوك الدور على بؤرة الاهتمام عند المنظرين لأن التحكم في محددات سلوك الدور يمكن من تفعيل هذا السلوك بالطريقة التي تمكن من تحقيق التوازن والاستقرار داخل النسق والكشف كذلك على مسببات الخلل الوظيفي^(*) لأي نسق اجتماعي كان، وتبعاً لذلك فقد تعدد الاتجاهات التفسيرية السيكولوجية، لكن أكثرها قرباً من الحقيقة الاجتماعية التيار التكاملي الذي يجمع بين الاتجاه النفسي والاتجاه الاجتماعي، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أي الاتجاه التكاملي إلى أن " سلوك الدور لا تحدده القوى الداخلية وحدها أو القوى الخارجية وحدها بل تحدده محصلة التفاعل بين القوتين " [سامية محمد فهمي، 2003، ص 96] الداخلية والتمثلة في الشخصية بما لها من مكونات وما لها من قوة في التأثير وتوجيه السلوك بشكل عام وبالتالي فإن " كل شخص - الزوجة والزوج - يتصرف في ضوء شخصيته " [سلوى محمد عبد الباقي، دون سنة نشر، ص 35] وما تحمله من دلالات وما تمكنه من المعاني الاجتماعية للموجودات المحيطة به، وبالتالي يدرك ما يجب القيام به في علاقته وكذا العوامل الخارجية المتمثلة في

(*) : وهو حسب تصور روبرت مورتون أن أحد مكونات البناء لا تقوم بالوظيفة المنوطة بها اجتماعياً على النحو المطلوب، لكن المهم وفق مورتون أن عملية الإخلال تلك هي وظيفة أخرى جاءت نتيجة عدم انسجام أو تناغم ما في معطيات البناء الداخلية أو الخارجية أو هملعاً، والمهم أيضاً أنه سيحدث تغيير ما لإعادة استرجاع البناء لتوازنه.

البناء الاجتماعي وما يتضمنه من مركبات، وفي هذا السياق يقرّ السوسيولوجي بارسونز أن الدور هو " عنصر مشترك بين البناء الاجتماعي والشخصية " [خليل عبد الرحمان، مرجع سابق، ص195] وما تحمله من معطيات مختلفة الطبائع والدلالات، وعليه فإن للدور محددين أساسيين كل منهما له تأثيره النوعي الخاص في بلورة سلوك الدور بشكل عام ويزداد ذلك التأثير المتمايز وضوحاً في النوع الاجتماعي أي الأدوار الاجتماعية للجنسين.

بناءً عليه فإن سلوك الدور عند الفاعل هو نتاج لتفاعل نوعي بين " أنواع مختلفة من التوقعات صادرة عن مصادر قديمة هي المعايير الآخرين والجماعات المرجعية تتخللها وتتوسطها التفسيرات الذاتية والتقييمات ثم تحدد وتحاط بمهارات أداء الدور بحيث يتضح أسلوب معطى لأداء الدور " [عدلي علي أبو طاحون، مرجع سابق، ط01، ص541] خاص بالقائم بالدور دون غيره من الفاعلين الذين لهما الدور الاجتماعي ذاته في جماعات اجتماعية أخرى، وإن كان الإطار المرجعي القيمي المعياري والجماعي نفسه، إذ أن المهارات الفردية الأدائية تختلف باختلاف التفسيرات الذاتية والتقييمات الذاتية التي تتبلور من خلال الخبرات والمعارف الخاصة للفرد التي كسبها على مسار تكوينه الاجتماعي والتي أعطت معاني خاصة بالأشياء المدركة في الواقع الاجتماعي والتي لها علاقة بوجوده الاجتماعي، وهذا ما يلاحظ في قيام الزوجات والأزواج بأدوارهما والفروق الفردية الأدائية، التي تعطي تميزاً واضحاً لسلوك الدور، بناءً عليه، فقد أكدت نظرية الدور الاجتماعي فيما يتعلق بالنموذج الزواجي، لكل زوجة في النسق الزواجي لها طريقة معينة تؤدي بها أدوارها المرتبطة بالزوج، إذ من خلالها تتمكن من إشباع حاجاته الخاصة وذات الشيء في الاتجاه المعاكس، لأن القضية هنا تتوقف على إدراك كل من الزوجة والزوج لجملة تصورات الدور المنوطة بهما المتعلق باستعمال المهارات والمعارف المكتسبة والمشكلة للخبرات الخاصة والمؤسسة خصيصاً على الأجهزة النفسية والجسمانية لكليهما وتحويلها إلى سلوكيات مرئية والتي هي متباينة مما يفرز اختلاف في أداء الأدوار الزواجية من ناحية وسلوكيات دور كل منهما من ناحية ثانية لأنها تعطي تصورات دوريههم مغايرة عن بعضهم البعض نتيجة التصور الذي يكون عن كلاهما حول ذاته والطرف الآخر من العلاقة الزواجية والموجودات المادية، البشرية والمعنوية التي أفرزت نتيجة تولد هذه العلاقة على أن ينشط كل من الزوج والزوجة مهاراتهم الأدائية لممارسة الدور الزواجي.

2.3. أداء الأدوار الزوجية: إذا كان للدور توقعات من الآخرين لما ينبغي أن يقوم

به الفاعل الذي يشغل مركزاً اجتماعياً ما فإن ما يقوم به الفرد بالفعل يمثل السلوك الدور أو سلوك النوع الاجتماعي أو ما يمكن تسميته بالدور الفعلي في مقابل الدور المتوقع على أن ما "يقوم به الفرد فعلاً بواسطة دوره يعتمد على جميع الشروط السابقة" [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص143] المتمثلة في بناء الشخصية، البناء الاجتماعي والتفاعل بينها والأهم التفسيرات والتقييمات الذاتية لصناعة المهارات الأدائية ذات الصلة بسلوك الدور، إذ أن هذه الأخيرة تمد خصوصية معينة وتميزاً للفاعل أو القائم بالدور عن غير من الفاعلين في الدور الاجتماعي ذاته في جماعات اجتماعية أخرى، من هنا يتحقق "تشكل الأداء الواقعي للدور" [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص143] الاجتماعي.

إن اعتبار علماء الاجتماع الدور الاجتماعي نقطة التقاء تفاعلي بين نظام الشخصية وملامحها والنظام الاجتماعي ومكوناته، فإنه نتاج بالضرورة لأن القائم بالدور يتوقع التأييد الوجداني أو المادي لما يقدمه من منافع ولشباكات نوعية لحاجات الأطراف الأخرى؛ والمهم أنها قد تتوافق إلى حد ما مع توقعات الأطراف الأخرى المقابلة له؛ تترتب عن نشاطاته الأدائية في تلك الجماعة سواء بالنسبة لهذه الأخيرة كوحدة اجتماعية لاستقرارها أثراً على الكيان الاجتماعي الكلي أو للأفراد فيها باعتبارهم وحدات فردية تكون الجماعة الاجتماعية أو العكس، ومن هنا فإن أداء الفاعل للدور الاجتماعي المنوط به في النسق له تأثير على وجوده النسق ذاته، كما أن له تأثير على النسق ذاته كذلك، من منطلق أن "الأداء يكون بواسطة الشخص ولكنه يؤثر في النظام الاجتماعي ويمكن تقييمه كجزء من النظام" [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص143] الاجتماعي العام، والمهم أن أداء الأدوار يختلف تأثيره على هذا الأخير تبعاً لأهميتها القطبية فيه، إذ تقع الأدوار الزوجية من بين زمرة الأدوار الاجتماعية التي تعمل على ديمومة^(*) المجتمع وبقائه البشري والاجتماعي، لذا فإن أداء الزوجين لدوارهما في النسق الزوجي قد يختلف نوعياً عن أداء زوجين آخرين في نسق آخر، إذ أن مصدر داك الاختلاف يقع بالدرجة الأولى على مؤشر الشخصية، هذه الأخيرة التي

(*) : في حالة اختلال توازن النسق الزوجي نتيجة وجود مشكلات فإن النسق معرض إلى الزوال والانهييار، هذا يعني أن حتى المجودات الاجتماعية مثلها مثل الكائن الطبيعي معرضة للزواج، والنسق يزول بالطلاق أو وفاة أحد الطرفين.

تحمل مدلولات الفروق الفردية وتحملها الدور ذاته وبالتالي تطبع تلك الدلالات على الفروق في المهارات الأدائية.

3.3. محددات الأدوار الزوجية: إن للدور الزوجي قضيتين، أولهما نظام المعياري الاجتماعي والثانية شخصية القائم بالدور الاجتماعي في الجماعة الاجتماعية وما تحمله من دلالات وبالتالي تحمله للدور فإنه من الضروري التحليلية التغلغل في تحديد تأثير كل واحدة على حدة.

بداءة فكرة بديهية مفادها أن كل مجتمع إنساني له معايير الخاصة التي تحدد فيه جملة المراكز والأدوار للأفراد داخل أي جماعة اجتماعية ولهذه الأخيرة في المجتمع الكبير، فإن المعايير الاجتماعية تشير إلى " إطار مرجعي للسلوك الاجتماعي ينبع من التفاعل بين أفراد الجماعة، يتميز بأنه تكوين فرضي (ضمني) غير واضح أو محدد، يحدد النمط السلوكي المناسب لموقف ما، وبالتالي يمكن الحكم بواسطته وفي ضوءه على مدى مناسبة السلوك الاجتماعي، كونه يحدد ملامح السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد، لذا فهو مقياس يتقاسمه أعضاء الجماعة يحدد سلوكهم ويتوقع أن يلتزموا به في المواقف الاجتماعية المختلفة " [ص09 <http://jamahir.alwehda.gov.sy>] بما فيها من تفاعلات وفاعلين متباينين في الشخصية، من هنا فإنه يمكن القول إن المعايير الاجتماعية إطار موحد ومحدد سلفاً تعبر عن معاني ثابتة للأشياء في بيئتها المحلية. ولكن هذا لا يعني تشابه أنماط سلوك كل الذين يشتركون في هذه المعاني. فأحياناً تتشابه وأحياناً أخرى تتباين وعليه فإن تحديده للمراكز (المكانات) الاجتماعية والأدوار الاجتماعية يكون مسبق للوجود الاجتماعي للفرد في الجماعة، هذا الأخير الذي يولد ليس له أي علم أو معرفة بهذه المعايير أو البنى الاجتماعية أو التغيرات، ومع ذلك لا يمكن أن تتم التنشئة الاجتماعية بغياب المجتمع والفاعلين الحاملين لذلك الإطار، وبناءً عليه تكون وظيفة المجتمع تحديد الوسائل والطرق التي تشكل عملية التنشئة الاجتماعية والتي يجب أن يمر بها القادم الجديد (الطفل) على نحو متدرج لأجل يعي بعد ذلك ما يتعين عليه القيام به في مختلف المراكز التي يحتلها في مختلف الجماعات الاجتماعية.

عموماً إن وظيفة المعايير الاجتماعية المتعلقة بالأدوار الاجتماعية تكمن أولاً في تحديد " السلوك الصحيح للفرد الذي يناسب الجماعة " [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص 143] المتمي إليها وبالتالي تلزمه بالقيام بها، وتبعاً لذلك فالمعايير تقوم بالفصل بين تلك الزمرة من السلوكات وجملة السلوكات الخاطئة على نحو تلقائي وبالتالي يجب على الفرد التمتع عنه وكبح النفس عن القيام بها ما دامت تلك السلوكات ستضر الجماعة الاجتماعية من أي جانب كان وإن كان القيام بهذه الأخيرة سيحقق منفعة ذاتية خاصة لفاعلها، أما الوظيفة الثانية للمعايير الاجتماعية فتتمثل في " تحدد الأدوار الاجتماعية ذاتها " [جونتان تيرنر، موجه سابق، ص 215] تحديداً يرفع اللبس عن إدراك الأفراد لها ويمنع من حصول بعض المشكلات المرتبطة بالدور الاجتماعي التي قد تحدث خلافاً في بناء الجماعة أو وظائفها من أي نوع أو على أي مستوى وبالتالي يتمكن الفاعل من القيام بتلك الأدوار دون أي رواسب أو آثار سلبية جانبية عن الأداء، أيضاً من وظائف المعايير الاجتماعية بالنسبة للأدوار الاجتماعية " تحدد السلوك المتوقع في مختلف المواقف الاجتماعية " [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص 143] التي يحدث فيها تفاعل اجتماعي بين الطرف الذي يصدر عنه السلوك من جهة و بقية الأطراف في الجماعة الاجتماعية من جهة أخرى.

من هنا يمكن القول، إن جملة الوظائف التي يجب على المعايير الاجتماعية أدائها في البناء الاجتماعي تسهل سلوك الفرد إدراكاً، تصور، توقعاً وأداءً على نحو يتمشى مع ما ترتضيه الجماعة وفي جملة المواقف التفاعلية بين فاعليها شريطة أن تكون تلك المعايير الاجتماعية واضحة عند أفراد الجماعة، وتكون تلك المعايير كذلك إذا نقلت إلى أفرادها بالأسلوب الصحيح في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية السليمة والخالي من الشوائب الثقافية^(*)، حيث تراعي تلك العملية نقل الدلالات السليمة في " التكيف مع المشكلات الاجتماعية التي تنشأ بين ما يتوقع الفرد حدوثه وبين ما يحدث فعلاً في الواقع الموضوعي " [ص 7، www.mhryemen.org] تحت تأثير معطيات واقعية أو بصيغة أخرى بين المعايير المثالية التي تحول للفرد في مراحل نموه الاجتماعي وبين المعايير الواقعية التي يعتمدها المجتمع لدفع الفرد للقيام بسلوك ما، فإذا زادت الفجوة بين زمري المعايير الاجتماعية زاد كم المشكلات الاجتماعية وتنوع داخل الجماعة الاجتماعية بما فيها النسق الزواجي والعكس،

(*) : وهي تلك التقاليد والمعايير الثقافية والقيمية الخيلة على البناء الثقافي التي تفتقد التناغم مع البناء الأصلي للمجتمع وهي عادة تدخل للمجتمع عن طريق الاحتكاك الثقافي الظرفي.

حيث أن تواجد المشكلات بين الزوجة والزوج مرهون بالدرجة الأولى بوضوح وتوافق المعايير الاجتماعية بينهما والتي حولت في مراحل الإنماء الاجتماعي لتكوين شخصية المرأة والرجل؛ من جهة ومن جهة أخرى؛ فالنسق المعياري الموجود في وعي كل من الرجل والمرأة على حدة والنسق المعياري الذي يواجههم في مرحلة التعايش الزوجي الثنائي بمعطياته الواقعية سواء كانت الأسرية الداخلية أو المتعلقة بالوسط الأسري الكبير.

إن القائم بالدور الاجتماعي له جملة من الحوائج يسعى لإشباعها يعتبر دافع سلوكي لانضمامه إلى جماعات اجتماعية مختلفة القدرات في الإشباع النوعي لحاجاتها؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ فهو يتمتع بعدد من الرغبات والطموحات...، التي عادة ما تدفعه إلى الغاية نفسها وعليه فإن الفرد في المجتمع يتمتع بعدة خصائص كما أنه له القدرة على استيعاب المعطيات المادية والمعنوية لواقعه الاجتماعي، وبناءً عليه يبني على إثرها قراءاته في كيفية التعامل مع تلك المركبات، من هنا فإن لكل فرد نموذج شخصية معينة، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي ذلك " النموذج لحياة الفرد بعد أن تستخلصه من ملاحظة أحداث سلوكية متكررة وهذا يعني معرفة نماذج السلوك والتصرفات المميزة التي يمكن التنبأ من خلالها بالاستجابات " [صالح حسن الداهري، 1999، ط 01، ص 17].

إن دور شخصية الفرد في العملية التفاعلية السلوكية بين أطراف النسق يكمن أولاً في تحديد إدراك الدور وتحديد السلوك المناسب للدور المترتب عن شغله لمكانة اجتماعية ما وتفاعله مع أفراد بذواتهم كذلك، وعليه فالدور يتبلور من خلال معطيين بنائيين اثنين هما " الخصائص المرتبطة بالذات ومهارات وقدرات لعب الدور... وهما خاصيتان على مستوى عال من التداخل، حيث تتحقق مفهومات الذات(*) حول إدراك التوقعات والطريقة التي تتفاعل بها الأدوار بينما تحدد مهارات لعب الدور أنواع صور الذات - حسب مفهوم ميد - التي تنبثق من المواقف التفاعل " [جوناتان تيرنر، مرجع سابق، 218] الاجتماعي بين مختلف الفعاليات الاجتماعية في الجماعة الاجتماعية والتي - أي الصور السلوكية - يتطلبها الموقف التفاعلي، إذ يحدث هذا الوضع عندما تكون ذات الفرد ذكراً أو إناثاً في حالة من التوازن النفسي والاستقرار العاطفي والتفاعلي السوي وهنا يحدث ما يعرف " بتوحد

(*) : يشير مفهوم الذات إلى تلك الصورة الكلية والواعي الذي لدينا عن أنفسنا، وتتضمن اعتقاداتنا حول أنفسنا

ومشاعرنا نحوها والقيم المتصلة بها (Atwater 1990) أنظر : صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية

التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، عمان، 2004، ط 04، 135-159.

التوقعات " [جوناثان تيرنر، مرجع سابق، 219] وفق وصف جوناثان بين توقعات الفرد القائم بالدور والأطراف المقابلة له كالزوجة والزوج أو العكس والأهم أن ذاك التوحد والارتباط يكون في تلك الموقف بذاك الوضع على درجة عالية وقد تنخفض وتيرته تبعاً لحالة النسق في حد ذاته، أي كلما فقد ذلك الوضع دلالات التوازن، الاستقرار والتفاعل السوي لأن تلك التوقعات مرتبطة بدرجة كبيرة جداً بحاجات الزوجين في النسق الزواجي، حيث إنها تؤثر على استقرارهم النفسي والاجتماعي والوجداني لكليهما وتبعاً لها يأخذ التفاعل أنماطاً تفاعلية معينة بينهما، من هنا يظهر المؤشر الثاني الدال على أثر الشخصية في الدور الاجتماعي إدراكاً، تصوراً وأخيراً أداءاً والمتمثل في " المدى الذي يدرك به الأفراد ارتباط مجموعة خاصة من التوقعات بالجزاءات " [جوناثان تيرنر، مرجع سابق، 219] الإيجابية والسلبية وبالتالي يتحرك الفاعل سلوكياً في أدائه للدور المنوط به وفق الممنوع والمرغوب فيه اجتماعياً وتقادياً لتلك الجزاءات التي قد تحدث له توقعاً منه إذا ما انحرف عن الإطار السلوكي المحدد له مجتمعياً .

في الغالب عندما شغل القائم بالدور لمكانة اجتماعية ما فهو لا يحيط علماً بالدور الذي يجب عليه أدائه ومتطلباته فقط، كما أنه لا إدراك لحاجات الأطراف الأخرى المقابلة له من ذوي العلاقة الوطيدة بأداء دوره فقط، بل كذلك يدرك القيم الجزائية أو العقابية اللصيقة بالدور في حالة انحرافه عن السلوك^(*) المتوقع منه، وهنا تصبح " التوقعات مقياساً لتقييم الذات " [جوناثان تيرنر، مرجع سابق، 219] بالنسبة للقائم بالدور من خلال تقدير درجة الاستخدام إضافة إلى مدى التناغم الحاصل في ثنايا بناء ذات الفرد مع الواقع الاجتماعي وبنائه القيمي الموجه عادة للدور وتوقع الدور وبالتالي واقعية تلك التوقعات.

بناءً على ما وردة في مناقشة وتحليل لمحددات الدور الزواجي كل على حدة يتبين أن كلاً من المحددين السالفة الذكر أي النظام الاجتماعي الذي يللمم مكونات النسق الزواجي المادية والمعنوية والبشرية أولاً الشخصية ومركباتها ثانياً يتفاعلان معاً في كتلة تفاعلية واحدة متحدة من أجل تحديد كل من تصور الدور، توقعاته وسلوكه سواء للقائم به أو

(*) : بعض الأحيان عندما يجد الزوج أو الزوجة أنه مرتبط بالطرف الثاني في حلقة مجوفة من المشاعر الوجدانية والرغبة في الاستئناس الودي المريح والمرضي؛ من ناحية ومن أخرى؛ فاقد القدرة على التملص من هذا الرباط ليجتنب عن تلك المشاعر الوجدانية الودية المريحة والمرضية سواء لأسباب ذاتية كأنه ارتبط بالأولاد أو أنه يفقد الامتيازات الوجدانية التي تمكنه من العيش بعيد عن ذاك الطرف لفترة من الزمن حتى يجد الشخص المناسب للحصول على ضالته...الخ فإنه يلجأ عن وعي وقصد إلى قالب والعكس، أي عند استخدام تلك التوقعات للتحريض النفسي والاجتماعي على كسر تلك العلاقة.

الأطراف المقابلة له وذلك ليس منذ شغل أحد الزوجين لمكانتهما الاجتماعية في النسق الزواجي بل منذ البدايات الأولى للتنشئة الاجتماعية لهما، وعليه فإن أي خلل يحدث في ثنايا تلك الكتلة وعلى مستوى أي مركب فيها يسبب مشكلات في النسق الزواجي.

4.3. مشكلات تحديد الأدوار الزوجية: إن تفاعل عدد من فردين فأكثر في موقف

اجتماعي واحد كل حسب مكتسباته المعرفية الخاصة وخبراته وحاجاته وبناءه القيمي قد يفرز شيء من التنافس المدعم بالإلحاح والرغبة الشديدة على الذات والآن في إثبات الوجود في الموقف التفاعلي وخاصة في البدايات الأولى للاتصال والتفاعل وتبادل الاشباع، وتكون القضية أكثر انفعال كلما كانت فعاليات الموقف الاجتماعي أكثر قرباً من بعضهم البعض كما هو الحال بين الرجل والمرأة في علاقة زواجية على نحو مستديم في نسق اجتماعي واحد بدرجة تقرب عالية من الناحية الجنسية، الجسدية، النفسية، الاجتماعية وأخيراً الوجداني، مع بدهة الاختلاف في الخبرات المجتمعية ونفسية...الخ يؤدي بالضرورة إلى وجود سيرورة تفاعلية زواجية تتأرجح بين المقبول وغير المقبول، بين المريح وغير المريح، وبين المرضي وغير المرضي، لكن إذا انحنى مسار التفاعل إلى الوجهة الدالة على علاقات، سلوكات، تفاعلات وانفعالات الزوجية غير المقبولة من الزوجين، غير المريحة لهما أو لأحدهما، وبالتالي غير المرضية لهم أو لأحدهم، النسق الزواجي يحوي الكثير من المشكلات المختلفة الدالة رفض أحدهم أو كلاهما تلك الحالة النسقية، إذ قد تتمثل تلك المشكلات الزوجية العديدة والمختلفة عادة في تقليص حرية أحدهما نتيجة الغيرة المفرطة، والاحتجاج على السلوكات الطبيعية السوية اجتماعياً من الزوج على الزوجة أو من الزوجة على الزوج نتيجة وجود أطراف أخرى في حياته الاجتماعية كالوالدين، الإخوة، الأصحاب، زملاء أو زميلات العمل...الخ والأهم مطالبته بالتخلي عنهم وعن المسؤوليات المترتبة عنهم...الخ من المشكلات الزوجية الطبيعية وغير ذلك، لكن في حقيقة عمق تلك المشكلات الزوجية أنها ترجع إلى أحد هذه القضايا غموض الدور أو توتر الدور أو التخلي عن الدور.

1.4.3. مشكلة غموض الدور: يشير مفهوم غموض الدور إلى تلك الحالة الشعورية

التي تسود البناء الاجتماعي عندما يستشعر الفاعل " الشعور بالاغتراب وعدم الارتباط واللامبالاة وعجزه -الفرد- عن تحديد التوقعات المنتظرة من الآخرين " [سامية محمد فهمي، مرجع سابق، ص91] نتيجة التشويش على قنوات الاتصال في علاقته بهم، على اعتبار

أن وظيفة الاتصال تكمن في تبادل الخبرات وتوحيد المعرفة المجتمعية عن للموجودات المحيطة بكل فعاليات الموقف ودلالاتها التفاعلية عند الفاعلين وبالتالي يتم تحويل التصورات الدور المتمثلة في توقعات الآخرين إلى الفاعل أو القائم بالدور مما يترتب عنده معرفة كيفية الأداء، وبما أن هذه العملية في النسق الزوجي وبين الزوجين في حالة من التشويش نتيجة غياب الود والعاطفة الايجابية العالية التأثير بينهما أو وجود تدخلات غيرية كوسائط اتصالية، تعمل على نقل التصورات، الأفكار... الخ بينهما أو أن أحد الزوجين خضع لتكوين اجتماعي يؤدي إلى تصور سلوك الدور على نحو غير الذي يتوقعه منه الطرف الآخر أو أن التغيرات والمستجدات الاجتماعية التي حصلت في العقود الأخيرة في المجتمع الإنساني بالنسبة لموقع كل من الرجل والمرأة مما أدى إلى إعادة ترتيب الحاجات الإنسانية وخاصة بعد أن خرجت المرأة إلى العمل واستقلت مادياً، وفي مقابل هذا التغير ذا الدلالة الاجتماعية لم يصاحبه تغير ثقافي واضح في جملة القيم والمعايير، التي تربط كل من الرجل والمرأة في علاقة زوجية مبنية أساساً على تلك القيم غير الواضحة، مما أدى إلى " أدوار أعضاء الأسرة ودور الزوجة بصفة خاصة، أصبح غير واضح الحدود في المجتمع " [محمود حسن، 1967، ص 206] حيث أن الزوج قبل بخروج الزوجة للعمل بشكل عام في مقابل رفض الزوج الضمني أو في بعض الأحيان الصريح للترتيب الجديد للحاجات إذ يضع العمل وإثبات الوجود(*) في الوسط الاجتماعي الصغير أو الكبير أول اهتمامات المرأة.

وهنا يفقد الزوج القدرة على استيعاب هذا النمط من التفكير وهذه الفلسفة الحياتية نتيجة تناقضها مع زمرة القيم التي حولت له منذ نعومة أظفاره، إذ يرى الزوج أن إثبات الوجود بالنسبة للزوجة يكون باهتمامها به بالدرجة الأولى، المهم أن وجود غموض في الدور عند أحد الزوجين أو كلاهما يقود النسق الزوجي إلى احتوائه على نماذج سلوكية في المواقف الزوجية التفاعلية التي " انعدم فيها التوازن، ولن يستطيع أحد الزوجين أن يؤدي

(*) : لقد رسخت تلك الفلسفة في وعي الزوجة نتيجة قراءات خاصة للزوجة مكتسبة من خبرات اجتماعية لقيمة المرأة في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها وأدركت مدلولاتها القيمية لذات المرأة، والمهم أن خلق التوازن بين نمطي الدور الزوجي والذاتي خارج النسق الزوجي يتطلب الكثير من الجهد والعناء للزوجة، خاصة إذا كان الزوج معارض فكرة الخروج للعمل وكسب الأجر.

السلوك المناسب للدور " [سامية محمد فهمي، مرجع سابق، ص 91] لأن الموقف التفاعلي غير واضح لديه بكل أبعاده وفعالياته.

2.4.3. مشكلة التخلي عن الدور: أما بالنسبة للمشكلة الثانية في النسق الزواجي

المتعلقة بالدور متمثلة في التخلي عن الدور، حيث يشير هذا المفهوم إلى حالة انسحاب القائم بالدور من السيورة التفاعلية السلوكية في الموقف الاجتماعي داخل النسق الاجتماعي لأن القائم بالدور ترسب في وعيه حالة من النفور من ذلك الدور والشعور بالكراهية حياله إدراكاً منه أن أدائه لا يحقق له أدنى مستوى من الإشباع وكذا الأطراف المقابلة له تصل إلى ذات التقدير، مما يفرز عند كليهما حالة من عدم الارتياح وعدم الرضا في أداء الدور، وفي أحسن الحالات عدم الاكتراث بالدور وكذلك القيام به وعدم الاكتراث لما تقدمه الأطراف المقابلة له من اعتراض أو رفض أو تنديد أو حتى إشبعات بمستوى مرضي أو غير ذلك، وفي ذات السياق يؤكد الدكتور شفيق رضوان هذه الفكرة بقوله إنه " أحياناً قد يحب الناس أدوارهم وقد يكره البعض أدوارهم والبعض لا يكتثون بأدوارهم... والبعض الآخر يحبون أدوارهم، ولكن يحتقرون توقعات الآخرين منهم " [شفيق رضوان، مرجع سابق، ص 142] في علاقتهم ببعض، وقد يزيد الوضع التفاعلي سوءاً بمرور الوقت إذا ما عززت تلك التوقعات بالمعاملة السيئة كالقهر أو بالحرمان...، مما يسبب عند الفرد الرغبة في الانسحاب من زمرة التفاعلات مع فعاليات الموقف الاجتماعي، وبالتالي التخلي عن الدور المنوط به، والمهم أن هذه الحالة السلوكية الاجتماعية قد تحدث للزوج أو الزوجة عندما تحتقر الزوجة توقعات الزوج للدور المنوط به، كما أنها ترى فيه - التوقعات - تدني مستوى التفكير أو ذلة لها مثلاً في أدائها للدور الجنسي^(*) خاصة لأنها لم تتوقع أن في العلاقة الزوجية قضايا^(*) من هذا النوع أو بهذه القوة لأنها لم تنشأ تنشئة اجتماعية سليمة متوازنة نفسياً ووجدانياً، وبالتالي علائقياً وسلوكياً أو الزوج لم يعرف كيف ينقل أفكاره وتصوراتهِ عن الدور الذي يجب أن تقوم به الزوجة؛ قد تكون من غير رغبة منها أو مكرهة في ذلك؛ في أدائها لذلك الدور وقد تكون القضية العكس أو أن تصور الزوجة للحياة الزوجية لم يكن واقعي وحقيقي كفاية لتحب أداء الدور الزواجي بكل حيثياته كأن ترى الحياة الزوجية حياة رومانسية خالية

(*) : لأن الرجل عادة ما يتزوج عادة ولسبب رئيسي مفاده إشباع الرغبة الجنسية الملحة بدرجة كبيرة جداً مقارنة بالمرأة التي لها هذه الرغبة ثانوية.

(*) : لأن التنشئة الاجتماعية التي خضعت لها لم تهيئها إلى مثل هذه الموقف ومشكلة ليست في القائم بالتنشئة - أي الأم - بل المشكلة مرتبطة بالقيم التي وضعت الفواصل بين أنماط الموضوعات التي يمكن أن تتداول بين الأم والابن وبين الأب والابن

من المشكلات الاجتماعية الاعتيادية^(**)، أما بالنسبة للزوج فهو كذلك قد ينسحب من زمرة التفاعلات الزوجية وبالتالي يحدث له مشكلة التخلي عن الدور الزوجي في جملته أو بعض منه والسبب أنه يرى أنه لا يلاقى أي تشجيع مادي أو معنوي لما يقدمه من إشباع للطرف الآخر، هذا الأخير الذي يقابل ذاك الإشباع إما بالتذمر أو الازدراء أو اللامبالاة في أحسن الأحوال، وقد يتجسد انسحاب الزوج من الموقف التفاعلي الزوجي في الاكتفاء بإشباع الحد الأدنى من حاجات الطرف الآخر، المهم أن القضية التخلي عن الدور الجزئي أو النهائي عند الزوجين في علاقتهما واردة جداً حتى وإن كان الورع القيمي قوى، وهنا يحدث تصلب في قنوات الاتصال الزوجي وتشنج في سيرورة التفاعلات الزوجية.

3.4.3. مشكلة توتر الدور: إن المشكلة الأخيرة التي قد تحدث في النسق الاجتماعي و النسق الزوجي على الخصوص تتمثل في قضية توتر الدور والتي تشير هذه الحالة السلوكية إلى "استحالة تلبية كل التوقعات" [على عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق، ص 549] المتعلقة بالدور من طرف القائم بالدور أثناء أدائه للدور المنوط به اجتماعياً، والسبب في الغالب حسب قراءات علماء الاجتماع الوظيفيين مفاده أن القائم بالدور الاجتماعية في الموفق الاجتماعي وداخل النسق الاجتماعي وأثناء التفاعلات يستشعر "الإحباط والصراع الذي يدور حول القيام بالأدوار المختلفة في حياة الأسرة -النسق الزوجي- العوامل الأساسية في تصدع العلاقات، فقد يكون للزوجين والأصهار وأعضاء الأسرة توقعات وأمال معينة ووجهة نظر خاصة بالأدوار" [محمد حسن، 1967، ص 205] [قد لا تكون قابلة للتحقيق لعدة أسباب قد يكون بعضها مرتبط بالزوج كغياب القدرة المالية أو غياب الوقت للاهتمام أكثر بالزوجة... والبعض مرتبط بالزوجة كفقدها القدرة على الانفصال عن أسرتها الأولى، الرغبة في السيطرة على الزوج أو على آليات النسق الزوجي... الخ هذا يعني أن القائم بالدور سواء زوج أو زوجة "لا يعرف بالضبط وعلى نحو مفصل ما يتوقعه الآخرون منه أثناء قيامه بالدور أو الأدوار المحددة له" [سلوى محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص 33] بمعنى أخرى عدم الاتساق في التوقعات بين الزوجين خاصة، حيث يتوقع الزوج من زوجته "أن ترعاه وتشاركه العلاقة الجنسية برغبة وأن تكون رفيقة منقهمة ومثيرة في نفس الوقت، وفي المقابل قد تتوقع الزوجة من زوجها أن يعمل عليها . وإن كانت عاملة ولا علاقة له براتبها . وأن يترك لها الحرية الالتحاق بالعمل وأن يشاركها في الأعمال المنزلية ويشاركها الجنس بنفس الرغبة وأن يكون صديقها ورفيقها"]

(**) : لأن المرأة عادة ما تكون عاطفية في تفكيرها وتصوراتها للأشياء المراد تحقيقها عندما تكون أسرة.

سناء الخولي، 1990، ص103]، لكن سيرورة التفاعلات الاجتماعية الكبر من النسق الزوجي وآلياته المتباينة يحتم على هذا الأخير والنوع الاجتماعي صور غير المتوقع من الطرفين حيال النوع الاجتماعي لكليهما، وفي هذا السياق يحدث اتفاق بين جمهور علماء السلوك الإنساني في ردود الأفعال مفاده أن الزوج أو الزوجة الذي يواجه موقف صدام الدور يتصرف على أن يحدث أحد الأنماط السلوكية التالية في سيرورة التفاعلات إما أن تصرفاته تتم خارج حدود القرارات الإرادية أو تتم تحت ضغط عاطفي، أو لا تتسم بالرضا من جانبه " [محمد علي شهيب، 1976، ط02، 206] مما يدفع الزوجين إلى القيام بالنوع الاجتماعي " بطريقة مختلفة بصورة ملحوظة عن الأدوار المقررة كأن يتصرف الزوجان بطريقة طفيلية منها الاتجاه نحو الغضب أو العناد أو التواكل...الخ ونتيجة لذلك يصبح أي تنظيم للأدوار بمثابة مشكلة وفي بعض المواقف يكون الانحراف عن القيام بالأدوار الزوجية مراجعه توقعات الأدوار " [محمد حسن، مرجع سابق، ص209] وتتناقض تلك التوقعات مع سلوك الأداء أو عدم واقعية تلك التوقعات.

خلاصة لما تقدم يمكن حصر أسباب مشكلات الأدوار الزوجية؛ مهما كان الشكل الذي اتخذته سواء غموض الدور أو التخلي عنه أو التوتر في؛ أدائه في زمرة من النقاط هي:

أولها أن فقد أحد الزوجين أو كلاهما القدرة على إشباع أحد نواع الحاجات الأساسية لوجود النسق الزوجي أو البعض منها عند الطرف الثاني في النسق الزوجي أو عدم فهم ترتيبها عنده أو عدم التوصل إلى كيفية الإشباع المناسبة لبناء شخصيته،

ثانياً حدوث ارتباك في النسق القيمي الخاص بأحد الزوجين أو كلاهما بين ما يريده لإشباع حاجاته وتعزيزه الموجهات السلوكية المتمثلة في قيم النظام الاجتماعي وبين ما تفرضه القيم والمعايير التي حولت لهم من خلال التنشئة الاجتماعية وتمنع بعض الممارسات السلوكية الأخرى أو أنه يفرض طرقاً وأساليب أدائية معينة قد لا تناسب أحداً

منهم حسب قراءة الآخر لها على أي مستوى، سواء كان على المستوى العاطفي، الجنسي، النفسي.

ثالثاً أن التغييرات المعرفية النوعية والتي ترتب عنها تحصيلاً خبراتي متباين ترتيب عنه وبدوره بناءً نوعي لشخصية الفاعلين في النسق الزواجي خلال سيرورة تكوينية بنائية للذات قد خلقت فجوة أو تزيد منها إن كانت موجودة.

4. أنماط الأدوار الزوجية

تعتبر الأدوار الزوجية جملة من العمليات السلوكية النوعية التي يقوم بها كل من الزوج والزوجة في علاقته الآخر في المواقف الزوجية داخل النسق الزواجي أو خارجه، وعلى ذلك فهي تحقق زمرة من الإشباعات النوعية للحاجات المختلفة الوجود عند كليهما والمترابطة التأثير كذلك، مما يعطي للعلاقة بين الزوجين نمطاً من القدرة على إدراج تلك العلاقة ضمن النموذج العلائقي الذي يجسد الوحدة الواحدة المتكاملة بين كائنين غريبين، وتتمثل تلك العمليات السلوكية في الدور الوجداني (العاطفي)، الدور النفسي، الدور الجنسي وكذا الدور الاقتصادي، والمهم أن كل عملية من عمليات الأدوار الزوجية تلك في النسق الزواجي لا يمكن التخلي عنها أو التنازل عنها ولو بشكل مؤقت أو جزئي، إذ له علاقة في المقابل بقاء النسق الزواجي في حالة من التوازن الانفعالي وسلوكي وأدائي، لذا وجب تحليل كيفية تأثير كل نموذج سلوكي في النسق والزوجين معاً وقبل ذلك تحديد كل مفهوم على حدى.

1.4. الدور الوجداني (العاطفي): لقد صنف علماء الاجتماع ومن بينهم العالم جورج هومانز العاطفة من المركبات الأساسية الثلاث للسلوك الانساني^(*) وهي نتاج " لإستجابات الشخصية في تفاعلها واتصالها مع الآخرين داخل الجماعة الإنسانية على مستويات وأشكال متعددة ... كالحب، الكرهية، الموافقة، الرفض، أو الاتفاق والإختلاف، مشاعر الود أو العداوة والقبول أو النفور والاستهجان... " [جمال محمد أبو شنب، 2006، 175]، كما اعتبر الدارسون للأسرة العاطفة الزوجية من المحددات البنائية الرئيسية للعلاقة الزوجية، لما يترتب عن دخول الرجل والمرأة بعد الاقتران عن طريق الزواج في تفاعل

(*) : يتكون السلوك الانساني وفق تصور جورج هومانز من ثلاث مكونات أساسية أولها النشاط ثانيها التفاعل وأخيراً

العاطفة الإنسانية بين أطراف الموقف التفاعلي - أنظر: جمال محمد أبو شنب، نظريات الاتصال والاعلام (

المفاهيم، المداخل والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 172-175

نوعي، يمكنهم من ادراك نمط من الحاجات(*) لا تشبع إلى بوجود الآخر في حياته، والذي يعكس الوجه الآخر من الحاجات المحققة للإشباع عنده، حيث تنتظم حاجاته تلك في شكل سلم هرمي نوعي يعكس فيه " ذاته على نحو يتمكن من إيجاد جماعات أو أشخاص قريبة، والتي شعر فيها بالثقة والألفة " [حسين عبد الحميد رشوان، 1998، ص 10] وحيث تشكل الحاجة إلى العاطفة الزوجية أشد الحاجات إصراراً وعمقا وضرورة ومن ثمة " أقواها جميعاً لأنها مرتبطة بصميم البقاء " [نفس المجمع ص 14] الإنساني، النسقي وكذا المجتمعي عموماً وبالتالي إدراك الزوجين الأمان العاطفي وتبادلله خاصة إدراكاً فعلياً مما دفع علماء الاجتماع الأوائل إلى إعطائها درجة من الأهمية تزيد عن باقي مكونات النسق الزوجي، وعلى رأسهم العالم الأمريكي تالكوت بارسونز، الذي كشف عن وجود دور لهذا المركب، حيث يرى أن الدور الوجداني العاطفي يدل على " إشباع العلاقات العاطفية بين الأعضاء وهذا الدور مهم لاستمرار فاعلية الجماعة - النسق الزوجي - وهذا الأدوار ليست رسمية " [سلوى محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص 158] حيث لا يمكن للغير تقييم أداء فاعله عدا الزوجين لأنهما يظهران في المواقف الزوجية الحميمة أو غير ذلك لكن في الموقف الذي يكون الطرفين منعزلين عن بقية أفراد الجماعة الكبيرة لكي يعطا الأثر المرغوب فيه، لذا فقد تساءل الكثير من الدارسين عن ضرورة وجود جذور الدور الوجداني العاطفي قبل وبعد الزواج وهل اشترط جذوره قبل الزواج ضرورة لاستمرار النسق الزوجي؟، لكن قبل الإجابة على هذه الأسئلة أولاً يجب أولاً تحديد ما المقصود بالعاطفة الزوجية.

1.1.4. مدلول العاطفة الزوجية: يشير مفهوم العاطفة الزوجية إلى تلك المشاعر التي تعبر عن حالة من القبول الانفعالي عند أنا أحد الزوجين اتجاه الآخر قبولاً متبادلاً عاماً وشاملاً لكل مكتسباته المادية والمعنوية وكذلك الظاهرة والباطنية وكل متطلباته المتنوعة، والأهم أن ذاك القبول يتضمن سلم حاجاته وتدرجها، وذاك نتيجة " اتصال الفرد بموضوع العاطفة وتكرار هذا الاتصال في مناسبات مختلفة، ففي كل مرة يحدث الاتصال تثار مجموعة الغرائز والانفعالات المختلفة " [محمد شفيق، 1997، ص 142] عند الفرد على نحو عام، فإن كان افراز السلوكي المواقف وأثاره تحقق رضا والإشباع وكانت التعاملات تعبر عن تعاطف وتجاذب بين الزوجين يتخلله نوعاً من الاحترام والتقدير المتبادل والتي تتجسد في الممارسات السلوكية والتي تعبر بدورها عن المداعبة اللفظية والحركية ولقد

(*) - وجملتها ثلاث أنواع من الحاجات هي حاجة للتعبير عن الذات، الحاجة لتقدير الذات والحاجة إلى الطمأنينة - أنظر: مقدمة في علم النفس الاجتماعي، ص 187.

سمي هذا النمط من العاطفة الزوجية بعاطفة المحبة، أما إذا كان العكس فقد أفرز الموقف التفاعلي الانفعالي للإشباع مع المعاملة أو السلوك السيئة فقد تتولد عاطفة أطلق عليها بعاطفة الكراهية وإن كان عائد تلك المواقف الزوجية متذبذب بين الإشباع والإشباع إضافة إلى الإهمال أو المعاملة المقبولة من الطرفين فإن العاطفة المترتبة ستكون عاطفة محيطة واللامبالاة، من هنا فإن العاطفة الوجدانية عند الزوجين تتأرجح على مسار الانفعالي بين الموجب، السالب والحياد أو الانعدام العاطفي.

إن عاطفة المحبة المتبادلة بين الزوجين في النسق الزوجي تكسب السلوك الأدائي الزوجي شيء من المرونة الأدائية النابعة من مجال السماح " للليونة و النعومة الوجدانية الزوجية " [علاء الدين كفاي: مرجع سابق، ص 432] التي بدورها تمد الزوجين بالطاقة الحيوية في درجة الرضا النفسي في المقابل درجة الاهتمام، إذ غيابه عن التعاملات أصبحت سلوك الدور جافاً وصارماً، لذا فإن " فقدان الرابط العاطفي الموجب يبرز فظاظة في العلاقة تعود إلى كون الأسرة لا تجلب أي شيء للزوج " [M. Porot, 1973, p50] من ارتياح وإنسانية في التعامل وعليه فعاطفة المحبة أو الانفعال الموجب " تترتب على ارتفاع الآنا - عند الزوجين معاً - وتفتحها وهي تمتاز بقدر من المرونة " [مصطفى السويقي، ط2، 1966، ص681] متجسدة في التعبير اللفظي والحركي الصادر عن الطرفين معاً اتجاه بعضهم البعض في المواقف الزوجية، وبناءً عليه، فإن المكونة العاطفي أو الوجداني عموماً له مستويين أولهما المجرد الشامل للمشاعر والأحاسيس والذي أطلق عليه البعض بالمكون الإرادي ويقصد به تلك المشاعر الفياضة التي تعزز الميل الجنسي وتعطي ترسيماً خيالياً للحياة المشتركة يبتعد عن الواقع وتناقضاته، ذلك أن منطق العلاقة الزوجية السليمة يبنى على العديد من اللبنيات التي تموقع الدور العاطفي في المكان الصحيح الذي تعطيه الدفع القوي الذي يمكنه من إعادة توازن النسق الزوجي عند الخلل أو الارتباك من ناحية ومن ناحية أخرى يجعل الفاعلين في النسق الزوجي على درجة عالية من الحسن الوجداني بالتغيرات النفسية، العاطفية للأخر عند أي توتر في سيرورة السلوكية له.

إن أهم العناصر في السيرورة السلوكية الزوجية يتمثل في الميل الوجداني الذي يولد الرغبة الحقيقية في إنشاء العلاقة الزوجية مع شخص بعينه، ولقد أطلق على هذا العنصر بالتعاطف المتبادل مع شخص ما أي الانعطاف اتجاه شخص معين ونحوه، حيث يشير لفظ

التعاطف إلى " ما يحدث بين الأشخاص في مجال حياتهم العاطفية، والملاحظ أن ما يحدث بين الأشخاص في هذا المجال ليس ثمرة أفعالهم الإرادية فالتعاطف يستشعره الأشخاص " [R.J.Jerolman, 29/01/2001, p2] عفوياً عادة بطريقة لا يفقهونها ولا يكون سيرورتها ولا نشاطها ولا يفسرونها لأن التقرير الإرادي الواعي أو الاختياري ليس له دور في وجود التعاطف أو غيابه، إذا عندما يشعر الرجل بالانجذاب اتجاه امرأة ما أو انجذاب هذه الأخيرة بالانجذاب اتجاه رجل قبل الزواج، فهذا يعني بأنها تعيش انفعالا ايجابيا بشكل يزيد من قيمته لكن غير معروف وغير واضح الأسباب، هذا يدل على أن التعاطف أو العاطفة والشعور الوجداني بين الزوجين هو عنصر لا إرادي وغير موضوعي ولا يركز على استنتاج منطقي عقلي.

أما بالنسبة للمستوى الثاني للعاطفة الزوجية يتمثل في المستوى السلوكي الأدائي، والذي أطلق عليه بعض العلماء السلوكيين " بالمكنون الإرادي " كونه يعكس الصور الحسية المرئية للمستوى الأول والبال على نوعه وطبيعته، حيث أنه يشير إلى إرادة الطرفين معاً في " تحويل التعاطف إلى صداقة، حيث تتجسد الإرادة " بالالتزام الصادق " بعلاقة صداقة مع من يشعر اتجاهه الرجل أو المرأة بالميل والرغبة، فهذا التدخل للعنصر الإرادي يمنح السلوك الزواجي شيئاً من الموضوعية الواقعية، كما يقيه مخاطر عدم استقرار العاطفي المرتكز على الانفعال الفاقد للقاعدة منطقية له والنابع من تأثير تضارب الظروف الاجتماعية والنفسية وربما حتى الاقتصادية كذلك للنسق الأسري والزواجي، وبناءً عليه فإن التدخل التأثيري لهذا العنصر أي الإرادي على التعاطف قد يتبلور في بناء صيغ سلوكية تعكس الرغبة والإرادة في النمو المشترك المتبادل الوجداني والإدراكي والغرض من ذلك استشفاف حاجات الآخر وطموحاته، مرامييه الحياتية عن وعي وبالتالي الرغبة في المشاركة في المواقف الاجتماعية والانفعالات النفسية وجدانية والمشاركة في حد ذاتها كسلوك، من هنا تتبع الحاجة إلى تركيز الزوجين على الصداقة الكامنة في التزام الإرادة بشخص آخر تهدف إلى خيره...فتعاطف دائما قوي في البداية بينما تكون الصداقة أولاً ضعيفة ومهددة، فالمطلوب هو تكوين الصداقة المتبادلة بالاستفادة من الموقف العاطفي الذي يولده التعاطف، ومن الخطأ إبقاء الحب الإنساني في مستوى التعاطف، بدلا من تحويله إلى صداقة فعلية ودائمة بين الزوجين، فهذا الخطأ هو الذي نفسر به سبب الفشل في المواقف الاعتيادية في النسق الزواجي الذي يتعرض له الحب الإنساني أحيانا والذي قد يظهر بعد الزواج، المهم في وجوديه العاطفة الزوجية مهما كانت طبيعتها ومهما كان وجودها قبل أو بعد الزواج أنها مفاعل نشط و فعال

في إدراك الأنا عند الزوج أو الزوجة متطلبات الآخر والأهم العمل على إشباعها عن وعي ورغبة المتجسدة في تنميط وتنوع الوسائل والطرائق لذلك تحقيقها أو العكس وذلك تبعاً لطبيعة العاطفة بينهم، وبالتالي فإن غياب أو حضور هذا المفاعل في الموقف التفاعلية الزوجية يطبع العلاقة الزوجية بصورة معينة قد تكون مقبولة أو مرضية عند الطرفين أو تجعل أحد الزوجين في حالة استياء، إذ كلما كان التقارب العاطفي عالياً ازداد معدل المتطلبات الزوجية إشباعاً والعكس صحيح من خلال جملة العمليات السلوكية الزوجية التي تتدرج ضمن زمرة الأدوار الزوجية.

2.1.4. معايير العاطفة الزوجية: إن الارتباط العاطفي بين الرجل والمرأة على مستوى النسق الزوجي قد ينشأ قبل الزواج أو بعده وعليه لا علاقة لوجود الزواج في حد ذاته كرباط بوجود طبيعة معينة للعاطفة الزوجية، في حين لها تأثير بالغ الأهمية في ترسيخ أو هز دعائم الزواج تبعاً لتلك الطبيعة، حيث أن العاطفة بين الزوجين "تبنى أساساً على معدل الصداقة والمسؤولية المشتركة" [R.J.Jerolman, 29/01/2001, p3] الواردة في النسق الزوجي أو الشعور بالمسؤولية وبالتالي يتبلور سلوك الدور الزوجي متخذاً صورة بعينها قد تكون تجاذب أي المحبة أو قد تكون تنافر، وهنا توجد الكراهية كما قد تكون عدم الاكتراث واللامبالاة ولأجل معرفة مدى نضج البناء الوجداني العاطفي بين الزوج والزوجة في إطار النسق الزوجي على المسار الانفعالي يتم اللجوء إلى ثلاث معايير كل منها يعبر عن درجة القرب الانفعالي الوجداني هي التعلق، الرعاية، والألفة والمهم أنها تترتب على هذا النحو لما لها من أثر متراتب.

1.2.1.4. معيار التعلق: يشير مفهوم التعلق لحاجة الرجل أو المرأة إلى "الوجود الجسمي والمساندة الانفعالية من قبل" [لندا دافيدوف، ط4، 1997، ص75] الزوج الآخر بذاته، لما يرى فيه بعض من الخصائص القيمية، النفسية، الجسمية، الفكرية والاجتماعية،

التي تتوافق والذي توافق وبناء شخصيته، إذ يترتب عن ذلك الوضع الوجداني العاطفي معاملة نوعية يستشعرها أحد الزوجين تحمل له الاحترام والقبول لما فيه من مميزات وخصائص تشعره بالراحة والأمن، إضافة إلى الاهتمام لما يفعله ويقول أو لما يطمح لتحقيقه ووجد التأييد والدعم المعنوي والمادي أو يتلقى منه انتقادات مراعيًا فيها إنسانيته الذي يتخلله الخوف من فقدته أو حتى إهانته أو التقليل من أهمية ما قدمه وإن كان بسيط وساذج وأقل بكثير مما يتوقعه منه لأن غايته من ذلك الرصد للأخطاء والهفوات هو تقويم سلوك الداء لا التجريح والتوبيخ، وبناءً عليه يشعر الطرف المقابل له بحنانه وخوفه عليه، ومن هنا تبدأ المؤانسة الجسمية والمساندة النفسية والعقلية، لكن ماذا يعني تعلق إنسان بإنسان؟

إن مفهوم تعلق فرد بأخر لا يتوقف عند وجود الميل الوجداني المعبر عن وجود محبة، بل هو يتجاوز الشعور إلى ضرورة وجود معيار ثاني يكشف عن مدى هذا التعلق يجسد فيه وبه تلك المشاعر الدالة على الاستحسان الوجداني العاطفي المجرد، إن هذا الأخير لابد أن يتعدى المستوى الباطني النفسي إلى المستوى الظاهري الفعلي والذي يتجلى في أداء كل من الزوجين لأدوارهم الزوجية بالذات وما يقدمه الأول للثاني ومدى قدرته على إحداث التوافق بين حاجات وإشباعات عند الثاني، حيث ذاك الجهد في السعي إلى إشباع حاجات يعكس عند الطرف الآخر الاهتمام، والعملية عكسية طبعًا متبادلة، إذا التعلق صورة باطنية داخلية، يرصد وجودها من توتر أحد الطرفين وقلقه عند غيابه وحالة الرضا والاسترخاء في حضور الطرف المتعلق به وبينما في حالة وجود اللامبالاة في المواقف التفاعلية الزوجية أو غيابه فإن التعلق عند الطرف الأول مفقود.

2.2.1.4. معيار الرعاية: إن تفاعل رجل وامرأة في إطار النسق الزوجي لا يكون على مستوى الإحساس فقط، بل هناك مستوى أكثر واقعية وأكثر تجسيدا لمضمون الإحساس، والمتمثل في المستوى الأدائي للأدوار، إذ هذا الأخير يتميز " بالاختيار الواعي - المتبادل - للزوجين واستمراريته " [حامد عبد السلام، ط5، 1984، ص130] لمختلف الإشباعات المقرونة بوجود النسق الزوجي ذاته والمرتبطة بدوره برضا الطرفين لما يقدمه له الطرف الآخر في علاقته به.

عادة ما يعبر المستوى الأدائي للزوجين اتجاه بعضهم البعض والحاح كل طرف في تحقيق الراحة بأنماطها عن مقدار " الإحساس بالاهتمام والمسؤولية " [لندا دافيدوف، نفس المرجع، ص754] المتبادلين بينهم، والمدعمة باللفظ الحامل لمعاني المجاملة والغزل و الإطراء والشكر...، لما يقدمه أو يقوم به أحد الطرفين في البيت أو خارجه أو بالممارسة الفعلية بالفعل بتقديم الهدايا أو مساعدة في العمل الخاص بالطرف الآخر أو قضاء بعض حاجاته معتمداً على نفسه من باب التخفيف عنه ضغط وتيرة الأدوار وتداخلها وضرورة أداءها... وهذا تدليلاً على اهتمام الزوج بالطرف الثاني لإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وبالتالي إرضاءه إن أمكن ذلك، لذا فإن الأداء الحيوي للزوجين يتطلب توفر روح الدور إضافة إلى السلوك العفوي التلقائي لأن هذا الأخير وحده يجعل التعاملات بين الزوجين رسمية، جافة وأداء الدور عبء يزيد من إرهاق القائم به، لكن هل رعاية أحد الزوجين للطرف الثاني وتعلقه به يمكنه من تحقيق الرضا والطمأنينة.

3.2.1.4. معيار الألفة: إن رعاية زوج لزوجته أو في الاتجاه المعاكس، قد تكون صادرة من قوة تأثير تغذية الرجعية المرتكزة على عدة مبادئ قد تكون مرتكز على صلابة وصرامة الإطار القيمي أو على وعي أحد الزوجين بدوره ومكانته داخل النسق الزوجي وعمق التأثير المتبادل لإشباع حاجات بعضهم البعض، والألفة حالة شعورية ذات طابع تلقائي تختلف عن الرعاية ذات الأساس العاطفي في سعة مدارات الثقة المتبادلة بين الزوج والزوجة، إذ أن هذه الأخيرة تكسب الرعاية ذات الأساس العاطفي الوجداني " القدرة على البوح للزوج الثاني بكل قضايا الخفية المتعلقة بشخصيته " [S.Trembly, 26/10/2000.] مهما كانت درجة الاختلاف أو الاعتقاد بالاختلاف أو غير مقبولة أو غير مرغوب فيها ومهم أنه دون رواسب ثانوية في الوعي الباطني لأي منهم قد تكون ناتجة عن سوء فهم أو سوء تفهم حالة للطرفين، حيث أن تلك القدرة توصل بالضرورة لطريقة تضمن التشاور في كل القضايا حتى الحرجة منها وتبادل الاهتمامات والآراء والمشاركة في حل المشكلات اليومية ومناقشة الخلافات المتنوعة، كما تمكن من التعبير عن حالات الانسجام أو الانسجام بالغضب أو الراحة في " شريكه بالقدر المناسب، بحيث يرضى كل منهم عما يتلقاه من الجانب الآخر وعما يمنحه " [أحمد زيدان وآخرون، ط1، ص26] له من اهتمام، مدركاً ومتفهماً مسببات وأبعاد تلك الحالات الزوجية وساعياً إلى أعانته في حلها وبذلك تتحقق رغبة الزوج couple في ضمان " الاتصال عن قرب بإنسان موثوق فيه " [لندا دافيدوف، نفس المرجع، ص754] يؤمن له مقدار من التفاعل الإيجابي والانسجام معه في

حالات يرى أن وجوده ضرورة في مواقف انفعالية تفاعلية معينة وبالتالي الإشباع العاطفي المتمثل للإحساس بالأمان العاطفي^(*) وكأن هذا الأخير هو البلازما التي تجمع الوحدات الاجتماعية، النفسية، العضوية، والفكرية في النسق الزوجي وبالتالي الابتعاد عن الأفعال الزوجية غير المقبولة اجتماعيا كالغيرة، الشك، الكراهية...، والتي تتحول إلى سلوكيات كالضرب، الشجار، الحجز في البيت قطع وعلاقته بالأوساط الأخرى الخارجية عن النسق الزوجي التي تحقق الراحة أو الاستمتاع...، إذا فالألفة الزوجية تمنح سلوك الدور الزوجي درجة عالية من اللين والمرونة الأدائية، كما تجعل التوقعات الدور قريبة من مدار سلوك الدور لأن الألفة تعكس التقارب الذي يفرز المعرفة بكل مكونات الفرد وحاجاته ورغباته... الخ.

3.1.4. قوالب الدور العاطفي الزوجي: انطلاقاً من مبدأ أن الارتباط العاطفي أحد

أهم العناصر البنائية الأساسية في النسق الزوجي، فقد وضع لنفسه موقعا قطبيا بالغ الأثر على إثر طبيعة المواقف التفاعلية الانفعالية التي يتكرر الحدث فيه سواء بوجود عاطفة حب أو كراهية أو عدم الاكتراث وذاك كونها " وسيلة للتجانس، ومصدر فجائي لاندفاع المشكلات أو المشاحنات في ذات الوقت " [B. B . legros: op.cit, p105] تبعا للعائد المترتب عن التفاعل الزوجي، فإذا كان مكافأة مادية كهدية... أو معنوية كقبلة اللمس أو إطرء... يولد عنه إشباع عاطفي أي حب وإذا كان تكلفة مقبولة لكن غير مشبعة يتولد فراغ عاطفي، أما إذا كانت التكلفة غير مقبولة تماما فإنها ستفرز عاطفة الكراهية بين الزوجين، لكن المهم كيف أن هذه الطبائع الثلاث التي تتخذها العاطفة الزوجية تؤثر على سلوك أداء الدور؟

إن وجود عاطفة الحب بين الزوجين يدل على توافر قنوات اتصال واضحة ونشطة مستمرة وجيدة، مما يؤدي إلى فهم زوج للرسائل الاتصالية التي تبعثها الزوجة سواء على نحو إيجابي أو صريح كذلك نادراً - وغايتها من تلك الرسائل، والتي قد تكون حاملة لمضمون تنبيه لطيف، نقد حنون، مداعبة، غزل... وكل هذا تنبيه للوجود موجهة نحو الطرف الآخر من العلاقة ونفس الغاية يرمي إلى تحقيقها الزوج من خلال رسالاته الاتصالية للزوجة، ومن وهنا يحدث توحيد معاني ودلالات موجودات النسق الزوجي وموجودات خارجه

(*) لا يقصد هنا بالاستقرار نمط واحد فقط أي الاستقرار الجنسي بل عند الاعتماد الإيجابي المتبادل بين الزوجين يتحقق

أنماط كثيرة من الاستقرار جنسي، مالي، نفسي، أسري، ذهني... الخ

وفي علاقة الزوجين بها الذي يعكس التقارب في الاهتمامات والطموحات أي يحدث ما يعرف بالتقارب الفكري والنفسي يتمكن الزوجين من تحديد " القضايا الزوجية والاتفاق حولها وانتقاء حلول مناسبة للمشكلات الحياتية بمشاركة الطرفين معا " [J.Carneau: n°7, 13/08/2000]، أما إن وجد الارتباط العاطفي قبل وجود العلاقة الزوجية فيزداد النسق الزواجي ترسيخا ودعما وصلابة في وجه تقلبات الظروف المعيشية، إضافة إلى اتساع مجال القيم المشتركة مما يؤدي إلى توقعات مشتركة بين الزوجين تميل إلى قابلية التطبيق والواقعية وبالتالي تزداد مجال الحركة المشتركة للزوجين اتجاه بعضهما ومع بعضهما، شريطة وجود " الحب متبادل بين الزوجين، أما إذا كان الحب من طرف واحد دون تبادل من الطرف الآخر له نفس المشاعر، فهو بذلك سريع الانهيار والفشل " [أحمد زيدان وآخرون، مرجع سابق، ص 100] في مواجهة المشكلات وبالتالي تتحقق متطلبات طرف دون الطرف الثاني أو على حساب متطلباته النفسية والاجتماعية هذا الأخير وقد تصل هذه القضية إلى مستوى الإشباع الجنسي و استمتاع به، وبمرور الوقت تتحول عاطفة المحبة من طرف أحد الزوجين إلى " مشاعر عاطفية محببة " [عدل السوري، 1999، ص 75] ويفقد أحد الشريكين أو الاثنين معا الشعور بالأمان والاستقرار في النسق الزواجي ومن هنا تتحول الممارسات السلوكية الأدائية – سلوك الدور - إلى سلوك فاقد للنكهة واللذة الزوجية وبالتالي يقل الشعور بالانتماء للنسق الزواجي إلى الانعدام ويحل الصراع من أجل البقاء والسيطرة لإثبات الوجود العملية المحركة أو المنشطة للاتصال بين الشريكين، وتتولد مفاهيم يستعملها الطرف المسيطر لإشعار الطرف الثاني بسيادته عليه أو تحكمه فيه والتفوق^(*) عليه ويصبح هذا الأخير في حالة إما هيجان وانفعال المؤدي إلى التوتر فيحدث تبادل هذه الفكرة في زمرة سلوكيات الأخيرة أو في حالة استسلام وبرود عاطفي لأن وعيه أجرى عملية موازنة بين جملة مكتسباته^(**) الخاصة ومثيلتها عند الطرف الآخر على نحو تلقائي وبتوجيه وتأثير من المصلحة الفردية المكونة لشخصيته، حيث أنه في الحالة الأولى – الهيجان - تكون المكتسبات الفردية الخاصة بالزوجين متعادلة وإن كانت ليست من ذات النوع وبنفس الدرجة التأثيرية.

(*) : عادة ما تكون السيادة الذكرية نتيجة الإنفاق أو سيادة الأنثوية نتيجة تميز الزوجة على زوجها بيسر الحال أو عراقة النسب...الخ وهنا قد يستعمل كل طرف ما يملكه من إمتيازات اجتماعية واقتصادية وحتى العلمية في بعض الأحيان.

(**) : تنتوع مكسبات الزوجين حسب الجنس وحسب معايير أخرى كثيرة وأول المكتسبات قيمة هو العامل الاقتصادي لأنه له علاقة ببقاء وجود النسق الأسري.

ومن هذا المنطلق، قد يتخلل سلوك الدور للزوجين معاً فيه شيء من العنف وعدم الرغبة في تحقيق الراحة النفسية والجنسية وبالتالي يفتقد سلوك الدور الجدية والرغبة في تحقيق الراحة الحقيقية والكاملة للطرف الآخر، كما أن توقعات الدور تكون صحيحة لمن ليست سليمة لسلبيتها مقارنة بسلوك الدور، لذا قد تدخل عملة المقايضة في المنفعة والإشباع لأجل الحصول على شيء من هذه الأخيرة إدراكاً من الطرفين بأن كلا منهم بحاجة إلى الآخر، بينما وفي الحالة الاستسلام الطرف الهزيل القوة أمام الطرف المقابل له نتيجة كون مكتسبات الزوج المستسلم أقل بكثير من الطرف المقابل له وهنا يكون الواقع التفاعلي الانفعالي في المواقف الزوجية جافة وصلبة^(*) لكن مقبولة - أي عاطفة محببة - وبالتالي يترتب عنه سلوك الدور فاقد لأي نوع من النكهة الزوجية سواء كانت حلوة أو مرة، إذ يحافظ الفاقد لعاطفة الحب الزوجي على امتداده العاطفي الأسري لأسرته الأصلية ويجد فيها الإشباع النفسية والراحة الوجدانية المفقودة في نسق الزوجي وبذلك يبقى " مشتتاً في عواطفه بين أسرته الجديدة وأسرته الأصلية " [علاء الدين كفاي، مرجع سابق، ص 167] لأنه على وعي تام وإدراك حقيقي واقعي بضرورة الانفصال عن هذه الأخيرة، وضرورة التحول التام والكامل بكل اهتماماته وعواطفه نحو نسق الزوجي لكن فقده للأمان العاطفي أفرز عنده هذا الاتصال المزدوج، إذ يجعل هذا الأخير الطرف المقابل له كثير التذمر والشكوى مما يدفعه الواقع الزوجي إلى المغالاة في معاملته الجافة وعدم الاكتراث، وهذا يعني أن فقدان الحب الزوجي أو أحد معاييرها في أدنى حد يولد لدى المستسلم إرادة في الحفاظ على التواصل مع أسرته الأصلية تعبيراً منه غير واعٍ عن " رغبته في التخلص من هذا الارتباط " [سامية حسن الساعاتي، 1983، 117] إضافة إلى عجزه في التكيف الاجتماعي أو التوافق النفسي في آن واحد وتتجسد تلك الرغبة في الزيارات المستمرة للزوجة أو الزوج لأسرته الأصلية على حساب درجة وجوده في أسرته الجديدة أو ارتباط الرجل بأمه أكثر من زوجته أو تعلق الزوجة بوالدتها واجتماعها بها والاحتجاج الأخيرة مكانها عن أي وضع خاضعة له، وهذا يؤدي إلى ارتباطك في سلوك الدور وعدم التقاني والاهتمام سواء بالنفع والإشباع أو بالضرر والحرمان.

2.4. الدور النفسي: يعتبر الدور النفسي أحد مركبات الدور الاجتماعي الزوجي

المؤدى من طرف الزوجين في علاقتهم ببعض، حيث أنه ينفصل في أدائه على الدور الوجداني العاطفي في النسق الزوجي البتة ولهم علاقة تأثيرية متبادلة بالغة الترابط لكن ما

(*) : لا يقصد بالصلابة في هذا المقام بالمتانة، بل يقصد بها تحمل القسوة وفقدان المرونة، التي تقاوم الكسر.

الفصل هنا وعلى مستوى التأطير النظري إلا بغرض التحليل والمعالجة فقط، ذلك أن منطق البعد الوجداني العاطفي يختلف عن البعد النفسي والبناء النفسي.

1.2.4. البناء النفسي الزوجي: يتكون البناء النفسي للزوجين من زمرة المكونات

الداخلية المتمثلة في جملة الانفعالات، الحاجات الإنسانية، الاستعدادات، القدرات، المهارات والمعرفة...، التي تظهر في الوسط الخارجي على شكل سلوك أو استجابات سلوكية في مواقف تفاعلية نتيجة بين الزوجين وتأثير من مثيرات معينة لها علاقة بالعلاقة الزوجية والمركبات النسق، وبناءً عليه فإن الدور النفسي داخل النسق الزوجي في التوقع له من طرف أحد الزوجين في علاقتهم ببعض، تصوراتهم له وكذلك أداءهم له يتوقف على مدى ارتباطه بتلك البنية ومركباتها، حيث أن انتماء كل من الرجل وكذا المرأة إلى نسق زوجي يدل على رغبتهم الحقيقية والواقعية في الإشباع المتبادل لحاجات بعضهم البعض في أغلب الأحيان، حيث تتحرك وتتشط كل تلك القدرات النوعية التي يتمتع بها الزوجين في هذا الاتجاه للتعبير عن رغبة الزوج في إشباع حاجات زوجه والمهم أن تلك القدرات بمرور الوقت تتحول إلى مهارات فنية يستعملها أحد الزوجين في ذلك الإشباع يتعلمها كل منهم في علاقته بالآخر، هذا يعني أن مكونات البناء النفسي للزوج والزوجة لا تختلف عن بعضها البعض لكن كفايات التعبير عنها تختلف وكفايات تدخل الطرف المقابل له لإشباعها تختلف وذلك نتيجة الضبط القيمي والمعياري الذي خضع له إنشاء البناء النفسي ذاته.

2.2.4. آليات الدور النفسي: إن تعبير أحد الزوجين عن الرغبة في الطرف المقابل

له أو عن أي الحاجة أخرى في البناء النفسي بقية الحاجات في شكل سلوك يعتبر من العوامل الأولية الهامة لبدء التفاعل الزوجي وتطويرة وتحفيز الزوجين على بذل القدرات وتشكيل وتنميط المهارات فيه واستخدامها تبعاً للضرورة الموقفية، لذا فهي تختلف بين الأزواج والزوجات كفتنيتين مختلفتين من ناحية وبين الزواج والزوجات كل على حدا من ناحية ثانية، كما أن نشاط تلك القدرات من طرف أحد الزوجين ودرجة النشاط يكون نابع من بناءه النفسي كالرغبة، الميول الاهتمام... الخ، لكن السؤال الذي يطرحه أحد الزوجين على ذاته هل يلقى ذاك النشاط الاستجابة المتوقعة من الطرف الزوج المقابل له؟

إن قدرة أحد الزوجين على التعبير عن الحاجة والتعبير في ذاته كسلوك جاء نتيجة وجود حاجة وترتب عن وجود الحاجة، القدرة على التعبير عنها، التعبير في حد ذاته، والاستجابة لهذا الأخير، كل ذلك يعتبر كتلة واحدة متفاعلة نفسياً، بمعنى أن هذه الكتلة

تأخذ من الفرد طبيعة النفسية والشخصية وأساليب التعايش مع الآخر وخاصة لو أن شخصيتين المتفاعلتين زوجين أي أن درجة التفاعل الحميمي بينهم عالي جداً والاندماج المطلوب عالي جداً كذلك، ففي الوقت الذي قد تحب فيه بعض الزوجات المداعبة، الإطراء والغزل نتيجة الجهد المقدم في جعل الوسط^(*) الأسري وأركان البيت مريح نفسياً للزوج خاصة لأنها على اتصال نفسي دائم بالزوج واحتكاك دائم كذلك به واهتمامها بكينونتها الخاصة لأجله ولراحتها لنفسية فإن له تأثير على أدائها للدور النفسي بشكل أو بآخر يتجسد في طبيعة رد الفعل الصادر عن الزوجة والعكس صحيح، إذ أن القراءات التوقعية المتبادلة لزوجين لسلوكات الطرف الآخر قد تزيد من دافعيته^(**) في الاهتمام لأداء الدور النفسي أو العكس، حيث أن تلك القراءات قد تكون ذات دافعية موجبة أو العكس.

3.2.4. قوالب الدور النفسي الزوجي: إذا انطلقت هذه القوالب من فكرة أساسية في

علم النفس مفادها أن هذا الأخيرة يرى المكونات الداخلية لكل فرد في الواقع الاجتماعي من خلال زمرة السلوكات الصادرة عنه نتيجة تفاعلاته مع الوسط الخارجي له فإنه يمكن رصد تلك القوالب الأدائية للدور الزوجي النفسي لما تقدمه الزوجة وظائفها المنزلية لأن هذه الأخيرة تتعدي في وجودها تلك العملية الآلية الأتوماتيكية المجسدة الحركة المباشرة لسلوك الزوجة في البيت بقدر ما هو البعد النفسي لجو البيت في حد ذاته هذا البعد الذي يعطي مفارقة فجوة بين حالة نفسية للزوجة قد تكون دالة على الرضا كالغبطة، المرح... نتيجة السلوك الإيجابي الصادر عن الزوج وأخرى قد تكون دالة على الإحباط لأن ذاك الوضع يفرز عندها ردة فعل سلوكية كالتذمر صريح أو الضمني، المشاكسات، التشكيك في انجذاب الزوج...، وبما أن وجود ضوابط اجتماعية لسلوكها تمنعها من التعبير عن قلقها، تعبها، غضبها من زوجها كما أن للزوجة أسلوب ثاني في التعبير بالارتداد على غيره ممن هم أضعف منه - الزوج - أو ترتدد إلى الصمت والمهم أن هذا السلوك أو ذاك له بدوره تأثير ساء إيجابي أو سلبي على أداء الزوج لدوره النفسي، هذا إذا ما بدر من الزوج سلوكاً يحمل

(*) : يبدو للوهلة الأولى أن شؤون البيت مجال ضيق ومحدود وتديرها لا يحتاج إلى أي استعداد من أي نوع، في حين أن حقيقة مجال تدبير شؤون البيت يتجاوز مدار تنظيف البيت وتحضير الوجبات وغسل الملابس بشكل يومي، على الرغم من كونه عمل متعب عضلياً لربة البيت وممل بعض الشيء نتيجة طبيعته الميكانيكية الروتينية الذي يحتاج منها التنظيم قليلاً من التفكير في مقابل الجهد الكبير والوقت الطويل.

(**) : لقد أورد الأستاذ في طرحه للعملية الاتصالية أن الفرد يتأثر كثيراً بالمعلومات التي يستنبطها من تعامل الآخر معه كما أن تلك العملية الاتصالية تتأثر بالتنبؤات، لكن الانطباعات التي يدركها الزوج عن زوجته أو الزوجة عن زوجها لها تأثير أكثر قوة من الولي والثانية لأنه عاد وفق التحليل السيكو-سوسولوجي الانطباعات الجديدة من ناحية والخاصة من ناحية ثانية أكثر قوة تأثيرية في العملية الاتصالية الدافعية الأدائية- أنظر: حيسن خريف، 2005، ص 29-32.

في طياته التهوين لعملها أو أداءها، وبذلك يزيد من تعب وملل الزوجة وبالتالي شعورها بالاغتراب في للنسق الزوجي، إذا العلاقة القائمة بين الزوجين مردها توافر مبدأ " المعاملة بالمثل في الزواج والذي في ضوئه يعطي كل زوج ويتلقى بالمقابل " [إقبال محمد بشير و آخرون، دون سنة نشر، ص32] أما إذا صدر عن الزوج إطرء ومدح أو غزل... لما تقوم به الزوجة في البيت، فإن هذه الأخيرة تشعر بالانتماء الحقيقي إلى النسق الزوجي، وبالتالي لا تجد أن جهدها يضيع دون مقابل مادي أو معنوي، وبالتالي تتمكن الزوجة من " إضفاء البهجة على الجو المنزلي " [مصطفى السويدي، مرجع سابق، ص 110]. لذا فإن تدبير شؤون البيت عملية نفسية أوسع مداراً وأعقد أداءً على الزوجة.

إن تدبير شؤون البيت من طرف الزوجة من الناحية النفسية يعني إحداث تجديدات مستديمة في الجو العام للبيت بدءاً من الديكور بين الحين والحين دون تكليف ميزانية البيت والأسرة وخلق جلسات عائلية لحوار، المناقشة، الترف والترفيه داخل الأسرة والعائلة كسبيل للتواصل والتقارب بين أفراد العائلة وتبادل الأفكار لفهم شخصيات بعضهم البعض وأساليب تفكيرهم من خلال قدراتها العقلية النوعية التي تستمد طاقتها من حنان الزوج ورقته عليها، وهنا تتحول الزوجة من شخص أو عضو إلى آلية لتنشيط الاتصال والتفاعل، ولكن شريطة كون الزوجة مدركة بحاجات الأسرة وواعية بأولويتها عند أفرادها وخاصة الزوج^(*)، ولا يكون هذا الإدراك والوعي من طرف الزوجة فاعلاً ونشطاً وذا أثر حقيقي إلا إذا لقي الدعم من حلال أداء الزوج دوره النفسي ضروري للزوج المتجسد في جملة " ملاطفة ومداعبة الزوجة في اعتدال وحسن معاملة " [نبيل السملوطي، 1981، ص206] في المواقف التفاعلية الزوجية، أيضاً يكمن دور الزوج النفسي في إمداد الزوجة بمجال ثقة واسع في النشاط والحركة يسمح لها بتدبير شؤون البيت بالكيفية التي تعتقد أنها مناسبة، وبذلك أداء الزوج لدوره النفسي يعزز شعور الزوجة بالانتماء للنسق الزوجي، ويتحقق ذلك فقط إذا ما كان الزوج على يقين من القدرات العقلية النوعية للزوجة على إدارة الشؤون المالية للأسرة وقناعاته بأن هذه العملية جزء من مبدأ الشراكة الزوجية، والمراد به هنا ليس عملية الإنفاق في حد ذاتها، بقدر ما يقصد به الدعم النفسي والتعزيز الزوجي، الذي يجعل التقارب الزوجي على الصعيد النفسي في تزايد متوالي في مختلف المواقف التفاعلية الزوجية، وهنا يتحقق مدلول

(*) : إن المراحل الإنمائية التي يمر بها الفرد والظروف التي يخضع لها في كل مرحلة تفرز عنده جملة من المكتسبات

التي قد تتأرجح في تنمايز بين الأزواج Les maries بين المعطيين السالفي الذكر، ومن ثمة فإن سلم الأولويات والحاجات يتبدل تبعاً لتل التراكمات الخاصة بكل زوج.

التوافق النفسي الزوجي في النسق الزوجي، هذا الأخير الذي لا يتطلب بالضرورة التطابق في لشخصية ولا التشابه في الطباع بقدر ما يتطلب وبدرجة عالية جداً الفهم والاستيعاب الذي يحقق التقارب والولوج النفسي.

3.4. الدور الجنسي: إن الدور الجنسي بين الزوجين في إطار النسق الزوجي عادة ما يمر أداؤه بأربع مراحل^(*) تترتب كالتالي الرغبة الجنسية، الإثارة الجنسية، النشوة الجنسية وأخيراً ما بعد النشوة، لكن في هذا التحليل السوسيولوجي لا يهم تقديم هذه الراسل كل على حدا لأنها تتدرج ضمن علمي علم الجنس *Sexologie* وعلم النفس الجنس *Psycho* *Sexologie* بقدر ما يجب أن توفره كل عملية للزوجين من لإشباع في إطار أداء الدور الجنسي وكيف يدرك ويعي ويفهم كل منهم ما يجب القيام به لتبادل الإشباع.

1.3.4. مدلول الدور الجنسي: تعود جذور الدور الجنسي في النسق الزوجي للزوجين إلى مرحلة متقدمة جدا من حياة الفرد – أنثى أو ذكر - وطريقة نشوءه الاجتماعي وكذا وجوده في الجماعة، حيث يتعلم هذا الأخير مدلول جنسه منذ نعومة أظافره من خلال معرفة تصنيفه لذاته من الناحية الجنسية والنابع أساساً من تصنيف المجتمع له، وبالتالي تستمر تلك التفرقة بين الجنسين طول أطوار النمو الجنسية والنفسية تحت إمرة وتبعاً للنمو الاجتماعي وبتوجيه من طرف زمرة القيم والعادات الممارسة في الواقع الاجتماعي الواقعي^(**)، حيث أن توقعات المجتمع تختلف جوهرياً للدور الجنسي بين الذكور والإناث، إذ يتوقع^(***) المجتمع بجماعاته المختلفة من الفئة الأولى في المجتمع أن يكون أكثر استقلالية، موضوعية، نشاطاً أقوى على التنافس، أكثر مهارة في المهنة، منطقياً، مغامراً، قادراً على اتخاذ القرارات بسهولة، واثقاً بنفسه، طموحاً وأخيراً مستعداً لأن يقود الجماعة الأسرية دائماً، هذا ما يؤهله اجتماعياً إلى قيادة الأسرة والقيام بالخطبة... الخ، إضافة إلى أن مجال العمل الخاص به يكون خارج المنزل، بينما تتوقع ثقافة المجتمع من الأنثى أن تكون على درجة أقل من الرجل في هذه الصفات، حيث تطهي جانب آخر درجة أكبر وأهم تلك

(*) : لمزيد من المعرفة والإطلاع أنظر مقال: محمد الهادي، العلاقة بين الجسد والروح، منتديات الساري، قسم الصحة النفسية، القسم النفسي، ص (10-06) www.alsary.com/vb/f45/t7034.html

(**) : والقضية ليست مرتبطة هنا بالمجتمعات المتقدمة أو المتخلفة فإن هذا الإنماء يكون عند كلتا النموذجين الاجتماعيين لكن بدرجة من الاختلاف البسيط متمثل في مدى ارتباط الفاعلين في المجتمع بالنسق القيمي الخاص بمجتمعهم.

(***) : لمزيد من الفهم حول قضية مدلول الدور الجنسي وجذوره الثقافية والأدائية من طرف الجنسنيين الذكر والأنثى يجب

الإطلاع على المقال: مواقف الدور الجنسي <http://www.kenanaonline.com/page/3965>

الصفات عند الأنثى كالرقّة والإحساس بمشاعر الغير، اللباقة، الأناقة والهدوء، إضافة إلى الاهتمام أفراد البيت والقدرة على إظهار مشاعر الحنو على عكس الرجل بدرجة ما والأهم أما الملاً من الناس هذا إلى جانب توقعات في مجال الأنثى، حيث أن يتمحور في المنزل وتربية الأطفال ورعاية الزوج من جلال تلك الصفات، حتى وإن شاركت الرجل في العمل خارج المنزل.

بناءً عليه، فقد انبثقت جذور الدور الجنسي بين الزوجين من ذاك الأساس، لكن لم يتوقف مدلوله عند هذا المستوى بل أعطته الثقافة المجتمعية في كل المجتمعات الإنسانية ذاك المدلول نتيجة الربط بين الاختلاف في الجنس عند أفراد الجماعة من ناحية وضرورة إشباع الحاجات الإنسانية الجنسية لأنها حاجات غريزية من ناحية ثانية وقد حاولت الجماعة تهذيبها - الغرائز التي لا تـضمحل - وأنسنتها من خلال ربطها بالقيم في كـيفيات أدائها كما ربطا الوعي الفرد بجوانب أخرى لها ذات الأهمية في تحقيق راحته وأمنه واستقراره وهي الجانبين الوجود العواطف الوجداني والوجود النفسي، إذ أعتبر أداء الدور الجنسي من طرف الزوج والزوجة اتجاه بعضهم البعض وفي آن وحد -التوافق الجنسي- وبشكل إيجابي يجلب الأمان العاطفي والاستقرار النفسي.

2.3.4. أبعاد الدور الجنسي: مما سبق فإنه يتبين أنه لا يمكن أداء الدور الجنسي في ثنايا النسق الزواجي من طرف الزوجين إلا بالتفاعل الحقيقي على النحو الإيجابي الفاعل لبعدين أساسيين في العلاقة الزوجية أولهم الوجداني والثاني النفسي لما لهم ترابط في التأثير على سلوكيات الزوجين، وعليه فإن التوافق الجنسي الزواجي ومن ثمة الكفاءة الأدائية الجنسية للزوجين يتحقق أساساً من توافر التوافق الوجداني أو العاطفي إضافة إلى التوافق النفسي وتفاعلهم معاً أثناء أداء سلوك الدور الجنسي.

لقد أقر الكثير من علماء النفس الجنس وعلم الجنس معاً في دراساتهم^(*) لأنساق الزواجية المختلفة بأن جنس بين الزوجين هو ممارسة فعلية لمدلولات للحب الزواجي، وعليه فالأول يتعدى في وجوده حركات ميكانيكية للأعضاء الجنسية الذكرية والأنثوية، هذا يعني

(*) : في هذا السياق هناك مقالتان سبق ذكرهم كمرجعين في غاية الدقة والتحليل لعلمي، حيث قاما الكاتبان وهما مستشارين في الطب النفسي الزواجي في أثناء المعالجة في الربط بين الجنس وعلاقة الحب في العلاقة الزوجية في أداء كل من الزوجين للدور الجنسي المنوط بكل من الزوج والزوجة: الأولى بعنوان علاقة الروح بالجسد والثانية بعنوان الحب والجنس...الهمس واللمس.

أن التداخل بين الجنس وبين المشاعر الوجدانية في أداء الدور الجنسي قبله وبعده كذلك(*) لأن الترابط قضية لا مناص لإعطاء معنى تجديد للممارسة الجنسية، في حين فصل الجنس عن مشاعر المحبة(**) والمودة التي يحتفظ بها كل من الزوجين لبعضهم البعض يفقد أداء الدور الجنسي وسلوكه عند الزوجين المعطيات الوجدانية والروحية التي تمنح الزوجين القدرة على فهم انفعال الحاجة الجنسية في وقت معين وتفهم حضورها لأن ذاك الانفعال غير محدد الزمن، إضافة إلى أنه قد يظهر في فترات غير متزامنة(***) عند الزوجين معاً لأن عاطفة المحبة أو الرابط الوجداني الزواجي يدل على التقاء إنسان بكل صفاته الداخلية ومعطياته السلوكية بإنسان آخر بكل صفاته الداخلية ومعطياته السلوكية لقاءً يجعل من كل الأخطاء اللفظية أو السلوكية التي قد تحدث بينهم قضايا بديهية، بسيطة وأنية مقارنة بالمكون وطاقته التوجيهية للسلوك، حتى وإن صنف عامة الناس هذه الأخيرة في زمرة صفات الرجل العصبي، المتردد، الحازم... الخ أو زمرة الصفات المرأة غير الجميلة، غير اللبقة... الخ، والأهم من ذلك الالتقاء هو القبول المتبادل بين الزوجين لمكتسباتهم والزمرة الموصفات الخاصة الباطنية والظاهرية لطرفي التفاعل معاً، ذلك أن تلك المكتسبات هي التي توجه سلوك الزوجين وانفعالاتهم وتبلور مكنوناتهم، وعليه فإن ذاك القبول يدل على توافر ملامح التوافق النفسي للزوجين، بيد أن دور التوافق النفسي في الممارسة الجنسية يبعد كل القراءات الخاطئة أو حتى الصحيحة لكن لا تروق أو تترك للطرفين أو أنها توتر المسار التفاعلي المؤدي إلى حدوث سلوك غير مقبول، وبالتالي يمنح التوافق النفسي الزوجين التجدد لكل مرة في التواصل الجنسي ويجعله مكتمل وتام بين أفراد النسق الزواجي ومن هنا يتم تجاوز الزوجين للحواجز المادية والجنسية، وعليه فالممارسة الجنسية - سلوك الدور

(*) : هذا عندما تكون العلاقة الزوجية في إطارها التفاعلي السليم والصحيح، أما إذا ابتعدت عن هذا المسار فإن القضية تختلف، فإذا كان التفاعل سار نحو الاتجاه السلبى حيث توجد الكراهية إي النفور الطرفين عن بعضهم البعض مع عدم توافر القدرة على الانفصال ترتب عنه صرر عند ممارسة الجنس لأن التواصل هنا يجلب منه الشعور بالإهانة والتحقير أي الضرر النفسي، أما إذا كان التفاعل الزواجي مستقر في حالة الانعدام فإن الممارسة الجنسية تكتسب دلالة الميكانيكية الإفرافية المجردة من أي نوع من اللذة.

(**) : إن المحبة الزوجية قد تنشأ قبل أو بعد الاقتران، لكن المهم أنها تمنح الزوجين القدرة على تفهم سلوكيات الطرف الآخر التي قد تحمل معاني الرفض أو الإهانة أو تلك المعاني التي تدل على التعب والإرهاق، كما أنها وفي أدنى مردود لها المتمثل في محاولات الزوج الفهم لحظات الانفعال غير الطبيعي أو غير السوي عند زوجته أو العكس أو مساعدته على تقبل بعض التوترات أو محاولة شرحها له وخاصة من طرف الزوج أي =الرجل لزوجته وبالتالي التقريب بين المعارف المتعلقة بالآخر والزيادة في الخبرات عن العلاقة الزوجية الوجود المشترك أهم... الخ

(***) : إن نشاط وإلحاح الحاجة الجنسية عند فرد ما سواء الذكر أو الأنثى لا تكون اعتباطية، كما أنه لا يتحكم في تفعيلها أو إخمادها نشاط الوعي الإنساني إلا من خلال إثارتها بالتخيل مثلاً أو كما أنه لا يحدث تفعيلها في أي وقت يشاء الزوجين، إذ لابد من توافر جو نفسي وربما جو فيزيقي بيتي أي وسطي معين.

الجنسي - المجردة من العاطفة الزوجية هو التقاء جسد محدود بجسد محدود مما يترتب عليه أثر محدود الوجود لفترة محدودة.

تبعاً للعلاقة السالفة الطرح فقد فسر علماء المختصين في دراسة المشكلات الاجتماعية الخاصة بالأسرة والنسق الزوجي ومركباتهم البشرية والاجتماعية سواء على المستوى العلائقي، العضوي أو النفسي كالقلق أو الاكتئاب...، حيث أن فقد التوافق الجنسي يحدثه إلى درجة كبيرة عياب التوافق الوجداني والنفسي معاً في سلوك الدور الجنسي، هذا الأخير الذي يصبح حالة مؤقتة تنتهي بمجرد إفراغ الشهوة الجنسية.

3.3.4. سلوك الدور الجنسي: انطلاقاً من كون سلوك الدور الاجتماعي هو تلك الممارست السلوكية التي تحدث فعلاً في الواقع الاجتماعي من طرف الفرد الذي يشغل مكانة اجتماعية تعكس ذاك الدور، إذ فالحديث عن سلوك الدور الجنسي عند الزوجين لا يتوقف عند حدود المراحل الأربع الرغبة الجنسية، الإثارة الجنسية، النشوة الجنسية وأخيراً ما بعد النشوة لأنها تدخل في إطار علم الجنس *Sexologie* أكثر منها في علم الاجتماع، لذا ستكون معالجة سلوك الدور الجنسي في النسق الزوجي في ثنايا التركيز على القضايا التصورية والسلوكية الواجب اللجوء إليها عند كل مرحلة من مراحل أتمام سلوك الدور الجنسي لكن المهم يكون السلوك إيجابياً مدعماً للحياة الثنائية السليمة والصحيحة داخل النسق الزوجي.

لقد أكد المختصين في علم النفس الجنسي على إنه ليس من الضروري أن تظهر الرغبة الجنسية في أثناء القيام بسلوك الدور الجنسي عند الزوجين معاً وفي ذات الوقت حتى وإن كان بينهم تناغم وجداني سواء بسبب التعب في العمل خارج البيت أو داخله، عواقب مالية أو مهنية، مشكلات اجتماعية أو نفسية، لطبيعة الفرد النفسية ذاتها... الخ لأن كل هذه العوامل تجعل التفكير الإنساني يتجه نحو الاهتمام بها أكثر من التفكير بالرغبة الجنسية أو حتى إعطاءها الفرصة للانفعال، لكن على الطرف المبادر أن يحث الطرف الآخر على الاستجابة لرغبته عن طريق خلق الجو الرومانسي، الدعوة اللطيفة، الغزل، الكلام العاطفي، الحنو، الملامسة والتقبيل...، إضافة إلى حركات الاستدعاء^(*) والتي قد تكون بالإشارة أو

(*) : يشير الاستدعاء هنا إلى نداء أحد الزوجين الطرف الثاني إلى المضاجعة عندما تزداد في داخله الرغبة في المعاشرة أي إشباع الحاجة الجنسية، لكن طريقة المناداة تختلف بين الزوجين تبعاً لمرجعياته المعيارية إضافة إلى مقرونية الطرف الآخر لنداءه، فالزوجة تلجأ إلى الإحياء بينما الزوج يلجأ إلى التصريح... الخ

بالتصريح أو بالتفاهم الضمني الذي يدل على التناغم الوجداني والميل والتجاذب النفسي، وبالتالي تتولد الإثارة الجنسية وتزداد بوجود هذين المؤشرين الذين يهذبان ويلطفان الانفعال ويدفع كل من الزوجين على مراعاة ذلك والأهم تفهم كل طرف للطرف الآخر وفهم ما يمكن تقديمه له لمساعدته عليه، حيث أن وجود التوافق العاطفي الوجداني والتوافق النفسي يحدث فارق كبير في تلك المساعدة إذ وجودهم يدفع الزوجين في حالة فن قصدي واعي في التقبيل والمداعبة لما لها من آثار تفعيلية للتهيئة والإعداد للأجهزة التناسلية للزوجين، إذ عادة ما تحب الزوجة هذا المؤشر لما فيه من دلالة على العاطفة وجدانية والحب من زوجها وحيث أن الزوجة ربما تحتاج إلى وقت أطول من الرجل لعملية التهيئة والإعداد وقبل بلوغ النشوة الجنسية عند كليهما، كذلك يفيد توافر التوافق الوجداني والنفسي في دفع أحد الزوجين إلى تبطئ للانتقال للمرحلة الأخيرة أي ما بعد النشوة على نحو قصدي واعي مراعاة منه الطرف الثاني وهذا خاصة بالنسبة للزوج على الزوجة.

إن انتقال الزوجين في سلوك الدور الجنسي إلى المرحلة الأخيرة أي ما بعد النشوة الجنسية متوقف بدرجة كبيرة على استعمال الزوجين جميع اللغات الممكنة من خلال الحوار الوجداني المتبادل المبني على المعطيات النفسية الصحيحة والسليمة المعروفة عند كل من الزوجين عن بعضهم البعض والأهم استخدام تلك المعطيات وتلك المعرفة في إيجاد كل من الزوجين الطريقة المناسبة للطرف الآخر، تلك الطريقة التي من خلالها يتمكن كل من الزوجين من إشباع حاجة زوجه الجنسية بشكل جيد ومرضي، إذ أن لكل نمط من تلك اللغات له تأثيره النوعي، إذ أهم تلك اللغات في المرحلة ما بعد النشوة الجنسية لغة الجسد والمداعبة وهي لغة عادة ما تكون مبهمة وغير واضحة في بداية وجود النسق الزوجي، لكن عندما يتحقق التوافق الوجداني والتقارب النفسي تتضح معالم تلك اللغة ويأخذ كل جسم في التكيف مع الجسم الآخر وبالتالي إتقانها واستخدامها بشكل دوري في مرة يكون سلوك الدور الجنسي في الحدث فيعلم كل منهم متى وكيف وماذا يثار الزوج الآخر ومتى يحدث له كذلك، ومن هنا فإن أداء الدور الجنسي، التوقع له من الزوجين.

إن سلوك الدور الجنسي بين الزوجين وفي نطاق النسق الزوجي ليس مبني بدرجة كبيرة على القيام بالفعل الآلي للأعضاء التناسلية الذكرية والأنثوية بقدر ما هو مؤسس على رغبة الزوجين معاً في الحصول على فترة من الزمن تتميز بالأنس والانسجام تبدأ من التفكير، الاهتمام والتفهم المتبادل ببعضهم البعض وتنتهي بالراحة والاسترخاء النفسي،

الوجداني وأخيراً الجنسي وعليه فإن سلوك الدور الزوجي متوقف بدرجة كبيرة جداً على مدى معرفة كل زوجين بالآخر معرفة صحيحة سليمة تفتح أبواب التواصل الوجداني والتقارب النفسي الذي يعطي لذة نوعية للإشباع الحاجة الجنسية عند الزوج والزوجة معاً .

4.4. الدور الاقتصادي: لقد كشفت الكثير من الدراسات في علم الإنسان الاجتماعي^(*) للأنساق الزوجية والأسرية معاً أنه منذ وجود التجمعات البشرية الأولى أعتبر الزوج في النسق الزوجي الطرف المنفق على لكل الفعاليات الأسرية الاجتماعية والبشرية والمادية...، لكن التغيرات الاجتماعية والمعيشي التي لمست كل الأنساق الاجتماعية ونظمها غير الكثير من نشاط تلك الفعاليات الاقتصادي، هذا يعني أن التغير الاجتماعي أعاد تشكيل الأدوار الاجتماعية في تلك الأنساق، لذا هل كيف كان تأثير التغيرات الاجتماعية على دور كل من الزوج والزوجة على اعتبارهم الأطراف الفاعلة في النسق الزوجي وبالتالي كيف غير من تصور الدور الاقتصادي، توقعاته وسلوكاته؟

1.4.4. مدلول الدور الاقتصادي: لقد منح المجتمع منذ عصور قديمة جداً الرجل الحق في الإعلان عن رغبته في الزواج، انتقاء المرأة المناسبة له... الخ لأن كل هذه السلوكات اللصيقة بكيونة الرجل تعبر إلى حد ما عن مسؤولية الأساس الأول لها هو القدرة المادية له، من هنا تبلور حق الزوج في أخذ "مركز الرئاسة" [جوردون مارشال، ط1، ج2، 2000، ص263] في الأسرة ولقد عزز ذلك الحق الرجل من التكليف والإلزام الاجتماعي الخاص بالزوج^(*) بالقيام بمسؤولية إعالة والإنفاق أفراد الأسرة جميعهم بما فيها الزوجة، لا يقصد هنا ضرورة كسب الرزق والإنفاق على زوجته وأبناءه فقط أيضاً "الحصول على العمل ونوعه، إنما تنطوي على إمكانية الاحتفاظ" [سنا الخولي، 1983، ص86]

^(*) : يعتبر علم الإنسان الاجتماعي أحد فروع علم الإنسان (الأنثروبولوجية) الذي يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية، النظم والأنساق الاجتماعية، (البناء الاجتماعي) في المجتمعات البدائية المعاصرة الصغيرة البسيطة التركيب العلائق والمكانات والأدوار، وذلك من خلال دراسة المبادئ العامة للسلوك الإنساني في أي جماعة اجتماعية (أنساق الزواج ومركباته وتطوره) في البناء الاجتماعي، كما تدرس أصول المجتمعات، ثقافتها وتاريخها، كما تتبع نموها وتطورها ... الخ – أنظر: محمد عبده، 2002، ص20-46.

^(*) : إن منطق التغير الساري على كل مكونات المجتمع الإنساني وبما فيه الأدوار والمكانات الاجتماعية لكل الموجودات الاجتماعية في لمجتمع داخل مختلف الأنساق الاجتماعية، وعليه فإن حدث تغير في زمرة القيم والمعايير التي توجه تتمط الاختيار الزوجي، نموذج الأسرة، أسباب الزواج، عمل المرأة خارج البيت... الخ وجب أن يغير من دور المرأة داخل الأسرة كما غيره خارجها سواء من حيث نمط الدور أو كيفية الأداء أو عمق الدور في حد ذاته في جملة الأدوار الزوجية دخل النسق الزوجي، ولقد أكد هذا التصور كل من العلماء هارولد جارفينكل Harold Jarfincool وكولي Cooly من خلال تحليل عملية الاتصال وتأثير القيم =والنظم الاجتماعية في إنماء العالم المفهمي والتصور لذات الفرد وتواصله مع مكونات ومعطيات العالم الخارجي وتكوين شبكة علاقات الخاصة بكل من الرجل والمرأة: أنظر – جمال محمد أبو شنب، 2006، ص146-171.

بالدخل كضمان المستوى المعيشي المناسب الذي يحقق لهم الاستقرار النفسي والاجتماعي معاً وديمومته ويبعد الأسرة وفعاليتها عن المشكلات والأزمات المالية، إضافة إلى أن مدلول عملية الإعالة يتضمن كذلك تنظيم ميزانية للأسرة ووضع وترتيب قائمة الأولوياتها، إذ تسهم الزوجة في المقام الأساسي على نحو هامشي بما تعرفه من معلومات عن الخاصة بمستلزمات البيت الأكثر دقة وتفصيل، لكن بعد التطور الفكري والتغيرات الاجتماعية التي ترتبت عنه فيما يتعلق بمكانة المرأة في المجتمع الإنساني برمته وحصولها على مستوى من الاستقلالية الأدائية المادية كيف أصبح الدور الزوجة الاقتصادي في النسق الزواجي والدور المقابل له أي دور الزوج؟

إن التغيرات التي حصلت في مختلف البناءات الاجتماعية والتي لمست بشكل كبير جداً وخاص مكانة المرأة في المجتمعات الإنسانية على نحو عام وخلال مئة سنة الأخيرة ويزيد ترتب عنه بالضرورة تغير في تفكير أفراد المجتمع كذلك بما فيه الرجل، الذي كان لزاماً عليه أن يعيل الأسرة بكل أفرادها ويتحمل مسؤولية ضمان المستوى المعيشي لأسرته على مدى وجوده فيها ووجوده في هذه الحياة^(*) وتدبر القوت في كل الأوقات والأزمات وكأنه مسئول على وجودها أساساً في هذا الوجود، بينما أعتبر راتب أو دخل الزوجة ملك خاص بها وحدها، وإن تقدمت بجزء منه لإعانة الأسرة ورفع مستواها المعيشي كان ذلك بحرية وبمحض إرادتها نتيجة إدراكاً ووعياً منها بضرورة مشاركة الأسرة ما لديها من دخل لبلوغ الأسرة درجة من المستوى المعيشية الراقية الذي يشبع لها بعض الحاجات، لكن لم تبقى تلك الرؤية المستقطبة لصالح المرأة^(**) في ظل تلك التغيرات، إذ بدأت حدة ووطأة الإلزام المجتمعي للرجل في التناقص في المقابل التفكير المتزايد في ضرورة إسهام المرأة بشكل مباشر والزامي في الدور الاقتصادي وهنا يمكن القول، أن الدور الاقتصادي الخاص بالمرأة تجاوز حد التدبير المنزلي إلى مستوى المشاركة المادية الفعلية في الإنفاق، وهنا تولد تفكير

(*) : إذ يعيش بعيد عنهم أي بعد تطليق الزوجة واحتفاظ هذه الأخيرة بالأولاد أو عند زواجه من امرأة ثانية عند بعض المجتمعات الإنسانية كالمجتمع العربية.

(**) : كونها الطرف الضعيف بيولوجياً، نفسياً واجتماعياً، لكن بعد أن زاحمت الرجل بشراسة وقوة وبعض الأحيان بعنف في مواقف العمل ودخوله في دائرة البطالة وكل إفرازاتها... الخ فقد تمرد الرجل عليها ورفض صفة الضعف فيها وطالبها بالمشاركة في كل شيء بما أنها أرادت المشاركة في العمل والحرية، وقد تجسد ذلك التمرد في أسلوب اختياره للزواج، حيث أصبح يبحث عن المرأة المتعلمة، والعاملة، وذات الأملاك... الخ، صحيح أن هاته المعايير للزواج كانت موجودة منذ عصور قديمة جداً لكن كانت معاييراً يلجأ إليها القليل من الرجال، كما أن هذا الأخير يتلقأناً اجتماعياً لدعا لكن الآن القضية اختلفت بدرجة كبيرة جداً، حيث أصبحت تلك المعايير جل الرجال.

الرجل الذي جعله يعي دور المرأة الاقتصادي في النسق الزواجي والأسري مبني على التغيرات العديدة في مدلول دور الاقتصادي للزوجة داخل الأسرة.

بناءً على ما تقدم يتبين أن الأدوار الخاصة بالزوج والزوجة من الناحية الاقتصادية بدأ يتغير عن العهود الأخيرة من وجود المجتمع الانساني، نتيجة التغيرات الحاصلة في مختلف (التفاعلات الاجتماعية الخرى، حيث أنه إذ كان الزوج المنفق وكانت الزوجة المدبر أو المديرة للإنفاق البيتي قبل ذلك، قد أصبحت بعد التغيرات الاجتماعية تلك في مكانتها الاجتماعية خارج النسق الأسري كل من الزوجين المنفق والمدير للعملية الاتفاقية، ومن ثمة فإنه نتج تقسيم عمل جديد للدور الاقتصادي الزواجي حيث أصبح.

2.4.4. التغذية الرجعية للدور الاقتصادي: انطلاقاً من كون العصر الحالي يتميز

بدرجة أكبر بطغيان التفكير المادي النفعي على تشكيل وبناء العلاقات الإنسانية والاجتماعية عن بقية المعايير الحياتية؛ من ناحية ومن أخرى؛ التوجيه المدني لسلوكات أفراد المجتمع، حيث أن لكل من الزوج والزوجة له شخصية مستقلة يثبتها ويعززها القانون المدني الجزائري و فإن هذه الأخيرة في هذا العصر يحدد قد ضبط القانون المدني حقوقها وواجباتها، إذ من ضمن تلك الزمرة من الحقوق والواجبات المدنية حقها في العمل وتقاضي راتب مستقل عن راتب الزوج باستقلالية عمله عن عملها، وبالتالي " لها دخل قد يعادل دخل الزوج، إلا أن المجتمع بما فيه الزوج لا يطالبها بأي الزوجة - صراحة به، ولا يعول عليها في إعالة " [محمد أحمد محمد بيومي، 2003، ص 26] الأسرة وأفرادها مكان الزوج في السنوات الأولى من وجود هذا الحق علانية؛ لكن ربما تلمحاً أو إيحاءاً؛ وبنفس الأهمية والإصرار، لكن بعد تغير الواقع الموضوعي للمرأة في المجتمع بات لزاماً (*) عليها صراحة التدخل في الإنفاق على نحو علاني وصريح، وفي غالب الأحيان يفرض على المرأة أن تقوم مقام الرجل لعدة أسباب كأنه لا يعمل، وكأنها يجب أن تتزوج، كأن المجتمع لا يرحم المرأة العازبة لأن الزوج

(*) : إن عدم التزام الزوجة بما يحدده المجتمع من التزامات اتجاه زوجها وأسرته سواء في السابق أو بعد أن تحررت المرأة (الضوابط الاجتماعية القهرية لذات الفرد) من وطأة قيود الرجل، المهم أنها توصف بصفات قد تهين كينونة المرأة وأنوثتها وهذا ما رفضه المجتمع، أسرة الزوج والزوج كذلك متأثراً برؤية هذا الأخير لزوجته، وهنا قد توضع العلاقة الزوجية والنسق الزواجي في المحك.

درع...، ومن هنا فقد غدا المعيار الاقتصادي بتغذية رجعية قيمية معياراً فبات وجود المرأة له وتيرة عالية في قلب موازين التفاعلات الزوجية وإعادة توزيع السلطة الزوجية.

الفصل الرابع

معالجة تصويرية الأسرة الجزائرية

تمهيد:

1. تصور سوسيو-تاريخي عن الأسرة الجزائرية

1.1. الأسرة الجزائرية وأنماط تحولاتها

2.1. نظام القيم الاجتماعية

3.1. البناء الأسري الحاضر

4.1. أنماط المشكلات الزوجية و أسبابها

2. النسق الزوجي الجزائري ومكوناته السوسيو-ثقافية

1.2. النسق الزوجي الجزائري وفلسفة الاشتراك فيه

2.2. نظام القيم الزوجية الجزائرية

3.2. الرجل - الزوج *L'époux* وخصائصه

4.2. المرأة - الزوجة *L'épouse* وخصائصها

3. الأدوار الزوجية الجزائرية ومرجعية توزيعها

1.3. الدور الوجداني للزوج *couple* الجزائري

2.3. الدور النفسي للزوج *couple* الجزائري

3.3. الدور الجنسي للزوج *couple* الجزائري

4.3. الدور الاقتصادي للزوج *couple* الجزائري

تمهيد

لقد اعتمدت هذه الدراسة ذات العنوان " الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية " على الواقع الجزائري والأسرة الجزائرية على الخصوص بخصوصية معطياته السوسيو-ثقافية بغرض الإسقاط الميداني، لكن قبل الولوح في هذه المرحلة المنهجية باستعمال أدوات جمع البيانات المناسبة للدراسة على حالة المختارة بذاتها من جمهور الأسر الجزائرية، وجوب أولاً إعطاء تصور عام تفصيلي عن الأسرة الجزائرية شامل من خلال ما تم رصده من خصائص، أبعاد بنائية ووظيفية مع التركيز على معطين بنائين أساسيين هما الزوج والزوجة من الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها، إضافة إلى أدوار كل منهما وكيفية القيام بها وأولوية الأدوار من أنماط الأدوار الزوجية التي تشغل قمة الاهتمام عند الزوج *couple* الجزائري والموجهات السلوكية لتلك التراتبية، من هذا المنطلق قدم الفصل الآتي في أربع فصول أولها تضمن عرض شامل للتصور عام عن الأسرة الجزائرية، أما الفصل الثاني فتحور حور عرض تفصيلي للنسق الزوجي الجزائري ومركباته الاجتماعية، بينما الفصل الثالث ركز على المشكلات التي تحدث في ثنايا النسق الزوجي الجزائري، أما عن آخر فصل كان أكثر تركيز من خلال الانتقال المتدرج إلى غرض قضية الأدوار الزوجية الجزائرية ومرجعية توزيعها، ومن هنا تصبح الأرضية ممهدة لعملية الإسقاط الفعلي باستخدام أدوات جمع البيانات وتحليلها بالطرق المناسبة.

1. تصور سوسيو-تاريخي للأسرة الجزائرية

إن البدء في معالجة القضية الأساسية لهذا الفصل والمتمثلة في الأدوار الزوجية في سياق اجتماعي بذاته له ملامحه الخاصة المنبثقة من قيمه وثقافته الخاصة، يجب أولاً طرح ذاك السياق العام الأسري بالمعالجة، مناقشته والتحليل لمعرفة صورة أو النمط الذي اتخذته الأدوار الزوجية لكل من الزوج والزوجة في الأسرة الجزائرية المعاصرة وكيفية أداءهم لها في المواقف الزوجية المشتركة في الحدود الضيقة للبيت

وخارجه الناتجة عن وجود العلاقة الزوجية، وخاصة فيما يتعلق بنماذج عمليات الأدوار الزوجية الأربع أي الدور الوجداني، النفسي، الجنسي وأخيرا الدور الاقتصادي باعتبارها عمليات تشكل في مجملها الأدوار الزوجية في الحياة الاجتماعية، إذ من خلال ذلك الطرح يمكن رصد القوالب التي تتخذها تلك العمليات السلوكية وكذا الأسباب التي أدت إلى تلك الوضعيات في صل فترات زمنية محددة تميز فيها المجتمع الجزائري بملامح معينة نتيجة وجوده في حلقة تفاعلية دولية واحد وبودقة انصهار واحدة تدعى بالعلومة، هذا من ناحية ومن أخرى أن المجتمع الجزائري يتمتع بالتعددية الثقافية^(*) *La Polyculturelle* من هذا المنطلق فقد جاء هذا المبحث بغرض إعطاء تصور قاعدي حول الأسرة الجزائرية للكشف عن دلالات التصورية للأدوار الزوجية للأزواج - نساء ورجال - الجزائريين وفق ما رصدته الدراسات السابقة وإن كانت قليلة.

1.1. الأسرة الجزائرية وأنماط تحولاتها: قليلة هي الدراسات التي قُدمت في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والسوسيولوجية تحديداً في إطار تحليل ومناقشة طبيعة وملامح الأسرة الجزائرية الحديثة سواء من الناحية السوسيو-انثروبولوجية والسوسيو-ثقافية، لكن أول وأهم تلك الدراسات، تلك التي أجراها العالم السوسيولوجي الجزائري مصطفى بوتفوشيت *M. Boutefnouchet* سنة 1989، إذ من خلال تلك الدراسة^(*) رصد العالم مراحل التطور الأسرة الجزائرية ولملام خصائصها والتي توصل من خلالها إلى فكرة هامة جداً وجوهرية مؤداها " أن الأسرة الجزائرية المعاصرة ليست أسرة بسيطة التركيب بناءً، وظيفةً وملحاً والأهم ما يعزز هذه المعطيات أي فيما يتعلق بالناحية الثقافية والقيمية، لكن ماهي ملامح الأسرة الجزائرية الحديثة التي من خلالها لم يصنف العالم مصطفى بوتفوشيت *M. Boutefnouchet* الأسرة الجزائرية في زمرة الأسر البسيطة؟

^(*) : يشير مفهوم التعددية الثقافية *Polyculturelle* إلى وجود مزيج متجانس من الثقافة بجمع بين بين العديد من الأنماط الثقافية المختلفة وأن إتحادها أفرز بنية ثقافية غير متجانسة توجه السلوك الفردي والجماعي داخل المجتمع، وهذه القضية حدثت في المجتمع الجزائري نتيجة تداول الأنماط الثقافية أولها النمط الثقافي الإسلامي العربي، ونموذج من الثقافة الإفريقية الأمازيغية، إضافة إلى شيء من الثقافة الفرنسية.

^(*) : لقد أجريت هذا الدراسة في سنة 1971 والمعنونة بـ: " الأسرة الجزائرية (التطور والخصائص) " بغرض البحث في الفرضية رئيسة مفادها: إن تطور الأسرة الجزائرية لا يمر بالضرورة من النموذج الباترياركا إلى النموذج الزواجي، إذ انشطرت هذه الأخيرة إلى أربع فرعية مؤداها مايلي: 1- للأسرة الجزائرية التقليدية بناء باترياركا و *agnatique* أولاً و اللاتقسيم للأدوار وبعد ذلك =التقسيم بدء في الثلاثي قبل الخصائص الأخرى. 2- الأسرة الباترياركا تنتج نحو النمط الأبوي العربي مؤسس على الأقل في =مجل قيمه على بناء الباترياركا. 3- تطور الأسرة الباترياركا تحت القيادة وقوة داخلية لها. 4- تتطور الأسرة الباترياركا بتأثير عناصر خارجية عنها وتتمثل تلك العناصر في البعد السياسي، البعد الاقتصادي وأخيراً البعد الثقافي التعليمي.

إن الأسرة الجزائرية لا تختلف في تعريفاتها عن تعريفات الأسرة في التصور النظري، ومع ذلك فقد عرف العالم الجزائري مصطفى بوتفنوشت *M. Boutefnouchet* الأسرة الجزائرية الحديثة بأنها تلك المجموعة المكونة من عدد من الأفراد ذوي روابط قرابية دموية من الدرجة الأولى، وعليه فهي تضم كل من الآباء وزوجاتهم والأبناء المباشرين فقط وهذا النموذج يعرف في علم الاجتماع العائلي بالأسرة النووية *La Famille Nucléal* أو الزوجية *La Famille Conjugal*، وفي بعض الحالات قد يضاف لتلك الزمرة أفراداً من الدرجة الثانية كأحد الأجداد من الأب أو أحد الأخوات لرب الأسرة أو الإخوة غير المتزوجين خاصة والمنفق على الأسرة كلها رب الأسرة وهنا تصبح الأسرة الجزائرية أسرة شبه نووية أو ممتدة، وفي حالات ثالثة قد يضاف لهذه الأخيرة الإخوة المتزوجين وبما لهم من عوائل؛ شريطة أن ينفق كل رب أسرة على أسرته؛ لكن يسكنون كلهم في بين واحد وهنا تصبح الأسرة الجزائرية في هذه الحالة أسرة مركبة *La Famille Composé*، غير أن النموذج الأخير لم يعد موجود منذ أكثر من عشرين سنة (20) تقريباً إلا في القليل جداً في المناطق الريفية على الخصوص، وبناءً عليه فإن الأسرة الجزائرية ليس لها شكل ثابت واحد من زمرة الأشكال التي اتخذتها الأسرة الإنسانية (*) محددة بملامحها الخاصة التي تعكس طبيعة أحد تلك النماذج الأسرية التي عرفها المجتمع الإنساني على مسار تطور التجمع الإنساني في الجزائر والتي حصرها جمهور العلماء في علم الاجتماع العائلي ومعظم الدراسات في علم الإنسان الاجتماعي (**)، والمهم أن الأسر الجزائرية الحديثة تقوم بجل الوظائف الأسرية اتجاه أفرادها بدءاً من الزوجين مروراً بالأبناء وصولاً عند ذوي القرابة، أي بدءاً من أداء الأدوار المتعلقة بالزوجين مروراً بعملية التنشئة الاجتماعية، بالتنقيف والترفيه... الخ وصولاً إلى رعاية ذوي القربى.

إن الأسرة الجزائرية ليست ذات طابع واحد ملمحاً، بناءً ووظيفةً، حيث أنها تعيش في الريف بمعطياتها وتعكس مدلولاته وتسكن الحضر فتلبس خصائصه وتتكيف ومعطياته والأهم أن حتى هذه الأخيرة ليست ذات طابع واحد لأن المجتمع الجزائري ليس مجتمعاً متناغماً ومتجانساً ثقافياً وبيئياً، لذا فالمدينة الجزائرية الكبيرة تختلف في ملامحها الحضرية عن مثيلاتها الصغيرة والتي على الساحل تختلف أيضاً في

(*) : لقد أثبتت الدراسات أن الأسرة الإنسانية قد خضعت للكثير من التطورات على مستوى البناء والوظيفة، وتبعاً لذلك فقد أخذت كثير من الأشكال والصور منها العائلة أو الأسرة الممتدة، المركبة، ومن ثمة تقلص حجمها وأصبحت النووية أو =الزوجية وقد واکب ذلك التقلص في الحجم تقلصاً في الوظيفة، حيث نشأت تبعاً لذلك التغير الأخير مؤسسات اجتماعية استلمت بعض من تلك الوظائف كالمدرسة، دور الحضنة، النوادي... الخ، من هنا يمكن القول أن ذلك التغير في الأسرة الإنسانية =صاحبه تغيرات في السمات والملاح، إذ رصد علماء الإنسان الاجتماعي أنه كل صورة من تلك الصور التحولية ملامح وسمات خاصة بكل واحدة.

(**) : يعتبر علم الإنسان الاجتماعي أو الانثروبولوجية الاجتماعية أحد فروع علم الإنسان (السير جيمس فريزر) هو أول من استخدم هذا الاصطلاح الجديد، وحدد دراسة الانثروبولوجية الاجتماعية بأنها محاولة علمية للكشف عما يسميه بالقوانين العامة التي تحكم الظواهرات وتفسر ماضي مجتمعات الإنسان حتى تتمكن بفضلها أن تنتبأ بمستقبل البشرية، استناداً إلى تلك القوانين السوسولوجية العامة التي تنظم تاريخ الإنسان – أنظر: * د. قاري محمد إسماعيل – أصول الانثروبولوجية العامة - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية -1980.

الاستقرار السياسي، الاقتصادي... الخ بكل أنواعه سواء على مستوى الفرد، الجماعات الصغيرة أو المجتمع برمته، وعليه فقد فرض عليه خلق ذلك النمط الأسري كآلية للحماية، الأمن والبقاء؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن الريف لم يتفرد بشكل مطلق بذاك النوع من النماذج الأسرية عن ذلك الذي بالمدينة، لكن درجة وطأته أخف، حيث تجسد الوجود الفعلي الأعضاء الأسرة الريفية في وجود الروابط فقط دون الفاعلين بالنسبة للمدينة، لكن بعد الاستقلال، أين جاءت التنمية الاجتماعية الشاملة وترتب عنها انتشار مدارس والتعليم بوفرة، نشطت الدولة وحثت على الزراعة والصناعة بسرعة وبكثافة بدأت الصورة الأولى للحياة الأسرية للمدينة والريف الجزائري تتبدل على نحو تدريجي واضح، وبدء شكل الأسرة في التغير، حيث أخذ الحجم يتقلص بشكل تدريجي لكن بطيء جداً إلا في السنوات العشر الأخيرة، إذ توسع مدار الساكنات في الطوابق على غرار البيوت الأرضية العربية^(*) إضافة إلى تعلم المرأة تعليماً عالياً و خروجها من بيت بغرض العمل والحصول على أجر مادي مثلها مثل الرجل، زاد من معدل النمو السكاني كما زاد عند هؤلاء الوعي بضرورة الصعود في سلم الحاجات لإثبات الذات وتقديرها واستشعار الاستقلالية الزوجية وخاصة المرأة والزوجة على وجه الخصوص، إضافة إلى نشوء زمرة من المشكلات التي تتوافق والوجود الحضري، وبالتالي ظهرت ملامح تغير الفلسفة الحياتية الأزواج ودلالات المشاركة هذه الأشياء ربما لم يكن لها معنى في السابق، وإن كانت موجودة لم تكن تعلن عنها ولم يلح عليها الفرد - زوج وزوجة - كما هو الحال الآن.

من البديهي بمكان أن التغيرات التي حصلت في المجتمع جلبت معها تصورات جديدة لكل الموجودات الاجتماعية والمادية تعكس فهماً ومنطقاً جديداً عند أفراد المجتمع الجزائري، ذاك التصور له الكثير من التأثيرات على وجودهم - الأفراد - الاجتماعي وكذلك على رؤية هؤلاء الأفراد لذاك الوجود وبالتالي بلورة أسلوب مغاير للتواصل والتفاعل الاجتماعي، مما دعا هؤلاء الفاعلين - الزوج والزوجة - إلى السعي لإقامة أسرة مستقلة السكن والأهم الاكتفاء عدد قليل من الأولاد إضافة إلى الاستقلالية التفاعلية العلائقية كذلك، وهذا يعني أن تحقيق الإشباع ومتطلبات الأسرة في مجملها أو فيما يتعلق بأفرادها يكون مستقلاً عن الأسر الأصلية للزوج والزوجة وكذا حل مشكلاتهم^(*)، ولقد وصف علماء الاجتماع هذا النموذج بالأسرة النووية أو الزوجية^(**) باعتبارها آخر صورة وجدت في المجتمع الإنساني، صحيح أن النموذج النووي سيطر بشكل كبير في تقسم المجتمع الجزائري، لكن هذا لا يعني أن نموذجي الأسرة الممتدة والمركبة

^(**) : إن هندسة المعمارية للبيوت العربية مبنية أساساً على إعطاء نمط هندسي اجتماعي للعلاقات الاجتماعية وأنماط تفاعلية اجتماعية تركز للجلوس الجماعي والتواصل الجماعي وتبادل الأخبار والأحداث اليومية كل على مستواه الرجال مع بعضهم البعض والنساء ذات الشيء، إضافة إلى أداء الكثير من الأدوار على النحو الجماعي.

^(*) : إن الأسرة النووية الحديثة الحقيقية كما هو الحال في الدول الغربية في أوروبا وأمريكا مثلاً إذا احتاجت إلى الدخول في مشروع أو تسديد ديونها تلجأ إلى البنوك وإن وقعت بمشكل نفسي أو اجتماعي تلجأ إلى مختص أو ذالخ الأسرة الصغيرة وذلك للتعبير عن استقلاليتها عن الأسر، بينما الأسرة الممتدة أو المركبة فإن كل أفراد تلك الأسر يتدخلون في المساعدة والسند المالي بل القرض أو فظ الخلاف.

^(**) : تتكون الأسرة الزوجية *La famille Conjugale* من الأب والأم والأبناء البيولوجيين فقط، إذ لكل الأفراد فيها لهم نفس الحقوق والواجبات، يمثل هذا النموذج مصدراً لتحقيق الرغبات الإنسانية، الرمزية والثقافية والأسرية، الوجدانية والنفسية والاجتماعية... الخ، ولقد اعتبرها العلماء ذات شرعية -أنظر: B.B.Legros,

على الخصوص تلاشت على نحو كامل ولأنه إذا كانت غير موجودة بنائياً هذه الأخيرة على الخصوص فإنها مازالت سارية الأثر من خلال السلوكات - الوظائف والأدوار - التي تصدر عن أفراد الأسر النووية كسعي الزوجة العاملة على إبقاء أبنها عند أم زوج في فترات العمل أو والدتها أو مساعدة أب الزوج أسرة ابنه ملدياً أو رعاية في حالة غيابه لفترات قصيرة أو طويلة أو أخاه إضافة إلى تدخل أم الزوجة في تدبيرات بنت الابن وفي علاقة الزوجة بزوجها...، وهذا يعني أن الطابع الاجتماعي للأسرة النووية ليس نووياً فعلياً بل هو ممتد، وهذا نتيجة تأثير القيم الاجتماعية والثقافة الجزائرية بالدرجة الأولى التي تعمل على تعزيز الوجود الاجتماعي لنموذجي الأسرة - الممتد والمركب - مازالت سارية المفعول وبالتالي التأثير وظيفياً أي أن تلك النماذج موجودة في المجتمع الجزائري ثقافياً وقيماً أي في زمرة الموجهات السلوكية.

لقد عرف عند أغلب علماء في علم الاجتماع وعلم الإنسان إن التحولات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية كذلك حدثت على الأسر في تلك المجتمعات تغيرات على المستويين البنائي والوظيفي معاً، لكن ليس بنفس الوتيرة والوطأة، ومن هنا فإن التحولات البنائية التي حصلت في الأسرة الجزائرية نتيجة التقلبات الظرفية المرتبطة بالدرجة الأولى بالملح التاريخي الذي تميز بنمط معين من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاقبت على المجتمع الجزائري وقد امتدت لحقب زمنية طويلة جداً من عمر المجتمع، حيث ترتب عن هذا الوضع نتاجاً اجتماعياً وتراكماً ثقافياً قد يتصف بنوع من اللاتناغم واللاتجانس وفي بعض الأحيان بالتناقض، والمهم أن ذاك المزيج يعتبر موجهاً حقيقياً لسلوكات ورغبات الأفراد في المجتمع الجزائري بمختلف النظم والأنساق الاجتماعية وفي علاقاتهم الاجتماعية عموماً بما فيهم الأزواج في النسق الأسري وفي علاقاتهم ببعض على الخصوص، وقد تبدو ملامح اللاتناغم واللاتجانس الثقافي جلية في كثير من المواقف التفاعلية والمظاهر السلوكية الزوجية لكل من الزوج والزوجة معاً، قد تكشف عن وجود شيء من التناقض العميق في التفكير، الحاجات، الرغبات المرامي، الآليات...، وبالتالي في زمرة السلوكيات الزوجية في المواقف التفاعلية الزوجية، حيث يتميز بعض منها أنه يدعو إلى تعزيز الأسرة الممتدة كأن يعمل أحد الزوجين على الحفاظ على روابطه الأسرية السابقة من خلال الزيارات المتكررة العديدة في الأسبوع لدرجة إهمال مسؤولياته في الأسرة الجديدة بينما يطالب الطرف الآخر بالانفصال عن تلك الخاصة بهذا الأخيرة لدرجة التذمر، والقضية ليست مرتبطة بالرجل فقط كذلك المرأة وهنا تعمل الدلالات الثقافية الباترياركا بقوة والأهم بتحيز، وفي المقابل يرغب كل من الزوجين أن تكون له أسرة مستقلة مكاناً وولمياً بدءاً من الترفيه في حدود إمكاناتها المادية وصولاً إلى الحصول الإشباعات النوعية ومن محبة واستئناس...، وفي ذات الوقت ذات الشخص يستحي يعانق زوجه أو يحدثها في صوت منخفض أو ربما أن يناديه باسمه أمام والديه أو يتحدث إليه بشكل ودي ولطيف أمام بقية الأفراد...، ومن هذا المنطلق فإنه تم تأكيد مقولة العالم الجزائري بوتقنوش مؤداها أن الأسرة الجزائرية ليست بسيطة التركيب، حيث أنها تجمع بين نموذجي الأسرة التقليدي والحديث معاً من حيث الخصائص والبناء كذلك، والمهم أن هذا الطابع البنائي له تأثيراته على الفعلية والحقيقي على الوحدات الاجتماعية من حيث تفاعلاتهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض ومن ثمة له تأثيراته بالضرورة على سلوكياتهم الأدائية لأدوارهم داخل الأسرة، وبالتالي في علاقاتهم ببعضهم البعض.

خلاصة لما قدم يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأسرة الجزائرية المعاصرة مفاده أن هذه الأخيرة هي جماعة اجتماعية مكونة من أفراد من جنسين ذوي قرابة دموية من الدرجة الأولى، وعليه فهي تضم الرجل وزوجته وأبنائهما في أغلب الأحيان، إضافة إلى أحد الأجداد في بعض الأحيان، إذ تقوم بوظيفتين أساسيتين هما الإنجاب بالدرجة الأولى وبالتنشئة الاجتماعية بالمقام الثاني إضافة إلى محاولة إشباع جل الحاجات الإنسانية(*) لجميع أفرادها الزوجة والزوج والأبناء.

2.1. نظام القيم الاجتماعية: لقد اعتبر العلماء في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية كعلم

النفس الاجتماعي، علم الإنسان، علم النفس الاجتماعي، والأهم علم الاجتماع القيم وعلم الإنسان الثقافي نظام القيم(**) أن نظام القيم في أي مجتمع إنساني أحد المركبات الأساسية التي تكون المجتمع والتي تمنحه خصوصية ما وتميزه في كل مكوناته الاجتماعية البنائية والوظيفية وبناءاً عليه، فإنه من خلالها تتبلور الملامح السلوكية لأفراده وجماعته، لذا فالقيم الاجتماعية تشير بشكل عام إلى تلك الزمرة أو القائمة المكونة من " المبادئ والمعايير التي يضعها مجتمع ما في ضوء ما تراكم من خبرات وتتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية، يصطلح عليها أفراد المجتمع لتنظيم العلاقات بينهم، كما أنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء مستهدياً بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد بالتالي المرغوب فيه وغير المرغوب فيه " [صالح محمد علي، 2004، ط4، ص202] من سلوكيات وألفاظ نتيجة دلالاتها، وعليه فإن تلك المنظومة تضبط وتوجه السلوكيات الفردية والجماعية داخل المجتمع، بمعنى آخر تحدد وتنظم الأدوار داخل الجماعات والمجتمع برمته تنظيمياً محكماً من هنا يمكن القول إن منظومة القيم الاجتماعية بما فيها الزمرة التي تتعلق بالواقع الأسري والزواجي على الخصوص تتصف بالتجانس والتناغم لخلق جماعات اجتماعية متناغمة ومتجانسة وبالتالي حدوث الاستقرار بكل أنماطه عند الفرد والجماعة معاً، ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع لكن بشيء من الخصوصية القيمية الثقافية، وقد اتضح ذلك من خلال الطرح الذي قدمه عالم الاجتماع الجزائري بوتفوشيت *Boutfnouchet* وباستشهاد عما ورد في المقدمة الخلدونية المنجزة من طرف العالم عبد الرحمان ابن خلدون *A. Iben khaldoun*، لكن دون نسيان الدراسة التي قام بها الدارس السوسيولوجي الجزائري العدي الهواري حول " تحولات المجتمع الجزائري " سنة 1999 التي أقرأ فيها أن المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري حدث عليها تحول كبير من فترة العشرينات إلى التسعينيات فيما يقارب سبعين (70) سنة وخاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج سواء كعملية أو كعلاقة أو كنسق، لكن هل تلك التغيرات والتحولات القيمية والثقافية أدت إلى تغير الذهنية *Mentalité* الجزائرية سلوكياً؟ إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي أولاً توضيح نظام القيم الاجتماعية ومدلوله في المجتمع الجزائري وأهم تلك الزمرة من القيم تلك التي تتحكم في سلوكيات الفرد الجزائري.

(*) وفق لتقسيم العالم الأمريكي إبراهيم مازلو، الذي قسم تلك الحاجات إلى خمسة (05) مستويات، ويعمل الإنسان على مسار وجوده الاجتماعي على إشباعها بكل الطرق والوسائل المتاحة عنده، حيث أن بعض منها لا بد من وجود طرف آخر كالزوج أو الزوجة ليحقق إشباعها.

(**): لقد أبدع العلماء في علم الاجتماع القيم في هذا المجال إضافة إلى علماء النفس الاجتماعي وعلماء علم الإنسان الثقافي، على اعتبار أن القيم هي موجهات للسلوك والعلاقات من ناحية ومن أخرى، وحاولا البحث في كيفية نشوئها وترسخها في وعي الفرد، كما قاموا بتصنيفها حسب تأثيرها في سيرورة حياة الفرد وتفاعلاته وعلاقاته.

لقد أكدت الدراسات السالفة الطرح، أن كثير من القيم الاجتماعية التي تحدد تفاعلات وسلوكيات الفرد الجزائري -رجل وامرأة - في مختلف جماعاته الاجتماعية، لكن أهم تلك القيم وأكثرها بروزاً في توجيه لكل سلوكيات بشكل عام وبكل تفصيلات الحياة الاعتيادية اليومية البسيطة وتفاعلاتها العادية لكل الفئات المجتمع الاجتماعية الجزائري وطبقاته تتمثل تلك القيمة في " الإيمان بالقدر *Le destin* المفرط والمفتوح " التوجيه السلوكي للبشر و ما يعرف " المشيئة القدرية " (*) أو كما وصفه بن خلدون " بالمكتوب " وفق بوتقنوش، بمعنى أن الفرد الجزائري -امرأة ورجل - ينسب كل ما حدث أو يقع له وفي مختلف الواقع الحياتية واليومية وقضاياها المتعددة، المرضية أو للامرضية أي الإيجابية منها والسلبية، التي تصدر عنه بوعي وبرمجة وتخطيط أو دون ذلك كله والتي تحدث لغيره في الواقع الاجتماعي أو أي سلوك يقوم به هذا الأخير في علاقته بغيره من بني جنسه أو مع كل الموجودات في هذا الوجود " كالمرض، الحوادث، إنجاب إناث أو ذكور، خسارة في تجارة أو فشل مشروع... الخ إلى القدر وتخطيطه أي " المكتوب وهذا يعني أن الفرد الجزائري يعتقد أن كل ذلك وكل شيء مسطر سلفاً على نحو مطلق وبالتالي فهو أمر مسلم بحدوثه، بمعنى أن الإنسان بما له من عقل مفكر ووعي متأمل ولادة فاعلة وإدراك مؤثر... الخ بمعنى كل تلك القضايا المتعلقة بذات الفرد المكتسبة وكيونة تأثيرية المؤثرة في الموجودات الاجتماعية والثقافية والمادية المحيطة به... الخ والتي أوجدها هو ذاته ونماها نوعها غير ذات فعالية وكأن الفرد الجزائري فاقد القدرة على التحكم بسلوكياته وعلاقاته وتوجيهها لما يحقق له الإشباعات المختلفة والتوازن والاستقرار في وسطه الأسري الاجتماعي وفي ذاته أو العكس، وفي هذا السياق يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي أن الفرد الجزائري - ليس بالمطلق لكن في العموم - يتميز بروح الهزيمة أي الرغبة في الاستعمار .

من هنا، إن اقتران الرجل بامرأة ما عادة ما ينسبها الفرد الجزائري وجماعاته الاجتماعية المختلفة إلى حتمية " القدر أو المكتوب " معلقين على هذا المشجب كل أخطاء الاختيار وسوء أساليبه وقلة الحوار الصادق السليم أو انعدامه بين الزوجين سواء قبل أو الزواج...، إضافة إلى عدم التوافق بينهم وانعدام الثقة

(*) : قد تداول استعمال لفظ القدرية في علمي الملل والكلام ، فأصحاب الحديث كإمام الحنابلة ومكلمين المشاعرة

يطلقونها ويريدون منها « نفاة القدر ومنكريه » بينما تستعملها المعتزلة في مثبتتي القدر والمقرين به، وكل من الطائفتين ينزجر من الوصمة = بها ويفر منها فرار المزكوم من المسك؛ وذلك لما رواه أبو داود في سننه، والترمذي في صحيحه ، من روايات في ذم القدرية والقدح فيهم، عبد الله بن عباس قال : قال رسول الله : =صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب : المرجئة والقدرية. ولأجل هذه الروايات يتهم كل من الطائفتين ،الأخرى بالقدرية لينزه نفسه من ذلك العار والشنار، التقدير إله حاكم على =أفعال الله وأفعالههم ، فإذا قدر شيئاً وقضى لا يمكن له نقض قضائه وقدره ، بل يجب عليهما أن يصيرا حسب ما قدر ، فالفواعل على هذا المعنى - سواء أكانت شاعرة عالمة بذاتها وأفعالها أو غير شاعرة وعالمة - مسيرة لا مخيرة ، لأجل حكومة القدر وسيادته على الله وأفعاله وعلى حرية عبده ، فأى إله أعلى وأسمى من القدر بهذا المعنى. فصَحَّ تشبيه القدرية - بهذا المعنى - بالمجوس القائلين بالثنوية وتعدد الإله: أنظر - المكتبة الإسلامية للعقائد، الأثرنيات، ليس القصد هنا تكفير بقدر ما هو القول أن المجتمع الجزائري كثير الإيمان وقابل لما يحدث له دون التحرك إلى تغييره رغم أن الله جلي وعلى مكنه من هذا والدليل الزمرة القليلة التي تخرج خارج حدود الوطن حيث تتغير القيم يكون فاعل أكثر من كونه داخله مع حفاظه على دينه بكل مكوناته بنفس الوتيرة وبنفس الوطأة.

أو المحبة...، وبالتالي عدم حصول أي منهم -الزوج والزوجة- على الراحة النفسية، الجنسية، الوجدانية... في بيته ومعها، قضية تتجاوز إرادته في تغيير الوضع على نحو جزئي كمطالبة الزوجة بالتغيير أو القيام بالتغيير الكلي كالزواج ونتيجة لذلك التأثير القيمي قد يتولد عند الزوج *le marie* أو الزوجة بحتمية الوضع المعزز بشعور متزايد الوطأة يعبر عن العجز واللاقدرية على الانفصال عن الطرف الآخر، وبالتالي اللاتوافق الزوجي، ومن ثمة يصبح هذا الرجل في حالة من الضغط الداخلي والخارجي المتزايد الذي يربكه في تفاعلاته وعلاقاته سواء في الوسط الأسري أو الوسط المهني...، مما قد يؤدي به إلى إنشاء علاقات(*) غير شرعية أو يقوم بسلوكات(**) غير سوية في وسطه المهني أو غيره وبينما لا يتزوج مرة ثانية... لأن تلك القيمة الاجتماعية كما لها وجه إيجابي لها أيضاً جوانب سلبية كالوقوف أمام المشكل عاجزاً، محاصراً بالحيرة، التردد والخوف من المواجه الواقعية ومعطياته وإن كانت قاهرة لكن والأهم أنها ليست مسلمات تتوقف عليها الحياة الاجتماعية والقضية سيان بالنسبة للزوجة وإن كانت السلوك أو العلاقة المتولد في هذا الوسط يختلف من حيث الشكل و الوطأة وهنا قد يكسر أحد هذه القيمة بحكم الدعم الديني له لكن سيرورة التفاعلات الاجتماعية بين مختلف مكونات الأسرة الأولى تضطرب إلى حد الصراع على خلاف الوضع السابق حين يقيم علاقات غير شرعية، حيث الكل يتكتم على القضية وفي بعض الأحيان قد يحدث بعض التباهي خاصة بين جمهور الرجال في وجود خلية، عشيق أو رفيقة لأحدهم وكأن العملية مراهنة في هذا الكسب، بينما في أوساط جمهور النساء ترى العملية العكس، فهي تتأرجح بين التذمر من جود القضية وبين التبرير وجودها مع لوم الزوجة وخاصة إن كان الأمر متوقع من طرفين بحدوثها نتيجة سلوكات الزوجة غير الطبيعية مقارنة بما يجب القيام به، إذ عادة ما تتكرر زيارات الزوجة لأهلها في فترات كثيرة أو غير ملائمة مما يترتب عليه إهمال الأسرة وخاصة الزوج الذي قد يتذمر وقد لا يفعل أما عن هذه الأخيرة - الزوجة- فردود أفعالها غير ثابتة تبعاً لمستواها التعليمي إضافة للوعي، لكن في جميع الحالات حتى وإن كانت المخطئة فإنها تلوم الزوج كل حسب طريقته كما قد تتشاجر معه وقد تخاصمه كما قد تقاطعه...

بينما في حالات أخرى قد تنتظر الزوجة للزوج بازدياد لأنه لم يفكر في أسرته ومتطلباتها في حين فكرة في ذاته ومتطلباته وتبعاً لذلك فهي تنتظر للموقف بأكمله نظرة اللامبالاة لأن القضية طورية أو نزوة

(*) : هذا ما يعكسه الواقع الجزائري في الأونة الأخيرة، حيث انتشر بعض المظاهر التي لم تكن ذات الحدة الموجودة الآن في المجتمع الجزائري كالاغتصاب، الزنا خاصة زنا المحارم...، ولقد أكدت هذه الفكرة الإحصائيات التي تقدمت بها وزارة العدل الجزائرية وأما عن العلاقات غير الشرعية التي لا تدخل تحت طائلة العقاب الرسمي لكن هي نمط من العلاقات المرفوض اجتماعياً وقد تنمو تلط العلاقات لتصل إلى أحد الأنماط السالفة الذكر، وهذا قد يكون نتيجة وجود حرمان من أحد النوعين إما الجنسي أو الوجداني العاطفي، على اعتبار أن وجود أحدهم يسوق الوضع الزوجي إلى الثاني بالضرورة.

(**) : السلوكات غير السوية التي يقوم بها الرجل في الغالب في الشارع مثل المعاكسات، التحرشات، تتبع الإناث في الشوارع، إضافة إلى أنه في كل مكان لدرجة الإزعاج ومن طرف الأشخاص في كل الأعمار... ومن طرف الرجال المتزوجين أكثر من العزاب ومن طرف الكبار في السن أكثر من الصغار - ليس هناك إحصائيات رسمية دالة على هذه الظاهرة بقدر ما هي تلخيص لملاحظات بسيطة يومية-، وما يدل هذا إلى على وجود درجة من الحرمان حيث كان نوعه وخاصة الجنسي - وهذا ليس تبرير بقر ما هو تحليل لوضع واقعي-، واعتقد أنه الداعي الذي دفع أو ألزم بالحكومة الجزائرية سنة 2007-2008 إلى إصدار نص قانوني جنائي يجرم التحرش الجنسي.

عابرة والأهم عند هذه الأخيرة هي عودة الزوج في نهاية النهار إلى البيت^(*) مكتمل البنية العضوية، وقد يكون الأهم فيه ماله متجاهلة ما يحدثه ذلك السلوك أو تلك العلاقة على وجدانه ونفسيته كالشعور بالوحدة في البيت لأنه تلك العلاقة تشعره بالاستئناس أو الأهمية وإن كان شعوراً مؤقتاً، وهنا تتوقف عملية الاتصال الزوجي الواقعي والحوار الحقيقي^(**) والجدي الواعي على التفعيل وخاصة بين الزوجين وتصاب العلاقة حينئذ بالبرود العاطفي ومن ثمة البرود في العلاقة الجنسية ويصبح كل منهم - الزوجين - عبارة عن آليات للتعايش وتصبح عبارة المواساة للذاتية الوحيدة في كل تلك المواقف ولكل المكتسبات المنقوصة عند كل من الزوجين يتمثل في عبارة " هذا هو المكتوب " وكل تلك الوضعيات المتعددة الوجه تعبر عن الإحباط وبالتالي لا يحاول أحدهم العمل على تغيير ذاته أو الآخر بالقدر الذي تمكنه قدراته المتنوعة التي اكتسبها على مدار بناء كينونته وشخصيته من ذلك أو تحسين واقعه المعاش بغرض التعايش الزوجي ليس السلمي فقط بل أيضاً التعايش المريح لكل منهما كذلك في علاقته بالآخر، وهنا تتدخل قيمة أخرى بين الزوجين هي متواجدة في كل التعاملات والسلوكات الفرد الجزائري، بما فيه الأزواج والزوجات في علاقتهم ببعض وهي قيمة " النيف أو الشرف " .

بالنسبة للقيمة الأكثر تواتراً في المجتمع الجزائري وتعتبر من الموجهات المميزة له والأساسية في توجيهه وبلورة السلوك الفردي والجماعي وتتمثل في قيمة " النيف أو الشرف " التي رصدها كل من العالمان بوتفوشيت *M.Boutfnouchet* وابن خلدون *A. Iben khaldoun* عادة ما يستعمل تلك القيمة من طرف الفرد الجزائري وفق بوتفوشيت في " عدم ترك الغير للتلاعب به أو مخادعته " [*M. Boutfnouchet, Op.cit, p 50*] في مختلف المواقف الاجتماعية للحياة الاعتيادية، حيث تنشط تلك القيمة في العادة عندما يستشعر الفرد (رجل أو امرأة)؛ لكن عند الرجل بصفة واضحة جداً بينما بالنسبة للمرأة تنشط بشكل مستمر وأقل وطأة؛ برغبة المقابل له في التلاعب به والاحتيال عليه مع شيء من الاستغلال والأنانية متجاهلاً في ذلك مصالح الطرف المقابل له وأهدافه وربما حتى مشاعره وآلامه نتيجة وطأة تأثير الوعي الفردي أكبر توجيه سلوكات الفاعل من الوعي الجمعي وهنا تأخذ هذا الأخير العزة بالنفس قد لا يعطيه الفرصة لذلك كما قد يحاول منعه سواء بالابتعاد أو العنف، أما بالنسبة للعلاقة الزوجية وسلوكات الأزواج والزوجات في علاقتهم ببعض؛ إذ نتيجة تأثير تلك القيمة يميل كل من الزوج و الزوجة

(*) : دون التفكير في الأمراض المنقولة عن طريق الممارسات الجنسية غير الشرعية للزوج كالسيدا أو غيرها والتي قد تنتقل إلى الزوجة بدورها، كما أنها لم تعطي أهمية إلى الشعور بالوحدة التي يستشعرها الزوج نتيجة غياب الرابط العاطفي الوجداني والتي =لها روايتها على شعورها بالاستئناس وبالتالي الشعور بالأمن والحماية في ثنايا الوجود المشترك داخل النسق الزوجي على اعتبار الحياة المشتركة مبنية على إشباع هذه الحاجة وفق سلم الحاجات عند مازلو.

(**) : حيث يتواصل الزوج في أغلب الأوقات مع الأطراف الأخرى خفية العلاقة غير السوية وإن كان في البيت أو أنه يسترجع تلك اللحظات التي جلبته له شيئاً من الراحة والطمأنينة وإن كانت مؤقتة أو يمضي نهاره وهو يجوب شوارع المدينة متسكعاً وبالتالي القيام بمعاكسات الجنس الآخر من كل الأعمار في مقابل ضيق الاتصال في البيت مع أفراد الأسرة بخاصة الزوجة والذي يكون عادة حول قضايا محدودة تتعلق بشؤون البيت لفترات قصيرة جداً وفي هذه الفترات القصيرة تراه يشعر بالضيق أو الاختناق...، بينما تحاور الزوجة نفسها مستفهمة عن أحول الزوج والتغيرات التي طرأت عليه وبخاصة في معاملته لها والأسباب التي أدت به إلى هذا الوضع الزوجي، =مستبعدة في ذلك دورها العميق في خلق تلك الأسباب أو المساهمة فيها، كما ترميه بالفاظ شتى كالقاهة أو كبر السن أو قلة العقل...، ومن هنا قد تبدأ ملامح الإهتمام، اللاتناغم والانسجام في الظهور رغم وجودها الخفي لسنوات.

في علاقتهم الزوجية وبالتحديد في سلوك الدور؛ يميل كل طرف إلى عدم طلب ما يجب على الآخر القيام به لإشباع حاجات هذا الأخير وإن كانت تلك الحاجة في قمة الإلحاح كالحاجة الجنسية أو حتى الحاجة للأكل مثلاً... لأنه يعتبر ذلك الطلب هو نوع من التنازل أو التذلل من طرفه إلى الطرف المقابل له وبالتالي هو نوع من الكشف عن شيء من الضعف قد يستغله لابتزازة^(*) وبالتالي لإذلاله، على غرار التقرب منه والتعرف أكثر على حاجاته وما يحقق له الرضا وبالتالي يريحه ومن هنا يعزز الاتصال والحوار الزوجي، ومن هنا يمكن القول أن قضية قيمة " النيف أو الشرف " قد تكون إيجابية في المواقف الاجتماعية وفي التفاعلات اليومية بين مختلف أفراد المجتمع وخصوصيته، لكن المؤكد أن نشاط هذه القيمة بين أفراد النسق الأسري قد تبطل بعض قنوات الاتصال مما يجعل التعرف للأفراد على بعضهم أكثر وتحول العلاقات الأسرية إضافة إلى ذلك إلى علاقات ذات بعد صداقي وخاصة بين الزوجين لأن الطابع الصداقي للعلاقة الاجتماعية بين الزوجين يجعل العلاقة الزوجية المتميزة بأكثر الحميمية والصروحة نوعياً وبالتالي أكثر فاعلية وهذا هو الشيء المفقود وبدرجة كبيرة نوعاً ما في النسق الزواجي الجزائري، حيث يحل محل ذلك، اهتمام الزوجين بأشخاص أو علاقات داخل مدارات أسرية أخرى نتيجة طغيان نشاط قيمة أخرى تتمثل في قيمة " روح الجماعة " التي تعبر عن ضعف تراص لبنات النسق الزواجي.

في الغالب، تنشط القيمة الاجتماعية " روح الجماعة " في المجتمع الجزائري جنباً إلى جنب وبالتساند مع القيمة الاجتماعية السالفة أي القيمة " النيف " أو " الشرف " أو " الكبرياء "، إذ تشير تلك القيمة عادة إلى ضرورة خضوع الفرد بكل إرادته، مراميه، مصالحه ووسائله إلى ما تريده الجماعة وما ترمي إلى تحقيقه من خلال تجمعها وفق ما لها من وسائل وآليات مجتمعية لتحقيق تلك الأهداف والمصالح من خلال هؤلاء وبالتالي الحرص بالدرجة الأولى على بقاء الجماعة^(*) الأسرية في حالة من التماسك وإن كان ذلك على حساب رضا الوحدات البنائية الأساسية له وخاصة الزوج والزوجة، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى وجود استقرار نفسي، وجداني، اجتماعي... الخ وهمي أو خيالي عند الوسط الأسري أو إشباع مستقطب عند أحد الزوجين وغير حقيقي لأنه يفتقد للأثر الرجعي عند الطرف المقابل له والبال على وجوده المتمثل في العديد من المظاهر السلوكية كالرضا والشعور بالأمن، الحماية ومن ثمة بالطمأنينة داخل النسق الأسري، لكن عندما يتخلل الضعف الجماعة الأسرية [M. Boutfnouchet, Op.cit, p 53] تتدخل قيمة أخرى بالنشاط في إطار نسق العلائقي للزوج أو الزوجة والمتمثلة في قيمة " روح الجماعة " هذه الأخيرة التي لا تنشط داخل النسق الزواجي إلا في المواقف الأسرية الاستثنائية أو الطفوية كالأزمات أو المشكلات الكبيرة

(*) : عادة ما تلجأ الزوجة لابتزاز الزوج لأجل الاستجابة لرغبة الزوج الجنسية وإشباع هذه الحاجة لتحقيق مطالبها

التي قد رفضت من طرف الزوج سالفاً، حيث تعتبر الزوجة هذه اللحظات فرصة لا تعوض على اعتبار أن تلك القدرة أو ذاك المعطى هو من مكتسباتها التي يضمن لها شيئاً من التحكم في الزوج وبالتالي إخضاع الزوج والسيطرة عليه، لكن الشيء الذي لم تدركه أو تعيه الزوجة أن هذه العملية قد تتحول نتائجها إلى النقيض تماماً، حيث يتسرب تلك الرغبة من المشروع والسوي إلى اللا مشروع واللاسوي في الإشباع كما قد يلجأ إلى إشباع رغبته بالقوة نتيجة شعوره بأنها حقاً له معزز بالمجتمع وقيمه وفي الحالتين تكون الزوجة متضررة كما قد تزيد من دائرة المتضررين بما فيه الزوج، كما قد يتضرر النسق الزواجي ذاته حيث تلغى منه ملامح المودة والحب.

(*) : وهنا لا يهم كيف هو حال الجماعة إن كانت متماسكة تماسكاً حقيقياً بقدر ما يهم وجودها وبقاؤها حتى وإن كانت في حالة مزرية والسبب في ذلك وجود بعض القيم الاجتماعية التي تكرر هذا النموذج من الوجود للجماعة أو الوجود المشترك الفاقد لدلالة الاشتراك والتعاون السلوكي الحقيقي.

مع درجة من التذمر والتوتر في التعاون وأنه أمر مفروض عليهم فرضاً، بينما تنتشط تلك القيمة خارجه أي النسق الأسرية الكبير بدرجة عالية، وهنا عادة ما تكون الزوجة أكثر الطرفين تنشيطاً لتلك القيمة بهذا الفعل أو السلوك لاستشعار الحماية والأمن كونها، حيث تبقى عمداً وعن وعي وإرادة ترابطها القوي بأسرتها الأصلية، قد تفرض ذلك على الزوج من خلال جلب - الزيارات غير المرغوب فيها من طرف الزوج- الإخوة والأخوات بتواتر كثيف إلى البيت الزوجية لدرجة إن هذا الأخير يفقد الجانب الحميمي الذي يفقده الزوج بدوره في علاقته الزوجية ومن ثمة تتأثر بالضرورة تحقيق متطلبات الزوج وإشباعاته، وبالتالي تتوتر وتضطرب العلاقة الزوجية ومن ثمة تتضرر متطلبات الزوجة من حيث التحقيق والإشباع إما نتيجة الإهمال أو عدم إشباعها بوعي، إرادة وقصد من طرف الزوج أو بدونه.

بناءً عليه، فإن زمرة القيم الاجتماعية الجزائرية التي توجه سلوك الزوجين داخل النسق الزواجي الجزائري في إشباع حاجات بعضهم البعض وتحقيق متطلباتهم في علاقاتهم ببعض سواء في البيت أو خارجه تعمل في اتجاهين متضاربين عند كل من الزوج والزوجة على حد سواء بدرجة ما، حيث أنها تبلور سلوك الزوجين في بعض المواقف الزوجية على نحو تتأكد به إحلال أفكار التحرر، الاستقلالية، المساواة بين الجنسين... الخ وهذه ملامح دالة على التطور والتغير والطابع النسقي الزواجي للأسرة الجزائرية، بينما في مواقف زوجية أخرى تجد كل من الزوجين يصر بقوة على بعض السلوكات كتقديم الطعام إلى حيث يوجد الزوج في البيت، رفض الزوجة دخول الزوج إلى المطبخ وكأنه مملكة خاصة ترفض حتى مشاركة الزوجة في تدبير شؤون البيت، تفضيل الزوجة(*) لابن الذكر على حساب الإناث... وهذه ملامح الأسرة التقليدية.

3.1. بناء الأسرة الجزائرية الحديثة: لقد أكد العالم الاجتماعي بوتنفوش في دراسته حول الأسرة الجزائرية [M.Boutnfouchet, Op.cit, p 27] الذي أجريت سنة 1986 على أن الأسرة الجزائرية الحديثة هي أسرة مركبة من عدة أسر نووية، حيث تربطهم علاقات قرابية دموية ينجلي تأثيرها بشكل واضح في أحد الحالات الاجتماعية القطبية، إما الفرح كحالة الزفاف أو الختان أو في حالة الوفاة، والسبب أن هذه المواقف الثلاث تستدعي درجة عالية من التعاون الأسري، لكن يؤكد العالم الجزائري أن هذا الوضع يسير في طريق التغير نتيجة تأثير انتشار الكثير من القيم والسلوكات في الأسرة الجزائرية الكبيرة، حيث تتفكك تلك الأسرة المركبة وتستقل عن بعضها البعض، وبالتالي تتحول إلى أسر نووية أو شبه نووية، وهذا ما أكدته دراسة(**) حديثة، أجراها ثلة من الباحثين في علم الاجتماع حول قضية " واقع الأسرة الجزائرية "

(*) : حتى وإن كانت الزوجة ذات مستوى علمي عالي أو من طبقة اجتماعية راقية؛ إلا القليل من هن لأنها تعتمد على =معطياتها الخاصة في تكريس مكانتها الاجتماعية قبل الزواج؛ والسبب في ذلك أنها تجري مقارنات بين مكانتها ومكانة الرجل قبل الزواج ودلالة تلك المكانة عند الأم، هذه الأخيرة.

(**) : لقد أجريت هذه الدراسة المسحية مستندة على الفرضيات التالية 01- تعاني الأسرة الجزائرية ضغوطات حضرية متنوعة (مادية ومعنوية ومتعلقة بالمحيط) في أداء وظيفتها التربوية، 02- تتنوع الأسرة في وضعها وفي تعاملها ضغوطات الحضرية في أداء وظيفتها التربوية، 03- تعيش الأسرة في محيط من العلاقات الاجتماعية والأولية تعوض ضعف علاقات الحديثة وتعينها حفظ توازن في أداء وظيفتها التربوية، 04- توع الأسر في وضعها وفي طرق تعلمها مع ضغوطات الحضرية يفقدها مرجعيتها ولا أهدافها التربوية. إضافة إلى استخدام المنهج الأنثروبولوجي والعديد من أدوات جمع البيانات أهمها المقابلة البورية، المقابلة الجماعية المعقدة الاستبيان، أما

وصدر في مؤلف سنة 2004، والتي توصلت إلى تحديد بنائي للأسرة الجزائرية، إذ انطلاقاً من نتائج الك الدراسة [محمد بومخلوف وآخرون، ط01، 2008، ص128] السابقة والمؤسسة على إحصائيات 1998 المقدمة من طرف الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات، والذي تضمن أن نسبة 59.15% أي أكثر من نصف المجتمع الجزائري أي ما يقارب 2364901 من حجم الأسر في المجتمع الجزائرية عدد أفرادها يتراوح بين 03 أفراد أي زوج، زوجة واحدة وابن واحد إلى 06 أفراد أي زوج، زوجة واحدة و 04 أربع أبناء من مجمل نسبة تقدر بـ 3997019 أسرة في الحضر والريف معاً وليس هذا فقط، بل كذلك أن الزوجين أصبحا يميلان معاً إلى الاكتفاء بالحجم الصغير في التشكيل أسرة بالتركيز على عدد قليل من أبناءها.

كما تؤكد ذات الدراسة أن 81% [نفس المرجع، ص124] من سكان الجزائر هم أسر إما نووية وشبه نووية في الحضر، كما في الريف في مقابل الأسرة الممتدة والمركبة، ذلك نتيجة تأثير فلسفة النمط الحياتي الجديد^(*) الذي كسبه الفرد الجزائري والتي تحولت فيها كثير من الكماليات السابقة إلى ضروريات عند النساء كما هو الحال عند الرجال كالحصول على بيت مريح فردي حيث أثبتت ذات الدراسة أن 72.1% [نفس المرجع، ص131] يسكنون البيوت الفردية بمعنى 3/4 سكان الجزائر، كافتناء سيارة لكل فرد...، وهذه دلالات الاستقلالية ونضج الوعي الفردي الجزائري على حساب الوعي الجمعي المعزز بقيم روح الجماعة وغلبة المصالح الجماعية على الفردية^(**)، وهذا يعني أن الأسرة الممتدة بدأت في الاضمحلال والتلاشي التدريجي والسريع نتيجة التغيرات المادية، المعنوية والمحيط البيئي من حولها التي تغلغت المجتمع الجزائري بكل أنساقه الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمعطيات الرجل والمرأة على مستويات كثيرة ومختلفة ومن بينها أسلوب التفكير ومن ثمة العلاقة بين الرجل والمرأة على اختلافها بالضرورة، وبناءً عليه، فإن بناء الأسرة الجزائرية المعاصرة هو نووي بالدرجة الأولى وهذا ما تؤكد إحصائيات 1998 للديوان الوطني الجزائري للإحصائيات التي قدرها [نفس المرجع، ص124] الذي قدر عدد الأسر النووية وشبه النووية بالعدد 3586649 أي فيما يقارب النسبة 81.1% من مجمل الأسر في المجتمع الجزائري أي فيما يعادل 4/5 من هذا الأخير، أما إحصائيات الأخيرة لسنة 2008 فقد قدر الحجم السكاني بـ 34.8 مليون فرد فيما يعادل 4971428 أسرة بمتوسط سبعة أفراد في الأسرة.

بالنسبة لعينة الدراسة فهي عينة طبقية عشوائية منتظمة تقدر بـ 1089 طالب بأسرهم، ولقد دامت الدراسة مدة (06) ستة أشهر بدءاً من شهر أكتوبر 2003 إلى شهر مارس 2004، لمزيد من الإطلاع على نتائج الدراسة وتفصيلاتها أنظر: محمد بومخلوف وآخرون، 2008، ط01.

(*) : صحيح أن هذه الفلسفة ليست كثيرة ما تتجسد في الحياة الفعلية للفرد الجزائري نتيجة كثر البطالة في مقابل غلاء المعينة التي ارتبطت بكثير من المواد الاستهلاكية المستوردة من الخارج... الخ، لكن المهم أن تلك الفلسفة الحياتية أصبحت توجه تفكير الفرد الجزائري - رجل وامرأة - وترتب حاجاته ومتطلباته الخاصة سواء في علاقته بالموجودات المادية أو الاجتماعية تبعاً لتأثيرها في حياته، كما أنه يعمل جاهداً لأجل تحقيقها مما جعل الزواج - عند رجل وامرأة - يتأخر .

(**) : وهنا يمكن القول أن القيم الاجتماعية الجزائرية قد حدث عليها تغير ملحوظ لدرجة أن تفكير الفرد - رجل وامرأة - الجزائري قد تغير على نحو ملحوظ كذلك وبالتالي وسلوكاته تعاملاته وعلاقاته بكل الموجودات التي تشكل المحيط الاجتماعي والمادي من حوله.

خلاصة القول، إن الأسرة الجزائرية الحديثة هي أسرة نووية أو شبه نووية في أغلب الأحيان بناءً، إذ تتكون في الغالب من الزوج، الزوجة وأبناءهم البيولوجيين فقط وقد يضاف لهم في بعض الحالات القليلة أحد أقارب(*) الزوج خاصة كأب هذا الأخير أو والدته أو أخ غير متزوج أو أخت غير متزوجة إن فقد هؤلاء المعيل.

4.1. أنماط المشكلات(**) الزوجية وأسبابها: إن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية

التي تفاعلت فيما بينها في واقع المجتمع الجزائري الحاضر، أفرزت ذلك التفاعل نمط اجتماعي حياتي ذا طابع معين يميزه كثرة "مسؤوليات ربة البيت وتعدد أدوارها" [محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص81] داخل البيت وخارجه، وبالتالي تشابهه وذات الشيء بالنسبة للرجل، مما قد يؤثر بشكل مباشر على سيرورة الحياة الأسرية بما فيها المستوى الزواجي، من حيث التواصل في خضم التفاعلات الأسرية وبين أفرادها بمختلف أعمارهم وجنسهم، و هنا قد تحدث تفاعلات ضعيفة بين أفرادها ومواقفهم الأسرية أو قد تكون قليلة التوتر، وهذا الوضع قد يجعل كثير من المواقف الأسرية تحدث لأفراد الأسرة دون أن يكون البعض على علم بها أو على الأقل بتفصيلاتها أو بتأثيراته ورواسبها النفسية عليهم كمشكلات الدراسة للصغار أو المشكلات المهنية للكبار أو مشكلات المراهقة للشباب... وفي المقابل قد يواجه الفرد الجزائري سواء الزوج أو الزوجة في الحياة الاعتيادية كثير من "الضغوطات نتيجة صراع الأدوار بين الداخل والخارج ومسؤوليات متضاربة ومتعارضة تجعله أكثر عرضة للضغوطات والتوترات بسبب الأدوار التي يرافقها التزامات ومطالب ومهام" [محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص80] قد يقف أمامها عاجزاً مما يدخله عنوة في جملة من المشكلات المتنوعة أحدها المشكلات الزوجية.

إن المشكلات عموماً بما فيها الزوجية تنشأ نتيجة عدم وضوح شيء ما بين الأطراف الذين لهم علاقة بهذا الأخير، هذا يعني عدم وضوح ما تريد الزوجة القيام به في وجودها يؤدي إلى فقدان القدرة على تنظيم الوقت بين نمطي العمل داخل وخارج البيت أو انشغالها بمشكلات الأهل والجيران في حالة عدم العمل خارج البيت...، على اعتبار أن هذه الطريقة قد تكون وسيلة للترفيه والتسلية، لكن هذا الوضع - عدم أو سوء التنظيم - يوقعها في دائرة اضطراب بين أدوارها داخل البيت وخارجه، وهنا قد تعجز الزوجة عن إعطاء جزء من وقتها للزوج، والأهم أن الوقت المتوفر يهتلكه الزوجان في بحث ومناقشة قضايا الأسرة والأبناء فقط دون التطرق لقضاياهم الحميمة وهذا ما أكدته دراسة بيير بورديو *Pierre Bourdieu* قائلاً "

(*) : ولقد ظهرت هذه الحالات أو الظواهر الاجتماعية في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة وخاصة في المناطق الحضرية بالذات حيث انتشرت دور رعاية المسنين والعجزة، حيث كانت تعتبر عملية التخلي عن الأفراد الطاعنين في السن من السلوك غير السوي اجتماعياً.

(**) : إن التصور المنطقي الواقعي والذي تعززته النظرية البنائية الوظيفية المحدثه يقول أن أي نسق اجتماعي بما فيه الزواجي والأسري كذلك يحتوي على مشكلات إما أنها تعبر على تناقض أو تعكس تنافساً وإما تتبلور نتيجة مطالبة أحد فاعليه بالتعاون - غياب التعاون - وهذا نتيجة فكرة بديهية مؤداها أنه لا يوجد التوافق المطلق بين مختلف الفاعلين في أي نسق اجتماعي ومن ثمة فإنه لا يوجد القبول المطلق والمستقر لهم عند بعضهم البعض، وبالتالي تصبح تلك القضايا مؤشرات للتغير الاجتماعي في النسق سواء على مستوى بكونات الفاعلين ووظائفهم أو على مستوى مكونات الأنساق ووظائفهم وعليه يحدث التغير في الفاعلين على نحو طردي وكذلك في النسق الاجتماعي بنا فيه الزواجي محور النقاش.

أن الأنا والمشاعر الحميمة والعلاقات مع الآخر لا سبيل لانتشارها في هذه المجتمعات بسبب الثقافة " [حسين خريف، 2005، ص66] هذه الأخيرة التي تعطي الأهمية الكبيرة، كما قد تكون الأهمية المطلقة للأسرة في مقابل ضياع الفرد - الزوج والزوجة - وسقوط حاجاته من دائرة اهتمامه هو ذاته والطرف المقابل له، لدرجة أنه قد لا يعطي أهمية ولو لمظهره على اعتبار أن المظهر الحسن يدخل المسرة والبهجة في وجدان الطرف الآخر والقضية ليست متعلقة بالزوجة أو بالزوج كل على حدا بل كلاهما، كما قد يفقد الزوج القدرة على تحقيق إشباعات معظم الحاجات عند الزوجة وخاصة المرتبطة بالمعطي المادي إلا الاستهلاكية منها لأن المعطي المادي وسائط جد مهمة في تكريس أو تحقيق إشباع الكثير من الحاجات اللامادية وبذلك يفقد الزوجان الإشباع لكثير من الحاجات، وهنا يتحقق ملمح قد أكد عليه العالم الأمريكي تالكوت بارسنز *Talcott Parsons* حيث وصف الأسرة النووية بأنها " وحدة سكنية استهلاكية " [حسين خريف، مرجع سابق، ص66] لأن المهمة العالية الأهمية والضرورة معاً تتمثل في تأمين المواد الاستهلاكية للزوجة كما هو الحال لزوج، وبالتالي يرى الزوجين نفسيهما أنهما آلتان لتأمين الأكل والشرب للطرف الآخر بما فيه الأطفال، من هنا قد يصبح الزوجان شبه غريباء عن بعضهم البعض وخاصة في الجانب الحميمي - الوجداني والنفسي - في حياتهم لأنهما انغمسا في دوامة البحث عن الرزق وتأمين المتطلبات المادية للزوجة والأبناء، وبالتالي ضياع الراحة الزوجية بأنواعها، بالتالي تكون المشكلات بدأت بالتكون على نحو مستتر إلى أن تتراكم حتى تصبح ظاهر جلية في الوسط الأسري الكبير لكن السؤال المطروح هل حقاً يحدث تأمين لمتطلبات الزوجة من طرف الزوج الجزائريين؟

بناءً على ذلك الوضع التفاعلي الزوجي، فإن أهم المشكلات التي تعاني منها الزوجة الجزائرية في علاقتها بزوجها تتمثل في ثلاث قضايا سلوكية بالدرجة الأولى أولها قسوة الزوج أو خشونته المفرطة، إذ أنه لا يثني^(*) على ما تقدمه الزوجة من مجهودات سلوكية أو تفكيرية أثناء قيامها بجملة الأدوار التي تؤديها سواء تتعلق بذات الزوج أو ببقية أفراد الأسرة كما أنه لا يجاملها ولا يلاطفها ولا يحنو عليها إلا في الأوقات الحميمة وعلى النحو الذي تتطلبها المعاشرة الجنسية وليس كلما استدعت المواقف الزوجية ذاك أما المشكلة الثانية مفادها إهمال الزوج لزوجته بصفة خاصة ليس في زمرة أفراد الأسرة وهي أنثى تحتاج إلى جرعات متفاوتة على الدوام من الحنو^(**) لتشعر بأنوثتها من ناحية وبالاهتمام من ناحية ثانية، وعليه أن إسقاط الزوج هذه النقطة من حسابه نتيجة ظروف ما يجعل الزوجة تفقد توازن تفكيرها المنطقي العقلاني ووزنها للقضايا المتعلقة بالأسرة أما آخر مشكلة ترتبط بكبرياء الزوج المفرط كونه رجل لدرجة أنها تستشعر الموقع

(*) : وفي بعض الأحيان وعند بعض الرجال يستخفون بأدوارها مستبسطاً أدائه وأثاره الصحية النفسية والبدنية بمقارنته بما يقدمه، ربما يكون الأمر كذلك من حيث الأداء، المشكلات التنظيمية، الصراعات المهنية... الخ، لكن ليس على النحو الذي يعتقده الرجل الجزائري، لأن ذلك الاعتقاد قد يجعل هذا الأخير فظ سلوكياً أحياناً وجارحاً لفظياً أحياناً ومهيناً في تعاملاته أحياناً أخرى، وهذه الملامح في علاقة الزوج بزوجته قد يثبطها ويحبطها لدرجة قد تكون الزوجة في حالة ملل وكلل من وضعها في البيت، ولأنها مرغمة على المكوث فيه والاستمرار فيه فإنها تلجأ للتعبير عن رفضها لهذا الوضع أو تلك الملامح - بوعي أو من غير وعي - بالمشاجرات أو المشاحنات أو الانسحاب لأن وسيلة التواصل والحوار قد لا يكون مسموح بها أو غير متداولة إلا القليل جداً .

(**) : وهنا تصدق المقولة مشهورة - وهي في الأصل جزء من حديث نبوي شريف - في الوسط الجزائري خاصة نساء ورجاله (أن النساء ناقصات عقل ودين)، والمهم في هذا المقام الجزء الأول وهو نقصان العقل لأنهن - النساء - يملن إلى رقة وينشغلن بالعواطف أكثر من الأمور العقلانية الحياتية الأخرى ويكون هذا الاهتمام سواء في الأخذ أو العطاء للوالدين والزوج أو الأبناء.

أو الترتيب الثاني لها في سلم ترتيب أفراد الأسرة، حتى وإن كانت أفضل(*) منه من حيث المعطيات التي تميز الفرد في وسطه الاجتماعي أي من حيث المستوى العلمي، المهني والاجتماعي لأن نشاط ذاك الكبرياء على نحو عالي الفعالية يدفع الزوج اللاشعوري إلى تقليل من الكلام والمحادثة حتى مع زوجته.

أما بالنسبة للمشكلات التي يعاني منها الزوج بسبب خلل في سلوك زوجته في علاقته به تتمثل أولها في عدم اهتمام الزوجة به نتيجة لهثها المستمر الدؤوب وراء إنجاب الفتى لتعزيز وجودها عند الزوج إضافة إلى انشغالها بقضايا البيت من تنظيف، طهي، ترتيب البيت... دون الالتفات إلى ما يجب القيام به اتجاه هذا الأخير(**) في علاقته بها كطرفين لهما علاقة ليس كمثلهما على المستوى الحميمي، أما المشكلة الثانية تتمثل في تحسس الزوجة بأن الزوج لا يحبها وغير مهتم بها أو أنه يغار عليها بإفراط لدرجة فقدان الثقة لأن هذا العملية بالنسبة للزوجة تطويق للحركة، تقليل للحرية وبالتالي هذا الوضع ممل وغير ذا جدوى في تعبير الزوج عن مشاعره نحو زوجته، لأن الأمر متوقف بمدى ارتباط الزوجة بالأسرة الجديدة ليس الأسرة الأصلية لها، وهنا تتبثق المشكلة الأخيرة وهي حفاظ الزوجة على قوة صلاتها بأسرتها والتردد عليها بشكل مستمر، لأن تعتقد أن ارتباطها الوجداني العاطفي بأسرتها الأم يعوض عليها ما فقدته من ارتباط وجداني عاطفي بأسرتها الجديدة وخاصة الزوج وهو الأساس في وجودها فيها وفي هذا السياق توجد قيم مثل شعبية تعزز هذا التوجه عند الزوجة قائلاً "إذا حبك لقمير النجوم تباعه"، ومن هنا فإن مشكلات الزوجة في الأساس تنبثق من مدى قبول الزوج فعلياً أي سلوكياً ولفظياً للزوجة.

إن خلاصة مسببات المشكلات الزوجية المتعلقة بالزوجة أو المتعلقة الزوج في النسق الزواجي الجزائري على حد سواء يعود بالدرجة الأولى التنشئة الاجتماعية والتناقض الذي يحدثه الموروث الثقافي والقيمي مع المستجدات الظرفية الاجتماعية والاقتصادية الطردية التغير، حيث إن الأولى تعمل على تطبيع الفرد الجزائري رجال ونساء على نمط قيمي ثقافي معين يعزز نمط معيناً من السلوكيات الاجتماعية عند كل منهم اتجاه بعضهم البعض.

2. النسق الزواجي الجزائري ومركباته السوسيو-ثقافية

إن خصوصية المجتمع الجزائري الثقافية القيمية الاقتصادية والسياسية أمدت جميع الأنساق الاجتماعية فيه بنوع من الخصوصية العلائقية والتفاعلية، وكذا هو الحال بالنسبة للنسق الزواجي، والأهم أن

(*) : وهنا عادة ما تلح الزوجة في الحصول على ذكر وخاصة الطفل البكر عند زواجها للتعويض بأكبر تلك الخسارة الاجتماعية لأن معطياتها المكتسبة خلال سيرونة تكوينها الاجتماعي وبناء شخصيتها لم تعادل قيمة الذكر الاجتماعية ولم تمكنها من تعزيز وجودها ولم تضمن لها الاستقرار النفسي، العاطفي، الجنسي وبالتالي الاستقرار الاجتماعي، في البداية قد تقاوم الزوجة هذا الاعتقاد معتمدة على مكتسباتها لكن بعد فترة من الزمن تسلم بهذه الفكرة التي تتحول إلى مبدأ من مبادئ الوجود وإثبات الذات في المجتمع الجزائري.

(**) : للرجل الجزائري طباع خاصة، إذ لا يحب أن يطلب من أحد ولو زوجته ولا يعبر لها عما يريده منها كإهتمام به ورعايته... الخ لأن من صفات الشخصية الجزائرية أنه ذا كبرياء عالى وشموخ، كما أنه كتوم جداً في أبسط الأحاسيس عنده وفي المقابل يريد أن يدلل ويتلقى الحنان والحب وهذا يعني أن شخصية الرجل الجزائري تحمل تناقض كبير ينعكس عليه سلوكياً. أنظر : أحمد بن نعمان، 1988، ص 388 و392 و402.

خصوصية هذا الأخير بخصائص معينة وملامح معينة له على جميع الأصعدة والأبعاد جعل كثير من الأنساق السالفة الذكر أكثر تأثير، إذ على إثر تلك الخصوصية اتخذت سلوكيات الفاعلين في ذات النسق - الزوج والزوجة - نمط بذاته، قد يتقاطع مع غيره في بعض الملامح، كما قد يختلف في البعض الآخر نتيجة التشابه أو الاختلاف في العادات، التقاليد، القيم، الدين، البيئة المحيطة...، لكن يبقى تميزه الكلي العام مغاير تماماً لتلك المجتمعات، لذا فإن هذا الدراسة سنتناول أحد النماذج النسقية الواقعية للزوج، والذي يقع في هذا الإطار الثقافي القيمي الخاص والمتميز عن بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى وهو النسق الزواجي الجزائري، وسيجري عليه إسقاط المداخل النظرية المستند إليها في تحليل وتفسير مركباته الأساسية والمتمثلة في الزوج، الزوجة وخصوصيتهم الملحمية وبالتالي السلوكية إضافة إلى مناقشة القيم الزواجية على اعتبار أنها موجّهات لسلوك الدور وتوقعاته من طرفهم، إضافة إلى توضيح كيفية التفاعل بينهما عن طرق تلك الوسائط القيمية وإلى ماذا يخضع منطق التفاعل هذا وقبل ذلك سنلجأ إلى تحديد موقع الزواج *couple* في الثقافة الجزائرية وذلك من خلال الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها.

1.2. النسق الزواجي الجزائري وفلسفة المشاركة فيه: عادة ما يتكون النسق الزواجي الجزائري كبقية

الأنساق الزواجية في مختلف المجتمعات الإنسانية من الزوج والزوجة والقيم الزواجية التي تهيكّل الزواج كونه إما العلاقة، العملية والسلوك الأدائي في إشباع حاجات بعضهم البعض، وعليه فالزواج له معنى خاصاً يعيه الفرد الجزائري من عملية التطبيع التي ترمي إلى تحويل القيم الثقافية الاجتماعية لهذا المجتمع إلى وعي الفرد والذي يتصرف ويسلك سلوكاً معيناً وفقاً لتلك القيم، لذا وجب معرفة تلك الدلالة عند هذا الأخير - رجل وامرأة - لأن تلك الدلالة تحدد الأهداف وتبلور أداء كليهما في علاقتهما ببعضهما البعض.

في الغالب الأحيان تختلف قراءات أفراد المجتمع الجزائري للزواج تبعاً لزاوية الرؤية الفرد ومعطياته وأولها الجنس، وعليه فإن النظر إليه من وجهة نظر الرجل فإنه سيكون " وسيلة الإنجاب الأولاد واستمرار الجنس البشري وتأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث " [حليم بركات، ط02، 1985، ص197] والكنية على الخصوص من خلال بإنجاب الذكور، لذا فإنه يصر على إنجاب هذا الأخير ولو بعد عشرة (10) بنات لأنه لا يرضى بوجود الأنثى التي تحقق له (*) غير مكترث بالصحة البدنية للأُم، كما أنه يميل في بعض الحالات إلى الزواج الداخلي عند اختيار الشريك لتفادي بعثرة الميراث وانقسام الملكية، إضافة إلى انخفاض معدل المشكلات الزواجية والسيطرة عليها أو بالأصح السيطرة على أحد مركبات الزواج الزوجة أما من جهة المرأة فإن الزواج فهو يعتبر غاية المرأة، لأن المرأة العربية العزبة بما فيها الجزائرية تحد أنه مهما " كان عمرها لينسى لها المشاركة في أحداث المجتمع وتفاعلاته، إذ أن المرأة دون رجل لا وجود لها بالنسبة لأبيها وأخيها.. لذا يجب على المرأة الجزائرية أن تتزوج في أي لحظة وتكرس نفسها كاملة لبيتها " [S.Khodja, 1985, p77]، لذا فالزواج هو رباط يجمع بين رجل

(*) وفي هذا السياق يقول عز من قائل في محكم تنزيله " وإن بشر أحدهم بأنثى ظل وجهه مسود كظيم من شدة الغيظ " (القرآن الكريم، سورة النحل الآية 58)، وهذا يعني أن سلوك الفاعل في مختلف المواقف التفاعلية مهما كانت طبيعتها ليست موجهة بالدين الاسلام الحنيف النقي بل أن البنية الثقافية مليئة بالشوائب الثقافية التي قد تجعل الفرد مغيب في سلوكه عن المنظور الطبيعي السوي والذي يحفظ للمرء سواء رجل أو امرأة كينونته الانسانية.

وامرأة يحقق مصلحة لكل من طرف في إثبات الوجود، الاستمرار... التفاعل مع معطياته بقوة وتفعيلها كذلك، وعليه فإنه عادة ما يكون يرجح المجتمع الجزائري الاختيار الداخلي لنفس الأغراض، وبناءً عليه، فإن غاية الامتداد عند الرجل والحماية عند المرأة ليس غايتين ذاتيتين، بل هي غاية مجتمعية بالدرجة الأولى^(*)، كما أنه قد وضع إسقاطه على الرجل كما على المرأة لأن المنطق الذي يسير عليه النمط الاختيار الوالدي يعكس تفضيل المجتمع الجزائري للرجل بدء من إقرار المجتمع في حق الرجل لسيادة أسرته لضمان السير الطبيعي لبعض التفاعلات الأسرية والفصل في العلاقات والعمليات والتعاملات الاجتماعية بين أعضاء أسرته ذلك باستناد المجتمع إلى تصورات ثقافية عقائدية مقرونة بالدين الإسلامي المتوارثة الذي يأخذ منه الشطر الذي يتوافق وطبيعة البناء الثقافي الجزائري^(**)، إذ يقر الدين الإسلامي الصحيح والكامل مع التأكيد والإلزام على أن "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم" [سورة النساء، الآية 43]، وثيقي هذه التصورات العقائدية توجه الكثير من سلوكيات الفرد الجزائري - الرجل والمرأة - بما فيه الاختيار الذاتي.

بناءً عليه، إن غايات الزواج في المجتمع الجزائري تختلف بين تصور الرجل والمرأة، بالنسبة لغاية هذا الأخير تتجسد في الإنجاب وهي نابعة من غاية المجتمع كله من وجود الزوج، لذا عادة ما يلح كلاً منهما على الزوج ومن ثمة على الإنجاب في العام الأول من الزواج، لأن هذا الأخير هو مجتمع الرجل كما ذكر بوتنفوشت، وبالتالي إشباع حاجة الوجود والاستمرار بالدرجة الأولى والأكثر أهمية ثم يليها الحاجة الاقتصادية وفي ثانياً هذه الإشباعات يشبع جزء بسيط من الحاجة النفسية عند الجنسين والمنبثقة من الممارسة الجنسية المستمرة وكذا الغزل والإطراء والمجاملات من الشريك لزوجته القليلة جداً مع ندرة ممارسة مبدأ المهادة، وبالتالي إشباع جنسي وعاطفي متذبذب، ومع ذلك يعتبر الرجل والمرأة الزواج مثمراً وحقق غايته كعملية اجتماعية، خاصة إذا كان الجنين ذكر؛ صحيح أن هذا الفكرة قديمة في تاريخ الأسرة الجزائرية وقد يبدو لأول وهلة أنها ذهبت مع قدوم التغير الذي خضعت له الأسرة الجزائرية؛ لكن الحقيقة أن هذه الفكرة مازالت بروسبها تؤثر على مجريات عملية الزواج، إذ أن إنجاب الولد يحقق للمرأة إشباع حاجة الانتماء وأن تأخر وجوده يدخلها في دائرة الاهتمام التساؤل والسخرية من أهل الزوج والتأنيب من طرف الزوج علناً أو التلميح حسب درجة وعي الزوج، أما هذا الأخير بغياب الولد يشعر أن حلقة اكتمال رجولته مفقودة وهذا التصور ليس ذاتياً تابع من مدركات الرجل الخاصة، قد تتلاشى إذا كسب درجات عملية عالية أو ارتفاع وعيه في الحكمة بل مستمد من وجوده في المجتمع وعلى هذا الأساس يؤكد بوتنفوشت أن "المجتمع الجزائري وجد لأجل الرجل، لذا فهو مجتمع الرجل" [M.Boutfnouchet, OP.cit. p 67]

(*) : نتيجة تأثير قيمة "روح الجماعة" التي تحدث عنها العالم الاجتماعي الجزائري مصطفى بوتنفوشت في مؤلفه M.Boutfnouchet "الأسرة الجزائرية (التطور والخصائص)"، وإن كانت هذه القيمة بدأت في الذوبان في مقابل قيم اجتماعية تعزز الفرد ومصالحه فإن ذاك الذوبان ليس كلياً كما أنه ليس نهائياً، وذلك نتيجة عولمة القيم الاجتماعية.

(**) : إن البنية الثقافية الجزائرية ليست كلها من الشريعة الإسلامية السمحاء بل أن تعاقب المستعمرين كل بدياته وثقافته إضافة إلى السكان الأصليين والعرب الفاتحين بصحبة الدين الإسلامي الحنيف شكل خليط من القيم والعادات والتقاليد غير المتجانس الموجه لسلوكيات الفرد - رجل وامرأة - رغم أن مبادئ الدين الإسلامي تغطي الشطر الأكبر لكن لا يمكن نسب كل السلوكيات الموجه بالقيم والتقاليد إلى الإسلام لأنه دين خالي من التناقضات النفسية، الروحية العقلية والوجدانية والعلمية.

ومع ذلك، لا يمكن تناسي التغيير الذي طرأ على طريقة تفكير الرجال ذاتهم فقد أصبحوا يعتقدون أن " علاقتهم الزوجية ستتحسن من منطلق زوجاتهم إذا أصبح أكثر فرح وحرية، لحصولهن على ثقة أكثر من طرف الزوج بقدراتهن" [S.Khodja, OP.cit, p108] في مختلف مجالات الحياة بدءاً من وجودهما المشترك وصولاً للعمل خارج البيت بكل تناقضاته وتناقضاته الشرسة...الخ، بمعنى آخر، ضرورة توافر التناغم العاطفي المؤدي بدرجة الأولى إلى توافق النفسي والمعزز للتوافق الاجتماعي، ومن هنا فقد بدأ الرجل ينظر للزواج على أنه وسيلة ليس للاتصال جنسي المباح وإنجاب الذكر فقط لأن الثانية تحصيل حاصل للأولى.

خلاصة، يمكن تبني فكرة عن النسق الزواجي قد توصل إليها بوتنفوشت من دراسته للأسرة الجزائرية مفادها أن الرجل والمرأة الجزائريين إذا ما بلغا سن الزواج يواجهان حالة نفسية - اجتماعية تزج بهم في هوة أول تحدياتها الاختيار المثالي النابع من تصوراتهم للحياة المشتركة، توقعاتهم لمتطلباتها ومتطلبات الطرف المقابل له، رغباتهم الخاصة في إنشاء أسرة مثالية والثاني الاختيار الواقعي المؤطر والموجه بالمعطيات الاجتماعية، الثقافية والقيمة لمجتمعهما كضرورة الحصول على رضا الوالدين، تحمل المسؤولية...، إضافة إلى مدى توافر الإمكانيات المادية للطرفين وخاصة الرجل، التي تلعب دور كبير في تسريع أو تبطئ فعاليات إنشاء النسق الزواجي وتقادي الكثير من العضلات المرتبطة بقل وبعد نشوءه وخاصة وأن للمجتمع الجزائري مراسيم احتفالية(*) وطقوس خاص بعملية ولادة نسق زواجي الجديد تقتضي مبالغ مالية كبيرة والتي تعطي النسق وزن اجتماعي لا مثيل له مقارنة بالأنساق الاجتماعية الأخرى، ومن ثمة أن فلسفة الحياة المشتركة عند الزوج *couple* في النسق الزواجي تنطلق من مبدأ خدمة الجماعة في مجملها والعمل على بقاءها واستمرارها وبذل كل طرف على حدا كل ما بوسعه من أجل الجماعة وحسب فهمه الخاص دون فهم ما يقتضيه منطق الحياة المشتركة لإضافة إلى دون فهم الأطراف المكونة للجماعة كل على حدا والأهم ذوبان الزوجان فيها دون تفكير فيما كان الآخر يشبع حاجاته الخاصة إلا بعد تراكم فقدان الإشباع.

2.2. نظام القيم الزوجية الجزائرية: إن زمرة القيم الزوجية التي توجه السلوك الدور الزواجي في علاقة الزوجة الجزائرية بمعطياتها بالزوج بمعطياته مستمدة أساساً من نظم القيم الاجتماعية التي توجه سلوك كل من الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري عموماً، إذا بما تتميز زمرة القيم الزوجية الجزائرية؟

انطلاقاً من فكرة توصل إليها الباحث عدي هواري حول القيم الاجتماعية الجزائرية وتوافقاً مع ما قدمه مصطفى بوتنفوشت وكذا بيار بورديو(**) مؤداها أن هذه الأخيرة هي " قيم تعزز سلطة وسيطرة الذكر التي

(*) : تعد " إحتفالية العرس " أحد مراسيم الزواج وفيه يتم الإعلان عن الزواج لنقل العروس إلى بيتها الجديد ولأجل هذا العرض يقام حفل كبير ويتم دعوة عدد كبير من الناس من الأهل والأقارب... وهذه القضية تقتضي نفقات كبيرة لإطعام الضيوف؛ وقد ظهر مؤخراً التنافس في قاعات الحفلات؛ مما تسبب في انخفاض إقبال الرجال على الزواج.

(**) : لقد أجرى العالم السوسيولوجي بيار بورديو *Pierre Bourdieu* دراسة حول المجتمع الجزائري وأخرجها في مؤلفه " *Sociologie de l'Algérie* "، حيث قدم فيه تصوراً مفصلاً السوسيولوجي عن الجزائر مركزاً فيه على البنية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات السكانية وعلى أنماط البنى الأسرية الجزائرية، وكما نظم أخرى

من خلالها يفرض على المرأة بالعنف دور المطابق مع التمجيد والتعظيم للجماعة agnatique "] [Lahouari addi, 1999,p44 الأسرية؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ أن القيم التي توجه سلوك الزوجين في علاقتهم ببعض جزء من تلك القيم، فهذا يعني أن القيم الزوجية تميز الزوج عن الزوجة بدرجة نتيجة التمايز الجنسي ومن ثمة فهي تلزم هذه الأخيرة بالخضوع لسلطة الزوج المتمثلة في كل الأوامر، النواهي والقرارات المتعلقة بكل قضايا النسقين الزوجي والأسري ولا يحق لها التدخل(*) إلا في الحيز الذي يسمح به لها، صحيح أن المجتمع الجزائري تغير كما أن قيمه الزوجية تغيرت عما كانت عليه في السابق، لكن مازالت القيم التي تعزز عنفوان الزوج الجزائري في بيته وعلى زوجته وكبرياءه في توجيهه فعاليات الأسرة المادية، المعنوية والبشرية كذلك، إضافة إلى ذلك أن القيم الزوجية الجزائرية تعزز قوة الزوج في المواقف التفاعلية الزوجية وتعطيه الأولوية في الرد والصد، في الحوار والجدل، في القبول والرفض، في الصمت والصراخ، في القول والفعل... وهن هنا يتكون الزوج والزوجة على اعتبار أنهن مكانات اجتماعية أكثر من كونهن كوائن بيولوجية وبالتالي يجب عليهن القيام بسلوكات تعكس بدرجة كبيرة وإلى أبعد حد ممكن تلك المكانات.

إن القيم الزوجية في النسق الزوجي الجزائري وفق ذاك الأسلوب من التفاعل فإنها تضع الزوجة في المرتبة الثانية بذات النسق أي بعد الزوج والابن البكر؛ حتى وإن كان هذا الذكر الثاني أو الثالث في ترتيب الأبناء سناً؛ والأهم أنها تلك القيم تلزم الزوجة اجتماعياً بالقيام بسلوكات تعكس تلك المرتبة ليس مع الزوج فحسب كذلك مع الأبناء وأفراد أسرة الزوج، والقضية الأكثر وطأة أن الزوجة تبغي هذا الوضع وتعزز به وتنقل له طوعاً مدلولات الخضوع والطاعة لأوامر وقرارات الزوج إلى الابن وإن كانت عن اللارضا.

3.2. الرجل - الزوج L'époux وخصائصه: إن الرجل أي الزوج الجزائري الذي يتميز عن بقية رجال هذا العالم بنيته الثقافية القيمة، المكتسبة منذ اللحظة الأولى لتنشئة الاجتماعية إذ يستقبل الأسرة الجزائرية المولود الذكر استقبال الأبطال، فيفرز هذا الحدث حرارة عاطفية عالية ترفع الأم في مكانتها الاجتماعية، إضافة إلى تعزيز هيمنتها على مجالها الأسري وتمكنها من سلطة على الزوج هذا يعني أن في مرحلة الحضانة يزداد تقدير الزوج لزوجته أكثر مما سبق وبعد أن شب يصبح الصديق الرفيق والخليفة للأب - وإن كان السن لا يسمح له بذلك - في البيت والمستشار الخاص في جميع القضايا الأسرية حتى زواج أخته الكبرى وبذلك يحتل مكانة الأم تدريجياً دون أن يتلقى منها مقاومة أو رفض ويصبح الوارث الأول لميراث الأسرة المادي والمعنوي، إضافة إلى كونه الحامي والراعي لحقوق الأم في مواجهة كل أطراف بدءاً من الزوج ذاته وصولاً إلى أم الزوج مروراً بأخواته ولخوته، وبذلك يتهيأ الرجل اجتماعياً للسيطرة على فعاليات الأسرة البشرية والمادية واستلام قيادة الجماعة الأسرية بعد وفاة الوالد أو عجزه، وفي بعض الحالات

كالنظام القبلي، وطبيعة التفاعلات الاجتماعية وأساليبه والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها وأشكالها... أنظر: Pierre Bourdieu, 1985

(*) : في بعض الأحيان يتخذ الزوج قراراً خاطئاً أو جائراً أو ظالماً في حق الزوجة أو أحد الأبناء؛ لأنه بشر والخطأ وارد كالصواب تماماً؛ لكن عندما تشتكي الزوجة عادة لأهلها بغرض الاعانة فإن هؤلاء وإن كانوا على يقين بالوقوع الخطأ يقال لها لا نستطيع التدخل في شؤون بيته " حرمة البيت " أو يقال لها " هو يعرف المفيد له وليته " فما على الزوجة إلا الخضوع للأمر وتلقي عواقب تلك القرارات.

أثناء عفوانه؛ في هذه الحالة عادة ما ينشب الصراع بين الوالد والابن وخاصة إذا ما كان عدم التوافق بين الزوجين جلي الملامح والآثار؛ إضافة إلى تحمل مسؤولية الإنفاق على أفراد الأسرة وقد يكون ذلك بحضور الأب على أسرته مهما كان عدد تلك هذه الأخيرة، وبذلك يكتسب الرجل الجزائري القوة والاحترام.

من هذا المنطلق، أن مصدر قوة واحترام أهله له نابه من أمرين اثنين وقد أكد العالم الإيطالي أنيليو قوديو *Itilio Goodio* في دراسته حول " الجنس الممنوع *Le sexe Interdit* أن الرجل الجزائري " ينال الاحترام بناءً على ما يكتسبه وليس تبعاً لما يفعله " [*islam, p105'femme d*] وهنا يتحرك وينشط الدعم القيمي في وعي الفرد الجزائري - رجل وامرأة - إذ عادة ما يعتقد أنه " لا يعيب الرجل غير جيبه " (*) حتى وإن كانت أغلب صفات ذاك الرجل تميل إلى السوء، من بين تلك الصفات التي يتمتع بها سيء المعاملة، صعب المراس، قليل التفهم والسماحة، كثير الشك والعناد، يعتمد على الزوجة أكثر مما يجب... (**)، أما في الحالة المعاكسة، حيث تميل كفة الصفات إلى الحسن والمقبول مع غياب القدرة على الإنفاق على ذاته ومن أوكّل عليهم استشعر هذا الرجل فقدان لصفة الرجولة أو نقول اختلت وبالتالي اختلت سلطته وقوته وسطوته على زوجته وأبنائه وكل أهل البيت جميعهم وكأن به عيب بين وواضح للعيان مما يدفعه الواقع الاجتماعي لاسترداد مكسبه الاجتماعي وقوة مكانته كزوج، أب أو أخ إلى العمل على كسبه ليس بالمحبة، التودد والذكاء بل بالقوة عن طريق المصدر الثاني وهو ممارسة الضغط والسلطة إلى أبعد حد ممكن التي عادة ما قد تبلغ مستوى القهرية بدرجة ما على كل أفراد الأسرة زوجة كالأبناء.

انطلاقاً من تلك التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الذكر في الوسط الأسري الجزائري فإن الرجل الجزائري يؤهل اجتماعياً ليصبح الرئيس، والقائد والمحرك الأول لجميع فعاليات الأسرة، وبالتالي عادة ما يكون حاد الطبع، قاسي القلب، فظ المعاملة، قليل الحديث...، وبهذه الملامح يدعي الرجل " بالفحل " كما اكتسبه تصوراً يعكس هذه المكانة بعد زواجه وإنشاء أسرة، لذا يلاحظ أن هذا الأخير يغضب لمجرد (*) مشاهدة في التلفاز أو الحياة العادية مواقف تعكس تحكم المرأة في زوجها أو الصراخ عليه على مرأى وسمع من الناس وخاصة أهله وعلى الخصوص أبناءه أو إحراجهم أمام زملاء في العمل إن كانت عاملة معه أو جيرانه أو تستفرد وحدها بسلطة تدبير شؤون البيت والأولاد، وهذا يصنف في المجتمع الجزائري درجة عالية من خدش كبرياء الرجل ورجولته، وينعت هذا الأخير " بالديوث " على اعتبار أنه لفظ يهين الرجل ويقلل من احترامه، ومنه فهذا المفهوم يشير إلى ذاك الرجل الذي فقد التحكم في سلوكات زوجته

(*) : الأمثال والقيم كثير في الرصيد المعطى الثقافي الجزائري الذي يمجّد الرجل بكل معطياته وسلوكه " رجل لحم ولو كان فحمة " ... الخ حتى وإن كان مصنف قانونياً ضمن زمرة المنحرفين " الحبس للرجال " ...، من هنا كشف العالم الاجتماعي الجزائري بوتفنوشت *M.Boutfnouchet* أن المجتمع الجزائري مجتمع رجالي بدرجة كبيرة جداً، لدرجة إهمال المرأة وتهميشها في المجتمع .

(**) : إن أغلب تلك الصفات موجودة في الرجل الجزائري ليس لأنه غير راقي ثقافياً بل لأن الكثير من القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري ترسخ في وعي الذكر ومن ثمة الرجل معتقد مفاده أن تلك الصفات تكسب القوة بين أفراد أسرته ووسطه الاجتماعي بمختلف مداراته وبالتالي الهيبة.

(*) : وهذه الملاحظات لا تتوقف عند كبار السن من أفراد المجتمع الجزائري بل كل الراشدين فيه حيث تجذرت فيهم القيم الاجتماعية وتأصلت فقط كذلك عند الأبناء في القرن الواحد والعشرين حيث مدلولات العولمة التي أدت إلى دمج الكثير من القيم غير الجزائرية في التراكم القيمي خاصتهم.

وليس هذا فقط بل أن زوجته تتحكم فيه وتديره كيفما تشاء وتحط من كبريائه ورجولته في مواقف عديدة فلا يستشعر قوته الفطرية ولتستشعر الأمان معه، وبناءً عليه فإن الرجل والزوج في ميله للقسوة أو العنف بعض الأحيان في المواقف الزوجية فإنه يدافع - وفق تصوراته وتصور المجتمع - عن كينونته الاجتماعية التي تضمن له البقاء داخل جماعته والأهم في مكانته.

في بعض الحالات وفي أي مرحلة عمرية كانت من عمر الرجل الجزائري، قد يدخل الرجل الجزائري متزوج أو غير ذلك في علاقة عاطفية أو في علاقة حب حقيقية^(*)، حيث هذه الأخيرة بما فيها من أحاسيس دافئة رقيقة وحنونة تتطلب من الرجل التخلي عن بعض من تلك الصفات الصارمة التي قد تتناقض بعض الشيء معها سواء لاستشعار الراحة هو ذاته أو لراحة الطرف الآخر، وهنا يدخل الرجل الجزائري في دائرة صراع القيم، حيث أنه إذا قاوم وقع كان الصراع داخلياً، إذ يفرز هذا الوضع ضغط ومن ثمة رفض وسخط الرجل على الواقع الذي يعيش فيه والمجتمع بمعطياته، أما إن استجاب لتلك العاطفة وخاصة تغييراتها لبعض سلوكياته يحدث ذات التناقض لكن في الواقع الخارجي أي في الوسط الاجتماعي، هذا الأخير الذي يستنكر هذا التغير وكأنه وقع تحت تأثير السحر^(**) أو أنه يوصف ذاك الرجل المحب لزوجته بالضعيف، من هنا يمكن القول، أنه غالباً ما يتميز الرجل الجزائري أو بالأصح يميل إرادياً على نحو عام للتميز بالكتمان الشديد وحريص والحذر فيما يتعلق بحياته الخاصة وأحداثها وتقلباتها إلى أبعد حد ممكن وخاصة في القضايا الحميمة بالذات، حتى وإن كان يعاني من بعض المشكلات أو معضلات مع زوجته التي تؤثره جدياً قد تمنعه من الانجاب أو قد تمنعه من الراحة النفسية والجنسية، وبالتالي تدخل علاقته الزوجية ومن ثمة أسرته في دائرة الخطر والضيق خاصة وإن كان لديه أبناء، حيث تستدعي الوضع معالجة وتدخل غيري لفض الخلاف أو حل المشكلة كالمشكلات العضوية^(***) التي تتطلب مختص عضوي كالطبيب أو

(*) : حقيقة حيث يتحرك وجدانه بقاء المرأة التي أحبها فعلاً، السبب لا أحد يعلم؟ لماذا في هذا العمر ولماذا في هذه الفترة؟ وقد يكون قبل الزواج أصلاً بحيث أن هذه العاطفة تبعث في الرجل التجديد والرغبة في الحياة.

(**) : يعتبر السحر من العادات التي كسبها الإنسان منذ عهود قديمة جداً ورغم أن البنية الثقافية الجزائرية دخل عليها الاسم وأبطل الكثير من تلك الممارسات إلا أنها لم تزال نهائياً ومازالت لها تأثير في معتقدات الفرد في تفسير بعض السلوكيات غير المفهومة من طرف العامة من الناس.

(***) : عادة ما يكون الزوج *le couple* لا ينبغي مما يترتب عليه ضرورة المعالجة فإن سارعت الزوجة لمعرفة السبب بمفردها فالعملية محمودة جداً عند الزوج وأهله، فإن كان العيب منها طالب الوسط الأسري وحتى أصحاب الزوج بإعادة الكرة = مع زوجة أخرى، لكن إن كان السبب ليس من الزوجة أفرزت القضية الزوجي؛ التي هي في الأصل بين الزوج والزوجة؛ احتمال = آخر، مؤده أن العيب في الزوج *le marie*، وهنا تقع الواقعة من جميع الأطراف إذ منهم من يطلب منها العيش معه لأنه هذا = ما كتب الله لها، وفي حالة مطالبة الزوجة زوجها بالتشخيص والفحص تمسكاً منها بحقها في الإنجاب وفي ذات الوقت بزوجه فكانها أجبرمت في حقه لأن لا أحد يطعن في رجولة الزوج وهذا ما تفعله تلك المطالبة وهنا يصبح الجميع ضدها بما فيها أهل الزوجة متحججين في ذلك بارتفاع نسبة العنوسة، حتمية الاختبار الرباني... الخ.

المشكلات النفسية(*) التي تتطلب مختصاً نفسياً إكلينيكياً أو مختصاً نفسياً إرشادياً أسرياً أو زواجياً واحتمال أخير وجود مشكلات ذات طابع اجتماعي(**) التي تستدعي مختصاً في العلاقات الزوجية أو الأسرية مثلاً، إذ في هذه الحالات يرجح الرجل كفة الألم على كفة الاستعانة بغيره ليس لأنه لا يعني دور هذا الطرف الوسيط والحاح المشكلة أو أنه لا يقدر خطورة تلك المشكلة على ذاته وعلى غيره وعلى علاقاته وجماعته بل لأن حل المشكلة يتطلب بالدرجة الأولى الإفصاح عن بعض القضايا والمعطيات التي يرى الرجل أنها ذات خصوصية مطلقة والبوح بها يمس بشخصه وكبريائه ويهز من مكانته الاجتماعية في أسرته وجماعته الخاصة، وبالتالي يفقد الرجل بعض من قوته واحترامه، ومن هنا اكتسب هذا الأخير تلك الملامح، لكن السؤال المطروح هاهنا مؤداه، هل هذا التصور هو حقيقة واقعية موضوعية أم هو تصور متوارث عند الرجل الجزائري ترتب عن وجود جملة من القيم لم يعد لها تأثير حقيقي في المجتمع الجزائري الحديث؟

4.2. المرأة - الزوجة L'épouse - وخصائصها: أما بالنسبة للمكون الاجتماعي الثاني في النسق

الزواجي والذي له ذات القيمة الاجتماعية البنائية وذات الدلالة التأثيرية النوعية طبعاً في النسق ويتمثل ذاك المكون في المرأة والزوجة الجزائرية، فالمرأة تلقت تربية أو تنشئة اجتماعية تختلف في آلياتها، أساليبها وغايتها عن تلك التي تلقاها الرجل وبالتالي المنتج الاجتماعي يختلف بالضرورة من حيث الكينونة العلاقة وأخيراً السلوك.

في الغالب، تستقبل الأسرة الصغيرة المولودة الجديدة والوسط الأسري الكبير برمته مليئاً بالحسرة بدءاً من الأم(*) وصولاً عند الأجداد على عدم كونها ذكراً وكأنها مولود منقوص من شيء ما إضافة إلى أنها

(*) : إن كثرة المشكلات والخلافات بين الزوجين أو طول عمر الزواج إضافة إلى انشغال الزوجين أو أحدهم وخاصة الأم بمشكلات الأبناء وتحقيق متطلباتهم وحاجاتهم يخلق نوعاً ما فجوة ناتجة عن برود العواطف الذي قد يؤدي بدوره إلى مستوى آخر من البرود ومؤداه البرود الجنسي خاصة عند النساء وهنا قد يترتب عند الرجل مشكلات من هذا النوع أو في هذا المجال مما يستدعي تدخل مختص نفسي لإعادة بعث الحياة عند تلك الزوجة أو عند الزوج.

(**) : في بعض الحالات تكثر التوترات والصراعات في جل التفاعلات الأسرية سواء بين الزوجين أو في المواقف التربوية للأبناء... وهنا يتطلب الوضع وجود مختص سوسولوجي للبحث في القضية والكشف عن مسببات تلك الحالات، ومن ثمة تقديم حلولاً ليعيد سيرورة التفاعل الساري في الأسرة طبعياً بين مختلف فعاليات الأسرة، لكن المهم أن هذه الخطوة التي يقوم بها المختص يعتمد بالدرجة الأولى على ما يقدمه أفراد = الأسرة بما؛ فيهم الرجل الذي قد يكون زوج أو ابن؛ من مكنوناتهم بصدق وثقة في المختص، العملية لا تتم بالتلقائية المتوقعة لأن هذا الأخير قد يواجه مشكلة مدى مصداقية تلك المعطيات، إذ كلما كانت تلك المعطيات حميمة كلما فقدت المصداقية إضافة إلى أنه كلما كان الرجل محور تلك القضايا والمشكلات كلما زادت صعوبة الحل.

(*) : لأنها تخشى على وجودها في الأسرة التي بنتها هذا الوجود الذي قد يضعف تأثيره في أحسن الأحوال وقد يلغى تأثيره كلياً، إنكثيراً من النساء اللواتي يطلقهن أزواجهن يوم الولاية نتيجة أنوثة المولودة دون تفكير أو عقل أو إيمان حتى من الزوج في مصير هذا الرضيع إنه كان يعتقد أنه ذكر لكن فجأة بغير ذلك، صحيح أنه منهم من يعلن عن هذه الرغبة وهذا الرضا للمولودة ومنهم من يتحجج بمصاريف إقامة الزوجة في المستشفى، المهم أن النتيجة لهن واحدة وهي إما الانهيار العصبي أو الطلاق.

مخلوق مفروض على هذا الوسط وهذه حقيقة، لكن يتقبلون الطفلة على مضض من أبيها وبعض الأحيان من الأم أيضاً؛ هذا لا يفسر عدم حبهم للطفلة لأن تلك المحبة الوالدية للجنين قضية فطرية لا دخل للعقل الإنساني والإرادة الفاعلة في وجودها أو غيابها؛ والسبب في ذلك أن وجود الجنين طفلة لا يحقق توقعات الوالدين معاً في إثبات الوجود لكليهما من الزواج لأنه يسود اعتقاد في المجتمع؛ بما فيها الأسرة؛ أنها وجدت لتكون لغيرهم وبذلك فهي تربي على نحو يهيئها للدخول في أسرة أخرى لدرجة أنها تكتسب هذا الاعتقاد ويصبح رغبة جامحة عندها ليصبح فيما بعد جزءاً مكمل لوجودها في المجتمع ولو بصفة مؤقتة، كما أنها قد تستعوض ذاك الجزء المكمل في التعلم والعمل خارج البيت والحصول على أجر لإثبات الوجود في الأسرة ولو بصفة مؤقتة كذلك، لذا فقد أصبحت نسبة المتعلمين أو الناجحين في البكالوريا أو المتخرجين من الجامعة في السنوات الأخيرة هم إناث مقارنة بالذكور، أين كانت مكانتهم الاجتماعية في الأسرة الكبيرة أخ، ابن عم، كبير في السن أو صغير...، والسبب في ذلك السعي الجاد للإناث في المجتمع الجزائري وعياً منهن أن هذا السلوك هو الآلية الوحيدة والفاعلة وكذا المؤثر في المجتمع الجزائري ومعطياته الاجتماعية لأجل الانفكاك من قيود المعتقدات التي تضع المرأة في الرتبة الدنيا في التدرج الاجتماعي، من هنا فقد كسب الإناث في المجتمع الجزائري مميزات معينة قد طبعت شخصية الزوجة فيما بعد، والسؤال المهم هل تلك المميزات مواكبة للتغيرات الحاصلة في مكانة المرأة الجزائرية؟

تتميز المرأة الجزائرية في الغالب بالتبعية للرجل والخضوع له وتمييزه على نفسها، وتبدو تلك السلوكات في أبسط المواقف الاجتماعية ليس الزوجية فحسب بل حتى قبل الزواج ذلك ليس شعوراً منها بأنه أحسن منها في أي معطى خلقي بل لأنها تدرك أن المجتمع ميزه عليها، والمهم في القضية الاجتماعية هذه أن المرأة ذاتها تعزز ذاك التمييز الاجتماعي له عنها بسلوكاتها على نحو تلقائي في مختلف المواقف الاجتماعية، حيث أنها قبل الزواج أي في بيت الوالدين تفضل الأخ على الأخت، الشطر الأكبر في الطعام تقدمه للأخ على الأخت، إذا طلب منها الأخ فعل شيء ما له تقوم به سرور والأهم أنها تقوم به وهي تعتقد أنها تقوم بواجب لا يمكن التخلي عنه بينما لو فعلت ذلك أختها فإنها تستنكر منها الطلب ربما إلى حد الشجار...، والأهم أنها يتولد في ذاتها الخوف من إنجاب الإناث على اعتبار أنهن سيعشن تغيسات ومحرومات...، وكأن الترتيب الاجتماعي لأفراد المجتمع الجزائري قضية محتومة مهما بلغت المرأة الجزائرية من درجات التطور والإنماء الذاتي، لكن هذه الوحدة الاجتماعية تحمل تناقضاً مفاده أنها تتركس؛ تلقائياً وبغير وعي منها؛ بدورها الوضع السالف سواء في تربية بناتها أو توجيه زوجات أبناءها كما أشار إلى ذلك السوسيولوجي العدي الهواري في دراسته [Lahouari Addi, 1999, p38] هذا من ناحية ومن أخرى فهي تعمل جاهدة لأجل تغيير ذاك الوضع؛ على نحو واعي ومدرك لمراميه؛ [Lahouari Addi, Op.Cit, p104-111]، من هنا يمكن القول أن تلك الملامح التي تحملهم المرأة الجزائري تنعكس بالضرورة على كونها وحدة اجتماعية في النسق الزواجي، إذا كيف تتشكل تلك الانعكاسات على ملامحها في النسق الزواجي أي وهي تشغل مكانة الزوجة؟ وما تأثيراتها؟

من منطلق منطقية السلوك الإنساني السوي التي تؤكد إنه في حالة وجود تناقض في البنية القيمية للفرد -رجل أو امرأة- أي البنية الموجة للتفكير السلوك معاً فإنه يؤدي بالضرورة إلى تناقض في التفكير ومن ثمة يحدث تناقضاً في السلوك خاصة لو أن ذلك الفرد مهمته قطبية في النسق كالقيام بأدوار نوعية تكميلية لا تعوض وليس لها بديل اجتماعي كدور الزوجة في النسق الزواجي، إذ أنه يعمل على تكميل كل النقص وكل الثغرات السلوكية الواردة في أدوار الزوج ومكانته الاجتماعية لجعل النسق الزواجي وحدة متكاملة مكتملة بنائياً ووظيفياً، حيث أن رغم التغيرات التي طرأت على صعيد القضايا النظامية للمرأة مثل التعليم، التوظيف، نوع الوظيفة، الأجور، الترفيات...، حيث شغلت مناصب وظيفية عالية إدارياً أو اقتصادية أو سياسياً بحتية التواصل والتبادل الثقافي للمجتمع الجزائري وتنظيماته الرسمية بالمجتمع الدول المعاصر بما له من بنية ثقافية مغايرة عن ذلك المجتمع؛ إلا أن الرؤية المجتمعية الجزائرية للمرأة العاملة مازالت متحفظة(*) نوعاً ما رغم سعة انتشار رقة الفئة العاملة في المجتمع؛ والأكثر تأثيراً في القضايا الاعتيادية والعلاقات والسلوكيات غير النظامية لأنه المجتمع مازال محتفظ بالتأطير الثقافي القيمي الكلاسيكي أو التقليدي ذا القاعدة بترياركا حيث تشغل المرأة المرتبة الثالثة في النسق الزواجي، لذا فهي عادة ما ترغب في الزواج لأجل اكتساب مجال قوي أكثر تأثيراً في تدرج اجتماعي معين، لكن تتراجع عن تلك الرغبة أو الطموح في التدرج بمجرد إنجاب الذكر، حتى وإن كان المولود الذكر الثاني أو الثالث في أخواته ويرجع ذلك إلى " اعتبار المرأة معيدة للإنتاج الذي يحفظ نسل الأسرة وتعطي امتداد لرئيسها " [islam, Op.Cit, p95' femme d

عادة ما تدرك جيداً المرأة أنها ستدخل النسق الزواجي وهي تحت سلطة الزوج، وهذا نتيجة فرض المجتمع عليها نمط معيشي اجتماعي معين يحدد لها فيه نمط العلاقات وصيغة التعاملات وحجم الجماعات(**) التي يمكن لها الاندماج فيها والتفاعل مع أفرادها، والأهم أنها مهياة اجتماعياً من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية إلى تقبل تلك السلطة وذا التأطير العلائقي ليس عن رغبة وإرادة وقناعة ذاتية فقط نتيجة تلك العملات، كذلك لأن القضية خضعت إلى المفاضلة واعية ومحللة للواقع الذي تعيش فيه بوضعيته قبل الزواج وبعده، إذ لكل منهم امتيازاته وخصائصه ومساوئه من جهة ومن أخرى لأنها رغبة المجتمع الكبير والصغير معاً إضافة إلى وضعها الاقتصادي(*)، حيث إن الرجل مكلف اجتماعياً بالاتفاق

(*) : لأن الرجل الجزائري لا يميل إلى أن تكون أخته أو ابنته أو زوجته؛ امرأته بشكل عام؛ موضوعاً للإهانات الجنسية اللفظية أو السلوكية من خلال معاكسات وخاصة في مكان العمل أو تشتم وإن حدث ذلك اعتبره إهانة لشرفه وقلة احترام، ذلك أن الرجل الجزائري " جد مرتبط بصورة الرجل المحترم والشريف والمتمثلة في قدرة الرجل في إبقاء الزوجة أو الأخت أو الابنة في المحيط المنزل Sphère Domestique تحت مراقبة علاقاتها مع المحيط الخارجي " p132- أنظر : [Lahouari Addi, Op.Cit, p128-137].

(**) : في بعض الحالات يكون الزوج ذا مستوى تعليمي عال كطبيب أو أستاذ التعليم العالي، سفير...، كما هي حال بالنسبة للزوج كطبيبة أو أستاذة التعليم العالي، مديرة...، هذا يعني نمط معيشي للأسرة معين يعكس إلى حد ما ذلك المستوى الثقافي ذا قيم اجتماعية معينة، لكن الوسط الأسري الكبير للزوج يختلف نوعياً المحيط السالف الذكر، حيث يتطلب هذا المحيط طريقة في مغايرة الاندماج تواسلاً، تفاعلاً وسلوكاً لا تقدر الزوجة على القيام بها نتيجة تأطيرها الثقافي النوعي، لكن بما أنه وسط مفروض بحكم العلاقات الاجتماعية والقرابة الزوج لتلك الجماعات فإنها ملزمة اجتماعاً على التفاعل معهم وهذا يخلق عندها مشكلة الانسجام والتناغم مع أفراد تلك الجماعات وبالتالي عدم الرضا

(*) : ربما قد يكون هذا المؤشر ذا دلالة قوي جداً عند السيدات غير العاملات أو ذوي أسر فقيرة لأنهن في الحالتين ترمين من الزواج إلى الخلاص من الحرمان لأنه سيكون رجلاً مسؤولاً عليها فيما يتعلق بقضية الإنفاق المادي

على الزوجة وقضاء مطالبها المادية، وبالتالي يتطلب الأمر خضوع الزوجة للزوج، لكن إذا كانت المرأة الجزائرية عامله أجيرة فإن هذا الامتياز يكسبها بذوره جزء بسيط من سلطة الزوج فتتربى في الترتيب أو التدرج الأسري لأنها تصبح قوة مؤثر في فعاليات هذه الأسرة وبالتالي يقل مستوى الخضوع عندها أو تحول شيء منه، لكن لا يلغي كلياً ونهائياً لأنه سلوك مرتبط ومعزز بنظام قيم زواجية خاصة بالمجتمع الجزائري، وخاصة قيم البتيريركا.

3. الأدوار الزوجية الجزائرية ومرجعية توزيعها

إن النسق الزواجي الجزائري الذي يضم كلاً من الزوج والزوجة مبنياً أساساً على قيام كل من الطرفين بزمرة من السلوكات - الأدوار الزوجية - التي لها علاقة بالحاجات الأساسية لكل منهما في ثابا النسق في حد ذاته والأهم القيام بها على النحو الذي يجب القيام به - توقعات الأدوار الزوجية - على النحو الذي يحقق لكليهما الإشباع على نحو معين -سلوكات الأدوار الزوجية- وبالتالي تحقيق الاستقرار بكل أنواعه للطرفين، أيضاً تلك السلوكات مرتبطة إلى حد بعيد جداً ببقاء النسق الزواجي والأهم بقائه في حالة من الاستقرار، والمهم في قضية الأدوار الزوجية أنها مركبة من العديد من العمليات والتي هي عبارة عن أدوار جزئية تتمثل في عمليات الدور الوجداني، لدور النفسي، الدور الجنسي وأخيراً الدور الاقتصادي، إذ أن أداء أو القيام بهذه العمليات في النسق الزواجي الجزائري ذا قالب معين تحوره طبيعة وملامح كل من الرجل والمرأة أي الأطراف المتفاعلة بتوجيه من القيم الزوجية الجزائرية، وإضافة إلى فكرة أساسية ساهمت في إنجاز هذا المبحث بدرجة كبيرة مؤداها أن الدراسات المعالجة والمحللة للأدوار الزوجية في النسق الزواجي الجزائري شحيحة جداً، وما ورد من دراسات قد اعتمد عليها في المعالجة تصويرية طفيف جداً، ومن ثمة جاء هذا المبحث على هذا النحو، وبالتالي ما ورد هنا هو محاولة في التعمق والمعالجة في تلك القراءات القليلة والضيئلة.

1.3. الدور الوجداني للزوج *couple* الجزائري: يقول العالم السوسيولوجي الفرنسي المعاصر بيار بورديو *Pierre Bourdieu* في دراسته السوسيولوجية حول المجتمع الجزائري في قضية المشاعر والعاطفة بين الأفراد الجزائريين أن " علاقة الذاتية الفردية ومشاعر الأنا وعلاقتها بالأخر محكومة بالعقد الجمعي في المجتمع الحضري، إذ أنها لم تستطع الزوجة من التحرر من قيود الضبط الاجتماعي " [*Pierre Bourdieu, 1985, p58*] بدرجة كبيرة، للمستوى الذي يمكن الفرد - رجل أو امرأة - الجزائري من التعبير عن مشاعره وأحاسيسه الداخلية اتجاه الطرف الآخر؛ ذلك إن وجدت العاطفة الزوجية والمشاعر منذ البداية؛ لأن ذلك يعتبر قلة حياء(*) المرأة في المجتمع وفق الروابط المجتمعية الجزائرية، أما الرجل فيعتبره

لكن بالنسبة للعاملات فالأمر يختلف لأن ترتيب حاجاتهن إعادة هيكلته نتيجة العمل وتقاضي الآخر إضافة إلى الكم الثقافي النوعي الذي ميزهن بإدراكهن لأهمية العواطف.

(*) يشير الحياء على نحو عام إلى " أما الحياء لغة: فهو مأخوذ من الحياة، اصطلاحاً - كما

عرفه العلماء - : هو انقباض النفس عن القبائح، قيل: هو أن لا يفتقدك الله حيث أمرك، ولا يجذك حيث نهاك، وينبغي أن تعلم أن: الحياء من صفات الله عز وجل، يقول المصطفى عليه

المجتمع تنقيصاً من قوته ونقصاً في شخصيته لأن المجتمع الجزائري يرى وكذلك الرجل أن العواطف ملمح من ملامح الضعف والعجز، هذا قبل الزواج أم بعد الزواج فالقضية ذاتها مع تغير بسيط فقط، مؤداه كما يقول الباحث السوسيولوجي الجزائري عدي هوارى أن " العاطفة والمشاعر - إن وجدت - الزوجية لا يجب أن تتعدى حدود الحميمية الزوجية، كما أن الجماعة الأسرية لا تفرض على الزوج أن يحب زوجته بقدر ما تفرض عليه حصر المظاهر السلوكية واللفظية المعبر عن الحب في الحيز الزوجي " [Lahouari Addi, Op.Cit, p65] لأن الجماعة الأسرية تفسر تلك المظاهر السلوكية واللفظية المعبر عن الحب كالمهاداة بمناسبة ودونها، الغزل، الإطراء أمام الملاء على تعبها وشقائها في تدبير شؤون البيت والأسرة.. قضايا إضافية وليست أساسية في النسق الزوجي، كما يعتبرها إخلال بمظاهر رجولته الصلبة وانحلال لصرامته " جياحة "، ومن ثمة يفتح المجال أمام بروز مظاهر تعكس سيطرة الزوجة على زوجها حتى وإن لم يحصل ذلك فعلاً، لكن هذا تقدير المجتمع.

انطلاقاً من كون القيم الاجتماعية الجزائرية تعمل عكس ما يستدعيه المنطق والعقل الواعي فإنها هذه الأخيرة تلزم الزوجة عنوة وتحت تأثير القهر الاجتماعي الاكتفاء بحنو الزوج على أبناءها ومداعبتهم، بينما الزوجة مطالبة بالتعبير سلوكياً ولفظياً عن تمسكها بهذا الأخير، لكن مظاهرها ليس تلك المظاهر المتفق عليها أنها تعبر الحب كالتدليل، المهاداة، الإطراء، المدح...، إنما مظاهرها الواجب أن إبرازها تتوافق وطبيعة القيم والمجتمع البترياركا، إذ ربما قد " تكون تلك المشاعر موجودة لكن تترجم عن طريق ثقافة بترياركا(*) تلك الثقافة التي *stipule que* بأن تظهر المرأة أنها متمسكة بزوجها، إذا الحب هو لعبة في نظر الغير - المحيط الأسري -، يجد فيها الزوج رضاه عندما تبدي الزوجة مخاوفها منه، هذه المشاعر تتأكد عندما لا تعارضه أو لا تناقض صورة الزوج في أسرته في أمر ما ولا تدخل في منافسة مع والدته وبالتالي إثبات رجولته " [Ibid, p65]، وبما أن الخوف والحذر عند الزوجة في استقرار فإن الحب والعواطف قد تكون غير موجود، إذ حيث تكون مظاهر هذين النمطين من الشعور فإن الحب المبني على الثقة غير موجود بالضرورة، هذا يعني أن المظاهر السلوكية - سلوك الدور الوجداني الزوجي - الدالة على وجود العاطفة الزوجية كالغزل، الإطراء عليها، المداعبة، أو تقديم هدية... لذات الزوجة غير موجودة كما أنها لا تمارس

الصلاة: ((إن الله حيي كريم يستحي من عبده، إذا رفع يديه =إليه أن يردهما صفرا)) الحياء من خلق المصطفى عليه الصلاة والسلام فلقد: ((كان أشد حياء من العذراء في خدرها وكان إذا كره شيئا عرف في وجهه)) الفرق بين الحياء والخجل عظيم ذلك لأن الحياء منقبة وفضيلة ومعناها هو أن يترفع العبد عن المعاصي والآثام وأما الخجل فإنه منقصة لشعور الإنسان بقصوره أمام الآخرين، فلا يطالب بحقه لخجله ولا يقول كلمة الحق لخجله ولا يتحدث أمام الآخرين لشعوره أن من معه خير منه، وعلى الجراءة ربي السلف الصالح أبناءهم، ومن ثمة فإنه يختلف عن الخجل في كون الأول قيمة اجتماعية لها دلالتها في الاختيار للزواج من طرف الزوج، كما أنها تختلف درجتها من مجتمع لآخر.

(*) : إن ثقافة بترياركا لا تمنع في محبة الزوج لزوجته أو العكس كما أنها لا تلزم أحدهم بمحبة الآخر لأن هذه القضية غير متداولة فيها وهي قضية ليست ذات اعتبار فيها، لأن المهم وجو النسق الزوجي لأجل الإنجاب وتزويد المجتمع بالذرية الذكرية ليس إلا، هذا =من ناحية ومن أخرى، بما أن العلاقة بين الزوج وزوجه مضبوطة بقواعد مجتمعية وموجه بها فإنه لا يمكن لأحد الزوجين التقصير في القيام بدوره في علاقته بالآخر لأجل بقاء المجتمع وجماعته.

بشكل مباشر على الزوج من زوجته أو العكس من الزوجة على زوجها وفي بعض الحالات إن وجدت تلك المظاهر فإنها تتم في حيز الزوجي أي في غرفة(*) النوم إنما تستشعرها الزوجة من خلال ممارسة كل ذلك مع الأبناء، ومن هنا فإن توقعات الزوجين معاً للدور الوجداني المبنية على ما يتناقض مع سلوكيات الدور عند كليهما، هذا بالرجوع إلى مسببات الزواج وخاصة عند المرأة.

من هنا، أن الدور الوجداني الزوجي في النسق الجزائري هو غيري واضح ولا يعتمد عليه في تعزيز الدور الزوجي، لأنه ذا مظاهر غيرية، بمعنى أن مظاهر سلوك الدور الوجداني لا تمارس من طرف الزوج على زوجته مباشرة والعكس نفسه، والمهم في هذه القضية أن كل من الزوجين اكتفي بما يقدمه لأبناء من عواطف ومشاعر دون التفكير في مدى ضرورة الدور الوجداني جعل الأدوار الزوجي أكثر سلاسة على الزوجين، ومن ثمة يمكن القول أن سلوك الدور الوجداني الزوجي غائب الفعالية كذلك مهم جداً أن السبب في غياب نشاط وفعالية العملية أو الدور الوجداني في النسق الجزائري وفق تصورات الباحث عدي هواري *Lahouari Addi* يعود إلى " الاحترام المشروط للزوج ... خوف الزوجة وتعبدتها لمركز هذا الأخير " [*Ibid, p69*] مما جعل كل من الزوج والزوجة يبتعدون عن ممارسة المظاهر السلوكية واللفظية الدالة على سلوك هذا الدور الوجداني.

2.3. الدور النفسي للزوج *couple* الجزائري: نظراً للتناقض الذي تتضمنه القيم الاجتماعية

الجزائرية من ناحية والتغير الذي طرأ على شخصية الفرد الجزائري - رجل وامرأة - نتيجة تحول العالم برمته إلى قرية صغيرة عن طريق مدلولات العولمة ومن ثمة تغير متطلباتهم قبل الزواج من ناحية ثانية؛ وبالتالي الوقوع في دائرة التناقضات بعد الزواج بين ما تطالب به ذات الزوج والزوجة على حد سواء وبين ما تطالب به زمرة القيم الاجتماعية مجسدة في توقعات الفاعلين أنفسهم وكذا أفراد المحيط الأسري الكبير كأم الزوج أو أبيه أو أخته... الخ، وهنا فإن الزوجين يدخلان معاً وعلى حد سواء في دائرة الاضطراب(*) الانفعالي الذي يؤدي بالضرورة إلى تشوش الفاعل - زوج أو زوجة - على تواصله مع الآخر، وبالتالي إفراز زمرة من السلوكيات غير تلك التي يريد أو غير التي يجب أن تظهر أو غير تلك التي يرغب الطرف المقابل له أن تبدو(**) له، من ثمة فإن عمل الزوجة الجزائرية على تحسين زوجها بإيجابيته؛ كمظهر أول للدور النفسي الزوجي؛ ما يقوم به من عمل شاق وطويل خارج البيت لأن الزوج الجزائري لا يتوقع من زوجته

(*) : قد لا يكون للزوجين غرفة نوم مستقلة عن غرف الأطفال لأن ليس كل الأسر بإمكانها الحصول على شقة خاصة بعد الزواج مباشرة، أين يمكن للزوجين إبراز المظاهر الدالة على الحب والمشاعر الجذابة بينهم، أي عدم توافر لدى الزوجين ذاك الحيز الحميمي الذي يحث كل من الزوجين بالإفضاء بمكنوناتهم الوجدانية، في بعض الأحيان قد يتوافر ذاك الحيز لكن ليس له الدرجة من الخصوصية اللازمة التي تجبر كل أفراد الأسرة احترام خلوة الزوجين في أي وقت من النهار.

(**) : عكس الثبوت الانفعالي الذي يشير إلى " قدرة الفرد على معالجة القضايا الحياتية بصبر وتأن كما أنه لا يستغز ولا يثار من الحوادث الواقعية كما أنه يتسم بالهدوء والرزانة والتحكم في انفعالاته المختلفة (الغضب، الخوف، الغيرة، الكراهية...) والمهم أن علماء النفس أكدوا أن هذا السمة تكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية، ومن ثمة فإن الاضطراب الانفعالي هو حالة نفسية عكس ما سبق عرضه.

(***) يرى المختص النفسي هشام محمد الخولي أن مظاهر التوافق النفسي عند الفرد هي ستة أولها الشعور بالإيجابية اتجاه ذاته، القدرة على التحكم في البيئة، درجة القلق منخفضة، درجة قبول اجتماعي مقبول، الرضا النفسي وأخيراً التمكن من الشعور بالحب والعطاء- أنظر [هشام محمد خولي، 2002، ص235]

المقابلة البشوشة، المظهر الحسن، الهدوء بالبيت... الخ لذا فهو وفق منطق تفكير الباحث عدي هوارى *Lahouari Addi* "يمضي كل وقته بعد الخروج من العمل في التسكع في الشوارع والمقاهي، ثم يعود للبيت فقط بغرض النوم" [*Ibid, p60*] أو قبل سويغات قليلة من النوم.

أما بالنسبة لدور الزوج اتجاه الزوجة فلها صورتان أولها أنه قد يجري معها استفسارات وتحقيقات حول كل تفاصيل القضايا لدرجة أنها تشعر بالمراقبة المطلقة والتطويق أو أنه يتركها دون حوار وجالسة ودية؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن كل من الزوج والزوجة الجزائريين يفقد القدرة على السيطرة والتحكم في مكونات الوسط الأسري الخاص، حيث أن كل منهم يتذمر من العجز في حل مشكلة ما في الأسرة تتعلق بالجزء الذي يخصه سواء داخل البيت أو خارجه والذي يستدعي ملمح نفسي، اجتماعية أو بيولوجية خاصة به للقيام بدوره الأسري، فإن كانت الزوجة المتذمرة فإنها تشعر الزوج بأنه غير قادر على الإنفاق، وفي الحالة العكسية تشعر الزوج الزوجة بأنها غير قادرة على تدبير شؤون البيت والأولاد^(***)، وهنا في الغالب يهرب الزوج أو الزوجة من حلقة التفاعل إلا في القليل من المواقف، مما يجب القيام به وترميته على الطرف المقابل وبهذا السلوك يشعر كل من الزوج لزوجته والعكس ذاته أن الطرف الآخر غير قادر على القادر على التحكم.

إنه من المنطقي والطبيعي بمكان أن يكون كل من الزوج والزوجة معاً في حالة قلق وتوتر زائد في أغلب تفاعلاتهم الزوجية والمختلف المواقف الزوجية كذلك؛ مع وجود التفاوت بينهما؛ على نحو طردي نتيجة الوضع النفسي السالف الطرح كل على حدا؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن الباحث الأنثروبولوجي الجزائري أحمد بن نعمان كشف في دراسته^(*) لملامح أو سمات المجتمع الجزائري أن أغلب أفراد - نساء ورجال - المجتمع مهما كانت مكانتهم الاجتماعي وفي أي نسق اجتماعي يتميزون على العموم بسمتي هما " الحساسية المفرطة وعدم تقبل النقد أما الثانية سرعة الانفعال والعصبية *nerveux* " [أحمد بن نعمان، 1988، ص 432-433]، إذ أن الصفة الأولى تدفع الزوجة والزوج وخاصة هذا

(***) : وهنا عادة ما يعبر الزوج وزوجته فإن كانت غير عاملة وغير متعلمة فإنه يعيرها بقلة الفهم والجهل... الخ وهنا تراه يهددها بالزواج من امرأة ثاني تنتمي إلى الصنف الثاني وإن كانت عاملة ومتعلمة فإنه يعيرها بسوء التنظيم وقلة التدبير... الخ فإنه يهددها بترك العمل، وهنا النتيجة واحدة هي نشو المشكلات من كل نوع والتربص المتبادل بين الزوجي لكي لا يكون هو الضحية.

(*) : لقد أجرى الباحث أحمد بن نعمان هذه الدراسة والتي أخذ العنوان بـ "سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية" سنة 1988 ولقد أعتبرت هذه الدراسة أول محاولة علمية تتناول المجتمع الجزائري كوحدة ثقافية يفترض أن تكون ذات سمات مشتركة تطبع الشخصية الجزائرية بطابع خاص يقطع النظر عن الأصول العرقية ولبعض أفرادها، إذ بدأ الدراسة من منطلق نظري محدث على اعتبار أن الأنثروبولوجيا النفسية ميدان علمي بحثي لم يسبق له التداول في المجتمع العربي، معتمد في ذلك على علاقة الشخصية بالثقافية الجزائريين معتمد على العديد من المناهج التي تندرج ضمن العلوم الثلاث علم الاجتماع، علم النفس وأخيراً علم الإنسان، تبعاً لحتمية طبيعة الموضوع: أنظر - أحمد بن نعمان، 1988.

الأخير إلى صياغة قراءات قد تكون غير صحيحة أثناء دخولهما في نقاش^(**) وجدل حول الطرف من الأكثر تضحية من الآخر، الأكثر تعباً، الأكثر وفاءً، الأكثر عطاءً...، أما السمة الثانية فهي تحول تلك الجدل والنقاش إلى عراك وتقله من الصورة السلمية إلى العنيفة، بناءً على ما سبق فإن كل من الزوج والزوجة الجزائريين يقومان بدور نفسي زواجي سلبي يشعر الطرف المقابل له بالرفض مما يدفع هذا الأخير إلى الالتقاء إلى البيئة الاجتماعية بكل أنماطه السوية واللاسوية، المقبولة واللامقبولة ليشبع نفسه بالشعور بالقبول من قبل أفراد الوسط الأسري، كأن تعمل الزوجة على إرضاء أم الزوج، ومصاحبة أخته والتمادي في خدمة والده...، بينما الزوج يتمادى في اهتمامه ورعايته بأبنائه لدرجة أنه قد ينسى وجود الزوجة وأنها هي الأصل والشريكة الحقيقية له في الأسرة.

3.3. الدور الجنسي للزوج *couple* الجزائري: لقد سبق تقديم وإيضاح؛ في المعالجة

التصورية المفاهيمية السابقة؛ إذ من بين أهم مرامي الزواج في الأسرة الجزائرية عند الرجال الجزائريين على الخصوص حفاظ الأسرة الجزائرية والرجل الجزائري على وجه الخصوص، على الإرث الاجتماعي من خلال امتداد النسل الذكوري بالذات؛ إن لم يكن الأول دون مبالغة؛ لذا فقد خرج هدف سلوك الدور الجنسي الزواجي في النسق الزواجي الجزائري من معناه الحقيقي، والمتمثل في المعنى "الإنساني الراقى المتجسد في الشعور باللذة، المتعة والرضا الجنسي عند الزوج والزوجة معاً للدخول في دائرة الإنجاب والتكاثر" [Lahouari Addi, Op.Cit, p77] فقط بعيد عن المعنى الذي يجعل الحياة المشتركة ذات معنى حقيقي ودافعية قوية للحفاظ عليها.

من هذا المنطلق، يظهر الحرص المستديم والمستमित^(*) عند الزوج وكذا الزوجة في إنجاب الذكر ولو كان عشرة ذكور بدل الأنثى، وليس عند الزوج أو الزوجة الميئين الذين لا يعيان أهميتهم المتساوية بل حتى عند الأزواج المتعلمين وربما ذوي التعليم الراقى، وكل منهما حسب مرماه وهدفه، وبهذا التحول السلوكي للفاعلين -الزوج والزوجة- في النسق

(**) : يمكن القول أنه قد يكون سبب غياب الحوار والنقاش في النسق الزواجي والأسري هو فرار وتهرب كل الأطراف المتفاعلة فيهم من الدخول في دائرة العراك بالتالي الخروج عن الصواب والسلوك الإيجابي كون الفاعلين كلهم يعون أن قضية عقلانية الحوار وتقبل النقد حتمية ناتجة عن طبيعتهم النفسية الاجتماعية، وبالتالي هم يتوقعون أن يتغير مسرى الحوار في بدايته مباشرة.

(*) : كثير ما تعتمد النساء الجزائريات في إنجاب الكثير من الأبناء وخاصة الذكور لدرجة تعريض أنفسهم إلى دخول في مراحل حرجة كالمرض بسرطان الثدي أو الرجم أو استئصال الرحم لمشكلات أخرى، ورغم نصائح الطبيب المختص في أمراض النساء والتوليد إلا أن القضية دون جدوى وتعطي المرأة تبريرات المرأة كثيرة لتقنع بها الغير ليس ذلتها وهذه الأخيرة إن أمكن، منها ما يتعلق بالدين، ومنها ما يتعلق بالرجل الذي يقنع من النساء ...

الزواجي الجزائري، فقد أصبح أداء الدور الجنسي عندهما معاً مجوف أو مفرغ من فحواه الشعوري الوجداني وجوهره الرومانسي الذي يضيفي المفارقة الراقية الإنسانية عميقة وفجة بين السلوك الجنسي الحيواني والإنساني وتحول إلى آلية تعكس الوجود علائقي بين عضويين بيولوجيين ذكري وأنثوي فقط؛ بذلك فإنه قد يكون من المؤكد؛ أن سلوك الدور الجنسي لا يمر بمراحله الأربع^(*) السالفة الذكر ولا يلجأ الزوجين إلى المظاهر الدالة على رهافة الحس المتبادل أثناء الممارسة الجنسية، إضافة إلى أن الزوجين يفتقدان كذلك إلى الجو الرومانسي الذي يرفع الفاعلين من الصورة الحيوانية إلى الإنسانية الراقية كونها مظاهر دالة على السلوك السوي والصحيح والصحي للدور الجنسي الزواجي عند الزوج والزوجة معاً وعلى حد سواء، لكن هل هذا يعني أن دون الرغبة في الإنجاب من طرف الزوج أو الزوجة لا تكون المعاشرة الزوجية؟

ومن هنا فإن، حتمية مشروعية الممارسة الجنسية بين رجل وامرأة قائمة ومحقة في ذات الوقت؛ من ناحية ومن أخرى؛ حاجة الممارسة الجنسية ملحة عند الرجل وامرأة الجزائريين كغيرهما من الأفراد في مختلف المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان؛ ومن ناحية ثالثة؛ الوجود الدائم للجنسين معاً دون حواجز مادية أو اجتماعية وفي مكان واحد، فإن حوصلة تفاعل المؤشرات السالفة الطرح هو قضية في غاية المنطقية، ومؤداه نشاط تلك العملية الجنسية على نحو دائم وفق رغبتهما، لكن القضية ليست بهذه البساطة في التفاعل، لأن الموقف التفاعلي الجنسي بين الزوج والزوجة الجزائرية موجه ومضغوط ليس بمعطيات خارجية اجتماعية فقط مرتبطة بالجو الأسري وقيمه وال كذلك بمعطيات كليهما الداخلية الخاصة بذات كل منهما وكيف ينظر لهذا الموقف مقارنة بالظروف المحيطة به وإضافة إلى كيفية التهيو له لأن ذلك الموقف ذا دلالة تعكس مدى قربه الوجداني بالطرف الآخر الذي يشوبه الحذر والحيطة، نظرة هذا الأخير له، إذ من الزوج نظرة تعالي ومن الزوجة نظرة استسلام واشمئزاز، ومقدار راحته النفسية شبه مفقودة... وبالتالي فإن زوجين في مثل هذا الوضع النفسي قبل المعاشرة الجنسية سيفتقد إلى الإنعاش الوجداني والنفسي المدعم لتلك المعاشرة، وبناءً عليه يمكن القول أن سلوك الدور الجنسي واقعياً له مظهرين فقد وهما الرغبة الجنسية وليست دائماً عند الزوجين معاً، إذ غالباً ما تكون عالية عند الأزواج فقط أكثر بكثير من النساء وهم الذين يستدعون الزوجة للفراش وبمجرد حصول هذا الأخير على

(*) : الرغبة الجنسية، الإثارة الجنسية، النشوة الجنسية وأخيراً ما بعد النشوة ومن ثمة الاسترخاء أي ما يعادل الشعور بالإشباع، هذا المتفق عليه علمياً عضوياً ونفسياً.

حاجته من الإثارة الجنسية وهاته عند الطرفي معاً، وبالتالي يحدث كبت لأحد الزوجين ليس بالضرورة المرأة لأنها قد تكون رافضة للمعاشرة الزوج لكن كونه زوجها فإنه مفروض عليها الموافقة على ذلك وبمجرد انتهائه يعتبر هم كبير مشروع وفروض وأزيح إلى حين، لكن المهم أن الزوج الذي تقابله زوجته بهذا البرود قد يحدث له كبت سريع بينما للزوجة على مدى الطويل، وفي هذا السياق يقول الأديب صالح مفقودة في دراسته(*) " صيحات الجنس الذي كبتته الكهولة... رجالاً ونساءً تحيي ليل رهيب من الكبت الجنسي " [صالح مفقودة، 2003، ط03، ص161] غير المشبع وإن أشبع، فإن هذا الأخير فاقد للذة، ومن هنا يمكن تبرير المعاكسات الجنسية وغيرها التي تفاقم وجودها في الشارع الجزائري ومن المتزوجين الرجال أكثر من العزاب.

4.3. الدور الاقتصادي للزوج couple الجزائري: لقد سبق وقيل في المعالجة التصورية المفهومية السابقة، أن من بين أهم المرامي الأساسية للزواج في الأسرة الجزائرية عند النساء الجزائريات غير العاملات على الخصوص؛ على خلاف الرجال سابقاً؛ اعتقاداً منها أنها ستكون المحور القطبي لاهتمامات الزوج ورعايته لها؛ إذ في الغالب، تحتاج الزوجة الجزائرية من الزوج توفير الكسوة حسب الموسم وكلما طلبته منه ذلك، إضافة إلى تأمين الأكل والسكن الملائم الذي يضمن لها درجة من الاستقلالية في حياتها الزوجية وبالتالي تتمكن من ممارسة الحياة الزوجية الذاتية والخصوصية الحميمة دون حرج من الغير(**) بقصد أو دونه وإحراج للغير، لكن السؤال المطروح هل حقاً يحدث تأمين لمتطلبات الزوجة من طرف الزوج الجزائريين؟

في غالب الأحيان، قد يصدر عن الإنسان سلوك ما بمرجعية تأثيرية صادرة من المعطيات الظرفية المحيطة به والمكونة لبيئته الاجتماعية، لذا فإن تغيرات ترتب عن ذلك التغير وإن استقرت استقر سلوكه، من ثمة فالرجل الجزائري موجه بدرجة كبيرة من الظروف الاقتصادية(***) التي تعيشها بلاده في إشباع

(*) : لقد أجرى صالح مفقودة دراسة نقدية وصفية رسم من خلالها موقع المرأة الجزائرية في مجتمعها من جميع الجوانب إضافة إلى الوظيفية كذلك وذلك وفق ما قدمه الروائيون: أنظر - [صالح مفقودة، 2003، ط01].

(**) : من طرف أم الزوج التي ترى أن الابن سحب منها وأصبح يقضي ساعات طويلة وإن كانت قليلة في خلوة مع زوجته، بينما هي لا تحظى بهذا الاهتمام وهذا الاستئناس، فتبدأ أم الزوج بالتحرش بزوج ابنها وتوبيخ الابن كما تحذر من توقعاتها حول سيطرة الزوجة على زوجها لكي لا يكون موضوع كلام لبقية أفراد العائلة.

(***) : التي تميزت بكثرة البطالين، انتشار العمل الحر المتميز بعدم ثبات الأجر، تدني معدل الأجور، غلاء المعيشة... الخ وهذا يجعل الرجل يفكر كثيراً في مستقبل الأسرة بكل مفرداتها أكثر من التفكير في ذاته وحاجاته الخاصة، هذا لا يعني أن الزوجة لا تفكر في مشكلات الأسرة لكن بما أن الزوج موجود وهو مجبر اجتماعياً بهذه المهمة فإنها تترك هذا العبء على الزوج إي في حالات قلانل.

حاجاته وحاجات أفراد له مبدأ روح المسؤولية عالي جداً نتيجة قوة وطأة القيم الاجتماعية على شخصه، مما قد يدفعه الوضع إلى درجة زائدة من الحرص وتحسب للظروف السيئة كالعجز أو المرض أو تأخر تقاضي الراتب... فتجعله هذه القضية يفرط بدرجة ما في تقليص عملية الإنفاق وتوزيع الأخر المتقاضى على حاجات أفراد الأسرة حسب الضرورة على مدار الشهر؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن الطبيعة الخشنة المفرطة التي يتميز بها الرجل الجزائري، إضافة إلى قلة أو بالأصح غياب الحوار، التواصل الأسرى والزواجي على الخصوص في قضايا الحياة اليومية يحول دون توضيح سبب رفض الزوج لبعض متطلبات الزوجة لقضاء حاجة مادية معينة لها ترى أنها ضرورية؛ هذا إن لم تكن تعمل وتتقاضى أجراً؛ والسبب في هذا الاختلاف في وجهات النظر وفي أساليب التصرف تعود إلى الاختلاف في تراتبية الحاجات الخاصة عند الطرفين، تلك التراتبية التي تعكس اختلاف نمط التفكير والبناء المعرفي والخبراتي عند الزوجين والذي قد يفقد الدور الذي يقوم به الزوج وطأته في ذات الزوجة وكأنه يقوم بذلك الدور الاقتصادي مرغماً؛ أي أنه فقد لذة أداء الدور الزواجي ومتعته؛ والذي زاد الوضع تعزيراً - أن الزوج مرغماً - أنه قد يكون خفض كذلك من إشبعاته الخاصة والمتعلقة بالنفقات الضرورية لذاته والسبب ذاته أنه يرى أن النفقات الأسرية تقع في المرتبة الأولى، والمهم في القضية أنه قد تزداد الحالة النفسية عند الزوج وضع سوء إذا لم يتلقى هذا الأخير من الزوجة الدعم بأحد الطرف المخولة لها كالشكر، الثناء، الإطراء، الغزل...، لأن هذه الأخيرة تشعره بالدافعية للعمل أكثر وبالتالي السعي إلى تحسين معدل الإنفاق الأسري والدخول في دائرة الإنفاقات الذاتية للزوجين، لذا قد يجد العكس، عندما يجد عتاب، الشكاوي، التذمرات وربما الشجارات... على نحو مستمر نتيجة تغييب النفقات الذاتية للزوجة بنسبة زائدة، وفي بعض الحالات قد يتجاوز سلوكات الزوجين معاً الصفة السوية، حيث تتحرف تلك الممارسات اللفظية السلمية إلى مسار الشجار، الصراخ، الإهانات...، هذا يحدث إن كانت الأدوار السالفة الطرح فاقدة للأداء فعلياً أو شكلياً وبالتالي من عدم إشباع الكثير من الحاجات المرتبطة بتلك الأداء عند الزوجين.

أما بالنسبة للزوجة العاملة، فالقضية تختلف نوعياً إلى حد ما، حيث أنها تعتمد في غالب الأحيان على ذاتها في إشباع حاجاتها ذات الأساس المادية من خلال إنفاقها الذاتي أي من راتبها الخاص وهي موجودة في النسق الزواجي؛ هذا أدى إلى عدم اعترافها الضمني والسلوكي بمبدأ الشراكة والمشاركة الحقيقية، الطوعية والعميقة بالقدر المطلوب والصحيح الذي يستدعيه الوجود العميق للترابط الزواجي وعمق الإشباع النوعية التي يحققها أداء الأدوار الزوجية في النسق الزواجي لكل من الزوج والزوجة معاً وعلى حد سواء ويقوم على إثرها النسق الزواجي في حد ذاته، وفي المقابل انسحاب الزوج؛ في غالب الأحيان؛ بهدوء من مسؤوليته في القيام بالدور الاقتصادي حيال زوجته ولو طريقة شكلية، إضافة إلى غياب الثقة

الكاملة على نحو كلي أو جزئي عند الزوجة اتجاه الزوج^(*) إذ ترى أن راتبها الشهري هو أكثر ضمان لها واطمئنان عندها من وجودها قرب الزوج، هذا يعني أن لها مخاوف ترافقها طيلة وجودها في النسق الزواجي، والمهم في القضية أن تلك المخاوف قد تتجسد في المواقف التفاعلية المشتركة الطويلة بجزء بسيط جداً من راتبها الشهري للزوج ومن ثمة للأسرة وحاجاتها، أما الجزء المتبقي إما أنها تحتفظ به أو أنها تقدمه للزوج مكرهة وعلى مضض منها، لذا فهي عادة ما تطالب الزوج بالإنفاق عليها، لكن في احتشام أو تخوف وكأنها لا متوقعه الإجابة سلفاً، وأن الدور الاقتصادي في حالتها مبطل تفعيله أو أدائه من طرف الزوج.

من هنا يمكن القول، أن العملية الاقتصادية في الدور الزواجي الجزائري صحيح هو قضية مادي في المقام الأول، لكن قبل ذلك هو موجود اجتماعي بالدرجة الأولى يعكس سيورة التفاعل، طرائق التفكير، المعارف المجتمعية... الخ عند الزوج والزوجة والهم علاقتهم ببعضهما ببعض.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية

تمهيد

1. فرضيات الدراسة

2. مجالات الدراسة

1.2. المجال المكاني للدراسة ومميزاته

2.2. المجال البشري للدراسة وملاحظه

3.2. المجال الزمني للدراسة

3. العينة الدراسة

1.3. الحالة الأولى

2.3. الحالة الثانية

3.3. الحالة الثالثة

4.3. الحالة الرابعة

4. المنهج الدراسة:

1.4. منهج تحليل الدور

^(*) : تعدد الزوجات في النسق القيمي الزواجي الجزائري قضية مباحة بمرجعية الشريعة الإسلامية بنص قرءاني صريح لا يقبل التأويل، كذلك أن قانون الأسرة الجزائري المعدل في سنة 2006 زاد من تقليص الممارسة تعدد الزوجات، لكن العملية مازلت ممارسة، مع نمط جديد من الضرر.

- 2.4. منهج دراسة الحالة
- 3.4. أنماط التحليل
5. أدوات الاستقصاء الميداني
- 1.5. الملاحظة المباشرة
- 2.5. المقابلة نصف المقننة
- 3.5. آلة التسجيل الصوتي
- 4.5. الصور الشخصية

تمهيد:

لقد أصبح من المتعارف عليه بين أوساط العلماء المتخصصين في جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية ضرورة الإسقاط الميداني لجعل العلم أكثر مصداقية وأكثر نفعاً وجدوى من وجوده في حياة الإنسان وبما أن ذاك الإسقاط يحتاج إلى مسلك يسير عليه الباحث في تقصيه لكي لا يأخذ البحث منحى غير علمي وغير جاد، إضافة إلى حتمية استعمال عدة مناهج كذلك، فقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بمنهجين أحدهما يكمل الآخر في هذه الدراسة وبضرورة الموضوع وحتميته هما منهجا دراسة الحالة والذي يدعى بالمنهج المونوغرافي *La méthode monographie* ومنهج تحليل الدور *La méthode l'analyse de rôle*، إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام جملة من أدوات جمع البيانات الميدانية والمتمثلة في الملاحظة البسيطة بالمشاركة، المقابلة نصف المقننة والمتمثلة في استمارة دراسة الحالة، والمهم أن توظيف المعطيات المتحصل عليها يكون تبعا لكل أستخدم حسب الحاجة المنهجية طبعاً، من هذا المنطلق، فقد أصبح للباحث القدرة والآلية على تقسم إشكالية الدراسة إلى مراحل وخطوات قابلة لإنجاز تجعل إشكالية البحث دراسة كاملة مكتملة ومستوفاة للشروط الأساسية للبحث العلمي.

1. فرضيات الدراسة:

بدأت هذه الدراسة في تحليل قضاياها النظرية والربط بينها وتفسير هذه الأخيرة بما فيها من محددات نظرية ومؤشرات ميدانية، إضافة إلى جملة العلاقات التصورية والابستمولوجية في الذرح تساؤلات ثلاث أحداها رئيس والآخرين فرعيين، لكن من منطلق أن التساؤلات تفرز العديد من الإجابات الاحتمالية؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ أن الدراسات السوسيولوجية لها نقطة انطلاق واحدة ومن ثمة نقطة وصول واحدة، فإن منطق البحث العلمي يلزم بضرورة تبني أحد تلك الإجابات واعتبارها نقطة البدء، واعتبار فرضيات الدراسة السوسيولوجية الآتية، وتتمثل تلك الفرضيات في الآتي:

الفرضية الرئيسية:

" يؤدي وجود خلل في مركبات الأدوار الزوجية في اللاتحديد للأدوار الزوجية بالنسبة للزوجين في النسق الزوجي الجزائري، بحيث يترتب عنه وجود مشكلات بين الزوجين "

الفرضيات الفرعية:

1. " يؤدي مخالفة التوقع للدور عند الزوج إلى اللاتحديد للأدوار الزوجية بالنسبة للزوجين في النسق الزوجي الجزائري، بحيث يترتب عنه وجود مشكلات بين الزوجين "

2. " يؤدي سلوك الدور إلى اللاتحديد للأدوار الزوجية بالنسبة للزوجين في النسق الزوجي الجزائري، بحيث يترتب عنه وجود مشكلات بين الزوجين "

إن التحقق من تلك الفرضيات في الواقع الزوجي الجزائري يقتضي اللجوء إلى عدد من الإجراءات المنهجية التطبيقية التي من خلالها يمكن رؤية قضية البحث من زاوية رؤية معطياتها الأساسية معطيات الواقع الاجتماعي الجزائري.

2. مجالات الدراسة: يتم التعرف على كل ظاهرة في العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع بالاستناد إلى ثلاث معطيات رئيسية، إذ تغيرت إحداها دع التفاعل بينها على النحو المستحدث إلى تغير الظاهرة جذرياً، وبرز هذه الأخيرة على نحو مغاير عن سابقتها، وهذه المعطيات الأساسية الثلاث هي البعد المكاني أو البيئي والبعد الزمني والبعد البشري، إذ أن البعد المكاني بما فيه من دلالات اجتماعية وثقافية وتاريخية تضي على الظاهرة الاجتماعية خصوصية المجتمع، إضافة إلى أن البعد البشري بما له من معطيات نفسية واجتماعية فإنه يصدر سلوكات وألف أنساق لها تميزها، الذي يمد الظاهرة بالخصوصية، أما التغيرات الزمنية التي تتلى على المجتمع تفرز تغيرات في جل مكونات المكونات الاجتماعية.

1.2. المجال المكاني للدراسة ومميزاته: أجريت هذه الدراسة السوسولوجية في المجتمع الجزائري وبالتحديد مدينة باتنة، هذه المدينة التي ترجع أصول وجودها إلى العهد الروماني في شمال إفريقيا، إضافة إلى وجود الحضارة الإسلامية، والحضارة الفرنسية دون نسيان المجتمع الأصلي وهم الأمازيغ، هذا يعني انه تعاقب على المدينة عدة حضارات ببنى ثقافية مختلفة وقد تكون متناقضة، وهذا ما شكل بنية ثقافية متنوعة القيم قد تكون متناغمة وقد لا تكون كذلك، لكن المهم أن الفرد - رجل وامرأة - في مدينة باتنة يعتمد عليها في توجيه سلوكاته في مختلف المواقف التفاعلية.

2.2. المجال الزمني للدراسة ومقتضياته: أجريت هذه الدراسة السوسولوجية خلال سنة (12 شهر) من شهر أكتوبر من سنة 2008 إلى غاية أواخر شهر مارس 2009، وقد كانت على فترات زمنية متقطعة نتيجة المرحلية في العمل الميداني:

الفترة الأولى دامت تقريباً أسبوعين وفيها تم البحث عن الأزواج *le couples* الذين يستجيبوا للموضوع وإجراء الحوار دون تحفظات من أي نوع، وهنا كانت العملية بمثابة عملية استطلاع مجتمع الدراسة.

الفترة الثانية دامت تقريباً ثلاث أسابيع وخلالها أجريت مقابلات جماعية مع الأزواج *le couples* الذين يستجيبوا للموضوع وقد كانوا خمس حالات تم انتقائهم من بين 170 حالة تتوفر فيهم الشروط الدراسة والأهم قبلوا بمبادلة الحوار (*) والتنقل بالموضوع من العرض إلى نتائج.

الفترة الثالثة وقد دامت خمسة أشهر وهي مرحلة إجراء المقابلات والتي كانت تدوم في بعض الحالات ليوم كامل إلى فترة متأخرة من النهار وفيها أتناول الطعام، وأدخل المطبخ مع الزوجة وبعض الأحيان أتسوق معها، وفي كثير من الأحيان أتناقش معها في مشكلاتها التي هي في صلب موضوع الدراسة.

3.2. المجال البشري للدراسة وملامحه: يعد البعد المجتمعي في الظاهرة الاجتماعية أحد أهم ملامحها إن لم يكن الأول، ذاك أنه أعطي الظاهرة المدروسة التمايز النوعي والحقيقي، لذا فقد استوجب منطق البحث العلمي تحديد مجتمع الدراسة لإجراء الإسقاط الميداني عليه للمعالجة المفهمية بكل جزئياتها، وبالتالي التحقق من وجود الظاهرة في الواقع بكل خصوصيته وتحديد اختلاف الظاهرة المدروسة في وجودها وتبلورها بين واقع وآخر يختلف عنه في ملامحه؛ من ناحية و من ناحية ثانية؛ التحقق من مصداقية الفرضيات

(*) : لقد تم عرض موضوع الدراسة على عدد كبير من الأسر في مدينة باتنة، لكن أول ما يسمع عنوان الموضوع يتحجج

بأي سبب للرفض سواء كانت زوجة أو زوج، ومن بين الذي أثارهم الموضوع لأنه يعالج قضيتهم وعددهم 170 زوج *le couple* بعضهم تعذر برفض الطرف الآخر، البعض الآخر لم يعد لديه القدرة على فهم ما الجدوى من الدراسة مادام الوضع قائم ومكتوب، والبعض الثالث تعذر بالخوف من الطرف الآخر قد يجدها أداة قهر - سلاح - في يد الآخر وهو الزوج *le mari* لتحميله عبء المشكلات السارية في الأسرة، وبقي حالات كانت الاستجابة 100 % من الزوج *le couple*، وسارت عملية البحث على نحو طبيعي لمدة ثلاث أشهر وبعدها توقفنا عن الاستمرار من كليهما دون تبرير.

الرئيسية والفرعية لإشكالية الدراسة واستخدام أدوات جمع البيانات السالفة الذكر ولأجل ذلك تم انتقاء الأسرة الجزائرية كواقع يتميز عن غيره بملامح معينة، وبما أن مجتمع الدراسة هي الأسر الجزائرية وبصورة أدق والأكثر توافقاً مع الدراسة الآتية هي الزوج الجزائري *Le Couple Marital Algérien* والذي يبلغ عدده عشرات الآلاف، ومن فالحجم الكبير جداً، إضافة إلى أن الهدف الرئيس للدراسة مفاده لمس عمق *Le Couple Marital Algérien* الزوج الجزائري والتغلغل فيه من العمليات الدور الزوجي المحددة في الإشكالية؛ الدور الوجداني والجنسي والنفسي وكذا الاقتصادي؛ بكل دقة ويقين ممكنين على أن يتميز مجتمع الدراسة هو الزوج الجزائري بوجوده في مرحلة الاستقرار الزوجي نظرياً، لذا فقد تم استعمال أربع (04) حالات للدراسة من مدينة باتنة وقد تم انتقاؤهم وفق منطق معياري محدد، سيقدم في هذا البحث عرض تفصيلي لملامح كل حالة على حد.

لقد عمدت هذه الدراسة إلى إعطاء قراءة تفصيلية تحليلية معمقة ودقيقة عن الدور أو جملة الأدوار المؤداة في النسق الزوجي الجزائري المعاصر بعد تواجد جملة من المعطيات الاجتماعية الجديدة نتيجة التغير الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة، والذي يبلغ عدده عشرات الآلاف، ومن فالحجم الكبير جداً يتميز بأهم ميزة وهي الاستقرار الزوجي وفق المراحل التي حددها علماء النفس وعلماء الاجتماع للأسرة أي تجاوز الزوجان مرحلة التعرف العميق والصحيح عن بعضهم ومن ثمة بلوغ درجة من القبول أو الرضا أو الرفض أي حدث تحديد مسار علاقة التفاعل الزوجي، وبالتالي تم اكتساب معرفة حول حاجات الطرف الآخر وكيفية إشباعها كما تم الاقتناع بالوضع الذي هو فيه - القبول أو الرضا أو الرفض - والآن الدراسة لجأت إلى دراسة حالة لأن الهدف هو التعمق في حيثيات الحالة المدروسة؛ للكشف عن هلامية أداء الدور الزوجي في العمليات الأربع المذكورة في الإشكالية؛ فقد تم تحديد أربع حالات فقط للدراسة.

1.3.2. معايير انتقاء حالات الدراسة: لقد تم انتقاء (04) أربع حالات للاستقصاء

الميداني للدراسة وفق معايير معينة بها يتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى أربع مستويات، يتم انتقاء حالة من كل مستوى، وتتمثل تلك المعايير في الآتي:

المعيار الأول: تكون الحالات في حالة استقرار زوجي نظرياً بمعنى أن يكون عمر الحالة - الزوج الزوجي *le couple* الجزائري - المدروسة أكثر من أربع (04) سنوات.

المعيار الثاني: يتم اختيار الحالات الأربع (04) للدراسة بدءاً من اختيار الزوج le marie كنقطة انتقاء مبدئية وتليه بالضرورة الزوجة كمكانة ملتصقة به مكونة للحالة المدروسة.

المعيار الثالث: تم انتقاء بالرجوع إلى المستوى التعليمي للزوج والذي قد يعكس إلى حد ما وبوضوح المستوى التفكيرى عنده، حيث يتم تقسيم المجتمع؛ رغم أنه ليس بالضرورة انقسام هذا الأخير حسب معيار المستوى التعليمي، لأنه قد ينتقل أحد الأفراد من مستوى معتمد هنا في هذه الدراسة إلى مستوى آخر من خلال معيار آخر؛ إضافة إلى أن المستوى التعليمي يتحكم بدرجة معينة في المستوى المهني، ومن ثمة مستوى الدخل المادي، وبالتالي يتبين ولو نظرياً أن معدل الحاجات المشبعة أو المفروض أنها مشبعة وكيفية إشباعها ومقدار ذاك الإشباع.

المعيار الرابع: وهو أهم معيار ومؤداه أن تكون الحالة الخاضعة للدراسة تتميز بحالة من التوتر والاضطراب واللاقبول من طرف الزوج أو الزوجة أو كلاهما، ذلك للبحث عن تأثير محددات الدور في حدوث اللاتحديد للدور أو هلامية الدور الزواجي.

إن تلك اعتماد التدرج في تحديد حالات الدراسة على هذا النحو كان الغرض منه تقصي المنهجية العلمية بكل دلالاتها.

2.3.2. مستويات انتقاء حالات الدراسة: لقد تم انتقاء (04) أربع حالات للاستقصاء الميداني للدراسة بمرجعية تقسيم مجتمع الدراسة إلى أربع مستويات، يتم انتقاء حالة من كل مستوى، كنقطة بدء فقط وتتمثل المستويات والمعايير فيما يلي:

* المستوى 1: حيث يكون الزوج أمي لم يتلق أي تعليم، إذ قد يواكبه القيام بعمل بسيط، وبالتالي ذا دخل مادي بسيط، حتى وإن كان هذا الزوج يرغب في تغيير معطياته في مواقفه بسبب مشروعية العلم المنطقية والصحيحة.

* المستوى 2: حيث يكون الزوج ذا تعليم بسيط يثير التميز من الجانب النفسي من الناحية له إمكانية التغيير الذاتي.

* المستوى 3: حيث يكون الزوج قد حصل على مستوى تعليمي أرقى قد يكون وصل إلى الثالثة من التعليم الثانوي يمكنه مواصلة التكوين المهني أو المثابرة في الحصول على البكالوريا ومن ثمة الانتقال إلى المستوى الأعلى.

* المستوى 4: أين يكون الزوج قد حصل على مستوى تعليمي أرقى من الفئة السابقة، إذ يكون حاصلاً على شهادة ليسانس أو ما يكافئها أي من خرجي الجامعة مستوى التدرج على نحو عام والذي يعادله مستوى مهني يختلف نوعياً عن المستويات الأخرى كما يحقق له هذا الأخير دخل أعلى وبالتالي إشباع أكثر للحاجات الإنسانية للأسرة.

3. عينة الدراسة: لقد استعملت هذه الدراسة أربع حالات تتمثل في أنساق زواجية مختلفة العمر الزوجي، إذ أدناه سبع (07) سنوات زواج هذا يعني أن الزوج *Le couple* انتقلهم إلى مرحلة الاستقرار الزوجي بحسب التصور النظري في علم اجتماع الزواج، إضافة إلى مرجعية المعايير الانتقائية السالفة الذكر والتي تم اللجوء إليها لتقسيم مجتمع الدراسة إلى الفئات، وبالتالي أخذ حالة من كل فئة، والمهم هاهنا عرض تقييم سريع، موجز عن الموصفات العامة عن معطيات الشخصية لحالات الاستقصاء الميداني، ويندرج هذا التقييم في إطار عرض طبيعة وخصائص عينة الدراسة ومن هنا فإن العرض كل حالة من الحالات الاستقصائية الأربع الموجودة في الإطار الميداني للأطروحة، والتي تتمثل على التوالي في الفقرات الآتية:

1.3. الحالة الأولى(*): هي زوج زواجي *couple marital* نشأ منذ 24 سنة عن طريق الزواج المرتب من طرف زوجة الأب، حيث أن هذه الأخيرة هي في ذات الوقت أخت الزوجة لحالة الدراسة، لذا فقد أقام الزوج *couple* مع العائلة الكبيرة التابعة للزوج *Le marie* منذ بداية وجوده وذلك لمدة 09 سنوات، إضافة إلى عدم قدرة الزوج على الاستقلال المكاني بزوجه، لذا فإنه لم ينفصل عنها انفصلاً مكانياً كاملاً في السنوات العشر (10) الأولى، وبعد هذه المدة صار الانفصال المكاني شبه كامل، بينما الانفصال الخاص من حيث تدبير شؤون البيت، يتمتع الزوج *couple* بدخل حر، وبالتالي الإنفاق على حاجات أفراد الأسرة

(*) : توافقا والمنهج المستخدم في الاستقصاء والمتمثل في دراسة الحالة على اعتبار أنه منهج مكون من مرحلتين أساسيتين الأولى تاريخ الحالة والثانية التاريخ الشخصي للحالة، وفي هذا المقام أستخدم تاريخ الحالة من خلال عدة مقابلات مفتوحة مبنية على سؤال واحد مفتوح مؤداه كيف وجدت الحالة؟، ولقد أجريت تلك المقابلات مع عدد من الأفراد مختلفي الموقع بالنسبة للزوج والزوجة.

حدث منذ السنوات الثلاث (03) الأولى من وجود النسق الزواجي، وذلك نتيجة عدم تفاهم بين الأسرتين الناتج عن تدخل زوجة الأب بشكل مباشر وفوري في كل سلوكيات الزوجين في علاقتهما ببعض، والأهم أن زوجة الأب تحت الزوجة(*) الجديدة باستمرار على خلق المشكلات، من خلال الإكثار من الطلبات الضرورية وغير الضرورية، في الوقت الذي لم يكن الزوج ذا دخل مستقر وذلك لإرهاقه مادياً لأن الزوجة الجديدة تشكو للأخت (زوجة أب الزوج) إهمال الزوج لها ورفضه لها شكلاً ومضموناً منذ ليلة الزفاف، وزاد إصراره على الرفض مع مرور الأيام، من هنا راودت الزوجة بعض الاعتقادات حول إمكانية وجود امرأة(*) أخرى تول بينها وبين الزوج وجوداً فعلياً أو وجدانياً ونفسياً، والشيء الذي زاد الوضع التفاعلي سلبية وتردي عدم محاولة الزوجة في التقرب من الزوج وتفهمه والتودد إليه، بما للمرأة من أساليب أنثوية لتلطيف الجو التفاعلي الزواجي بالمشاعر والوجدان، والمهم أن تلك الأساليب تعتبرها الزوجة نوعاً من التدني والتهوين من ذاتها لأن الزوج رجل وله القدرة على الرفض في المجتمع الجزائري أكثر منها وإنجاب الأبناء والتركيز على الذكور خاصة، والغرض هنا تكثيف المسؤولية على عاتق الزوج لكي لا يفكر في شيء عدو إشباع حاجات هؤلاء التي لا تنتهي، لأنها متجددة ومتزايدة بكبر الأبناء، حتى وإن عارض الزوج ذلك، لأن المعارضة تعني بالضرورة إمكانية الزواج الثاني، الذي أصبح هدفاً للبقاء الاجتماعي.

(**) : من خلال المقابلة مع الزوجة، فقد أدلت بما يلي « كنت صغيرة وأي إنسان ينصحني بأي شيء أفعله حتى أبقى على زواجي وعلى داري، رغم أنني طردت منها مراراً، كان أخواني يقولون لي أن المحبة بالعشرة، وابن العم لا يفرط في لحمه، لكن فهمت بعد عمر طويل أن الرجل إن كره المرأة لا يجب أن تبقى معه لأنها تقلل من قيمتها » المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للدراسة.

(*) : من خلال المقابلة التي أجريت مع الزوج أدلى بما يلي «... أنا تزوجت بعد كثير من الرفض والسبب خالتي؛ زوجة أبي؛ التي أصرت على تزويجي بأختها، لم أرغب فيها كزوجة منذ اليوم الأول وطردتها مراراً إلى بيت أبيها، لكنها أصرت على البقاء... منذ ذلك اليوم ليلة الزفاف؛ لم أعش ولم أعرف الراحة التي يعيشها الناس، لذا حاولت مراراً الزواج وكل مرة أجد الرفض من النساء لأني متزوج ولّي أبناء، الحق معهن، كما أن زوجتي تلجأ إلى المكر من ناحية والتهديد بالأبناء من ناحية ثانية وأي امرأة تتزوج لتعيش في استقرار ليس لتدخل الحروب ... الآن أصبحت زاهدي الدنيا، أنتظر الموت، كشيخ بلغ 100 سنة... » المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للدراسة.

2.3. الحالة الثانية: هو زوج زواجي *le couple marital* نشأ منذ سبع (07)

سنوات تقريباً ، حيث أقام الزوج *le couple* مع أسرة الأصلية للزوج *le mari* مدة ثلاث سنوات (03)، وبعد ذلك، انفصل الزوج *le couple* بحياته الخاصة عن الأسرة الكبيرة انفصالا كاملاً ومن جميع الجوانب، والسبب في ذلك انتقال الزوج *le couple* للعيش في مدينة أخرى لظروف مهنية خاصة بالزوجة لكن عن طريق كراء شقة مستقلة، وبناءً عليه فقد تميز دخل الزوج *le couple* بالاستقرار شهرياً، كما أنه نشأ عن طريق الزواج المرتب جزئياً وارتجالي، حيث إذ غاب فيه التفكير العميق في توافق المعطيات الخاصة بالطرفين والتأني في القرار بالموافقة، إذ أن المرأة في الحالة المعالجة تعرضت إلى صدمة أو نكسة عاطفية إن صح التعبير، إذ لم تجد هذه الأخيرة من الرجل الذي تواعدت معه على الزواج كمشروع يشتركان ويخططان له معاً صدق النية، المتجسدة في زمرة السلوك الذي تصدر عنه، وبالتالي فقدت فيه الثقة فيه وفي غيره كذلك، بسبب المعلومات التي أخبرتها بها صديققتها(*) وهي ابنة عمه في ذات الوقت، على أنه يواعد بنات كثيرات ويعدهن بنفس المشروع، وهنا انسحبت المرأة من المشروع بعد أن خلف وراءه هذا الأخير رواسب وجدانية نفسية سلبية في أعماق المرأة، التي شعرت أنها جرحت ويجب أن ترد على الألم بألم آخر له؛ من ناحية ومن ناحية أخرى؛ لا تريد أن تجعله يعتقد أنه شيء مهم في حياتها(**)، لكن خلال فترة قصيرة من الانفصال تقدم أحد زملائها بالجامعة مقترحاً أخاه؛ الزوج في النسق حالة الدراسة؛ الذي كان في فترة

(*) : لقد تعرفت على الشاب عن طريق أخته التي عادة ما ينتظرها أمام باب الجامعة لمرافقتها إلى البيت، إذ في بعض الأحيان يوصل هذه الأخيرة برفقة أخته إلى بيتها ومن هنا تعرف عليها وتبادلا الإعجاب، واتفقا على الزواج كنهاية لكل طريق بين اثنين وبالتالي خططوا للزواج معاً.

(**) : وهنا بدأت بوادر الاختيار الخطأ، ذاك أن معايير الاختيار لم تكن متعلقة بالطرف الآخر وما له من ميزات أو عيوب وما مدى قدرتها في استيعاب تلك العيوب أو تفوق الميزات عليها، بقدر ما كانت متعلقة بالطرف الذي تركها- وكأن العملية رد اعتبار لا أكثر ولا أقل-

البحث عن الزوجة مناسبة، ومن ثمة تمت الموافقة من الطرفين^(***) بعد مقابلة واحدة أو اثنين، و بعد ذلك تم الاتفاق على الزواج في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاث (03) أشهر، رغم أن كثير من الأشخاص ممن تعرفوا على الشاب نصحوها بترك الموضوع نتيجة وجود الفوارق الكثيرة والمتنوعة بينهما، ليس أن به أو بها عيب بارز، لكن شخصية كل منهما تختلف كلياً عن الثاني، حيث أن في تلك الفترة من الزمن كانت المرأة تبلغ من العمر ثمانية وعشرين (28) سنة وكانت تلك الحوادث جرت في آخر سنة بالجامعة بعد التدرج، وقد حصلت على شهادة عليا.

3.3. الحالة الثالثة: إن زوج زواجي *le couple marital* موجود في الحياة الاجتماعية الفعلية منذ ستة وعشرون (26) سنة، حيث أقام الزوج *le couple* مع العائلة الكبيرة منذ البداية الأولى لوجوده إلى غاية فترة بداية الدراسة الاستقصائية الميدانية لهذا البحث، يتميز الزوج *le couple* عموماً بالدخل المادي الثابت للزوج مستقر ومرتفع تقريباً وذلك شهرياً بعد الخمس (05) سنوات الأولى من وجوده الاجتماعي له، لكن خلال هذه الفترة لم يكن الدخل منتظماً ومرتفعاً، وبالتالي يمكن القول، أن الزوج *le couple* ذا وضع مادي غير مرضي للزوجين معاً والزوجة تحديداً لأنها كانت في وضع مادي أحسن قبل الزواج، ومن ثمة يمكن القول، أن هناك بوادر اضطراب علائقي زواجي.

بناءً عليه، فإن الزوج *le couple* لم ينفصل عن الأسرة الأصلية انفصلاً مكانياً كاملاً، وذلك إلى غاية تاريخ بداية الدراسة وحتى علائقياً ومادياً، لأن الرجل هنا هو المعيل لكل الأسرة بعد وفاة الوالد، ولقد نشأ الزوج الزواجي حالة الدراسة عن طريق الأسلوب المرتب، حيث كان تدخل أب الزوجة؛ هو في الوقت ذاته عم الزوج في الحالة المدروسة؛ في هذه المرحلة العمرية متقدمة في حياة الشاب، لما فقد هذا الأخير والده وهو يبلغ من العمر الثاني عشر (12)، فإن عمه تولى؛ وهو في الوقت ذاته أب زوجته؛ مسؤولية^(*) تدبير القضايا الاجتماعية لأسرة أخيه، كالإزام أفراد الأسرة بالضوابط المجتمعية، القيام بالواجبات الأسرية... الخ، في حين اهتم ابن الأخ

^(***) : في خضم المقابلة مع الزوج فقد تعرض إلى الفكرة الآتية " لما أخبرني أخي أنها امرأة طيبة ومتواضعة ومتعلمة رحبت بالفكرة وطلبت التحدث إليها، عند أول لقاء معها أعجبت بها، لأنها أول امرأة كانت خجولة لما سألتها « هل تعلمي لما جئت والحديث معك » قالت « نعم » بخجل، كانت جميلة ونحيلة وكأنا دمية، وبعد حديث لـ 1/2 ساعة تواعدنا على لقاء آخر لأسمع الرد وتركنا لأمر أخي وبعد شهر تقريباً كانت الموافقة " المقابلة رقم 04.

^(*) : ومن إسقاطات هذه المسؤولية أن أخ رب الأسرة المتوفى عقد قران ابنه ابنة أخيه في سن مبكرة في مقابل القيام بالمثل مع ابنته على ابن أخيه، إضافة إلى القيام بشؤون الأرض الموروثة عن الأخ.

بقضية الإنفاق على الأسرة التي تركها له والده؛ هو الرجل موضوع الدراسة في هذه الحالة والوحيد في أسرته الأصلية؛ هذا يدل على أن العم كان بمثابة الأب اجتماعياً ، لذا فقد زوج أحد بناته إلى ابن أخيه ذا تسعة عشر (19) سنة من العمر، كما خضع هذا الأخير لأمر العم لذات السبب، إذ لم يكن في ذهن هذا الأخير سوى قضية المسؤوليات التي تركها له الوالد، والاهتمام بها من خلال تأمين المال الكافي لها للإنفاق.

4.3. الحالة الرابعة: هو زوج زواجي *le couple marital* نشأ منذ ثلاث وعشرين (23) سنة أقام مع العائلة الوالدية للزوج *le marie* منذ وجوده الأول إلى غاية وفاة(*) والدي هذا الأخير، بعد ثلاث عشر (13) سنة تقريباً، للزوج *le couple* دخل مستقر وثابت، لكن متوسطه قليل مقارنة بحجم(**) الأسرة وحجم حاجاتها ومتطلباتها، تشكل الزوج الزواجي *le couple marital* عن طريق الزواج المرتب بين والد الشاب وجد المرأة في الوقت الذي كان فيه الأول في الخدمة الوطنية، والبنات مأكثة في البيت منذ أكثر من 14 سنة، وبالتالي فالشاب لم يكن على معرفة ذاتية بما يحضر له من طرف الوالد، إلا في أيام الخطبة الرسمية، وبالتالي اللامعروفة بالملاحظ الظاهرية والنفسية الخاصة بالزوجة المستقبل مفقودة، ومن ثمة فإنه لم تكن للشباب الفرصة لبناء توقعات خاصة بالزوجة المقترحة، أو إمكانية التوافق معها أو لا، بينما استشيرت الخطيبة في القضية، هذه الأخيرة التي قبلت المشروع على الفور دون تردد أو معرفة مسبقة بمعطيات الرجل لأنه الخطيب الوحيد، الذي تقدم لها منذ أن مكثت بالبيت؛ هذا من جهة ومن أخرى؛ أنها بلغت(***) سبعة وعشرون (27) سنة ولم يعد لديها الكثير من الخيارات البديلة؛ في تلك الحقبة من الزمن؛ لأجل المفاضلة بينها، ومن ثمة إمكانية الرفض أو القبول على العرض.

(*) : لقد فقد الزوج *LE MARIE* حالة الدراسة والده بعد ثمانية سنوات من زواجه الثاني، ثم تلت الوالدة بعد خمس (05) سنوات من ذلك تقريباً.

(**) : يقدر حجم الأسرة اثنا عشرة (12) فرد من بينهم ستة (06) بنات وأربع (04) ذكور إضافة إلى الوالدين، وهذا في فترة بداية الاستقصاء الميدانية.

(***) : يعتبر هذا العمر في المجتمع الجزائري في تلك الفترة عمر يدرج المرأة في دائرة العنوسة، أين انتهت كل فرص المتاحة لإنجاز أسرة وتحولها إلى مستوى آخر من المستويات الاجتماعية. .

4. منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة في رصد أبعاد وحيثيات إشكالية البحث الموسوم ﴿ الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية ﴾ في مرحلتيه النظرية والميدانية على نموذجين من المناهج المستخدمة في علم الاجتماع، وذلك بالرجوع إلى قضيتين قطبيتين في الدراسة، أولها طبيعة الموضوع الدراسة الذي يعد من الموضوعات الحرجة المعالجة بالنسبة للمجتمع الجزائري، والثانية الهدف من الدراسة الذي يستدعي الغور في أعماق الحيثيات البسيطة لنمطي الدور الزوجي المتقابلين، بالنسبة للمنهج الأول هو منهج التحليل الدور *La méthode Etude de* *méthode L'analyse du Rôle*، أما الثاني هو منهج دراسة الحالة *La méthode monographie*، الذي يستدعي بدوره التعمق في الحيثيات البسيطة للكشف عن الأسباب الحقيقية والقضية المهمة هاهنا، أن استخدام كل من المنهجين له مسبباته استدعتها الضرورة المنهجية، إضافة إلى طرائق استخدام كل منهما، كما أن استخدامهما كان متداخلاً نتيجة تأثير طبيعة الموضوع.

1.4. منهج تحليل الدور *La méthode de L'analyse du Rôle*: يعد منهج تحليل الدور هو المنهج الأساسي الأول في هذه الدراسة، وذلك بالرجوع إلى كون القضية الأساسية لهذه الدراسة هي الأدوار، حيث إن هذا المنهج عادة ما يهتم بمعالجة الدور الاجتماعية وفق منطق يتماشى فقط وطبيعة الاجتماعية للدور وتركيبته من خلال النظر إلى " التأثيرات التي تمارسها البنية الاجتماعية المؤسسة وعلاقات الدور التي تصاحبها على سلوك الأفراد ... إذ يرسم خريطة للأدوار والعلاقات المصاحبة لها في المجتمع " [محمد الجوهري، 1997، ص 121] الذي يحتضن موضوع الدراسة والمتمثل في هذه الدراسة الأسرة الزوجية دون أطفال أي النسق الزوجي، ولقد تم الاستناد إلى هذا المنهج بالنظر إلى وجود المتغير الأساسي وهو الدور الزوجي الذي يستدعي طريقة خاصة في المعالجة بخطوات محددة وفق ما حددها محمد الجوهري ورتبها كالاتي [نفس المرجع، ص 122]:

1.1.4. قبل النزول إلى الميدان ﴿المعالجة النظرية﴾: تتضمن هذه الخطوة عمليتين

منهجيتين أساسيتين ومتواليتين هما:

* اختيار الدور وحدة المعالجة للدور والدور المقابل له في العملية التفاعلية، وفي هذا السياق يعد دور الزوج والدور المقابل له - دور الزوجة - محورا الدراسة، كونهما الوجدتين الأساسيتين والفريدتين في النسق الزواجي [السيد محمد الحسيني وآخرون، 1975، ص123 - 124].

* اختيار المكان الأمثل لإجراء هذه الدراسة وهو النسق الزواجي في أي أسرة جزائرية في مرحلة الاستقرار النسقي، لأن في هذه المرحلة يكون كل من الزوج والزوجة قد استوعب ما يجب القيام به، من ناحية ومن أخرى، يكون كل منهما قد شكل تصور شبه دقيق عن الطرف الآخر ومتطلباته، وفي هذا السياق تعتبر كل المواقف التفاعلية الزوجية هي مكان للدراسة [السيد محمد الحسيني وآخرون، 1975، ص123].

2.1.4. أثناء النزول إلى الميدان ﴿جمع البيانات الميدانية﴾: وهنا تم استخدام عدد

من أدوات جمع البيانات وخاصة الملاحظة والمقابلة لأن كل منهما يكمل الآخر بشكل كبير جداً وذلك بالتقصي عن القضايا الآتية:

* موقع الزوج والزوجة كل على حدة في الواقع الموضوعي الاجتماعي من وجهة نظر القائم بالدور الزواجي بالنسبة للعمليات الربع المتمثلة في الدور الوجداني والنفسي والجنسي وكذلك الدور الاقتصادي وكيفية ممارسة الزوجين له.

* توقعات كل من الزوجة والزوجة من الطرف الثاني بالنسبة للعمليات الربع المتمثلة في الدور الوجداني والنفسي والجنسي وكذلك الدور الاقتصادي وكيفية ممارسة الزوجين له في علاقته بالآخر.

* سلوك دور كل من الزوج والزوجة باعتبار أحدهما الدور والثاني الدور المقابل له بالنسبة للعمليات الربع المتمثلة في الدور الوجداني والنفسي والجنسي وكذلك الدور الاقتصادي وكيفية ممارسة الزوجين له.

2.4. منهج دراسة الحالة *La méthode monographique*: أما بالنسبة لهذا المنهج

الثاني المستخدم في هذه الدراسة السوسولوجية، يتمثل في منهج دراسة الحالة *La méthode Etude de Cas* والذي يدعى باسم المنهج المونوغرافي *La méthode monographique* الذي يعني به في أوساط علماء علم الاجتماع الفرنسيين خاصة بأنه " وصف موضوع مفرد، ويقصد به علماء الاجتماع الفرنسيين القيام بدراسة وحدة واحدة مثل الأسرة أو القرية أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة ... يقوم المنهج على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري فقط... يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة " [عبد الباسط محمد الحسن، 1976، ط05، ص254 - 255]، ولقد تم اختيار هذا المنهج نتيجة ارتباطه بهدف الدراسة والمتمثل في الحصول على أدق النتائج المتعلقة بالقضية المدروسة وبأكبر عمق تحليلي مستهدف ممكن، يتم استخدام هذا المنهج على المراحل تتمثل في الآتي:

1.2.4. تاريخ الحالة (النسق الزواجي): تتضمن تقرير تفصيلي عن الحالات

الخمس المدروسة منذ نشأتها إلى اللحظة التي تتم فيها الدراسة، وذلك من خلال ما يقدمه الزوج والزوجة معاً في مقابلة جماعية يكون فيها الزوجان معاً ً على اعتبار أنهما سيقدمان معلومات مشتركة لا علاقة لها بذات كل من طرفين.

2.2.4. التاريخ الشخصي للحالة (النسق الزواجي): رصد كل المعطيات المتعلقة

بالزوج والزوجة كل على حد في مقابلة فردية من خلال تقديم السيرة الذاتية له من مذكرات ويوميات والصور التي أخذها في علاقته بالطرف الآخر إن وجدت منذ المراحل الأولى لنشوئه إلى اللحظة التي تتم فيها الدراسة.

إن المنهجين المستخدمين السالفي الذكر يتخللهما أساليب تحليلية عديدة تتماشى وطبيعة المادة المتحصل عليها من الواقع الميداني.

3.4. أنماط التحليل البيانات الميدانية *Les types analytiques*: إن أهم مرحلة في

العمل البحثي السوسيولوجي هو تحويل الكم الكبير أو الزخم المتراكم من المادة الخام التي جمعها الباحث على نحو ارتجالي والتي تفتقد إلى الانسجام والتنظيم، وبالتالي فالمادة المجموعة حول الموضوع في كل حيثياته الجزئية والفرعية لقضاياها من الواقع الحقيقي تفتقد إلى لغة قراءة مفهومة سلسلة، لأنه تحصل عليها من خلال استخدام عدد من أدوات جمع البيانات السالفة العرض، وذلك عن طريق تحليل بأساليب متنوعة تبعاً لطبيعة المادة المتحصل عليها والضرورة المنهجية، ومن الأساليب التي تم استخدامها في هذه الدراسة أولها تحليل المضمون، التحليل السيميولوجي، والأهم أن كل من نموذجي التحليل مبني على دلالات القيم كوحدة للتحليل والدلالات الرقمية أو الإحصائية.

1.3.4. تحليل المضمون *L'analyse de contenu*: يعد تحليل المضمون أحد طرائق

التحليل السوسيولوجي الحديثة العهد بعلم الاجتماع^(*)، فقد عرفه بارلسون *B. Barelson* في مؤلفه " تحليل المضمون في الاتصال " بأنه " الأسلوب الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال " [نفس المرجع، ص 434] الذي يتم بين الباحثين الأزواج *Les couples* أثناء المقابلة نصف المقننة، والتي من خلالها فقد حصلت هذه الدراسة السوسيولوجية على كم كبير من المادة الخام التي تفتقد إلى الانسجام والتنظيم، وبالتالي فهي تقتضي التحليل والمعالجة بغرض التنظيم والتنسيق، ولقد تم استخدام وحدات تحليل المضمون للبحث عن الكلمات والعبارات الدالة على القيم الإيجابية أو السلبية في المواقف التي يدلي بها الأزواج *Les couples* من خلال الحوار المسترسل مع الباحث حول القضايا الجزئية - المؤشرات الميدانية - لعمليات الأدوار الزوجية.

إن أسلوب تحليل المضمون في هذه الدراسة جاء نتيجة استخدام المقابلة نصف الموجه ذات الأسئلة المفتوحة والمحورية لقضايا الدراسة الفرعية، وبالتالي ترتب الاستخدام من خلال الحوار مع الحالات المستقصاة قصد استشفاف بعض العبارات أو الألفاظ المنطوقة من طرف الزوجين في قراءة سلوك الآخر وتوصيف أدائه لدوره هو ذاته، وتقييم ما توقعه وما وجدته في الحياة الزوجية الفعلية وتقييم رضاه في ذلك.

^(*): الناتجة عن توحيد مجالين من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بضرورة الواقع المعقد، وهما علم الاجتماع وعلم

الإعلام والاتصال، هذا الأخير الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الوثائق والسجلات.

2.3.4. التحليل السيميائي للصورة L'analyse sémiologique de la photos:

انطلاقاً من أن مفهوم السيميولوجيا وفق دوسو سير Doussou sir على أنه طريقة تستنبط نمط " حياة العلامات في وسط الحياة الاجتماعية " [قدور عبد الله ثاني، 2005، ص 77] كون تلك العلامات جزء من البناء الثقافي القيمي، الذي لا يمكن التجرد منه وإن رفض من طرف الفاعلين بإحداث تعديلات مقصودة قصيرة المدى، وبالتالي فإن ذاك البناء الثقافي القيمي هو واقع رمزي دال على نمط الأنظمة وما تتضمنه من سلوكيات وتفاعلات اجتماعية واقعية حية أو مجسدة في صور، ومن هنا فإن مفهوم سيميولوجيا الصورة يعكس بدرجة ما ومن خلال ما تحمل من رموز ذات دلالة قيمية تنمط البيئة الاجتماعية التي يعيشها الفرد الجزائري في وسطه، ومن هنا فالصورة باختلاف مضموناتها وسواء كانت متحركة أو ثابتة -كعينة الدراسة - تملك زمام القدرة على استشفاف بعض القضايا القيمية الزوجية التي تتضمنها المواقف التفاعلية الزوجية من خلال الصور، ويقصد هنا استخدام ما يعرف بسيميولوجيا الصورة، على اعتبار أن هذه الخيرة تشير إلى " القراءة التحليلية المبنية على مجموعة من الأدوات الإجرائية قصد إزالة الغموض وتوضيح الرؤية عما تتضمنه الصورة من معاني ورموز " [قدور عبد الله ثاني 2005، ص 20] مثل الوقوف، الجلوس، الانحناء، الضم، الاحتضان، الابتسام، الفرح.. الخ، وهي عموماً معاني رمزية تدل على سيرورة التفاعل والسلوك عند الأزواج Les couples للحالات الجزائرية المستقصاة ميدانياً في هذه الدراسة السوسيولوجية، وعلى هذا الأساس استخدم التحليل السيميولوجي للصورة، ومن هنا جاء أسلوب التحليل السيميولوجي بغرض مساعدة ودعم لتحليل المضمون كأداة أساسية لموقف التحليل السوسيولوجي لهذا الموضوع وقضايا الجزئية المحددة في الإشكالية، ومن ثمة كسب القدرة على العمق الكافي والدقة المطلوبة لتحقيق هدف البحث المحدد في المبحث الأول من هذا الفصل.

3.3.4. التحليل الكيفي والكمي L'analyse qualitative et quantitative: إن

استخدام أسلوب التحليل الكمي والكيفي في ثنايا المعالجة البحثية للموضوع " الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة " هو إفراز لاستخدام تحليل المضمون والتحليل السيميولوجي، ذلك أن الوصول إلى نتيجة محددة مترتبة عن استخدام كل من نمطي التحليل الأولين يكون بالعبور عبر جسرين هما التحليل الكيفي والكمي خاصة، وعليه يمكن القول، إن هذين الأسلوبين التحليلين -الكيفي والكمي - مراحل جزئية تحليلية في تحليل المضمون والتحليل السيميولوجي.

5. أدوات الاستقصاء الميداني: بالرجوع إلى الهدف من الدراسة بالدرجة الأولى وطبيعة الموضوع ثانياً أي نوع المعطيات الميدانية المراد جمعها من الواقع الموضوعي وكذا نوعها وكذلك طبيعة المبحوثين باعتبارهم زوج «رجل» وزوجة «امرأة»؛ من جهة و من جهة أخرى؛ طبيعة المناهج المستخدمة، وبناءً عليه، فقد استدعت الدراسة بضرورة اللجوء إلى أكثر من أداة منهجية علمية، لأجل تحقيق الغرض الميداني بالدرجة الأولى، والمتمثل في حصول الدراسة على أكبر قدر ممكن من المعطيات المتعلقة بالحالات المدروسة وكذا بمفرداتها الأساسية، -الزوج والزوجة- شريطة أن تكون قريبة من الصورة الحقيقة الواقعية إن أمكن بقصد بلوغ درجة من المصادقية الواقعية، ويكون هذا الهدف الجزئي محقق، إذ ما تم تغطية كل الثغرات الموجودة في كل أدوات البحث الميداني للإحاطة بكل أبعاد الظاهرة المدروسة والمهم أنها أدوات تجمع بين استخدام المنهجين معاً وفي آن واحد، وتتمثل تلك الأدوات فيما يلي:

1.5. الملاحظة المباشرة *L'observation directe*: على نحو عام تشير الملاحظة المباشرة إلى المشاهدات العينية للباحث " للظاهرة كما تحدث تلقائياً في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي " [عبد الباسط محمد حسن، 1977، ص198] وذلك في جميع مراحل جمع المادة والمعالجة مع استخدام دليل في المرحلة الميدانية، وذلك لأجل رصد بعض المواقف التفاعلية الزوجية في سيرورة الوجود المشترك للزوج *Le couple* سواء أثناء التواجد الفعلي للقائم بالملاحظة في الأسرة أو أثناء إجراء الحوار، ومن هنا فقد تم استعمال نمطين من الملاحظة المباشرة وهي كالآتي:

1.1.5. دون مشاركة *Non participative*: تشير الملاحظة المباشرة دون مشاركة عموماً إلى "مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكيات من خلال الوصف الصادق الخارجي " [مورييس أنجرس، 2004، ص184-185] من خارج الوسط التفاعلي للنسق الزوجي، بما أن الدراسة في هذه الخطوة ترمي إلى رصد قضايا خارجية لطبيعة المواقف التفاعلية بين الزوجين في الزيارات الكشفية للحياة اليومية للزوجين أحياناً، وأحياناً أخرى لرصد ردود أفعال المبحوثين أي الزوج والزوجة، إذا طرح سؤال عن قضايا تتعلق بالطرف الآخر، وعليه فقد تم استخدام هذا النوع من الملاحظات أثناء إجراء المقابلة الفردية نصف المقننة، وقبل ذلك في دراسات الاستطلاعية

للمجال البشري لأجل انتقاء حالات الدراسة التي تتماشى وهدف الدراسة؛ من ناحية ومن ناحية أخرى، الحالات التي تستوعب الموضوع تقبل بالإدلاءات الخاصة بها في الموضوع.

2.1.5. بالمشاركة Participative: تشير على نحو عام الملاحظة المباشرة إلى أنها تلك المشاهدات الذاتية العينية للباحث لبعض القضايا الجزئية لموضوع السلوكية للمبحوثين -الأزواج Les couples- التي قابلت للمشاهدة دون طرح أسئلة على أولئك المبحوثين من خلال المعاشية الفعلية المقصودة، لكن الشيء الإضافي عن سابقتها أن الباحث " لا يستطيع أن يخفي حقيقة مهمته وهي القيام بالبحث، مع توضيح هدف البحث " [عبد الباسط محمد حسن، 1976، ط5، ص341] وأبعاده وخلفياته، بغرض الحصول على الثقة المبحوثين الفاعلة في الدراسة، وبالتالي الدعم في إنماء الموضوع مرحلياً تدرجياً .

لقد استخدمت الملاحظة المباشرة بالمشاركة أثناء قضاء فترات متقطعة مع الأسرة التي أدرجت كحالات للدراسة، ومن ثمة تم رصد بعض السلوكيات التي تتدرج ضمن بعض المحددات النظرية للدراسة والمتمثلة في عمليات الأدوار الزوجية، وبالتالي الكشف عن بعض القيم الدالة على وجود تلك العمليات على نحو معين.

3.1.5. دليل الملاحظة المباشرة: لقد تم اللجوء إلى دليل الملاحظة المتضمن لعدد من الأسئلة التي تبحث في قضايا تفاعلية بعينها يمكن حصرها بمجرد الملاحظة المباشرة، والتي قد تصبح فيما بعد موجهات للحوار في المقابلة وبذلك فدليل الملاحظة يحتوي على جملة من الأسئلة تبحث في بعض القيم الدالة على وجود مؤشرات عمليات الأدوار الزوجية أو غيابها، إذ تعتبر تلك القيم كمنبهات للتوجيه الفكري إلى الأشياء ذات الدلالة البحثية في الموقف التفاعلي السلوكية للزوجين .

2.5. المقابلة نصف المقننة (نصف موجهة): تعتبر المقابلة أحد الأدوات المباشرة

لجمع البيانات الميدانية من مفردات مجتمع الدراسة، ولقد عرفها آلان بلونشات *Alain Blanchet* بأنها " حدث مؤقت مستحدث فيه المستجوب له معلومات في غاية الأهمية بالنسبة للباحث يحصل عليه هذا الأخير عن طريق حوار خطي يديره هذا الأخير " [*Alain Blanchet, 2000, p82*] في اتجاهين بغرض الحصول على تلك المعلومات وفق منطق محدد يحدده هو ذاته ويتحكم فيها سيرها وبالتالي يخضع له المستجوب بطريقة معينة، ومن هنا إن المقابلة عموماً تستخدم لأجل "مساءلة -استجواب - الأفراد - المبحوثين في عينة البحث - بكيفية منعزلة بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين...استكشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة " [موريس أنجرس، مرجع سابق، ص197]، ولقد تم استخدامها في هذه الدراسة بغرض إجراء حوار فردي مع الزوج والزوجة ليروي كل منهما سيرة حياته وفق ما يهم الدراسة فقط وتقديم تفاصيل عن الإطار الاجتماعي الذي بنى فيه كل منهما شخصيته.

1.2.5. أنماط المقابلة نصف المقننة: لقد لجأت الدراسة إلى نمطين من المقابلة

نصف المقننة كل واحدة استعملت في مرحلة من مراحل منهج دراسة الحالة، أولها المقابلة الجماعية والتي تتم " بين الباحث وعدد من الأفراد - الزوجين معاً - في وقت واحد ومكان واحد... وذلك لأن الاجتماع يساعدهم على تبادل الخبرات والآراء وتذكر التفاصيل التي قد تغيب عن أذهان... يهيأ لهم فرصة المشاركة في المناقشات الجماعية والتعبير عن الآراء " [عبد الباسط محمد الحسن، مرجع سابق، ص360] التي يكنها أحد الزوجين جمعها خلال معاشته للآخر؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ رفع الحرج والإجابة غير المباشرة على الكثير من الإستفسارات التي تزيد من صعوبة استخدام أدوات جمع البيانات، وبالتالي الحصول على معطيات مشتركة تتعلق بالحالات المدروسة كل واحدة على حدا، وعليه فقد استعملت في مرحلة رصد تاريخ الحالة، أما النوع الثاني من المقابلة المستخدم في هذه الدراسة والذي أستعمل في مرحلة التاريخ الشخصي للحالة، وهو المقابلة الفردية والذي يقصد به ذاك النوع الذي " يتم بين القائم بالمقابلة وبين شخص واحد من المبحوثين " [مرجع، ص360] قد يكون الزوج أو الزوجة.

2.2.5. دليل المقابلة نصف المقتنة: لقد تم استخدام دليل المقابلة كأداة مساعدة

تكمّل وظيفة المقابلة نصف الموجهة كونها " تركز عليها مقابلة البحث، يتضمن كل الأسئلة التي يحتمل طرحها أثناء مقابلة الشخص المستجوب... يحضر دليل للمقابلة من خلال أسئلة ذات طبيعة مفتوحة على أساس التحليل المفهمي *conceptuel*، الذي تم إجراؤه في المرحلة الأولى " [نفس المرجع، ص263] للبحث والمتمثلة في المعالجة المفهمية لمفاهيم البحث والعلاقات المفهمية، شريطة أن تكون الأسئلة المبنية للدليل تدور حول القضايا الأساسية والثانوية للموضوع فقط أي حول -في هذه الدراسة- عمليات الأدوار الزوجية وما تحمل كل عملية من مؤشرات دون التعرض إلى الجزئيات الدقيقة، هذه الأخيرة تنبثق من الحوار نصف الموجه، الذي يدور بين الباحث وحالات الدراسة والمتمثلة في الأزواج أو الزوجات كل على حدا والمقابلة المستخدمة هاهنا وفردية كل منهما على حد.

انطلاقاً من حساسية القضية المدروس " الأدوار الزوجية " وجزئياته الحرجة بعض الشيء عند مفردات حالات الدراسة والمقصود هاهنا الجانب الجنسي والوجداني على الخصوص مقارنة بالبعدين المتبقين، فقد تم الاستعانة بطرف رجالي آخر في بعض القضايا لاستجوب الزوج كمركب أول في النسق الزوجي، بينما الطرف الثاني في هذا الأخير أي الزوجة فقد استجوبتها الباحثة في جميع القضايا دون استثناء، وذلك لأجل رفع الحرج عند الحوار، وبالتالي تمكين كل من الباحث والمستجوب معا الدخول في حوار بأقل الحواجز الممكنة، وبما أن المقابلة نوعان كذلك دليل المقابلة لأن الأسئلة خاصة بنمط معين من المعطيات الذي يغذي المرحلة البحثية التي تستوجب استخدام إحداها.

3.5. آلة التسجيل الصوتي *Le dictaphone*: وهي آلة تسجيل الحوار سمعية فقط

استخدمت بغرض تسجيل الملاحظات التي تم التقاطها من المشاهدات العينية للقائم بجمع البيانات الميدانية حول بعض الإشارات أو اللألفاظ أو العبارات المنطوقة من طرف الزوجة أو الزوج والمغذية للقضايا الثانوية للموضوع المعالج هاهنا؛ هذا بالنسبة للاستعمال الأول أما الاستعمال الثاني؛ يتمثل في تسجيل الحوار الذي يدور بين هذا الأخير والحالات المستقصاة ميدانياً حول الموضوع في قضاياها الرئيسية والجزئية، والغرض من استخدام هذه الأداة هو تفادي نسيان بعض المعطيات المغذية لبناء دليل المقابلة ثم تعزيز الحوار.

الحقيقة أن استخدام آلة التسجيل الصوتي *Le dictaphone* لم تكن بالشيء السهل من حيث الاستخدام على القائم بعملية جمع البيانات لأن إقناع الغير ممن ليسوا على درجة

واعية بضرورتها ومن ثمة بتسجيل صوته حول قضايا حميمية وخاصة جداً يعد من العقبات الكبيرة في رصد المادة الميدانية حول الموضوع، لذا فقد تم استخدامها بنوع من التحفظ في البدايات الأولى للعمل الميداني، وبعد أن تم الاستئناس بين طرف مقابلة البحث وارتفاع معدل الثقة بينهما كان العمل مسترسلاً .

4.5. الصور الشخصية: بما أن أستخدم منهج دراسة الحالة والذي فيه مرحلة التاريخ الشخصي للحالة، فإنه من البديهي بمكان، أن تجمع المعطيات المتعلقة بوحدة الحالة باستخدام الوثائق الشخصية كالمذكرات، الرسائل أو الصور الفوتوغرافية؛ إن وجدت طبعاً؛ وإخضاعها للتحليل السيميولوجي بغرض استشفاف القيم الدالة على وجود أو غياب مؤشرات عمليات الأدوار الزوجية، وبناءً على إن هذه الزمرة من الأدوات البحثية التي استعملت بغرض جمع البيانات المتعلقة بحديثات الموضوع الدقيقة، فإنه توجب استخدام أساليب تحليلية متنوعة تتماشى وطبيعة المادة المتحصل عليها لتتنوع المادة العلمية الواقعية وفق الهدف المرجو من إجراء هذه الدراسة والموضح فيما سبق.

بالنسبة لعينة الصور الشخصية للزوج *Le couple* المتوفر في مجتمع الدراسة والتي تخص حالات الاستقصاء الميداني قد قدر حجمها بأربعة عشرة (14) صورة وجد فيها الزوجين معاً دون وجود أطراف أخرى قريبة أو بعيدة قريباً، قد تجعل من الموقف التفاعلي غير الذي يبدو لما قد يؤدي إلى تحفظ الزوجين في تفاعلها، وهذه الصور 14 هو العدد الذي تم الحصول عليه لجميع حالات الاستقصاء الميداني، والمهم أن هذه الأداة لجمع البعض البيانات المتعلقة بحالات الدراسة ما هي إلا آلية لسد بعض الثغرات في جمع المادة.

الفصل السادس

قراءة وصفية تحليلية للحالة الدراسة

تمهيد

1. قراءة وصفية تحليلية لحالات الدراسة

1.1. الحالة الأولى

2.1. الحالة الثانية

3.1. الحالة الثالثة

4.1. الحالة الرابعة

2. قراءة استقصائية مشكلات النسق الزواجي الجزائري

- 1.2. إشباع الحاجات الزوجية
- 2.2. مخالفة التوقعات الزوجية
- 3.2. الاختلاف الفكري والقيمي
- 4.2. الطلاق العاطفي (الوجداني)
- 5.2. نقص الاحترام والتقدير المتبادلين

3. قراءة استقصائية لوظائف النسق الزواجي الجزائري

- 1.3. الاستقلال المكاني للزوج *Le couple*
- 2.3. الأمن الاقتصادي للزوج *Le couple*
- 3.3. تحقيق الاستئناس للزوج *Le couple*
- 4.3. الإشباع جنسي للزوج *Le couple*
- 5.3. الأمن عاطفي للزوج *Le couple*

تمهيد

عادة ما يتم تطبيق واحد أو عدد من المناهج العلمية؛ المتداولة في العلوم الاجتماعية؛ في دراسة أي واقعة اجتماعية، لذا فإن عملية البحث تتم على مراحل وخطوات، إذ كلما انتقل البحث من مرحلة إلى أخرى من تلك المراحل أو الخطوات يزيد من إنماء البحث تدريجياً إلى غاية الاكتمال، وعليه فإن تلك المراحل والخطوات مترابطة، متلاحقة وتخدم بعضها البعض لتقديم قراءة مكتملة للواقعة الموضوعية الواقعية، لذا فإن العملية المنهجية السابقة والمتمثلة في عملية جمع البيانات أي جمع المادة الميدانية المتعلقة

بالقضية موضوع هذه الدراسة ذات العنوان " الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية " وكذا كل ما يرتبط بحديثاتها الجزئية من خلال استخدام أدوات جمع البيانات الضرورية التي يقتضيها الوصول إلى هدف الدراسة، إضافة إلى طبيعة الموضوع المدروس؛ السابقة المقدمة في الفصل الأول للدراسة أي فضل الإطار المنهجي للدراسة؛ مع الحالات الخمس المنتقاة من مجمل الأسر الجزائرية، وبالتالي فإن تلك المادة فاقدة للدلالة المعرفية والمنهجية التي تتمشى ومنطق العلمي في ربط حثيات الموضوع، من هنا فإنه من البديهي بـمكان، الانتقال من خطوة جمع المادة إلى تحليلها وتفسيرها من خلال ممارسة آليات الترتيب وتنظيم المعتمدة منهجياً والمتمثلة في طرائق وأنماط التحليل السوسيولوجي المناسبة للموضوع من حيث بناءه وأهدافه؛ السابقة المقدمة كذلك في الفصل الأول.

لأجل ذلك، جاء هذا الفصل يحتوي متضمناً العملية التحليلية المتعددة الأساليب والكيفيات، المراحل والخطوات بغرض ترتيب المادة الميدانية، تنظيمها، تقديمها ومنطقتها في واقعة لها تفسير معين تتماشى والسياق المكرس بالإطار النظري العام المتبنى، لمهم أن تلك الدلالة سلسلة الفهم والاستيعاب.

1. قراءة وصفية تحليلية لحالات الدراسة

انطلاقاً من منطق تطبيق منهج دراسة حالة المتميز بمستويين أثناء جمع المادة العلمية الواقعية حول المعطيات المتعلقة بحثيات الموضوع تبعاً لما احتوته إشكالية الدراسة وصممت على إثرها أدوات جمع البيانات، حيث أن هذا المبحث جاء بغرض تنظيم وترتيب تلك المادة المتوصل إليها من خلال عمليتي تاريخ الحالة والتاريخ الشخصي للحالة لكل حالة

من الحالات الخمس (05) المدروسة وذلك من خلال قراءة وصفية تحليلية(*) تجمع بين منهجين أولها منهج دراسة الحالة بمستوياته تاريخ الحالة والتاريخ الشخصي للحالة والثاني منهج تحليل الدور والذي يركز بصفة كبيرة على تحليل الدور الاجتماعي والدور الذي يقابله والرموز المستعملة في ذلك.

إن قراءة وصفية تحليلية لسيروية التفاعلات والمواقف الزوجية التي ترسبت في ذهن الفاعلين - الزوج والزوجة - في النسق الزوجي وترسخت قد تتحول فيما بعد إلى مؤثرات سلوكية التي تأثر بالضرورة في المواقف التفاعلية السلوكية الزوجية ومن ثمة تأثر على أداءهم للعمليات المتعلقة بزمرة الأدوار الزوجية وعليه قد يترتب عن ذلك دلالات في تنميط عمليات الدور الزوجية، والمتمثلة في الدور الوجداني، لدور النفسي، الدور الجنسي وأخير الدور الاقتصادي.

1.1. الحالة الأولى(*): هي زوج زواجي *couple marital* نشأ منذ 24 سنة عن طريق الزواج المرتب من طرف الزوجة الأب، حيث أن هذه الأخيرة هي ذات الوقت أخت الزوجة لحالة الدراسة لذا فقد أقام الزوج *couple* مع العائلة الكبيرة التابعة للزوج *Le marie* منذ بداية وجوده وذلك لمدة 09 سنوات، لكن لم ينفصل عنها انفصلاً مكانياً كاملاً

(*) : من الناحية المنهجية هذا لا يعني استخدام المنهج الوصفي التحليل بقدر ما يعني استخدام عمليات التحليل السوسولوجي في هذا المقام.

(*) : توافقاً والمنهج المستخدم في الاستقصاء والمتمثل في دراسة الحالة على اعتبار أنه منهج مكون من مرحلتين أساسيتين الأولى تاريخ الحالة والثانية التاريخ الشخصي للحالة، وفي هذا المقام أستخدم تاريخ الحالة من خلال عدة مقابلات مفتوحة مبنية على سؤال واحد مفتوح مؤداه كيف وجدت الحالة؟، ولقد أجريت تلك المقابلات مع عدد من الأفراد مختلفي الموقع بالنسبة للزوج والزوجة.

في السنوات العشر (10) الأولى، وبعد هذه المدة صار الانفصال المكاني شبه كامل، بينما الانفصال الخاص من حيث تدبير شؤون البيت، يتمتع الزوج *couple* بدخل حر، وبالتالي الإنفاق على حاجات أفراد الأسرة حدث منذ السنوات الثلاث (03) الأولى من وجود النسق الزواجي، وذلك نتيجة عدم تفاهم بين الأسرتين الناتج عن تدخل زوجة الأب بشكل مباشر وفوري في كل سلوكيات الزوجين في علاقتهم ببعض، والأهم أن زوجة الأب تحت الزوجة الجديدة على المشكلات، من خلال الإكثار من الطلبات الضرورية وغير الضرورية، في الوقت الذي لم يكن الزوج ذا دخل مستقر وذلك لإرهاقه مادياً لأن الزوجة الجديدة تشكو للأخت (زوجة أب الزوج) إهمال الزوج لها ورفضه لها شكلاً ومضموناً منذ ليلة الزفاف، وزاد إصراره على الرفض مع مرور الأيام، من هنا راودت الزوجة بعض الاعتقادات حول إمكانية وجود امرأة^(**) أخرى تحول بينها وبين الزوج وجوداً فعلياً أو وجدانياً ونفسياً، والشيء الذي زاد الوضع التفاعلي سلبية وتردي عدم محاولة الزوجة في التقرب من الزوج وتفهمه والتودد إليه، بما للمرأة من أساليب أنثوية لترطيب وتلطيف الجو التفاعلي الزواجي بالمشاعر والوجدان، والمهم أن تلك الأساليب تعتبرها الزوجة نوع من التدني والتهوين من ذاتها لأن الزوج رجل وله القدرة على الرفض في المجتمع الجزائري أكثر منها وإنجاب الأبناء والتركيز على الذكور خاصة، والغرض هنا تكثيف المسؤولية على عاتق الزوج لكي لا يفكر في شيء عدى إشباع حاجات هؤلاء التي تنتهي، لأنها متجددة ومتزايدة بكبر الأبناء، حتى وإن عارض الزوج ذلك، لأن المعارض تعني بالضرورة إمكانية الزواج الثاني.

من هذا المنطلق، فإن النسق العلائقي ومسار التفاعلات بين الأسرتين مبتور نهائياً من طرف الزوج على الخصوص إلا في المواقف الاجتماعية الحرجة، بينما في السنوات الأخيرة بعد أصبح الزوج يمارس سلطة الزواجية على الزوجة على نحو مباشر غير مبالي بإرادة الزوجة^(*)، رغباتها... من ثمة منعها كلياً من الاتصال اليومي بأفراد أسرته إلا في

(**) : من خلال المقابلة التي أجريت مع الزوج أدلى بما يلي «... أنا تزوجت بعد كثير من الرفض والسبب خالتي؛ زوجة أبي؛ التي أصرت على تزويجي بأختها، لم أرغب فيها كزوجة منذ اليوم الأول وطرحتها مراراً إلى بيت أبيها، لكنها أصرت على البقاء... منذ ذلك اليوم ليلة الزفاف؛ لم أعيش ولم أعرف الراحة التي يعيشها الناس، لذا حاولت مراراً الزواج وكل في كل مرة أجد الرفض من النساء لأني متزوج ولّي أبناء، الحق معهن، كما أن زوجتي تلجأ إلى المكر من ناحية والتهديد بالأبناء من ناحية ثانية وأي امرأة تتزوج لتعيش في استقرار ليس لتدخل الحروب ... الآن أصبحت زاهد في الدنيا، أنتظر الموت، كشيخ بلغ 100 سنة...» المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للدراسة

(*) : قال الزوجة في هذا السياق وفي ثنايا المحاوره معها في خضم المقابلة " ... عندما كان عمي -أب الزوج- حي لم يكن يعاملني بقسوة علانية، هي كانت موجودة منذ الزواج لكن بيننا فقط، بينما الآن أصبح الجميع يعلم بالمشاكل التي

الحالات الاضطرارية القصوى، من هنا يمكن القول أن الانفصال الزوجي العلائقي السلبي موجود وعالي الدلالة والأثر غير المرضي عند الزوجين معاً منذ وجود الزوج الزوجي *couple marital*، كما أن هذا الأخير ذا دخل حر ومتذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، بحسب وتيرة العمل الحر.

أما فيما يخص الوحدة الأولى للحالة الأولى في الدراسة والمتمثلة في الزوج *Le marie* فهو يبلغ من العمر خمسون (50) سنة، لم يتلقى تعليماً البتة، هو الذكر من بين سبعة (07) إخوة وثمانية (08) أخوات، سكن بالمدينة منذ السبعة عشرة (17) من عمره، من أسرة فقيرة، تزوج وعمره ستة وعشرون (26) سنة، سبق له وأن طلب ربيبة أخته لأنه أعجب بها وشعر بميل نفسي أو وجداني اتجاهها، لكن والدها رفض خوفاً على ابنته من المشكلات التي قد تسببها لها زوجه^(*) أبيه؛ تعارف بين أفراد الوسط الاجتماعي لهذه العائلة ان زوجة الأب صعبة المراس إلى أبعد حد يتصوره الإنسان؛ ولنفس السبب رفض هذا الأخير مرة أخرى، لما طلب ابنة عم أخرى له، وهنا أحس هذا الأخير بالقهر، لأنه لم يتوقع منه هذا الرفض لأنه ابن^(**) عمه، ثم تقدم إلى خطبة ابنة عمه الثالثة من أقارب زوجة أبيه، لكن قبل ليلة الزفاف فسخ الزواج لأسباب لا علاقة لها بذات العريس ومكتسباته أو ظروف الاجتماعية أو المادية، وبالتالي مؤهلاته للزواج... الخ، بل لأن سوء تفاهم بين أم العروس وزوجة أب العريس، وهنا تدخل ابن عم له؛ وهو في ذات الوقت أخ زوجته الحالة وحدة الدراسة في هذه الحالة كما أنه أخ زوجة أبيه في ذات الوقت؛ وقدم أخته كبديل للعروس المنسحبة دون أن تستشار هذه الأخيرة في القضية وكذا العريس، وقد تم ذلك باتفاق بين أب العريس وأخ العروس دون تحضير نفسي للزوجين^(*)، لأن أمر على هذا المستوى من

تحدث بيننا وعدم التفهم وعم الاتفاق الواضح للكل ... بعض الأحيان أفكر أجد أن الأولاد هم سبب بقائي هنا معه، وإلا فإنه طردني من البيت... "القابلية رقم 01 الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة.

^(**) : حيث أن هذه المرأة رغبت في تزويج هذا الأخير بالأخت الثالثة لها قبل زواجه من أخت رجل حالة الدراسة الأولى، لأنه كلهم بنو عمومة.

^(***) : في الغالب لا يرفض طلب ابن العم مهما كان السبب إلا أن وجد خلل خلقي بين ومتعارف عليه بين الأهل، لذا فقد كان الرفض قضية غير منطقية الحدوث.

^(*) : أثناء محاولة الزوجين المنفردة أدلت الزوجة بما يلي "تزوجت زوجي كبديلة وترقيع موقف للعائلة الكبيرة،، كما أنني كنت أعلم زواج ابنة أختي عليه -الزوج- سيفسخ خاصة وأن الأختين -أم العروس وأختها أي زوجة أب العريس- لم يتفقان على إعطاء العروس بيت مستقل بعيد عنها، كما أن أختي -زوجة أب الزوج- كانت مصممة على تزويجي له

الخصوصية والوجدانية والنفسية ليس له مدلول الاتفاق التجاري أو الغيري في زج الفرد فيه سواء رجل أو امرأة، أما بالنسبة لهذه الأخيرة، أي الزوجة في حالة الدراسة فهي تبلغ من العمر ستة وأربعون (46) سنة، أمية، مأكثة بالبيت، واحدة من بين أربع (04) بنات وذكر واحد (01) داخل أسرتها الأصلية، من أسرة فقيرة وهي ابنة عم الزوج، تزوجت وعمرها عشرون (20) سنة، انتقلت للعيش في المدينة بعد الزواج مباشرة، ومن هنا يمكن القول، أن كل من طرفي الحالة المدروسة أو مكوني النسق الزواجي الأول في عينة الدراسة وضع تحت واقع الأمر في دائرة تفاعلية بهذا العمق والتأثير بتلك الطريقة الارتجالية التلقائية.

مما سبق، يتبين أن الزوج *Le couple marital* حالة الدراسة لم يأخذ الوقت الكافي لاستيعاب وجود الطرف الآخر في حياته، ومن ثمة الحصول على فرصة للتعرف المتبادل على بعضهم البعض والكشف عن مواطن التلاقي الاشتراك في سمات وملامح بعضهم البعض، سواء قبل الزواج أي في مرحلة الخطبة أو بعد الزواج، ذاك أن الزوج *Le marie* كان محتجب نفسياً على كل مثيرات النفسية والجنسية على الأقل التي تتمتع بها الزوجة *L'épouse* كونها أنثى بالرجة الأولى، إذ بعض الأحيان قبل خروجه من المنزل تستشير في تحضير الغداء كنوع من الاهتمام أو التنبيه باهتمامها به فيرد عليها بعبارة « حضري ما شئت » إضافة إلى أنه كان قليل (*) الكلام والحوار مع الزوجة إلى أبعد حد، إلا في المواقف

مهما كلفها الأمر، لأنني كبير مقارنة بابنة أختي، رغم أنني أخبرتها أنني معارضة هذا النوع من الزواج، كما أن الرجل قد يفكر في كزوجة، لكن لما تكلم أخي لم أجراً على المعارضة، لأن الأمر الآن أصبح في دائرة الرجال ولا يحق للمرأة أن تعارض أمرهم... " القابلة رقم 01 الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة، وفي ذات السياق قال الزوج " ... لم أعرف أن الوسط النسوي في مشكلات وعدم اتفاق، ولما علمت برفض أهل العروس الزواج ليلة الزفاف لم أجد ما أفعل ولما كنت أتحدث مع أبي في القضية، تدخل ابن عم لي وهو في الوقت أخ زوجة أبي، واقترح أخته، في البداية ظننت أنه يهزل لكن كان يتكلم بجدية وشهامة مفرطة قبل أبي على الفور لإنقاذ الموقف... لكن بعد أيام قليلة جداً عرفت أن كل هذا كان مدبر بين زوجة أبي وأخيها لما أثاروا المشكلات مع أم العروس... المهم أي في ليلة وضحاها وجدت المرأة التي كنت أراها أختاً لي قد أصبحت زوجة... أمر لا يصدق؟... " القابلة رقم 02 الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة

(*) : لقد أخبرت الزوجة المقابلة قائلة «أنه قليل الكلام جداً، حتى أنه في بعض الأيام لا أسمعته يتكلم النهار بطوله يدخل ويخرج من البيت ولا يتفوه بكلمة، لدرجة أنه يشعرني بالدونية والحقارة، ثم أغضب فأذهب عند أختي للحديث

بسيطة جداً وهامشية الأهمية في الحياة الزوجية، حتى أنه في السنوات الأخيرة قد استغني عليها -العبرة- إن وجد الزوجة منهمكة في القيام بعمل ما أو منشغلة مع أحد الأطفال أو حتى جالسة بمفردها ، وهنا يضع المصروف البيت خلال النهار على مائدة الإفطار^(**) وينصرف، هذا يعني أن الاتصال الزوجي ضئيل جداً ويتسم باللامبالاة والسطحية وبالتالي تبادل المعرفة الذاتية لكل من الطرفين شحيحة منذ وجود الزوج *Le couple* ومنه فإن إمكانية التوافق النفسي كانت زهيدة جداً ، حتى في المواقف الحميمة والممارسة الجنسية التي تستدعي غزل لفظي، ومداعبة وجدانية بالكلام الحنون ...الخ، فهو لا "يقول إلا كلمة « تعالي» إن كنت بعيدة وإن كنت قريبة منه، فإنه يسأل إن كنت نائمة، لكن في بعض الأحيان أنظاها بالنوم لأتقاضي الالتحام معه لأنه يسبب لي الألم لا أكثر...»^(*)، لذا فإنه يمكن القول، أن الجو التفاعلي الزوجي يسوده البرود والجفاف أو ما يسمى بالتفاعل الزوجي المعدوم.

طبقاً لما سبق تقديمه من خلال إدلاء الزوجين في هذه الحالة، إضافة إلى المعالجة السوسيو-ثقافية والسيكو-جنسية للتفاعلات الزوجية للحالة، فإن قضية التفاعل الزوجي تتأرجح بين اللامبالاة والسلب، والسبب لا يعود إلى طول العمر الزوجي الذي بلغ 24 سنة، لأن القضية كانت قائمة منذ البدء أي منذ اللحظات الأولى لوجود النسق الزوجي أي من أول ليلة، في هذا السياق قالت الزوجة " لو لم يكن زوجي محرج -يوم الدخلة- من كلام الناس لأن الأمر يتعلق برجولته لما تمت الدخلة أصلاً، إضافة إلى أنه طردني من بيته ثالث يوم من الزواج، حيث ذهبت إلى بيت أختي ومكثت عندها شهراً كاملاً، لكن عدت إلى البيت لما قالت لي هذه الأخيرة وكذلك زوجها -أب الزوج- أنه عندما ينجب الأبناء يضع كل تفكيره وانشغالاته في البيت... الآن له عشرة أبناء 5 ذكور ومثلهم بنات لكن الوضع كما

معها قليلاً، لكن لأن لم يعد الأمر يقلقني ولم أعتبر المشكل موجوداً نهائياً، فلي مطالب الأولاد تشغلني حتى على مشط شعري وعلى طول النهار ولا ألق عليها...» المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى من الاستقصاء الميداني للدراسة.

^(**) : قال الزوج في المقابلة التي أجريت معه « ... عادة ما أجد لساني ثقيل في الحديث معها لأنني أدرك أنني أن طلبت منها شيء ما ولو بسيط وتافه فإنها تحول الألفاظ الجدية إلى كلام يدل على السخرية والاستهزاء، وسيترفع الصوت في الصباح...لذا أفضل تجنب هذا الموقف ولو الصمت...» المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للدراسة وفي ذات السياق تقول الزوجة في المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للدراسة « .. لم ألاحظ الزوج يخرج من البيت وكأنه يتسلل للهروب من البيت...»

^(*) : المقابلة رقم 01 أجريت مع الزوجة في الحالة الأولى الاستقصاء الميداني للدراسة

هو من حيث المعاملة بل زاد سوء وتردي^(**)، ومن ثمة فإنه من المتوقع أن السلوكات الصادرة عن الزوجين في علاقتهما ببعض غير كافية لتحقيق الإشباع في مختلف الأبعاد المتعلقة بسلوك الدور أي نفسياً، وجانياً، جنسياً وأخيراً اقتصادياً .

2.1. الحالة الثانية: هو زوج زواجي *le couple marital* نشأ منذ سبع (07)

سنوات تقريباً، حيث أقام الزوج *le couple* مع أسرة الزوج *Le marie* مدة ثلاث سنوات (03)، لكن بعد ذلك، انفصل الزوج *le couple* بحياته الخاصة عن الأسرة الكبيرة انفصالاً كاملاً مكانياً، علائقياً ومادياً بعد ذلك، والسبب في ذلك انتقال الزوج *le couple* للعيش في مدينة أخرى لظروف مهنية خاصة بالزوجة لكن عن طريق الكراء، وبناءً عليه فقد تميز دخل الزوج *le couple* بالثابت والاستقرار شهرياً، كما أن الزوج الزواجي *le couple marital* نشأ عن طريق الزواج المرتب (المدير أو الغيري) جزئياً لكن ارتجالي وتلقائي، حيث غاب التفكير والتمحيص في توافق المعطيات الخاصة بالطرفين والتأني في القرار بالموافقة، إذ أن المرأة في الحالة المدروسة تعرضت إلى صدمة أو نكسة عاطفية إن صح التعبير، إذ لم تجد هذه الأخيرة من الرجل الذي تواعدت معه على الزواج كمشروع يشتركان ويخططان له معاً صدق النية، المتجسدة في زمرة السلوك التي تصدر عنه، وبالتالي فقدت فيه الثقة، بسبب المعلومات التي أخبرتها بها صديققتها^(*) وهي أخته في ذات الوقت، على أنه يواعد بنات كثيرات ويعدهن بنفس المشروع، وهنا انسحبت المرأة من المشروع بعد أن خلف واره رواسب وجدانية نفسية سلبية في أعماق المرأة، لكن خلال فترة قصيرة من الانفصال تقدم أحد زملاءها بالجامعة مقترحاً أخاه؛ الزوج في النسق حالة الدراسة؛ الذي كان في فترة البحث عن الزوجة مناسبة، ومن ثمة تمت الموافقة من الطرفين^(**) بعد مقابلة واحدة أو اثنتين، و

(**) : المقابلة رقم 01 أجريت مع الزوجة في الحالة الأولى الاستقصاء الميداني للدراسة.

(*) : لقد تعرفت على الشاب عن طريق أخته التي عادة ما ينتظرها أمام باب الجامعة لمرافقتها إلى البيت، إذ بعض الأحيان يوصل هذه الأخيرة برفقة أخته إلى بيتها ومن هنا تعرف عليها وتبادلا الإعجاب، واتفقا على الزواج كنهاية لكل طريق بين إثنين وبالتالي خططوا للزواج معاً.

(**) : في خضم المقابلة التي أجريت مع الزوج فقد تعرض إلى الفكرة الآتية " لما قال لي أخي أنه وجد امرأة طيبة ومتواضعة ومتعلمة كذلك رحبت بالفكرة وطلبت التحدث إليها... عند أول لقاء معها أعجبت بها، لأنها أول امرأة أفرد بها وكانت خجولة... إضافة إلى أنها طالبة بالجامعة في الماجستير... لما سألتها « هل تعلمي لما جئت إلى هنا والحديث معك » قالت « نعم » بخجل وحياء... كما أنها كنت جميلة جداً ونحيلة الجسد وكأنها دمية... وبعد الحديث في أمر كثيرة تواعدت معها على لقاء آخر لأسمع الرد على اقتراح الزواج وتركنا الموعد لتتصل هي بأخي وبعد

بعد ذلك تم الاتفاق على الزواج في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاث (03) أشهر، رغم أن كثير من الأشخاص ممن تعرفوا على الشاب نصحوها بترك الموضوع نتيجة وجود الفوارق الكثيرة والمتنوعة بينهما، ليسن أن به أة بها عيب لكن أن شخصية كل منهما تختلف كلياً عن الثاني، حيث أن في تلك الفترة من الزمن كانت المرأة تبلغ من العمر ثمانية وعشرون (28) سنة وكانت تلك الحوادث جرت في آخر سنة بالجامعة بعد التدرج، وقد حصلت على شهادة عليا.

أما الآن في فترة قيام الدراسة فإن الزوجة تعمل بمنصب مهني عالي بمؤسسة عمومية، وهي البنت البكر في أسرتها الأصلية مع ثمانية أخوة ذكور وإناث، من أسرة مرتاحة مادياً، وقد عاشت في المدينة منذ وجودها، أما بالنسبة للطرف الآخر في النسق المدروس فهو يبلغ 39 سنة من العمر، متعلم إلى غاية الثالثة (03) من التعليم الثانوي، كما أنه ثاني إخوته الذكور، من أسرة فقيرة نوعاً ما وتسكن بأطراف المدينة، تزوج وعمره اثنان وثلاثون (32) سنة، تعتبر هذه المرأة أول تجربة مع الجنس الآخر، ولقد نبعت الرغبة في الزواج الرجل لأنه كبر وأن وقت الاستقرار الأسري، لكن لم يكن يهمه أي معيار في الزوجة أو الشريكة سوى أنها من عائلة شريفة ومتواضعة، لكي لا ترهقه بالطلبات المتنوعة والكثيرة.

تبعاً لما سبق يتضح أن الزوج *Le marie* غير متواجد باستمرار في النسق الزواجي منذ الوجود الأول لهذا الأخير، حيث أن حضوره يكون للأيام معدودات فقط وفي حدود عشرة (10) أياماً في كل ستون (60) يوماً، وهذا الوقت غير كافي لمعرفة الطرفين بعضهما معرفة يقينية تقريباً تدفعهما إلى اتخاذ القرار في الاقتران عن رغبة حقيقية ومنتزعة، ومن ثمة فإن الوقت غير كافي كذلك لاستشعار الطرفين بمدلول الزواج وهو الإحساس بالأمان والاستقرار بكل أنماطه وفي كل المستويات المادية، النفسية، الوجدانية، الجنسية والاجتماعية، حيث أن كل من النمطين المادي والاجتماعي عالي الدلالة السلبية عند الزوجة تشكو هذه الأخيرة من الأمبالاة من طرف الأهل أثناء غيابه وعدم إعانتهم لها مادياً^(*) خاصة في فترة الحمل

شهو تقريباً بعد أن توقعت أني لم أعجبه، طلبت من أخي الالتقاء معي وقد وافقت مع اشتراط العمل فقط " المقابلة رقم 04 أجريت مع الزوج في الحالة الأولى الاستقصاء الميداني للدراسة.

(*) : لقد أدلت الزوجة من خلال المقابلة بما يلي « .. لم أكن أعمل في تلك الفترة وكان المبلغ الذي يتركه لي الزوج لا يكفي لمدة خمسة وأربعون (45) يوماً بعض الأحيان وجبة واحدة في النهار والأهم أنه يبلغونه يومياً بكل حركة

والوضع، لأنها لم تحصل على عمل بعد في تلك الأثناء في عامها الأول من الزواج، والأهم أن الزوجة لا تستشعر بالرقّة والحنان^(*) في معاملة الزوج لها منذ البداية إلى غاية الآن، والأمّر ذاته بالنسبة للزوج، وهذا ما أفرز البرودة في ثنايا التفاعلات الزوجية داخل النسق الزوجي للحالة المدروسة، وبالتالي وجدت زمرة من السلوكات الزوجية المتبادلة الدالة على اللامبالاة بكيونة الطرف الآخر، بينما في بعض الأحيان يتخلل تلك مواقف ردود أفعال تدل على سلبية الوجود المشترك عند كل من الزوجين، وذلك في مواقف زوجية معينة، وفي هذا السياق يقول الزوج لما طرح السؤال في دليل المقابلة مفاده ما معنى الزواج عندك؟ فكانت أفكاره تتمحور حول فكرة عبر عنها بالتالي "أعتقد أن الزواج يجعل المرأة والرجل كيان واحد فيكل شيء عقلاً، روحاً، جسداً مالياً، اهتماماً... الخ، وهنا تصبح تفكر في بيتها زوجاً وأولاداً... لما يرى الزوج الزوجة على هذا النحو في البيت فإنه يفعل أي شيء ليرضيها، كما أنها تحركه في الاتجاه الذي تشير عليه به وفي الأمور التي ترى أنها مناسبة... لأنه يعي أنها تفكر فيه وفي بيته... ليس نصف عقلها في بيت والديها والنصف الآخر في عملها وبيتها... وذلك من خلال إنفاق معظم مالها على أهلها في حل مشاكلهم التي لا تنتهي...^(*)، إذ عندما يغيب الزوج لا تشعر الزوجة بغيبه بل الأكثر أنها تستلذ هذا الغياب، لأنها تشعر بالهدوء والراحة لذا فإن تواجهه معها يسبب لها الضيق والاختناق وربما الانزعاج^(**)

وسكنة ما عدى هذا الأمر، هنا أنا تعبت من هذا الوضع لأنني أشعر باللامبالاة أو القسوة عندما أقول له ذلك، مجيب هل ليسوا خدماً عندك...» المقابلة رقم 03 أجريت مع الزوجة في الحالة الأولى الاستقصاء الميداني للدراسة..

^(**): تدعيماً للفكرة المعروضة فقد أدلت الزوجة بالآتي "مهما حاولت أن أكون حنونة عليه ومتفهمة عندما أفكر في قسوته على واللامبالاة به أتحوّل مباشرة عنه دون شعور ورغمما عني كذلك لأن الإنسان لحم ودم ليس مطاط... لم أجد الحسنة منه منذ أن أتيت إلى بيته رغم أني أنا التي أنفق على البيت من الكبيرة إلى الصغيرة، ولم أحبره قط بذلك لأنني أقول بيتي وكفى... بينما هو إلى الآن وبعد زواج سبع (07) سنوات لا أعرف كم يتقاضى من الأجر... الحق يقال لا يضريني، لا يهاديني، لا يمدحني، لا يثني علي، لا يشتمني ولا يذمني.. هذا الوضع ربما حسن لو كان بين الإخوة أو بين الجيران، لكن بين الزوجين هو وضع غير طبيعي هذا أولاً... لكن بعض الأحيان أشعر أنه يفتقد أشياء في... الصحة مثلاً هذا أمر ليس بيدي لا في احضره أو أخفيه، كما أنه رأي من أول يوم هكذا لم أتغير في شيء... صديقي تعبت من التفكير فيما يريد لأرتاح..."، المقابلة رقم 03 أجريت مع الزوجة في الحالة الأولى الاستقصاء الميداني للدراسة..

^(*): المقابلة رقم 04 أجريت مع الزوج في خضم مسار الاستقصاء الميداني الحالة الثانية للدراسة

^(**): لقد أدلت الزوجة من خلال المقابلة بما يلي «.. عادة ما يحضر زوجي للبيت لمدة بين العشر (10). أيام والخمسة عشر (15) لكن لا أجدني فرحة بمجيئه، إذ أن حضوره كغيابه لا يضيفي بحجة على البيت أو أصحابه وأشعر أنه ليس مرتاح في مجيئه للبيت، ويؤكد لي هذا عند وصول وقت العودة، حيث أرى في عينه التسرع للخروج من البيت...»
المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للدراسة

كذلك، والمهم في هذا التواجد المشترك والقصير المدة يكون التفاعل فيه سطحي؛ مقارنة بالوضع الطبيعي لزوجين بعيدين عن بعضهما مدة شهرين تقريباً؛ إذ لا تشارك الزوجة زوجها الحديث عما جرى لها أثناء غيابه، كما أنها لا تسأله في المقابل عما حدث له في ذات الفترة، كذلك الزوج **LE MARIE** لا يخبرها بما حدث له ولا يسألها كذلك، على اعتبار أن هذه الأسئلة مفاتيح للحوار والتواصل والتعرف على مكونات الطرف المقابل خاصة، ومن ثمة محاولة التودد المتبادل بينهما لاستشعار الطرفين الاستئناس والاهتمام الحقيقيين ولعميقين في ذوات الزوجين المترتب عن الزواج، انطلاقاً من غياب هذه القضايا الحيوية بالزوج **LE COUPLE** فإن هذا الأخير لم يأخذ فرصته الطبيعية في تبادل المعرفة الذاتية المتعلقة بكل طرف وبالتالي تكوين معرفة عن الآخر بغرض تحديد نمط المعاملة المواتية لطبيعة شخصيته، من هنا فإن الوضع التفاعلي الزوجي في الحالة المدروسة، يشير إلى قضية واحدة في الاتصال الزوجي أنه بسيط، ساذج وسطحي الموضوعات(*) سواء عن قصد أو دونه كأن تخبره بحاجات البنت أو الولد لشيء ما هذا إن لم ترسل له الطفلة في حد ذاتها ظناً منها أنه لا يلبي لها الطلب، أنه يرسل للزوجة مصاريف البيت مع الطفلة... الخ.

وبناءً عليه، فإن جملة المواقف الزوجية في ثانيا العلاقة الزوجية تعثرها كما تتخللها كذلك التفاعلات زوجية تدل على الفتور واللامبالاة من الزوجين رغم أن الحالة موضوع الدراسة في مرحلة زوجية تتطلب؛ منطقياً وعلمياً؛ التناغم والتجانس ومن ثمة الاستقرار الزوجي، والمهم في الحالة المدروسة هنا، أن كل من الزوجين على وعي بالوضع الذي يسود النسق الزوجي والمواقف التفاعلية الزوجية، كما أنهم موقنين أن الوضع الساري غير طبيعي، وغير مريح لآيين منهما ولا يحقق لهما الاستقرار بكل أنماطه وغير صحي لتنشئة الاجتماعية للأبناء وذلك دون إعلان وتصريح متبادل، لأن قنوات الحوار والنقاش حول قضاياها(**) الوجود المشترك بين طرف النسق غير مفتوحة وغير الفعالة والنشطة لأن كل

(*) : «... حتى أنها لا تقل لي اشتقت إليك، البيت من دونك فارغ، لا تقل لي أكثر من كلمة ذاك الشيء غير موجود أو أن أحضر لك الطعام... الخ، لدرجة أنني أشعر أنها لا تريدني أو تنفر مني.. الحق أن حقي الشرعي =أخذه لكن وكأنها مضطرة كما أنه يتم بشكل عادي جداً... أقول أفضل الجيش أرحم...» المقابلة رقم 04 في الحالة الثانية للدراسة

(**) : «... لماذا أنبش الماضي؟ أصبح لنا أولاد، وقد فات الأوان لتصحيح الاعوجاج، كان من المفروض أن يفكر الإنسان جيداً قبل الإقدام على الزواج لأنه عشرة عمر، وخاصة إن كان الاختلاف كبير في معطيات الطرفين...» المقابلة رقم 02 في الحالة الثانية للدراسة وتقريباً ما أدلت به الزوجة في أثناء الحوار أي المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للدراسة

منهما يرى أنه تنازلاً غير لائق وغير ملائم بهم معاً، لأنهم على يقين بفجاجة الاختلافات في مكتسباتهما الخاصة، حيث أن ذاك الاقتناع يدفع كل منهما إلى البحث عن مكان يجد فيه راحته من خلال تنشيط تلك المكتسبات، وذاك المكان هو الأسرة الأصلية^(***) التي زاد ترابطهم بها بعد الزواج أكثر من ذي قبل، حيث أن كل من الزوجين يشبع حاجة الاستمرار والبقاء الاجتماعي السليم والصحيح للزوجين من تفاعلات الأسرة الأصلية أكثر منه من خلال الأسرة الجديدة.

3.1. الحالة الثالثة: أما بالنسبة للحالة الثالثة في هذه الدراسة، إن زوج زواجي LE

COUPLE MARITAL وجود في الحياة الاجتماعية الفعلية منذ ستة وعشرون (26) سنة، حيث أقام الزوج LE COUPLE مع العائلة الكبيرة منذ البداية الأولى له إلى غاية فترة بداية الدراية الاستقصاء الميداني لهذه الدراسة، يتميز الزوج LE COUPLE بالدخل المادي الثابت للزوج LE MARIE مستقر ومرتفع كذلك وذلك شهرياً بعد الخمس (05) سنوات الأولى من وجوده الاجتماعي، لكن خلال هذه الفترة لم يكن الدخل منتظم ومرتفع، بناءً عليه، فإن الزوج LE COUPLE لم ينفصل عن الأسرة الأصلية انفصلاً مكانياً كاملاً، وذلك إلى غاية تاريخ بداية الدراسة وحتى علائقياً ومادياً، لأن الرجل هنا هو المعيل لكل الأسرة بعد وفاة الوالد، ولقد نشأ الزوج الزواجي حالة الدراسة عن طريق الأسلوب المرتب، حيث كان تدخل أب الزوجة؛ هو في ذات الوقت عم الزوج في الحالة المدروسة؛ في هذه المرحلة العمرية متقدمة في حياة الشاب، لما فقد هذا الأخير والده وهو يبلغ من العمر الثاني عشر (12)، فإن عمه تولى؛ وهو في ذات الوقت أب زوجته؛ مسؤولية تدبير القضايا الاجتماعية لأسرة أخيه، في حين اهتم ابن الأخ بقضية الإنفاق على الأسرة التي تركها له والده؛ هو الرجل موضوع الدراسة في هذه الحالة والوحيد في أسرته الأصلية؛ هذا يدل على أن العم كان بمثابة الأب اجتماعياً، لذا فقد زوج أحد بناته إلى ابن أخيه ذا تسعة عشر (19) سنة من العمر، كما خضع هذا الأخير لأمر العم لذات

(***) : ما أدلت به الزوجة في أثناء الحوار «... عندما أكون في بيت أبي أشعر أن كل الهموم غير موجودة ولا أرى ألا

سوى ولداي أمامي ويمكنني أن أضحك معهم وألعب، في بيتي، لا أفكر في شيء محد حتى أبي لا أعني لوجود أبنائي إلا عند المرض... أصبحت مثقلة بالهم والغم لدرجة أنني أصبحت كثيرة التوتر والقلق حتى على الأطفال وكأن شخصيتي تغيرت...» المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للدراسة، وذات الشيء أدلى به الزوج في هذه الحالة قائلاً «... لا أجد المرح إلا مع البنات أي الأخوات، بينما إذا عند أبي البيت أشعر بالكثابة والإنسان لا تنقصه الأحزان

والتعب...» المقابلة رقم 04 في الحالة الثانية للدراسة

السبب، إذ لم يكن في ذهن هذا الأخير سوى قضية المسؤوليات التي تركها له الوالد، والاهتمام بها من خلال تأمين المال الكافي لها للإنفاق.

أما قضية الزواج، فلم تكن تعني له أكثر من فرد إضافي في الأسرة له لقمة إضافية وكسوة إضافية لا أكثر ولا أقل، من هنا يمكن القول أن الزوج لم يعطي للزوجة أهمية كبيرة مقارنة بتركيزه في أدائه للأدوار الاجتماعية الأخرى، ذات العلاقة بأفراد الأسرة الوالدية، بينما المرأة في هذه الحالة من مجتمع الدراسة كانت ترى هذا الرجل في السابق مسلك للخلاص من سيطرة الوالد، الذي يميل للذكور بشكل واضح، صريح وعلاني أكثر مما يجب، مقارنة قيمة بناته الإناث، لذا فقد أعجبت المرأة بآبن العم لحنوه الكبير على أمه وأخواته اليتيمات ورقته في التعامل معهن؛ وكأنه طفرة اجتماعية في الوسط الأسري الكبير الذي تعيش فيه المرأة؛ لذا فقد أعجبت به لدرجة أنها رغبت به زوجاً^(*) دون تفكير في أي شيء آخر كـرغبته فيها كزوجة، إعجابه بها، استعداداته الخاص في الزواج عموماً والزواج بها على الخصوص... الخ ودون وعي برواسب فقد هذه القضايا في الزواج^(*)، والسبب في قصر نظرها في الزواج أنها حين زواجها كانت تبلغ سبعة عشر (17) سنة، لم تتلقى أي تعليم، إضافة أنها مأكثة في البيت، واحدة من بين سبع (07) بنات وستة (06) ذكور في أسرتهما الأصلية، تتمتع هذه الأخيرة بالراحة المادية إلى حد ما، وقد انتقلت الزوجة للعيش في المدينة بعد الزواج مباشرة.

أما في الفترة الحالية أثناء إجراء الدراسة، فإن الزوج LE MARIE يبلغ من العمر خمسة وأربعين (45) سنة، حاصل على شهادة جامعية في العلوم القانونية وشهادات أعلى في ذات السياق، كما يؤدي وظيفة مسئول بمؤسسة قطاع عام، إضافة إلى أنه الذكر الوحيد عند والديه برفقة ثلاث (03) بنات، سكن بالمدينة منذ السادسة (06) من عمره، من أسرة فقيرة، في حين تبلغ الزوجة من العمر الآن الثلاثة وأربعين (43) سنة، والمهم أنها خلال الفترة وجودها

(*) : في خضم الحوار الذي دار مع الزوجة فقد قالت ما يلي " ...فرق كبير بين حنان الرجل على أمه وأخواته وحنانه على زوجته لأنه إن حتى عليها فإنه ينتظر منها شيء ما -وهنا تقصد المعاشرة الجنسية- ولفترة قصيرة فقط..." القابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للدراسة.

(*) : في ثنايا الحوار مع الزوجة قالت حول مدلول الزواج عندها " ..كنت أعتقد أنه يحقق المتعة والراحة، لكن وجدته تعبت على تعبت على تعب فقط، مع تقليص للحرية من خلال التحكم والسيطرة إن لم يكن من الزوج وهذا هو الحال بالنسبة لزوجي فإنه من المجتمع ، إذا في كل حركة وسكنة تخرج لك عبارة تضيق على العبد الخناق أكثر ما هو ضيق مفادها " أنت متزوجة ولا يصح ذلك " - والمقصود هنا والدها ووالدة الزوج - ... القابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للدراسة.

في علاقتها الزوجية تلقت سلوك الإهمال واللامبالاة الصادر عن الزوج؛ في البداية كان دون قصد نتيجة انشغاله بالدراسة من جهة والعمل في أكثر من عمل في الأسبوع من جهة ثانية وخلال فترات مزمنة ، لكن فيما بعد كان بقصد^(*) منه قال الزوج " الحقيقة كنت أقول دوماً أنني أريد الزواج، لكن التفكير الحقيقي والجدي لم يكن وارد عندي البتة ليس لأنني لم أشاء لكن لأنني أعرف حقيقة مهمة في زمننا هذا مؤداها أنه لا توجد امرأة تقبل برجل متزوج وله خمسة أبناء حتى وإن كان صغير السن لأنني عندما بلغت ثلاثة وثلاثون (33) سنة كان عندي ثلاث ذكور وبنيتين، في هذا الأثناء ما كنت أفكر إلا في العمل والنوم، لكن منذ تسع (09) سنوات تعرفت على شابة متخرجة من الجامعة تبلغ من العمر ثلاثون (30) سنة أحببتها كثيراً وتعلقت بي لكن لظروف مادية أجلبنا مشروع الزواج إلى أن فتح الله عليها وتحصلت على عمل، وقبل تكوين أنفسنا خرج قانون الأسرة الجديد... " نتيجة قد القدرة على الانتماء؛ لكن لم تعطيه الأهمية المناسبة حتى بعد أن كثرت^(*) انشغالاتها وأصبح الزوج قضية هامشية في حياتها مقارنة بمسؤولياتها اتجاه أبناءها، والسبب في هذا المنطق في التفكير أنها تعتقد ومحاكاةً بمجتمع النسوي المتواجد في وسطها الاجتماعي أن الرجل تكبله قضيتي المعاشرة الجنسية والأبناء وذلك توافقاً لما صرحت به قائلةً " كنت أتصور أن الرجل ماذا يريد من المرأة غير الفراش وانجاب الذكور؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ طاعة أمه وخدمتها ... ومن ثمة عملت بالبيت كالثور في الساقية، حتى اني في بعض الأحيان أنني أنسى زوجي إن عاد للبيت، أو أنام قبل أن يحضر وفي الصباح أجده نائم عند والدته، والبعض الآخر أتركه في الفراش وحده ولما أعود أجده نائم..."^(**) ولقد ترتب عن هذا الوضع السلوكي نمط اتصالي زواجي معين.

وبناءً عليه، فإن تلك المعطيات أسهمت على نحو كبير جداً في بناء الزوج الزواجي
LE COUPLE MARITAL، فإن جملة المواقف الزوجية في حالة المدروسة تتخلله زمرة من

^(**) : من خلال الإجابة على السؤال هل فكرت في الزواج مرة أخرى أو إنشاء علاقة خارج إطار أسرتك؟ القابلة رقم 06 في الحالة الثالثة. للدراسة.

^(*) : من طرح على الزوجة سؤال مؤداها هل فكرت أن الزوج قد ينشأ علاقة عاطفية مع امرأة أخرى إن لم يجد ما يحتاجه داخل البيت؟ فأجابته بما يلي " كنت أعتقد أن الرجل إن تزوج وهدأ به خاصة إن كان له الأبناء والذكور خاصة، لكن الأمر ليس = كذلك ... لا أعلم الشيء الذي يبحث عنه ... أعلم أنه يريد الزواج لكن ما الشيء الموجود فيها وليس عندي، على الأقل ينظر أبناءه " القابلة رقم 05 في الحالة الثالثة. للدراسة.

^(**) : القابلة رقم 06 في الحالة الثالثة. للدراسة.

التفاعلات الزوجية ذات الطبيعة تتأرجح بين اللامبالاة الحادة والخفيفة من الزوجين معاً باهتمامهما ببعضهما عن بعضهما إلى الوحدات الأسرية الأخرى الموجودة في الوسط الاجتماعي الصغير أو الكبير كنوع من البدائل الوجدانية، النفسية والاجتماعية عن الطرف الآخر في الحالة المدروسة، وبالتالي فإن طبيعة السلوكات الزوجية المتعلقة بتحقيق إشباع الحاجات الزوجية اندرجت ضمن دائرة اللامبالاة والإهمال من الطرفين اتجاه الآخر، التي تدل على عدم اهتمام الزوجين أو أحدهما بما يجب أن يقدمه للآخر ليتحقق عند الآخر الاستقرار الزوجي بأنماطه أو حتى ما مدى الكفاية الاشباعية عنده لما يقدمه له لذات الغرض في حده الأدنى، هذا يعني أن كل من الزوجين^(*) وجد ذاته وراحته في موجودات اجتماعية كالأم، الأبناء، والعمل على الطرف الآخر له ومكتسباته، من هنا فإنه أصبح الزوجين كل واحد منهما يعيش في دائرة تفاعلية خاصة به منعزل عن الثاني إلا في حالات قليلة، وهذا ما يفسر غياب الاتصال الزوجي الفعال والايجابي على نحو متواتر في جل المواقف الزوجية، وفي هذا السياق قالت الزوجة " ... عادة ما يمضي - الزوج - وقت تواجهه في البيت إما في مشاهدة التلفاز أو في الشرود أو عند أمه، لا يسأل ما حدث في البيت إلا إن أخبره أحد من الأبناء وإن حدث وسأل فإنه لا يسألني أنا بل أمه أو أخته أو ابنته... هذا ليس في الآونة الأخيرة بل منذ أن جئت لبيته...، في البداية كنت أقلق لأنه لا يهتم بي، أما الآن فقد خرجت على عقليته وأسلوب حياته... " ^(**)، وفي ذات السياق وتأكيداً لما أدلت به الزوجة يقول الزوج " لم أعد أفكر في شيء سوء تأمين لقمة العيش والقيام بالعمل لأجل ذلك لتحقيق راحة البال، أما التفكير في فيما ينقصني أو أطمح في السعادة أمر لم يعد يعنيني.. " ^(***)، ورغم أنه حدث اتفاق ضمني حول قضية الاتصال الزوجي بين الزوجي، إذ كل منهما له أسبابه التي تدفعه إلى قبول هذا النظام من التعايش السلمي السلبي، إلا أن كل من الزوجين رافض هذا الواقع رفضاً كذلك سلبياً، نتيجة فقدان المحاولة من طرفهما في تغيير الملامح هذا الواقع، بأي طريقة كانت، وبناءاً عليه فإن

(*) : قال الزوجة أثناء الحوار " عندنا أزور أهلي أود لو أن لا أعود إلى البيت بتاتاً لو لا أن الأولاد مازالوا بحاجة

وخاصة البنات " القابلة رقم 05 في الحالة الثالثة في الاستقصاء الميداني للدراسة، بينما قال الزوج حول نفس القضية " أود لو أمضي نهار بطوله في العمل دون توقف حتى يقع الواحد نائماً صريعاً منهكاً من التعب لا يفكر في شيء ولا يتكلم مع أحد " القابلة رقم 06 في الحالة الثالثة للدراسة.

(**) : القابلة رقم 05 في الحالة الثالثة. من الاستقصاء الميداني للدراسة.

(***) : القابلة رقم 06 في الحالة الثالثة للدراسة.

فرص تعارف الزوجين معرفة عن ذوات بعضهم البعض خضعت إلى إهلاك وقت طويل من وجود الرجل كزوج والمرأة كزوجة.

انطلاقاً مما سبق، يتبين أن الوضع الزواجي في الحالة الخامسة في حالة استقرار وتوازن، لكن ليس استقرار حقيقي حيث أن الزوجين في حالة إشباع لجل الحاجات مما يترتب عنه رضا زواجي في عدد من الأبعاد وإن كان ليست كلها، بل الاستقرار وهمي سلبي، إذ أن الوضع يحمل في طياته كم هائل من المشكلات الزوجية، فهل هذا يعني خلل في سلوك الدور الزواجي بالنسبة للأبعاد المحددة في الإشكالية أي البعد الوجداني، النفسي، الجنسي، الاقتصادي؟

4.1. الحالة الرابعة: هو زوج زواجي *LE COUPLE MARITAL* نشأ منذ ثلاث وعشرون (23) سنة أقام مع الأسرة الوالدية الكبيرة للزوج *LE MARIE* منذ وجوده الأول إلى غاية وفاة(*) والدي هذا الأخير، وبعد ثلاث عشر (13) سنة تقريباً، للزوج *LE COUPLE* دخل مستقر وثابت، لكن متوسط مقارنة بحجم(**) الأسرة وعدد حاجاتها ومتطلباتها، تكون الزوج الزواجي *MARITAL COUPLE* عن طريق الزواج المرتب بين والد الشاب وجد المرأة في الوقت الذي كان فيه الأول في الخدمة الوطنية، وبالتالي فهذا الأخير لم يكن على معرفة ذاتية بما يحضر له من طرف الوالد إلا في أيام الخطبة الرسمية، حين أعلم هذا الأخير بالقضية، وذلك من باب العلم ليس للقبول أو الرفض، وبالتالي اللامعرفة بالملامح الفيزيائية والنفسية الخاصة بالزوجة المستقبل، ومن ثمة عدم توقع الزوج المستقبل مدى إمكانية التوافق معها، بينما استشيرت الخطيبة في القضية، هذه الأخيرة التي قبلت المشروع دون أي معرفة مسبقة بمعطيات الرجل لأنه الخطيب الوحيد الذي تقدم لها منذ أن مكثت بالبيت؛ هذا من جهة ومن

(*) : فقد الزوج *LE MARIE* حالة الدراسة والده بعد ثمانية سنوات من زواجه الثاني، ثم تلت الوالدة بعد خمس (05) سنوات من ذلك تقريباً.

(**) : يقدر حجم الأسرة اثنا عشرة (12) فرد من بينهم ستة (06) بنات وأربع (04) ذكور إضافة إلى الوالدين، وهذا في فترة بداية الاستقصاء الميدانية.

أخرى؛ أنها بلغت^(***) سبعة وعشرون (27) سنة ولم يعد لديها الكثير من الخيارات البديلة لأجل المفاضلة بينها، ومن ثمة إمكانية الرفض أو القبول.

وبناءً عليه، فقد اعتبرت هذا الزواج كوسيلة وفرصة لتغيير نمط الحياة لديها الذي دام مدة ثلاثة عشرة (13) سنة بعد توقفها عن الدراسة، كما أنها فرصة لتجديد الوجود الاجتماعي لها وإعطاء دلالة لمكتسباتها الخاصة على اعتبار أنها طاقة خامدة مؤقتة في ذاتها ويجب أن تستثمر وتنشيط من طرفها من خلال أزواج لإثبات وجود المرأة الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وفي هذا السياق قالت الزوجة في ثنايا الحوار "... صحيح أنه مهما كان المرء ومهما حقق في حياته، فإن الزواج أمر أساسي في حياة المرأة لأنه الاستقرار، كما أن الإنجاب يجعل الزواج حقيقي، لكن إن كان الزواج يسبب الحيرة، الضياع، الألم والحزن يتبين لي أن الإنسان يبقى لوحده أحسن لأن كل شيء التي تترتب عنه تفقد نكهتها وحلاوته... الزواج استقرار وراحة بال ليس شتم وتقليل قيمة أمام الناس..."^(*) ومن ثمة الخروج من الحلقة الاجتماعية المفرغة التي دامت ما يقارب ثلاثة عشرة سنة مكوثاً في البيت لأن الفترة الممتدة بين 1970-1985 في المجتمع الجزائري كان خروج البنات من البيت يعتبر أمر منافي للحياء وغير لائق بالعوائل الجزائرية المحترمة إلا في حالات قليلة جداً وضرورية كذلك كزيارة المريض، زيارة الطبيب أو زيارة الأهل وذلك برفقة ذكر من العائلة أب زوج أخ أو جد أو عم فقط، ومن هنا يمكن القول، أن النسق الزواجي في هذه الحالة أسس على نقص المعطيات المتعلقة بكل من الرجل والمرأة عن بعضيهما، في الحقيقة أن هذا الأساس لا يعتبر بالضرورة مؤشر لنشوء المشكلات الزوجية إنما هو ملمح ساهم في ظهورها وزاد من كثافتها في وسط غابت فيه الرغبة المتبادلة في تقرب الزوجين من بعضهما إضافة إلى أسباب أخرى.

انطلاقاً مما سبق وتوافقاً لما تم الاطلاع عليه، فإن الزوج **LE MARIE** في الحالة موضوع الدراسة يبلغ من العمر ستة وخمسون (56) سنة، وهو الذكر الوحيد في عائلته الأصلية مع أختين فقط، من خرجي الجامعة الجزائرية، يعد زواجه في حالة الدراسة الزواج

^(***) : يعتبر هذا العمر في المجتمع الجزائري في تلك الفترة عمر يدرج المرأة في دائرة العنوسة، التي تشير إلى عجز المرأة وإن

كانت أسباب غير متعلقة بما فاقدة القدرة على إنشاء أسرة وبالتالي فاقدة القدرة على القيام بالدور الزواجي.

^(*) : القابلة رقم 07 في الحالة الخامسة. للاستقصاء الميداني للدراسة.

الثاني؛ حيث أنه تطلق من الزوجة الأولى لعدم تفاهمها مع الوالدة بالدرجة الأولى هذه الأخيرة التي كانت تنتظر من الأولى أن تنجب الأولاد، لكن تلك تأخرت مدة سنة في تحقيق ذاك الهدف الوالدي؛ وهذا أمر غير مقبول اجتماعياً لأن في تلك الفترة - فترة السبعينات والثمانينات - أهم سبب أو مؤشر يدفع الرجل الجزائري للزواج هو الإنجاب دون عن أي مؤشر آخر من مؤشرات الزواج المتعارف بين أوساط علماء الاجتماع الأسري، وذلك في مجتمع الرجال ومجتمع النساء على حد سواء؛ وبالتالي فذلك المؤشر أكثر وطأة في إحداث الاستقرار الزواجي واستمرار النسق الزواجي، وتأكيداً لذلك يقول في ذات السياق " ... إن إظهار الرجل رغبته في الزواج يعتبر أمر يوحي بقلّة الحياء، حتى وإن كان لأجل الإنجاب، لذا فإن هذا الموضوع لا يفتح البتة من طرف الرجل على نحو مباشر إلا بالتلميح ليثير الفطنة في ذهن الأم أما أمام الأب فلا يمكن الحديث في الموضوع، وفي هذه الحالة يتحدث الوالدان في القضية ويتدبران موضوع الانتقاء والمفاضلة بين البنات اللواتي يقهن في دائرة الاختيار... أما إن لم يتحقق الغرض من الزواج والمتمثل في الذرية الذكرية فإنهما يطلقان زوجة الابن بكل بساطة، ولا يمكن للزوج أن يقول لا وإن كان معها سعيد ومرتاح، وإن حدث ذلك فيدرج في دائرة عقوق الوالدين... " (*)، لأن الهدف من الزواج اجتماعياً يتجاوز الفرد سواء رجل أو امرأة ليصل مرامي الأسرة الكبيرة حيث يذوب كل منهما ومصالحه الخاصة وأهدافهما؛ إن وجدت؛ في مصلحة الأسرة والمتمثلة في امتداد الأسرة (**)، ومن هنا فإن بقاء الزوجة مع والدي الزوج في فترة غيابه يعد جزء من دورها الاجتماعي في الأسرة الجديدة، بينما أمضى الزوج **LE MARIE** السنوات خمس (05) الأولى من الزواج متنقلاً بين الجامعة والأسرة ثم بين هذه الأخيرة والثكنة العسكرية ونتيجة لهذا الغياب فإن التفاعلات الاجتماعية الزوجية بالضرورة تنسم بالقلّة قائلة "كانت فترة مجيئه للبيت قليلة جداً ومنقطعة، لدرجة أنني اعتقده ضعيفاً عند زيارته وتعامل معه على هذا الأساس فلا أشغله بمشكل ما، كما أنه يمضي هذا الوقت في زيارة أخواته، الدوار الذي عاش فيه صباه، أصحابه إضافة إلى التودد إلى والديه، أما أنا فلا أنال من هذا الوقت إلا فترة قصيرة جداً بغرض المعاشرة

(*) : المقابلة رقم 08 في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(**) : في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة الرجل هو وحيد أسرته وبمن ثمة هذه الأخيرة معرضة للزوال والفناء،

إذا لم يقوم الرجل بمهمته الاجتماعية اتجاه أسرته، لأن لهذه الأخيرة قوة ضاغطة قوية في توجيهه إرادة الرجل نتيجة

تواجد قيم اجتماعية معينة كطاعة الوالدين، رضا الوالدين... الخ.

فقط...^(***) ومن ثمة اتسم تبادل الزوجين المعرفة المتعلقة بذوات كل منهما بالسطحية والبساطة وكذا السذاجة.

لقد أدى التبادل غير السليم وغير الصحيح للمعرفة المتعلقة بذوات كل من الزوجين فيما بينهما في هذه الحالة المستقصاة ميدانياً إلى عدم معرفة كل من الزوجين طباع الآخر قائلاً " أول ما عرفت -وعيت لنفسي- نفسي بعد الزواج مباشرة وجدت نفسي مسئولاً على زوجة وأب خمسة أبناء، أما أنني متزوج فقد أصبحت أمر غير واضح إلا في أمرين الفراش والإنفاق فقط "^(****) في مرحلة الاستقرار الحقيقي للزوجين، أين انتقلا مباشر إلى مستويات أخرى من الأدوار الأسرية كترية الأبناء والسعي وراء كسب الرزق... متجاوزين الأدوار الزوجين التي تعطي الجدة والحيوية لوجودهما المشترك، وفي هذا السياق تقول الزوجة موضحة هذا الطرح " المرأة في نظر الزوج هي آلة إنجاب *Un Machine de Procréation* تحصل عليها الزوج بطريقة شرعية اجتماعية كقبولة... لو جد الزوج أنه لا ينفق على زوجته "^(*) أما بالنسب للزوجة؛ في الحالة المدروسة هاهنا؛ فهي متعلمة تعليماً بسيطاً، مأكثة في البيت، من والدين مطلقيين، فقد عاشت مع الوالد ولخوتها أربع (04) بنات من هذا الأخير وأربع (04) ذكور كذلك وتحت رعاية الجدة الساكنة مع الوالد، في مقابل انقطاعها التام والكلي عن الوالدة منذ أن بلغت سادسة (06) من العمر وقد تم التعرف عليها قبل تاريخ بدء الدراسة الميدانية بأربع (04) سنوات فقط أي في سنة 2004 منذ نشأة الفكرة الموضوع ونتيجة مواكبتهم لوجود الموضوع ترتب عنه قبول للدخول في مجال البحث.

انطلاقاً من جملة الملامح السالفة الطرح والتي أسهمت في بناء النسق الزواجي للحالة الخامسة للاستقصاء الميداني، فإن زمرة التفاعلات الزواجية في المواقف الزواجية السارية الوجود في ثنايا الحالة موضوع الدراسة منذ وجودها ذات طبيعة تتأرجح بين الإهمال واللامبالاة من طرف الزوجة، نتيجة هذه الأخيرة تعتقد أنه كان على الزوج أن يرفض المرأة التي انتقاها له الوالدين مادمت لم تكن تعجبه، أم أنه لم يكن له الشجاعة لذلك وذلك منذ

(***) في خضم الحوار الذي دار مع الزوجة فقد أدلت هذه الأخيرة المقابلة رقم 07 في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(****) : في ثنايا الحوار الذي دار مع الزوج فقد أدل هذا الأخير المقابلة رقم 08 في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة أجري مع الزوج.

(*) : المقابلة رقم 07 أجريت مع الزوجة في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة

أول سنة زواج أو أنها لا تناسبه^(**) من حيث المكتسبات الخاصة الفيزيائية والفكرية وحتى النفسية؛ لأن تلك أول بداية للمشاكل الزوجية عند الزوج؛ لأن الزوجة تعتقد أن هذا الأخير له القدرة أكثر منها على الرفض بينما هي لم يكن لها هذا الحق اجتماعياً، وبذلك فهي تعيش لأجل القيام بأدوارها^(***) الأسرية الأخرى كأم لا أكثر ولا أقل، في حين تتأرجح التفاعلات الزوجية عند الزوج بين اللامبالاة والعداء أحياناً والسبب في ذلك أن هذا الأخير يحمل معتقد مؤداه أنه كان على الزوجة أن تتفهم أكثر وتعي أكثر وضع الرجل الذي يعاني من عدم الاستقرار المكاني والاجتماعي الحقيقيين في بداية الزواج وذلك من خلال السعي وراء إنجاب الذكر، استجابة منها لإرادة لرغبة الوالدين العلانية ورغبة الزوج الكامنة، مما جعله أب لخمس أطفال في غضون خمس سنوات، من هنا فإن الاتصال الزوجي عادة ما ينتهي بشجار يتخلله الشتم وإهانة لكبرياء المرأة من طرف الزوج والصراخ ومن ثمة الانسحاب من طرف الزوجة.

2. قراءة استقصائية مشكلات النسق الزوجي الجزائري

من خلال المعالجة السالفة الطرح، فقد تبين أن المواقف التفاعلية الزوجية للحالات الأربع المدروسة في موضوع الدراسة تحتوي على أحد المظهرين السلوكيين، إما رفض أحد الزوجين أو كلاهما للواقع للزوج من خلال كينونة الطرف الآخر ومكتسباته رفضاً ببناءً، وهنا تظهر مشكلات زوجية متعددة الأبعاد على نحو علاني أو ضمني تعكس الحالة النفسية، الجنسية، الوجدانية والاقتصادية لكل من الزوجين كمظهر أول، أما المظهر الثاني فيتمثل في قبول الزوجين للواقع قبولاً سلبياً ترتب عنه إخماد لكثير من الحاجات سواء من طرف الأنا أو الآخر التي تعطي حركة وحيوية للكائن الاجتماعي في خضم تفاعلاته الزوجية وهنا تظهر مشكلات ضمنية تعكس ذات الحالة عند الزوجين.

(**) : في ثنايا محادثة الزوج فقد أدلى بما يلي " ... كل رجل يضع ملامح المرأة التي سيتزوجها في ذهنه بعض منها أساسي والبعض الآخر لا، وحين يتزوج فعلياً قد لا يجد ما توقعه، لكن على الأقل بعض من الصفات المهمة موجودة، أما أنا فإن أهم الصفات والضرورية عندي غير موجودة في زوجتي، كيف؟ ... يتم التواصل والتفاهم والاشتراك في الحياة ... الواحد منا -الزوجين- بقي مع الآخر لأجل الأولاد لا غير ... أما الحياة الخاصة بي معها لا يوجد منها شيء ... أساساً كلما تحدثنا ف أمر ما قلب الحديث إلى شجار..."، المقابلة رقم 08 في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(***) : نفس الفكرة تعرضت لها الزوجة في ثنايا الحوار الذي دار مع الزوج من خلال المقابلة رقم 07 في الحالة الخامسة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة

من هذا المنطلق، فقد تبين جلياً أنه للكشف عن نمط المشكلات في النسق الزواجي الجزائري قضية منهجية حتمية تتدرج ضمن تشريح الواقع الزواجي الجزائري للكشف الخلل الوظيفي في الأدوار الزوجية من خلال معالجة الإدلاءات التي تقدم بها الزوجين في الحالات الأربع موضوع الدراسة من خلال عملية المحاوراة باستخدام المقابلة نصف الموجهة والمعتمد على دليل المقابلة.

1.2. قلة إشباع الحاجات الزوجية: إن مرجعية الحاجات في هذا الطرح هي جملة الحاجات التي عرضها العالم أبراهام مازلو^(*) والتي هي قاعدة الوجد المشترك للزوجين في

(*) : لقد حدد العالم أبراهام مازلو خمسة (05) مستويات للحاجات الإنسانية يسعى إلى إشباعها في مختلف مراحل وجود الاجتماعية وفي مختلف الجماعات التي ينتمي إليها في ذاك الوجود ومن خلال مختلف العلاقات التي يشكلها في تلك الجماعات، إن ماسلو رتب الحاجات الإنسانية على شكل هرم تمثل قاعدته الحاجات الفسيولوجية الأساسية وتندرج تلك الحاجات ارتفاعاً حتى تصل إلى قمة الهرم حيث حاجات تحقيق الذات ولا يمكن الانتقال إلى حاجة أعلى قبل إشباع الحاجة الأقل وفقاً للتقسيم الآتي: 1 الحاجات الفسيولوجية هي عبارة عن الحاجات الأساسية لبقاء حياة الإنسان وتمتاز بأنها فطرية كما تعتبر نقطة البداية في الوصول إلى إشباع حاجات أخرى وهي عامة لجميع البشر إلا أن الاختلاف يعود إلى درجة الإشباع المطلوبة لكل فرد حسب حاجته ، وأن العمل الذي يحقق هذه الحاجات إلى قدر معين سيكون موضوع قبول ورضا من العاملين 2 الحاجات إلى الأمن يعتمد تحقيقها على مقدار الإشباع المتحقق من الحاجات الفسيولوجية فهي مهمة للفرد فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والطمأنينة له لأولاده كذلك يسعى إلى تحقيق الأمن في العمل سواء من ناحية تأمين الدخل أو حمايته من الأخطار الناتجة عن العمل وإن شعور الفرد بعدم تحقيقه لهذه الحاجة سيؤدي إلى انشغاله فكراً ونفسياً مما يؤثر على أدائه في العمل لهذا على الإدارة أن تدرك أهمية حاجة الأمن للعامل لخلق روح من الإبداع بين العاملين 3 الحاجات الاجتماعية إن الإنسان اجتماعي بطبعة يرغب إن يكون محبوباً من الآخرين عن طريق انتمائه للآخرين ومشاركته لهم في مبادئهم وشعاراتهم التي تحدد مسيرة حياته ، وإن العمل الذي يزاوله العامل فيه فرصة لتحقيق هذه الحاجة عن طريق تكوين علاقات ود وصداقة مع العاملين معه وقد أوضحت الدراسات أن جو العمل الذي لا يستطيع إشباع هذه الحاجات يؤدي إلى اختلاف التوازن النفسي لدى العاملين ومن ثم إلى مشكلات عمالية تؤدي إلى نقص الإنتاج وارتفاع معدلات الغياب وترك العمل وهذا يجعل التنظيم يفشل في تحقيق أهدافه 4 حاجات التقدير شعور العامل بالثقة وحصوله على التقدير والاحترام من الآخرين يحسسه بمكانته هذه الحاجة تشعر الفرد بأهميته وقيمة ما لديه من امكانات ليساهم في تحقيق أهداف المشروع لهذا تعتبر من وظائف المدير لذلك إن المدراء الذين يركزون على حاجات التقدير كمحرك لدوافع العاملين لتحقيق أهداف مشاريعهم على عكس من يقلل من إمكانيات الفرد في التنظيم هذا ويجعل الاستفادة منه محدودة ويخلق مشكلات بين الفرد والتنظيم 5 الحاجة إلى تحقيق الذات أي تحقيق طموحات الفرد العليا في إن يكون الإنسان ما يريد إن يكون وهي المرحلة التي يصل فيها الإنسان إلى درجة مميزة عن غيره ويصبح له كيان مستقل وتعتبر الحاجة إلى الاستقلال من أهم مكونات هذه الحاجة حيث تظهر منذ مرحلة الطفولة وتتطور مع تقدمه في العمر وينضج وبالتالي يبدأ بتحرر من

وسط أو بيئة اجتماعية واحدة، وتبعاً لما أسفرت عليه المقابلات نصف الموجهة مع حالات الدراسة الأزواج (*Les couples maritale*)، فقد رصد الاستقصاء من خلال اعترافات أغلب الأزواج (*Les couples conjugale*) حالات الدراسة؛ كقضية بديهية للوضع غير مرضي نمطياً جزئياً أو كلياً؛ أن عدد كبير من الحاجات الضرورية للوجود والوجود المشترك كالشعور بالأمن والحماية والاستقرار غير مشبع البتة، ليس فقط لأنهم كوائن بشرية أو كوائن إنسانية بل لأنهم دخلوا في تفاعلات نوعية عميقة مترتبة عن عملية خاصة بدرجة عميقة جداً تتطلب قرباً -التواجد المكاني- وتقارباً -التودد والمغازلة- في ذات الوقت من جميع النواحي بين الأزواج المختلف نوعياً عن ذواتهم، وهذا العملية تدعى بالزواج لا يعي عمقها ودلالاتها المتغلغلة في ذوات الأزواج *Les couples* إلا القليل، لأن الزواج رباط مشترك يجمع بين طرفين أو لا يفهموه وإن وعوه وفهموه هناك من يؤثر عليهم في بلورة سيرورة تفاعلاتهم الاجتماعية.

وفي هذا السياق تقول الزوجة في الحالة الثالثة أن " الزواج ليس قضية سهلة كما يتصور الجميع قبل الزواج، أولها أن الإنسان يبتعد عن أهله نهائياً ويذهب للعيش مع أناس لا يعرفهم وفي وسط أسري غريب عنه وإن كان من بنو عمومته، إذ قد يقبلونه كما قد لا يقبلونه، كما قد يتفاهم معهم أم لا... صحيح المهم الزواج الرجل كما يقال في الوسط النسوي، لكن ليس هو كل شيء... حتى الزوج قد يكون معك أو عليك... وأعتقد أن المشكلة الأكبر أن تكون المرأة منا مطالبة بالقيام بواجبات حيال كل الأسرة لدرجة أنه ينسى أنه متزوج رجل واحد من هذه الأسرة فقط وتتمر السنين وتجد المرأة نفسه لا يعرف زوجها لأن الكثير من الأمور تغيرت عليه وهي منكبة في المطبخ... أنا مثلاً لا أرى زوجي في النهار أكثر من دقائق النوم إما يعمل أو يدور في الشوارع مع أصدقائه ولما عند أمه، حتى لحظات المعاشرة القليلة وتتمر كلمح البصر... النتيجة أنني أشعر أنه غريب عني... لم أرتاح معه ولم أقدر على إراحته...^(*)، وبالتالي كثير من الحاجات متعلقة بذواتهما الزوجية لم تشبع كالاختلاء والحديث في موضوعات الحياة أو المداعبة أو حتى الأكل المشترك ليس بالضرورة على إنفراد... الخ أو حتى إشباع حاجات متعلقة بذوات الأزواج الإنسانية

الاعتماد على الغير . وينظر الفرد الاستقلال في العمل عند منحة الحرية في تنفيذ الأعمال وبالتالي يستغل ما لديه من مواهب وقدرات فردي.

(*) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

والاجتماعية كالا احترام أو الاهتمام والمؤانسة.... الخ، وفي هذا السياق يؤكد الزوج في الحالة الرابعة قائلاً "... في الغالب أكل الطعام وحدي بينما هي تتناوله جماعة وذلك برفقة أُمي قبل الوفاة والآن برفقة الأبناء، أشاهد التلفاز وحدي حتى عندما أشاورها في لوازم البيت تجيب ببرود، كل شيء ناقص أ جلب ما قدرت عليه..."^(**)، مما هو معروف وفق كتابات مصطفى بوتقنوش أن الرجل الجزائري نتيجة طبيعة لتنشئة الاجتماعية التي خضع لها يرغب دائماً أن يكون محور اهتمام ومستقطب للرعاية، لذا فإن انشغال الزوجة الجزائرية عنه بقضايا البيت وشؤون الأطفال يزعجه لدرجة كبيرة ودون وعي منه، وفي ذات السياق تقول الزوجة في الحالة الأولى "... الحقيقة أن زوجي يتعب وهذا لأنه عند عودته للبيت ينام كالذبيح، لكن منذ لحظة دخوله للبيت وهو يطلب ويأمر ولا يعجبه أي وضع في البيت، حتى عندما تقدم له البنت الطعام يقول لها في قلق لما لم تحضره؟ حتى عند المعاشرة يقدم ملاحظات تذهب بالرغبة فيه دون رجعة، وتصبح تلك اللحظات القليلة في السنة..."^(*) لأن الزوجة منشغلة في قضاء حاجات البيت أو الأولاد، ومن الطبيعي هنا يستشعر الزوج عدم الاهتمام من طرف الزوجة مقابل الجهد والتعب الذي يقدمه للزوجة والأولاد، وتأكيداً لبيئة المنزل فقد تبين من خلال الملاحظة أن البيت فعلاً غير مريح البتة، كونه يفتقد للترتيب والتنظيم والأهم للهدوء كذلك، وهنا يقول الزوج في ذات الحالة " عندما أعود للبيت تعب لا أجد حتى من يستقبلني أمام الباب أو يسأل كيف الحال؟ ولا يحضر الطعام إلا بعد ربع 1/4 ساعة وأنا أنادي على الطعام وفي النهاية تحضره ابنتي في الغالب، أما زوجتي لا تأتي حتى لتراني وإن سألت عنها هي إما في المطبخ أو في بيت أختها... أعلم أنها تتعب وتشقي في البيت، لكن أنا أيضاً من مشاكل بيتها بل أهم، لكن مشاكل أختها خارجية... وأنا أيضاً أتعب... والمشكل أنها تبقى بتلك الثياب حتى في النوم، وهذا يدفعني إلى النوم رغماً عني وفي بعض الحالات أذهب للنوم في الغرفة الأخرى وحدي، إلا في دقائق المعاشرة... هذه التي توقفت منذ زمن لأنني لم أعد أرغب في شيء في الدنيا..."^(**)، من هذا الكلام يفهم أن الزوجة مرتبطة جداً بأختها وإفرازات هذا الارتباط على حساب علاقتها بزوجها وبالتالي على حساب قيامها ببعض أدوارها.

^(**) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

^(*) : المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

^(**) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

في ذات سياق الفكرة كذلك، لكن بصورة أخرى تطرح ذات الفكرة، حيث إنها تمحورت حول نمط آخر من الحاجات الواجب إشباعها والاهتمام بها من الطرف الزوجين معاً في مختلف المواقف التفاعلية الزوجية والمتمثلة في الإنفاق والتشاور، المشاركة والاهتمام في رسم ملامح الحياة المشتركة، إذ نقول الزوجة في الحالة الثانية من مجتمع الدراسة " أعلم أن عمل زوجي صعب وربما قاتل كذلك، مما يدفعه هذا الوضع إلى التفكير ألف مرة في طريقة الإنفاق وموضوعاته لدرجة التقدير، لكن هذا لا يفسر إطلاقاً اعتماده المفرط على دخلي الخاص؛ بشكل صريح ومباشر؛ للإنفاق على البيت والأولاد لدرجة أنني لم أعد أقدر على شراء أشياء خاصة بي أنا، وإن فعلت واشترت شيئاً ما، أشعر أنني أخذت جزءاً من نفقات البيت، بينما هو يقدم جزء بسيطاً جداً لنفقات البيت لا يكفي حتى لشراء دواء عند مرض أحد أولاده، والمهم أنه لا يخبرني بما يفعل بالباقي من الدخل؛ وذلك من باب العلم والمشاركة فقط؛ رغم أنني أرغب إلى حد كبير جداً أن يشتري لي أي شيء بماله الخاص، وإن كان بخس الثمن، فقط لأحس أنني مسؤولة منه وأني في باله... رجل بهذه الطباع كيف ترتاحين معه وتتامين معه على وسادة واحدة... وتقدمين له ذاتك للمعاشرة، إنه لا يستحق حتى النظر إليه... لكن هذا هو المكتوب... " (*)، والمشكل هنا في لأول وهلة يبدو وأنه يتعلق بقضية الإنفاق بينما جوهر قضية المشكل يتعلق بقضية الإهمال الزوجي المتبادل وعدم الاهتمام وفي هذا السياق يضيف الزوج في الحالة الرابعة موضعاً مؤكداً "... الإنسان يتزوج ليرتاح ويعيش ليس لينفق عليها فقط، صحيح أنه من الواجب أن ينفق على الزوجة أما الله وأمام الناس، لكن يصل الرجل منا إلى درجة من تحمل الإهمال واللامبالاة الزوجة... وربما فقد بعض حقوقه الشرعية (ويقصد هنا المعاشرة الزوجية) ... قد يفقد السيطرة على تصرفاته، إذ يمسك يده في الإنفاق ولا يعي أنه يفعل ذلك ويسبب ذلك الضرر لمن حوله، وليس هنا النية في الضرر، إنما اليأس من وجود حياة مريحة... " (**) وبالتالي يفقد الزوج الدافعية للإنفاق والاهتمام بأفراد الأسرة وعلى رأس القائمة الزوجة، وينعزل بعيد عن التفاعلات الزوجية الحميمة.

(*) : المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة..

(**) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

في النهاية يمكن القول، أن هناك اتفاقاً وإجماعاً ضمنى بين جميع الحالات الأربع المدروسة، مؤداه أن فقد إشباع معظم الحاجات الإنسانية التي وجب على الزواج إشباعها بالحد الأدنى في خضم الظروف المتفاعلة في البيئة الأسرية والاجتماعية للأسرة الجزائرية الكبيرة والصغيرة يعود إلى أن النفور بين الزوجين -العواطف السلبية- وغياب الحوار إضافة إلى الخوف من تقييمات الطرف المقابل له، وهذا الوضع الزواجي يرجع إلى وجود سبب حقيقي مؤداه وجود الحواجز التي بنتها القيم الاجتماعية الجزائرية، وذلك يتضح من خلال تواتر(*) بعض العبارات الدالة على القيم السلبية لإشباع الحاجات الزوجية في مختلف المواقف الزوجية، إذ يقدر عددها في المجلد الحوارات بـ 594 تكراراً تتوزع على المقابلات الثمانية بتقديرات متفاوتة لكن مرتفعة تتجاوز 50 عبارة سالبة، الملحوظ أن الحالة التي بها التكرارات تقديرية مقارنة في حالات ومتفاوتة في حالات أخرى لذا وجب اللجوء إلى المتوسط الحسابي لكل حالة من حالات الاستقصاء الميداني للدراسة، وقد تم تنظيمها في الجدول أعلاه رقم (02) الذي يوضح المتوسط الحسابي لتكرارات الألفاظ السلبية الواردة في المقابلات التي دارت مع الحالات الأربع للاستقصاء الميداني، يتبين أن نواتج قيم المتوسط الحسابي تدور في نفس القيمة بزيادة بسيطة أو نقصان عددي الحالة الرابعة لذا تم استخدام مستوى آخر للمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 77.75 تكرار وهذا دال على السلبية في إشباع الحاجات المختلفة للزوجين في كل حالات الدراسة.

(*) : وذلك من خلال استخدام أداة منهجية متمثلة في تقنية تحليل المضمون الجزئي كأداة لتحليل المقتطعات من الحوار الذي دار مع جميع الحالات الأربع للدراسة، إذ من خلال المقابلة نصف الموجهة، تبعاً لعملية تحليل المضمون فقد تم رصد النتائج الموضحة في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (..01..)

الألفاظ الدالة على عدم الإشباع في نظر الطرف الآخر

مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة 1	العبارات الدالة على السلبية
8	7	6	5	4	3	2	07	1. لا ينفق
//	09	//	05	05	02	//	09	2. لا يشاور و لا يستشير
08	13	05	11	07	11	07	11	3. منغل
12	02	05	13	03	13	01	10	4. منشغلة عنه (ها)
16	07	08	14	09	11	09	05	5. يجلس منفرداً
02	08	01	07	03	03	01	12	6. أشعر بالوحدة
14	10	13	14	12	11	13	04	7. أشعر بالملل
05	03	04	03	02	04	03	05	8. أشعر بالأمان
07	03	03	08	07	02	03	03	9. أعمل لأجل أولاده(ها)
04	05	03	04	05	03	04	07	10. جو البيت مضغوط
07	05	03	05	07	04	08	05	12. وجوده(ها) يشوش تفكيري
07	08	08	04	02	06	07	04	13. أود لو يبقى بعيد عني دائماً
89	80	53	93	65	77	64	84	مـجـ
594								

انطلاقاً مما سبق، يتبين أن السلوك السلبي في الإشباع لا يعود إلى نمط الاختيار الزوجي لأن في الحالتين (02) و (04) التكرار عال مقارنة بالحالتين المتبقيتين رغم أن الزواج في الحالة (02) اختياري ذاتي والحالة (04) اختياري والدي، لكن قد يكون مصدر السبب يقع في غياب التناغم والانسجام الفكري أو الثقافي أو على مستوى العواطف.

الجدول رقم (..02..)

المتوسط الحسابي الألفاظ الدالة على عدم الإشباع

مقابلة 4	مقابلة 3	مقابلة 2	مقابلة 1	
84.5	73	71	74	المتوسط الحسابي $(م1 + م2) / 2$
$77.75 = (84.5 + 71) / 2$				المتوسط الحسابي $(ح ك + ح ص) / 2$

2.2. مخالفة التوقعات الزوجية: عادة ما يبني الفرد توقعاته حول الجماعات التي

سينضم إليها ويتفاعل في ثناياها والأفراد الذين سيتفاعل معهم ويتبادل معهم الإشباع، لكن قد تكون تلك مبنية على حقائق وقد تكون وهمية مبنية على آمال وطموحات يأمل الفرد أن تتحقق، مما يجعل تلك التوقعات حقيقية وتتجسد في الواقع الموضوعي بظروفه ومعطياته وقد يكون العكس، وفي الاحتمال الثاني، عادة ما يؤدي إلى روايب غير مرضية تقود إلى سلبية التفاعل مع الواقع الجديد ومعطياته، وهذا ما حدث عند حالات الاستقصاء الميداني الأربع.

لقد أكدت على نحو صريح الزوجة في الحالة الثالثة قائلة " المرأة منا تتزوج لتعيش حياة سعيدة ومريحة من كل الجوانب... أما أنها تجد الحرية التي لم تجدها عند الوالدين... أم أنها تتزوج لتصبح خادمة عند عائلة الزوج وفي المقابل لا شكر ولا بارك الله فيك حتى من الزوج ذاته فالأفضل أن تبقى عند والديها فهم أحق بالخدمة من غيرهم... أقلها تنال رضا الوالدين...(*)"، وهذا يعني أن الزوجة هنا كانت تصبو من زواجها أن تنال الحرية والعيش المرضي الذي لم تجده عند الوالدين لكن الواقع أنها لم تحصل على ذلك، بل العكس تماماً، وقضية التوقع ليس عند المرأة فقط بل الرجل كذلك يبني توقعاته حول المرأة، لكن نمطي التوقعات يختلف باختلاف الحاجة التي يعتقد أنها ستلبى في علاقته بالآخر، وهنا يصف الزوج في الحالة الرابعة قائلاً " ماذا يريد الرجل من المرأة بعد الزواج أن تكون مهتمة به، ملبية لحاجاته وحنونة عليه، ليس أن تقف له كالشرطي عند الدخول وعند الخروج... كما أنه لا يسمع منها سوى كلمة أعطيني، حتى تلك كلمة (أعطيني) لا تكون مغلفة بالرقعة بل مصحوبة بالإلزامية... ويقولون عن المرأة جنس لطيف ورفيق... ربما هذا قبل الزواج لكن بعده لا أعتقد ذلك البتة مع أي رجل في الدنيا.... قبل الزواج عادة ما يرسم الرجل منا حياته مع المرأة التي سيتزوجها ويتخيل سلوكياتها المريحة معه وكأنه سيجلب

(*) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

عنده الراحة مجسدة في امرأة... صحيح أنني سمعت الكثيرة من الأخبار عن الحياة الزوجية ومتاعبها ومشكلاتها، لكن الواحد منا لا يصدق شيء حتى يعيش الواقع أو بالأصح أنه يصبو أن يكون مختلفاً عن البقية الرجال لأن كل واحد منا له مكتوب (قدره) الخاص، لأنه لو صدقه أحد ما تزوج رجل منا..."^(*)، من هنا يتضح أنه حدث اختلاف في توقعات واضح لمفردة الحالة.

وفي ذات السياق وتأكيداً للصورة القبلية المقدمة عن الزوج أو الزوجة؛ من جهة ومن أخرى؛ الحياة الزوجية، فقد طرح ذات السؤال لجميع مفردات الحالات الاستقصاء الميداني؛ كيف كنت تتصور الطرف الآخر؟ وحياتك الزوجية؟؛ تقرر أحد مفردات حالات الدراسة على ذات الفكرة لكن باختلاف بسيط قائله "... لا أعتقد أنه توجد امرأة سعيدة مع رجلها، ربما واحدة أو اثنتين فقط في العالم كله، المرأة منا مهما كانت فهي ضعيفة والرجل ظالم، حيث تعطي المرأة كل شيء لكنه لا يوفر جداً في قهرها واستعبادها... لما زوجوني ابن عمي خفت كثيراً من ظلمه لي نتيجة ما سمعت عنه من الحكايات، قالوا لي أن «الدم إذا ما حن يكدّر»، لذا فإني توقعت أن يكون ابن عمي أحن علي من الغريب، رغم أنني أعلم أن في عرقنا الرجل قاس كثيراً على المرأة مهما كانت صفتها، كما أنه لا يرى المرأة مخلوقاً نافعاً إلا بقسوة وعنف منه... قبل الزواج بفترة قصيرة فقط أتذكر أنني كنت أتحدث مع البنات أعمامي من سني؛ بمناسبة أحداث خطبة ابنة أختي التي كان من المفروض أن يتزوجها زوجي لكن لم يشأ القدر؛ كنت أتبجح وأقول لهن أنا أتزوج فقط الرجل الذي يقدرني، يحترمني، يدلّني، يريحني (يهينني)، وشرط أن يكون غني وكذلك حنون، لكن مع الأسف الطريقة التي تزوجت بها لم تعطيني أدنى فرصها للقبول أو الرفض أو حتى للتفكير، إذ فجئت أنني متزوجة بين ليلة وضحاها...^(**)، هذا يعني أن الزوجة في الحالة الأولى لم تشكل توقعات واعية وحقيقية قط، كذلك إنها لم توضع موضع الاختيار ومن ثمة إجراء المفاضلة بين السمات المتوقعة للخطيب والمتوفر فيه فعلياً ومن ثمة تقرير القبول أو الرفض، والأمر ذاته بالنسبة للزوج في ذات الحالة "... من كثر ما توقعت ملامح المرأة التي رغبت في الزواج منها ومن كثرة الرفض الذي وقعت فيه لم أعد أقدر على توقع في المرة الأخيرة أو حتى أحلم، لأنني توقعت أي امرأة إلا أن تكون بالمواصفات التي عليها

(*) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(**) : المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

زوجتي، لقد فوجئت بها عندما أخبرت بها في الجماعة بقيت مسمراً في المكان، ليس لأنها غير جميلة أو أنها ليس لها طريقة في التخاطب مع الرجل... بل لأنني أشعر بالغيرة معها وهذا أمر يجعل الرجل محطم من كل النواحي ويرغب بالموت للأجل الخلاص... (*)

في الغالب إن شعور الزوج أو الزوجة بأنه فرض على الطرف الآخر وفرض عليه فرضاً يجعله يستشعر القهر (**)، مما جعله يفقد قدرته على التوازن في رؤية الموجودات من حوله ومن ثمة فقد القدرة على التفكير والتمييز بين ما يريده وحقيقه، وذات الشيء حدث للزوج *couple* في الحالة الرابعة، إذ أن الزوجة كانت تصبو لأن تتزوج رجل جميل المنظر، حسن المعاشرة، صادق المنطق، حلو الكلام، نظيف السريرة، متعلم، واع، يحب المرأة ويدللها، يرحب بالتنزه خارج البيت، وليس بخيل خاصة، مما حدث عندها انقلاب في ملامح الزوج بعد الزواج وذلك تبعاً لما أدلت به قائلة "...لم أكن أتوقع العيش مع إنسان ليس له أدنى أهمية بزوجه والمرأة التي أعطته عمرها، إذ كثير ما يتكلم على النساء اللواتي يعمل معهن دون مراعاة إحساس المرأة على معه في البيت..." (***)، كذلك يقول الزوج في نفس الحالة معزراً رؤيتها لتوقعاتها حول الطرف الآخر قائلاً "...صحيح لست من الرجال الذين يحبون العيش في الشارع ولا أقدر على إظهار مودتي وكثير الغزل، أنا أتعبتني الدنيا، لذا أحب المرأة الضحكة، المرححة في البيت، كثيرة الحركة والنشاط، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يجده... من أهم صفات زوجتي أنها هادئة جداً، قليلة الكلام، تميل كثير إلى السرحان حتى وأنا معها، لدرجة أنني أشعر بعض الأحيان أنها لا تراني وأن وجودي معها ليس له معنى..." (****)، وذات القضية بالنسبة لجميع مفردات الحالات في الدراسة الاستقصائية.

(*) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(**) : لقد تعارف في أوساط الدارسين أن القهر يسلط على المرأة فقط كونها طرف ضعيف ليس له القوة على رد الأذى والظلم، لكن كذلك الرجل تسلط عليه أساليب من القهر، رغم أنه الطرف الأقوى في المجتمع الجزائري مقارنة بالمرأة، لكن بالنظر إلى مكونات اجتماعية أخرى قد نجده له نفس المقدار من القوة عند المرأة، ومن تلك الموجودات الاجتماعية "القيم الاجتماعية" التي لها القوة القهرية على أفراد المجتمع مهما كان جنس الفرد، ماله، سلطاته إلى غير ذلك من الامتيازات الاجتماعية التي قد تمنح للفرد ومن ثمة تمنح له القوة التأثيرية في بقية الموجودات الاجتماعية.

(***) : المقابلة رقم 07 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(****) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

وتبعاً لما تم طرحه أفراد الحالات من أفكار قدم منها مقتطفات معزز بالتحليل وتأكيداً للأفكار السابقة التي حوتها الفقرات السابقة، تم اللجوء إلى التحليل الجزئي لمضمونات المقابلات التي أجريت مع الأزواج *Les époux* أو الزوجات *Les épouses* في حالات الاستقصاء الميداني، إذ من خلال ذلك تم رصد العبارات الدالة على مخالفة التوقعات الزوجية في نظر كل طرف، فترتب عن التحليل معطيات تم تنظيمها في الجدول رقم (03)، إذ يوضح الجدول أعلاه بعض العبارات التي تواترت أثناء إجراء المقابلات مع المفردات الثمانية من الأزواج *Les époux* أو الزوجات *Les épouses*، للحالات الأربع عينة الدراسة، إذ أن تلك العبارات تكررت 175 مرة من جميع المفردات لكن بتواترات متباينة، إذ يوضح الجدول على نحو جلي أن الحالة الثانية (الزوج *couple* الثاني) تعاني من مخالفة توقعاته المتعلقة بالطرف الآخر سلوكاً وسميات وكذا الحياة الزوجية المشتركة بقدر متساوي بالنسبة للزوج وكذا الزوجة، لكن بحدّة أقل من الحالة الرابعة (الزوج *couple* الرابع) ذات التواتر العالي، بينما الحالة الأولى (الزوج *couple* الأول) الحالة الثالثة (الزوج *couple* الثالث) مخالفة التوقعات عند الزوجات أكبر منه مما هو موجود عند الأزواج، لكن مخالفة التوقع موجودة ومرتفعة كذلك، وهذا قد يرجع إلى طريقة زواج الحالتين الأولى والثالثة وبخاصة الأزواج *L'époux* في تلك الحالات، إذ لم يعطهم الواقع الموضوعي أدنى فرصة لبناء توقعات أصلاً لأن قضية الزواج لم تكن في الحسبان نهائياً، هذا بالنسبة للحالة الثالثة أما الأولى لم تكن المرأة متوقعة من طرف الزوج كما أن الزوجة لم تكن تحضر نفسياً للزواج.

الجدول رقم (..03..)

الألفاظ الدالة على مخالفة التوقعات الزوجية في نظر كل طرف

مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة	مقابلة 1	العبارات الدالة على السلبية
8	7	6	5	4	3	2		
06	05	02	05	04	03	01	01	1. لم أتصور
03	05	03	03	05	04	03	03	2. لم أعتقد
04	02	02	02	01	03	02	01	3. فجئت بأنه (ها)
04	07	02	05	05	04	00	03	4. تخيلت أنه (ها)
05	05	01	05	02	03	01	01	5. ظننت أنني
05	04	03	03	04	02	03	02	6. خابت آمالي
05	3	01	03	02	04	03	03	7. ضاعت أحلامي
32	31	14	26	23	23	12	11	مج
175								

3.2. الاختلاف الفكري والقيمي: لقد تعارف وسط علماء الاجتماع أن مصدر السلوك الإنساني في المواقف الاجتماعية باختلاف أنماطها يعود بالدرجة الأولى إلى التراكم القيمي والفكري الذي يخترنه الفرد في وعيه والذي كونه نتيجة ارتباطه بواقع اجتماعي معين تتمطت فيه أساليب التنشئة الاجتماعية فيه، مما أدى إلى تمييط تفاعل الفرد مع موجوداته الاجتماعية المختلفة والعديدة، حيث أن ذاك التراكم يعد القوة الفاعلة في بلورة سلوك الفرد في مختلف المواقف التفاعلية الاجتماعية، من هذا المنطلق تم البحث عن مدلولات الاختلاف القيمي والفكري التي تم الإدلاء بها من طرف مفردات حالات الاستقصاء الميداني للدراسة، والتي تم ترتيبها في الجدول رقم (..04..).

تبعاً للجدول أدناه فقد تكررت العبارات الدالة على الاختلاف الفكري بين الزوج والزوجة وفي مواقف حوارية متباينة عديدة بمعدل تكراري يقدر بـ 99 مرة تتوزع بتفاوت بين وحدات حالات الاستقصاء الميداني، إذ أكثر العبارات تكراراً تلك الدالة على استعمال أحد الأزواج أو الزوجات " الطريقة الاستفزازية في الحوار "، إذ المرمى من استعمال تلك الطريقة على نحو عام في الحوار الزوجي إثارة الطرف الآخر وإزعاجه سواء بغرض حث الغير فيه للشعور باللذة الزوجية من خلال تحريك الاهتمام^(*) نحوه حتى وإن كان هذا الاهتمام كاذباً

(*) : لدى الزوجة نموذجين من الاهتمام أولها نابع من ذاتها نحو الزوج وهذا النمط من الاهتمام حقيقي لأنه يظهر في جل المواقف التفاعلية الزوجية وفي أبسط صور التفاعل كالانتظار إلى حين الأكل معاً، تأخير فترات النوم = إلى حين الاطمئنان على بعضهم... الخ، بينما النموذج الثاني وهو النابع من ذات المرأة نحو ذاتها لكن تعتبر تلك الذات الزوج

وغير حقيقي، إذ أن الغرض منه في العموم هو لفت انتباه الطرف الآخر ليس حبا فيه أو في الوجود المشترك معه، بل دفعه للقيام بما يريده أو لا يريده، وهذا ما أكدته الإدلاءات التي قدمتها الزوجة في الحالة الثانية "... في الأيام القليلة التي يكون فيها زوجي في البيت أشعر أنه يتحرش بي لفظياً فيقول (أمي قالت، أختي قالت،...) وهو يعلم أن أمه لا تأتي في أوقات غيابه إلى البيت... هو يقول ذلك لكي يستفزني، لأنه يعلم أنهم لم يفعلوا الخير معي ولا لأبنائي عندما كنت بحاجة لمساعدتهم، كما أنه يعلم كذلك أنه ليس لي وقت للانشغال بهذه الأمور... العمل يأخذ وقتي كله...لذا فإن الأيام القليلة التي يكون فيها موجود بالبيت تكون ثقيلة على نفسي... " (*)، وهذا يعني أن اقتراب الزوج منها والتفاعل معها والاحتكاك بها يولد عندها الارتباك في التفكير والتوازن الانفعالي.

الجدول رقم (..04..)

الألفاظ الدالة على الاختلاف الفكري بين الأزواج

المقابلة								العبارات الدالة على السلبية
8	7	6	5	4	3	2	1	
03	04	04	03	01	04	02	//	1. له (ها) طريقة في الحديث غير مستقرة
03	05	05	01	01	05	01	03	2. أسلوبه (ها) في مناقشة غير لبق
01	02	02	//	//	01	//	//	3. أفكاره (ها) متضاربة
01	03	04	02	04	02	05	05	4. طريقة (ها) الرد في الحوار استفزازية
03	04	05	//	//	04	//	03	5. أسلوبه (ها) في الاعتراض غير مقنعة
06	//	05	//	//	02	05	//	6. طريقته (ها) في اللباس غير مقبولة
02	02	03	01	01	01	04	//	7. طريقته (ها) في الأكل غير منظمة
03	01	03	//	//	//	04	//	8. طريقته (ها) في النوم مزعجة
01	02	03	//	//	01	05	//	9. طريقته (ها) في الجلوس عشوائية
23	23	34	07	07	20	26	11	مج
151								

والقضية ذاتها بالنسبة لجميع حالات الاستقصاء الميداني في هذه الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن قضية الاختلاف القيمي والفكري تفرز النفور من الآخر وعدم الرغبة في

من العوامل التي تحقق بها الذات مثله مثل بقية المكتسبات، وهذا النمط من الاهتمام ليس حقيقي والحال نفسه بالنسبة للزوج اتجاه زوجته.

(*) : المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

مجالسته، ويعزز هذه الأخيرة بما يقوله الزوج في الحالة الثالثة "...أنا زوجها وأتقزز من حديث معها لأنها إن بدأت في الحديث تجدها لا تتنقي كلامها ولا طريقة الكلام أصلاً، بعض الأحيان تجعل الجميع يتغامز عليها وهذا الموقف يستصغرنى.. لقد طلبت منها مراراً أن تكون لبقة في الكلام، سلسة في التعامل مع الغير، لكن لا فائدة من الكلام...وهي تر ملاحظاتي تلك أنني أهينها وأنني أقلل من احترامي لها، لكن احترام الغير لها هو من احترامهم لي كذلك...يقال أن الغريب الذي يعيش بعيد عن أهله...لا بل الغريب هو الذي لا يجد من يحاوره في أبسط الأشياء في هذه الدنيا...تخيلي أن الإنسان جالس وسط جمهور من الناس أهله ويتحدث مع نفسه... بما يشعر وهل يبقى يحبهم أو حتى يلبي جميع طلباتهم؟ وإن استطاع... " (*)، إن اغتراب الزوج أو الزوجة في أسرته يجعله فاقد القدرة على العطاء بمحبة وود بمعنى آخر وفي سياقه السوسيولوجي يكون سلوك الدور عند الفاعل مرتبك ومضطرب وبالتالي غير فعال في كل الجوانب.

أن الظهور أمام الناس يعكس صورة الزوج *le couple* ومدى التجانس والتناغم الذي يتخلله والذي يبدأ من التناغم الفكري، حيث أن بين الزوج والزوجة في الحالة الثالثة فجوة فكرية كبيرة، إذ هو على درجة معرفية وتعليمية كبيرة عكسها تماماً، وهذا يقود إلى عدم التفاهم وانقطاع سيرورة التواصل التي تقود إلى حتمية التبادل الفكري، وفي هذا المقام تقول الزوجة في ذات الحالة "...زوجي إذا كثير النقاش والجدل حول الأخبار التي تقدم في القنوات المختلفة وأنا أضيق من الحديث فيها لأنني لا أجد ما أقوله له وهو لا يفهمني، كثير الإلحاح كما أنه كثير التوتر مني...الله غالب، ليس لي ثقافة واسعة ولا أفهم في هذه الأمور...لا أشعر بالحرج لأنها تعدتني الأمور... لأن زوجي واصل تعلمه وأنا لم أتلق أي تعليم، إذ أنني تكفلت بتربية أبنائه والقيام بأشغال أسرته..." (**)، من هنا يمكن القول أن أثار الاختلاف الفكري يشغل الزوج كما يشغل الزوجة لأنهما يدركان أثره على سلوكياتهم اتجاه بعضهم البعض، إذ يقلل من موضوعات تواصلهم هذا الأخير الذي يؤثر بدوره على مدى تقاربهم ومن ثمة فهم كل واحد منهم الآخر، كذلك محاولات الأزواج في أخذ زوجة ثانية تكرر أكثر من مرة كما أنه تكرر أكثر من مرة أخذ عشيقة بالتأكيد من الأزواج والزوجات معاً في سياق الحوار الذي أجريته مع الحالات العينة الاستقصائية.

(*) : المقابلة رقم 06 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(**) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

الجدول رقم (..05..)

الألفاظ الدالة على محاولات أو رغبتهم في إعادة الزواج أو الطلاق

المقابلة								العبارات الدالة على السلبية
1	2	3	4	5	6	7	8	
//	05	//	02	//	07	//	07	1. رغبتم بالزواج مرة أخرى
//	01	02	//	02	//	//	02	2. رغبتم بالطلاق لكن
04	07	05	//	02	07	05	//	3. تمنيت الموت لأرتاح لكن
04	03	06	04	03	08	05	08	4. لمعنى حياة الفرد منا
08	16	13	06	07	22	10	17	مج
99								

لقد ترتب عن تحليل تلك المقابلات الجدول أعلاه، الذي يوضح مدى رغبة كل طرف في التخلص من ارتباطاته العلائقية بالطرف الآخر، حيث بين ذات الجدول أن الزوج أكثر الأفراد يأسا في الوجود المشترك غير المريح، غير المشبع وغير المرضي، ومن ثمة رغبته في التخلص عالية في الحالة الثالثة تقدر بـ 22 تكرار ويليها بمعدلات تكرارية متقاربة الأزواج في الحالتين الأولى والرابعة والزوجة في الحالة الثانية لدرجة أنهم تمنوا الموت على البقاء في علاقة مع الطرف الآخر، وهذا يشير إلى أن النسق الزواجي فقد القدرة على تأدية وظائفه الأساسية بالنسبة للزوج والزوجة معا لأن الحالات المتبقية لم تكن في وضعية أفضل من تلك السالفة الذكر، وهذا بالتأكيد من الجدول وتوفراً لما أدل به الزوج في الحالة الرابعة "...صحيح عندما يكون الرجل منا صغير السن يرغب بالزواج، المهم أنه يجلب عنده امرأة ليعيش معها ويشعر برجلته وشبابه، لكن المهم أنه ينتقي امرأة يتفاهم معها ولها لغة حوار تشبهه..."(*)، وهنا يتبين أن الفرق بين مستويي للأزواج *Les époux* أو الزوجات *Les épouses* الفكري يجعل لغة الحوار (*) شبه مفقودة أو مرهقة لأحد الطرفين، لكن المهم في هذه القضية أنه رغم هذا الاختلاف الفكري الفج عمقاً وأثراً في السلوكات والتعاملات بين الطرفين على نحو مباشر وغير مباشر، الاغتراب الذي ترتب عن ذلك الوضع الذي يعيشه كل الأزواج *les couples*

(*) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(**) : لأن الزواج لا يقف مداه الوظيفي عند حد دور الإنفاق المادي والمعايشة الجنسية لأن هذه وظائف كلية تتحقق من خلال أدوار جزئية تتجسد أولها في المؤسسة الحقيقية، الترفيه الواعي المشترك المتبادل، التخفيف ضغط الظروف الحياتية اليومية عن الطرفين، وذلك من خلال مؤشرات أكثر تجزئي تبدأ بالحوار والكلام اللبق اللطيف وفي هذا السياق يقول الإسلام الكلمة الطيبة صدقة، وتكون تلك الكلمة أكثر تأثير في النسق الزواجي لأنه مبني على كلمة.

في حالات الاستقصاء الميداني للدراسة، إلا أن الطلاق كان أكثر العبارات قلة تواتراً، إذ تكرر بمعدل 07 مرات في مجمل المقابلات التي أجريت مع أفراد الحالات أزواج وزوجات رغم أن رغبتهم في الفناء تكررت 30 مرة وفقد الأهمية والمعنى في البقاء تكررت بمعدل 41 مرة والسبب يعود إلى المعيار القيمي ووطأته في الوعي الفرد الجزائري.

الجدول رقم (..06..)

الألفاظ الدالة على غياب الاختلاف القيمي بين الزوجين

المقابلة								العبارات الدالة على السلبية
8	7	6	5	4	3	2	1	
01	03	01	02	01	01	03	02	1. كلنا من بلد واحد والعقلية واحدة
03	02	04	04	03	03	02	03	2. الدين هو الذي يضمن الحق
04	02	04	02	03	03	02	03	3. هذا هو القدر (المكتوب)
01	03	02	02	02	01	03	02	4. لنا عرب مثل بعض
09	10	11	10	09	08	10	10	مـجـ
77								

تبعاً لما قدمته المقابلات التي أجريت مع حالات الاستقصاء الميداني والتي تم تحليلها ضمنياً جزئياً وتم ترتيبها في الجدول رقم (06)، الذي يحمل كما يؤكد على غياب الألفاظ الدالة على الاختلاف القيمي بين الزوجين، فإنه غاب التدليل على الاختلاف القيمي بين الأزواج والزوجات، حيث أنه وردت 77 عبارة دالة على التقارب القيمي في الأزواج *les couples*، بعضها دال على القيم العربية وأخرى على القيم الجزائرية والنمط الأخير يتجسد في القيم الإسلامية، هذه الأخيرة التي أخذت معدل تكراري $23+24=47$ في مقابل النموذجين القيميّين التي أخذت معدل تكراري على التوالي 16 و14، والميزة البارزة هنا أن كل من الأزواج *Les époux* أو الزوجات *Les épouses* يرون أن الدين عزز وجود ذاته في علاقته بالآخر، حيث أنه ألزوم الزوج بتقدير الزوجة واحترامها حتى وإن لم يكن بينهما مودة ومحبة لقوله جلا وعلا "قَأْسِكُوهُ نَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَوَّوْهُ نَّ بِمَعْرُوفٍ" [القرآن الكريم، سور البقرة، الآية: 231]، وهنا تشعر الزوجة بالأمان لأن قوة القهر للرجل قوية، ومن ناحية أخرى بالنسبة للأزواج فإنه الله جلى وعلى قال في محكم تنزيله وقوله الحق "انكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وإن خفت أن تعدلوا فواحدة" [القرآن الكريم، السورة النساء الآية 3]، وهنا قد يستشعر الرجل بالحرية نتيجة امتلاكه معيار الحركة الاختيارية المفتوح أمامه ومعزز بالقوة الإلهية في مقابل إلزامه بالإحسان للزوجة وإن غابت العواطف والتوافق معاً واهتز

الشعور بالاستقرار عنده، وبناءاً عليه، فإن التوافق القيمي الموجود في ثنائيا ملمح الأزواج *les couples* والمتغلغل في المواقف التفاعلية الزوجية لم يقدر على منح هؤلاء الأزواج والزوجات القدر الكافي من الاستقرار والتوافق الزوجيين، كما لم يشبعهم الكثير من الحاجات الضرورية للوجود المشترك الذي يفرز الاعتماد المتبادل.

4.2. الطلاق العاطفي (الوجداني): إن الزوج الزوجي *Le couple conjugal* ليس

ككل ثنائي من الثنائيات البشرية التي تحيي في جماعات في ملامحه لأن درجة القرب بين الطرفين أكبر وأعمق مما تبدو عليه للوهلة الأولى، ومن ثمة فإن متطلبات التقارب أكثر تنوع ولجاجة؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن فقدان أي من تلك المتطلبات يجعل النسق في حالة اهتزاز واضطراب تجعل بدورها أحد الزوجين أو كلاهما يفقد الثقة في الطرف الآخر ويفقد الألفة، نتيجة استشعار أحدهما أو كلاهما بقلّة الأمان والاهتمام الحقيقي، وهذا الوضع يدرج ضمن مؤشر الطلاق العاطفي بين الزوجين، ولأجل لتدليل على وجود هذا الوضع في ثنائيا المواقف التفاعلية الزوجية لحالات الاستقصاء الميداني لهذه الدراسة أو غباره، تم تنظيم الجدول أدناه رقم (07) والذال على تواتر بعض الألفاظ الدالة على فقد العواطف الايجابية بين الزوجين نحو الطرفين، فترتب الجدول الآتي:

انطلاقاً من معطيات المدونة في الجدول رقم (07)، يتبين أن المحدد النظري المتمثل في العاطفة الزوجية بالنسبة للحالات الأربع التي خضعت للاستقصاء الميداني غائبة أي يوجد ما يعرف بالطلاق العاطفي بدرجة عالية التواتر وعلى نحو واضح جداً، حيث تكررت العبارات الدالة على فقد العواطف الايجابية بين الأزواج والزوجات في تلك الحالات بمعدل تكراري إجمالي يقدر بـ 183 مرة توزعت بتفاوت على العبارات وكذا الحالات، حيث أخذت العبارة « تمنيت لو لم أتزوجه (ها) » التواتر الأكبر تردداً يقدر بـ 45 مرة، أي فيما يقارب 1/4 من المجموع الإجمالي والسبب أن كل من الأزواج *Les époux* أو الزوجات *Les épouses* لا يستشعر بالاهتمام من الطرف الآخر، إضافة أنه لا يشعر أن وجوده في النسق الزوجي له معنى وما يعزز هذا الأخير تواتر العبارة الثانية الموالية القائلة « لا يهمني وجوده (ها) لكن... » الذي قدر بـ 34 مرة، بما أنه لوجود سبب ما كأن يكون بحاجتها أو أنه لا يمكنه الزواج مرة أخرى لعائق مادي أو اجتماعي في حالة الزوج، أو أنها مرتبطة بالزوج عن طريق الأطفال أو أنها كبرت أو أن لم يعد لها مكان في أسرتها الأصلية بعد الزواج... في حالة الزوجة، مما جعلهما يبقيان معا في النسق، رغم أن كلا من فئة الأزواج *Les époux* وفئة

الزوجات *Les épouses* ليسا على توافق نفسي واجتماعي مع الطرف الآخر، أما العبارة التي أخذت المرتبة الثالثة بتكرار مقارب لسابقتها أي العبارة « لا أحبه إنما... » تكررت بمعدل 32 مرة، قد يربط الملاحظ تلك المعطيات بالعمر الزواجي، إذ أنه متعارف في علم الاجتماع الزواج والأسرة أن العشرة الطويلة العمر قد تجعل العواطف الزوجية باردة عندما يكبر الزوجين أو أحدهما نتيجة تضائل قدراتهم على العطاء المتبادل، لكن الملاحظ في الجدول أن أكبر تواتر حدث في الحالتين الثانية والرابعة بالتكرارات المئوية على الترتيب 33 و 30 مرة إذ يتباين عمر الزواجي عند كليهما على نحو كبير، إضافة إلى نمط الاختيار مختلف، قد يكون علاقة الزوجة بالزوج الدموية إذ في الحالتين المرأة غريبة عن الرجل ولا علاقة دموية بينهما، لكن عند هذه النقطة تتدخل الحالة الثالثة رغم أن العمر الزواجي ذاته تقريباً مع الحالة الرابعة إضافة إلى وجود قرابة دموية بين الزوج والزوجة مع وجود تواتر تكراري لتلك العبارات يقدر 26 مرة، دون التغاضي عن الحالات المتبقية، هذا يعني أن وجود العلاقة الوجدانية الزوجية أو غيابها لا يعود إلى وجود القرابة الدموية أو إلى طول المدة العمرية الزوجية؛ ، لكن السؤال المهم في هذا المقام مؤداه هل أن غياب هذا المفاعل قد يعيق السيرورة السلوكية للأدوار الزوجية؟

الجدول رقم (..07..)

الألفاظ الدالة على فقد العواطف الايجابية نحو كل طرف

المقابلة								العبارات الدالة على السلبية
8	7	6	5	4	3	2	1	
07	06	07	04	02	07	07	05	1. تمنيت لو لم أتزوجه (ها)
06	04	05	02	02	05	05	03	2. لا أحبه (ها) إنما...
05	03	04	03	03	04	02	03	3. أب (أم) الأولاد فقط
01	05	//	02	01	06	//	01	4. أستأنس بوجود أبنائي فقط
07	07	05	//	//	06	06	03	5. لا يهمني وجوده (ها) لكن...
04	05	05	04	//	05	04	02	6. أنساه (ها) في بعض الأحيان

30	30	26	15	08	33	24	12	مج
183								

توافقاً ومعطيات الجدول رقم (07)، فقد أدل الزوج في الحالة الأولى من خلال المقابلة نصف المقتنة بأنه "...أنا رجل أمضي مدة طويلة وأنا وسط الرجل المجندين في العسكرية، لما أعود إلى البيت لا أجد اهتمام ولا حنان يعبر عن الترحيب... والمعاملة جافة (ناشفة)، أكيد أفهم أنه لا وجود لي في قلبها ولا وجود لعاطفة نحوي، مهما كان فالرجل منا يحس بهذه الأمور، لكن هي تعيش معي لأنني زوجها فقط... كيف يمكن أن أكون معها؟..."^(*)، وبالتالي فإنه تلك المؤشرات السالبة الذكر من دلائل غياب العاطفة بين الزوجين، ولقضية الأهم أن الإحساس بوجود العاطفة الزوجية الايجابية أو غيابها متبادل دون حوار، هذا يعني أنه بين غياب العاطفة الايجابية بين الزوجين وحضورها دلائل سلوكية ليس بالضرورة وجود الدلائل اللفظية، إذ هذه الأخيرة تعتبر منشطات أو مفاعلات العلاقة الزوجية، وفي ذات السياق قالت الزوجة في الحالة الثالثة "...إن الأزواج الجزائريون لا يبادلون الحديث مع نسائهم إلا في الأمور التي تخص البيت، أما الأمور العاطفية فهي هامشية إن وجدت أو غير موجودة إطلاقاً... أتذكر مرة أني سألته «زوجي» هل تحبني؟ فأجاب بغلظة شديدة، قسوة وبرود، ولو كنت أحبك هل أحملك على ظهري وأمشي بك؟ ثم سكت فترة وقال هذا كله من المسلسلات التي تتفرجون عليها، هل هذا حب؟ نحن مع بعض كال ثور المربوط في الساقية، نعمل نأكل وننام حتى التتزه غير موجود، لا أتذكر أني خرجت معه منذ أن جئت إلى بيته، ما عدا الذهاب للطبيب أو زيارة عائلية... حتى هذه راحت لما كبر أبنائي الذكور «سكنت المرأة برهنة ثم عاودت الحديث» الرجل الذي يستعر كلام من زوجته، لباسها، مشيتها... هل يحبها؟... طبعاً لا، لكن هو ملزم ببقائها معه... لم يعد له خيار، علق «حصل» هنا معي مثلي...^(*)، إن شعور الزوجين؛ كما هو الحال في الحالة الثالثة؛ بحتمية البقاء المشترك الفاقد لدلالات الشراكة الحقيقية يلغي بالضرورة ملامح العاطفة الزوجية الايجابية حتى وإن وجدت من قبل الزواج، لأن الوجود المشترك يعزز العاطفة الايجابية المتبادلة، كما أن هذه الأخيرة يتطلب الوجود المشترك غير المشروط كما أنها غير مقرون بملامح الطرفين الطرفين أو غير المسئول عليها، تأكيداً لما قدمناه المبحوثين في الحالتين السابقتين، فإن الزوج في الحالة الثانية يرى أنه "...امرأة دخلت داري

(*) : المقابلة رقم 04 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(*) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

رغمًا عني، طردتها كم من مرة من يوم الدخلة، كان من المفروض أنها تذهب إلى أهلها، لكن هي أخذت برأي أختها... يقول النسوة؛ سواء أم أو زوجة أو غيرها؛ عندما تكبر المرأة مع الرجل يحبها الحقيقة هو لا يحبها بل يتعود عليها ويصبح وجودها أمر واقع مفروض، ليس إلا... هذا الواقع لا يعطي فرصة للرجل أنه يعيش سعيداً مرتاحاً، بل يعيش ميتاً سئم «كره» الحياة، وقد حلاوتها... أي حب تتكلمين عنه أنت؟... منذ أن دخلت هي البيت وأنا ميت، الحق رغبت بالزواج كم من مرة لأعيش فترة قصيرة سعيد قبل أن أموت، ولو يوم واحد، لكن رغم أنني أعلم أنها لا تراني سوء أب للأولاد ومصدر للخبز إلا أنها تحالفت مع أختها ووفوا بوجه زواجي، والدليل على ذلك أنه قد تمر ثلاث أيام أو أربع لا تكلمني ولا أكلامها منذ أن تزوجت...» (**)، انطلاقاً، من الفقرة التي قدمتها وحدة الدراسة التابعة للحالة الثاني أبرزت درجة الإحباط النفسي والافتقار الاجتماعي للمؤانسة، رغم أنه متزوج من حوالي أربعة وعشرون (24) سنة أو أكثر، وهي المفردة التي حصلت على تواتر تكراري يقدر بـ 24 تكراراً للمفردات الدالة على غياب أو فقد وجود العاطفة الزوجية، حيث أخذت العبارة الأولى « تمنيت لو لم أتزوجه (ها) » سبع (07) تكرارات بينما العبارة الخامسة « لا يهمني وجوده (ها) لكن... » أخذت ست (06) تكرارات، أما الترتيب الثالث أخذته العبارة الثانية « لا أحبه (ها) إنما... » بخمس (05) تكرارات، هذا يعني عبارات إن الرفض عند الزوج اتجاه الطرف الآخر عالية التواتر.

وبناءً على ما تم طرحه من المعالجة الكمية والكيفية عن طريق أسلوب تحليل المضمون، فإنه يمكن القول أن الأزواج *Les époux* أو الزوجات *Les épouses* في حالات الاستقصاء الميداني للدراسة على درجة عالية من الطلاق العاطفي، لكن السؤال المهم هاهنا هل أن الوضعية العاطفية الوجدانية السلبية القائمة بين الزوجين تفرز مدى سلوكي سلبي أبعد وأعمق مما قد يبدو للوهلة الأولى، كما أن تلك السلبية تجاوزت في مداها إلى مستوى تقليل من القدرة على العطاء المادي، إن لم يكن الإحجام الكلي، والشئ ذاته بالنسبة لبقية الأبعاد الحياتية، لأن الإحجام ليس واعي وغير مدرك بل هو سلوك ناتج عن تقارنية أجريت بين نمط العطاء المقدم من طرفه ومعدله؛ من جهة ومن أخرى؛ نمط العطاء المقدم من طرف الآخر ومعدله، لكن في بعض الأحيان الإحجام يكون واعي ومتعمد من طرف الأزواج أو الزوجات، وهنا الوضع السلوكي الزواجي يكون أكثر تردي، لكن السؤال المهم في هذا المقام مضمونه

(**) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

التالي هل الصورة العاطفية الزوجية المتردية التي تبينت من خلال ما طرحه السالف، لم تؤثر على أنسنة الزوجي في علاقتهم ببعض؟

5.2. نقص الاحترام والتقدير المتبادلين: يعتبر مؤشري الاحترام وتقدير بين فردين أو أكثر من المعايير التي من خلالها يتم الحكم على سلوك الطرفين أنه يخذ الطرف الآخر وجوده، مراميه... الخ أي كينونته في حساب ومن ثمة أخذ ارتياحه أو جزعه في الحساب، وبالتالي العمل؛ من خلال سلوك الدور الزوجي؛ على ارتياحه أو توتره سبيل تفاعل معه واحتكاكه به، لذا فإن هذا المشروع حاول رصد بعض العبارات التي ترددت مراراً في المقابلات التي أجريت مع الأزواج والزوجات حالات الاستقصاء الميداني لأن تغلغل معياري التقدير والاحترام شريطة أن يكونا متبادلين بين الزوجين وأن يتخللان في ثنايا المواقف التفاعلية الزوجية يعني أن الجو التفاعلي الزوجي سير في الاتجاه الموجب المرغوب فيه من طرف الزوجين معاً أو الاتجاه المعاكس ومن ثمة فهو مرفوض من الطرفين معاً .

انطلاقاً من استخدام التحليل الضمني لبعض المقطعات التي سجلت في المقابلات التي أجريت مع مفردات الحالات الأربع موضوع الدراسة وفي سياق البحث عن موطن تدني أو ارتفاع الاحترام والتقدير بين الأزواج والزوجات والاستدلال عليه من خلال بعض العبارات التي كانت أكثر تواتراً في مضمونات المقابلة التي دارت مع أولئك المبحوثين، ومن ثمة تم بناء الجدول أعلاه رقم (8)، الذي حمل 157 عبارة تدل على وجود سلبية في المؤشر، بينما يوضح ذات الجدول كذلك أنه توجد عبارة وحيدة تدل على الإيجابية ذات المؤشر أي وجود درجة إيجابية أو إيجابية أو مرتفعة نوعاً ما من الاحترام والتقدير بين الزوج والزوجة في المواقف التفاعلية الزوجية تتمثل وفق الجدول رقم (8) في العبارة رقم 7 القائلة " أحقق له (ها) كل ما تريده (ها) " التي قد تكررت في المقابلات رقم 3 و 5 و 7 مرة واحدة فقط، بينما المقابلة رقم 6 تكررت فيها تلك العبارة ثلاث مرات فقط وهذا قد يدل على أن الاحترام والتقدير لا يزال موجود بين الزوجين رغم أنه ضعيف جداً بالقدر الذي يعادل ضعف الاهتمام والعاطفة الزوجية توافقاً والتحليلات السابقة وقد يرجع السبب إلى وطأة القيم الاجتماعية في توجيه سلوكياتهم الزوجية وبلورة تفكيرهم بعض الشيء؛ بالتحديد القيم الدينية الإسلامية؛ هذه الأخيرة التي تضع المعالم التعامل الإنساني والزوجي لكل الزوجة والزوجة على حد سواء، وفي هذا السياق كثيراً ما ترددت عبارات " يرضي ربي " أو " على وجه ربي " أو " يوجد حساب في الآخرة " وما إلى ذلك من العبارات.

الجدول رقم (..08..)

الألفاظ الدالة على معدل الاحترام والتقدير المتبادلين

المقابلة								العبارات الدالة على السلبية
8	7	6	5	4	3	2	1	
05	04	01	02	01	02	03	01	1. أصرخ عليه (ها) أمام الأطفال
03	04	0	04	03	0	04	03	2. أذكر عيوبه (ها) أمام أهلها
04	03	02	05	04	02	03	02	3. أصرخ عليه (ها) أمام أهلي
05	04	01	02	02	03	04	03	4. أشتمه (ها) في غيابه وحضوره
04	02	03	02	03	02	04	02	5. لا أشاور في القضايا المشتركة
03	0	0	02	01	0	03	02	6. أعارضه (ها) في الرأي بقصد
0	01	03	01	0	01	0	0	7. أحقق له (ها) كل ما تريده (ها)
04	03	03	01	01	01	05	03	8. لا أرد علي الفور عندما يناديني
04	03	0	02	01	0	03	01	9. أعانده (ها) بقصد
32	24	13	21	16	14	29	17	مج
157								

أما بالنسبة للصورة الأكثر إلحاحاً وجودياً في الواقع التفاعلي الزوجي لمجتمع الدراسة تتمثل في وجود 157 عبارة تدل على وجود سلبية في تفاعلية سلبية ناتجة عن فقد درجة كبيرة من الاحترام والتقدير الزوجيين، حيث تقول الزوجة في الحالة الثالثة " عندما أكون متخاصمة معه لبد من وجود شخص أشكو له ظلمه لي وأثناء الحديث ودون قصد مني أذكر عيوبه دون شعور مني أمام أخواته، وفي بعض الأحيان عندما نتحدث عن الرجل كثير الصمت أو العنيد (الذي يأخذ برأيه فقط) أو المتسبب أو المفرط في التساهل، الاستهتار... أو الذي يوصف بالديوث (كما قالتها بالعامية) أضرب لهم مثلاً بزوجي والله دون قصد لأن فيه كل هذه الصفات، ولا أقصد التجريح أو الإهانة... المرأة يجب أن تحترم زوجها في كل وقت (موقف اجتماعي)، لكن في بعض الأحيان يفلت لسان الإنسان ويقول بعض الكلمات التي لا يجب أن يقال للزوج أو يقوم بأفعال لا تليق بالزوجة خاصة... لكن عندما أتشاجر معه لا يهمني أن كان أمام أخواته، أما أبناءه... أما أمي أو أخواتي أصرخ عليه لأن الأمر يتعلق بالدفاع عن نفسي وعن حقوقي التي لم يمنعه حتى والده < رحمه الله >

في إعطاءها لي رغم أنه كثيراً ما حدثه في ذلك خلسة...^(*)، ومرجعية الزوج السلوكية في هذه الحالة أن رفض الزوجة كان وما يزال جملة وتفصيلاً رغم العمر الزوجي الطويل، وفي ذات السياق يقول الزوج مؤكداً للرفض ومؤيداً لوجهة نظر زوجته السلوكية المتبادلة " عندما تكون الزوجة عنيدة (رأس خشن) ما ينفع معها أي شيء، كيف يكون للواحد منا (جمهور الأزواج) أن يشاورها أو يأخذ برأيها في الأمور الحساسة المتعلقة بالأولاد ودراساتهم أو البيت واحتياجاته الأساسية كالنفقة أو زواج الأبناء... لأنها في بعض الأحيان تدبر وعندما لا يصيب تدبيرها تدور علي ولا تقول حتى (أني لا أعرف)... عندما أعود إلى البيت تعب ومرهق أناديها أف مرة ولا ترد علي وكأنني كلب ينبح وإن تكلمت، ترسل لي أحد البنات تسألني ماذا أريد?... لدرجة أنني تعففت مؤخراً عن مناداتها وأطلب مباشرة من البنات الأكل أو تحضير أغراض الحمام أو في بعض الأوقات أجلب من الخزانة ما أريد لتغيير ثيابي... في البداية سئمت هذا الوضع من هذا السلوك من هذا التعامل أما الآن لم أعد أبالي بأي ردة فعل من طرفها فقد أصبحت لا أحدها إلا في العام مرة ولا أرد عليها وإن طلبت مني شيئاً لا أرد عليها بالكلام وإن وجب تلبية ما طلبت أرسلته لها عن طريق البنات... لأن الحديث معها في غالب الأحيان يؤدي إلى الشجار وأنا لا ينقصني التعب...^(*)، من هنا يتبين أن الزوج لا يقلل احترام زوجته لكن أسلوبه السلوكي هو طريقة لتفادي الشجار والصراخ وتعكر الجو الأسري، والدال على ذلك أن المقابلة معه طرحت فقط 10 عبارات دالة على تنديني مستوى الاحترام.

أما بالنسبة للحالة الاستقصائية الأولى فإن الزوجة تقول إن في حالة تتميز باللاكتراث واللامبالاة " ... كل الأهل يعرفون زوجي بأنه قليل الكلام والكثرة الصمت، القسوة (بيس)، لا يدبر عليه أحد ولا يدبر على أحد، منعزل عن كل العائلة وهذا انعكس على أنا فلم أعد أتردد على أحد حتى في بعض المناسبات المهمة في العائلة الكبيرة، إذا وصف زوجي عند أهله أو أهلي - على اعتبار الزوجين من بنو عمومة - بتلك الصفات لن يغير شيء من قيمته عند العائلة (*La grand famille*) إذا سواء قلت عنه أنه كذا وكذا أو لم أقل شيء الأمر سواء ولا يمكنني تغطية الشمس بالغريال... أنا لا أشتمه إطلاقاً لكن بعض الأحيان أصفه بصاحب الرأس اليباس أو السميكة (خشين) دون وعي حين أريد إقناعه بشيء ما أو

(*) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 06 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

بعض الأحيان عندما يتوسطني الأبناء في أمر ما ويلحون أقول لهم دون وعي كذلك تعرفون أباكم لا يفهم" (**)، الملاحظ هنا أن الزوجة ليس لها معيار للحديث عن الزوج أو الحديث معه وهذا يخلق مما قد يخلق النفور عند الطرف الآخر والذي قد يفزر نفس الشيء وهذا ما أكدته الزوجة في ذات الحالة بقوله " إن كانت المرأة لا تحتشم ولا تحترم الرجل (الزوج) وتحدث معه بطريقة تهينه وتحط من كرامته كيف يمكن له أن يشاركها في أمور الحياة؟ وكيف له أن يغازلها؟ وكيف له أن يمدحها ويثني عليها؟ من أين تأتيه القدرة في مجالستها ومناقشتها؟، هذه الأمور (السلوكيات الزوجية) تأتي بالعشرة الطيبة، المريحة واللسان الحلو... في بعض الأحيان قد أناديهـا مئات المرات ولا ترد علي فما أجد نفسي إلا وأنا أسبها (يا رأس الحمار) أو عندما يأتي والدها قبل موته وأناديهـا مرات كذلك فلا ترد علي فأقول لوالدها ابنتك لا تفهم (دماغها خشن) فيرد علي ويقول (مهمتك تكسيره؟)... بعض الأحيان بدل ما تقول للأولاد أبوكم يشقى ويتعب لأجلكم فلا تتعبوه أثر تقول لهم إنه كذا وكذا (ويعني الشتم هنا) فماذا تتصورين أني أفعل أصرخ عليها طبعاً وأمامهم لأجل تتوقف عن هذا السلوك وقد أشتمها أمامهم كذلك إن تمادت ونكرت ما تفعل...لم أعد قادر علي محادثتها في أي موضوع وهذا منذ زمن بعيد، الكلام أصبح بيننا في أضيق حدود ممكنة، ولأني أعلم أن معظم الكلام وإن كان في أتفه الأمور يتحول إلى شجار بكل الوسائل أحاول أن لا أرد عليها حتى عندما تتأديني وإن كانت أمامي ... " (*) من خلال القراءة الصحيحة لمضمون الفقرة تبين أن الزوج يعمل على تحقيق هدفين أساسيين أولهم؛ وهو الأهم وفق تصور الزوجة ذاته؛ أنه يعاقب زوجته من خلال معاملته لها بالمثل والثاني تفادي الصدمات معها لجعل الجو الأسري في حالة من الهدوء وإن كان ذاك الهدوء غير صحيح وبالتالي الوضع التفاعلي الأسري غير مريح.

بينما تري الزوجة في الحالة الرابعة " ... أن يصرخ زوجي علي بإستمرار بسبب ودون سبب أمام الأولاد يستفزني لدرجة أنني في بعض المرات أقول أي شيء المهم أني أرد عليه ولو بالشتم الإيحائي (كما أنت)، المرأة تحب أن يكون الزوج حنون طيب لطيف...الخ ليس لأتفه سبب لستم أو لأتفه يصفع ويشتم وخاصة وأن الدنيا مليئة بالعراقيل في كل شيء...عندما تزورني أخته وتبدأ في اللوم لماذا لا تزوريني وأنا وحدي ليس لدي لا الهرج

(**) : المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

ولا المرج أجبها دون وعي مني ودون قصد أخوك عنيد ولا يتركني أفتح الباب لا يرحم أحد ومن ثمة فيه وفيه وفيه، إلى أين أرفع شحنة الغضب التي خزنتها لأشهر أو لأيام ... خلال هذه الفترة التي أحمل فيها غضبي في صدري لو ذبحني لا أرد عليه لو نادني 1000 مرة... هو لا يستسمح أحد حتى أبناء أخذوا هذا السلوك عنه... لأنني لو أرد عليه سندخل في شجار آخر... صدقيني لقد تعبت من هذا العيش لأنني لم أعد أشعر أنني حية إلا من خلال الأكل والشرب ولو أشعر مرة أنني متزوجة وأني كونت بيت مستقل لأرتاح...^(*)، مما صرحت به الزوجة في المقابلة وتوافقا مع ما رصده الجدول أعلاه؛ الذي يدل على أن ذكرت 23 عبارة تقلل من احترام زوجها في مقابل عبارة واحد فقط؛ يتبين أن حلقة الاحترام الزوجة لزوجها ضاعت لدرجة أنها لم تعد تستشعر في ثانيا الجو الزوجي بالمريح وبقاؤها مع الزوج قد يكون لأجل الأبناء فقط، كما أنها كبرت في السن بالتالي لم يعد لها مكان إلا بيتها، وفي ذات الوضعية التفاعلية يؤكد الزوج في ذات الحالة، إذ أنه ذكر عبارات الاحترام بمعدل 34 مرة في مقابل صفر عبارة دالة على الاحترام من خلال ما قدمه حول هذا المؤشر بقوله "... حينما تعند (تخشن رأسها) لا ينفع صراخ ولا شتم لمئات المرات في تليين قرارها وإن كان فيه خسائر جمة ... إنما الصراخ أو الشتم أو حتى السب والإهانة هي وسيلة للتعبير عن رفضي فقط لا تأثر فيها لأنني أعلم أنها ترفض أي شيء مني ولو كان العسل... ماذا تضن أنني أفعل وأنا أعلم أنها لا تحترمني... مهما كان الرجل فإن المرأة (زوجة) مجبرة تحترمني بالعرف أو بالشريعة...^(*)، ومدلول كلمة " تحترمني " يتجسد في معاني الخضوع له والاستجابة لكل طلباته دون احتجاج أو معارضة أو حتى مناقشة، لكن هذه الأخيرة لا يمكن أن تصدر عن إنسان طبيعي وسوي إضافة إلى أنها حقوق للزوجة على الحياة المشتركة بينما إذا صاحب تلك المعاني الوقاحة في التعبير والسلوك معاً، وعليه فإن المواقف التفاعلية الزوجية في هذه الحالة عادة ما تفرز تمادي أحد الزوجين لفظياً للخروج عن المعايير القيمة التي تضبط السلوك اللفظي والفعلي للزوجين معاً .

انطلاقاً من التحليلات السالفة التقديم ذات التغذية الرجعية السوسولوجية، يمكن القول إن دلالات وجود مؤشرات الاحترام الزوجي ضعيفة الوجود في الحالات المدروسة سواء عن

(**) : المقابلة رقم 07 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

وعي أو دونه، لكن الأخيرة أكثر وطأة وإلحاحاً من الأولى نتيجة رفض الرجل الجزائري تمرد المرأة على الواقع الجزائري ذا الطابع الذكوري الغالب.

3. قراءة استقصائية لوظائف النسق الزواجي الجزائري

من خلال المعالجة السالفة الطرح، تبين أن الواقع التفاعلي الزواجي للحالات الأربع موضوع الاستقصاء الميداني للدراسة السوسيولوجية الجارية، فقد أحتوى الكثير من المواقف زواجية الحاوي الكثير من الترسبات والمضامين التفاعلية السلبية تأخذ أحد الطبائع إما رفض التام للواقع الزواجي رفضاً صريحاً معلناً عنه دون مبالياً بالنتائج الممكن الوقوع فيها كالتعنيف الجسدي، المعنوي..؛ من جهة ومن جهة أخرى؛ رفضاً ضمناً يتجسد في اللامبالاة لدرجات التعب العضلي، النفسي والوجداني الذي قد يقع فيه الطرق المقابل.

عموماً الأسباب التي أدت إلى تشكل مواقف زواجية على هذه الشكالة الحاملة لذاك النمط من التفاعلات الزوجية، تتباين بين الحالات الأربع موضوع الاستقصاء الميداني في هذه الدراسة السوسيولوجية إلا أنها تدور في ذات الفلك والمتمثل في الخلل الوظيفي أو السلوك الأدائي للدور الزواجي، لذا فقد ظهر الكثير من المشكلات زواجية في عمق الحياة الزوجية *La vie de couple*، ومن ثمة فقد أصبح لازماً تقديم معالجة تفصيلية لجملة الوظائف

الزواجية التي فقدت في ثنايا تفاعلات النسق الزواجي ليس بالنسبة للزوج كطرف يتميز بالخشونة ويبحث عن الرقة والحنان وليس بالنسبة للزوجة كطرف تبحث عن الاستقرار والأمان بل للطرفين معاً .

1.3. الاستقلال المكاني للزوج *le couple*: من خلال القراءة التاريخية للحالات

الزواجية موضوع الاستقصاء الميداني من زاوية(*) لتاريخ الحالة في المعالجات السابقة، ولقد تبين أن تلك الأخيرة كثيراً ما عانت من فقدان الشعور بالاستقلال المكاني الذي كثيراً ما ترتب عنه تدخلات من كل الأطراف ذات العلاقة بالزوج أو الزوجة في سيرورة التفاعلات الاعتيادية ومن كل نمط بين الزوجين سواء للتوفيق بينهما على نحو غير سليم يزيد من سد قنوات الاتصال بينهما وتلاشي الرموز لفترة طويلة أو بغرض تغليب طرف تفاعلي على آخر نتيجة وجود فلسفة حياتية(*) معينة تسيطر على الجماعة الأسرية على نحو عام والنسق الزواجي بصفة خاصة.

من هنا يمكن القول، إن اللاستقلال المكاني للزوجين يسبب التشويش على التواصل وتبادل المعارف حول الذاتين ومنطق التفكير، وفي هذا السياق، تؤكد الحالات المستقصاة الأربع من خلال بعض المقتطفات في المقابلات على نفس الفكرة مؤداها أن كل طرف في الزوج الزواجي *Le couple marital* يستشعر الغربة في علاقته بالآخر، حيث يقول الزوج "... أحتار في غالب الأحيان كيف تفكر زوجتي؟ وكيف تقدر الأمور المتعلقة بالدار (تدبير قضايا وشؤون البيت والأولاد)؟..."(**) وهذا يعني أن الزوج في هذه الحالة لا يعرف منطق تفكير زوجته ولا رؤيتها للموجودات المكونة للبيئة الأسرية وبالتالي لا يمكنه فإنه غير قادر إلى حد ما توقع بسلوكات زوجته وتصرفاتها، والقضية ذاتها بالنسبة للحالة الخامسة، حيث تؤكد الزوجة بقولها "أنا متأكدة أن الزوجي لا يفكر أصلاً عندما يتكلم أو يناقش أي قضية،

(*) :توافقاً والمنهج المستخدم في الاستقصاء والمتمثل في دراسة الحالة على اعتبار أنه منهج مكون من مرحلتين أساسيتين الأولى تاريخ الحالة والثانية التاريخ الشخصي للحالة، وفي هذا المقام أستخدم تاريخ الحالة من خلال عدة مقابلات مفتوحة مبنية على سؤال واحد مفتوح مؤداه كيف وجدت الحالة؟، ولقد أجريت تلك المقابلات مع عدد من الأفراد مختلفي الموقع بالنسبة للزوج والزوجة، وذات الشيء بالنسبة لباقي الوظائف في هذا المبحث..

(*) : يسود المجتمع الجزائري فلسفة تفاعلية تنافسية بين الجنسين في ثنايا الأسرة الجزائرية بما فيه النسق الزواجي، حيث أن كل من الطرفين يرمي من خلال تفاعلاته إلى تغليب وجوده بكل مكوناته ومعطياته على الطرف الآخر.

(**) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

لأنه كثير الشتم وكثير السب في كلامه... لا أعلم أن كان على هذا الشكل منذ الأول...
"(***)"، وهذا يعني أن الزوجة لم تتعود بعد على طباع الزوج، ونمط تفكيره، رغم أن العمر
الزواجي بينهما قد تجاوز العشريون (20) سنة.

إن السبب في وجود ذلك الوضع الزواجي قد يكون؛ بدرجة لا يستهان بها؛ عدم توافر
مكان مستقل وخاص بهم، خاصة في البدايات الأولى لوجودهما، يضمن للزوجين درجة
مقبولة من الاحتكاك المناسب والضروري للوجود المشترك على جميع المستويات وخلال
رقعة مكانية مرضية دون حذر أو خوف من وقع مواقف حرج، ويؤكد ذلك الزوج في ذات
الحالة بقوله " لا أتذكر أنني جلست مع زوجتي منذ أن جمعنا الله وتسامرنا على إنفراد في
دعابة ومرح، في البداية كان بعدي عن البيت هو السبب ثم أهلي وأخيراً الأولاد لأنه كانت
لدينا غرفة واحدة ننام كلنا فيها "(*)، ويقصد في ذلك زوجته وأبناءه، وهذا يعني أن إمكانيات
التواصل كانت قليلة وحول موضوعات أسرية وليست زواجية حميمية حتى العلاقة الجنسية
الحميمية تتم خلصة وفي لحظات نوم الأبناء وفي حذر من استيقاظهم؛ هذا من ناحية ومن
أخرى؛ أن ذاك الوضع التفاعلي الضعيف والشحيح الموضوعات أفرز عدم قابلية الزوجة
لبعض معطيات الزوج والحكم عليه ببعض السمات، قد لا تكون موجودة فيه أصلاً والعكس
ذاته، وهذا ما أحاعت به الزوجة في الحالة الثانية من خلال ما أدلت به في المقابلة قائلة "
..إن زوجي لا يفكر إطلاقاً في أسرته، ولا أعلم فيما يفكر؟ ..و لما يعمل أساساً؟ فهو
يخزن الأجر، كما أنه لا يسأل عن أفراد أسرته... تزوج لماذا؟ ... لا أعلم..."(**)، لكن
الزوجة لم تحاول فهم سلوك الزوج على نحو عام مهما كان سياقها، وهنا المعضلة الحقيقية.

خلاصة لما تم تقديمه يمكن القول أن قضية الاستقلال المكاني فقدت منذ وجود
الحالات الأربع ومن ثمة فإنها لم يحظ الأزواج *Les couples maritaux* بفرصة التعرف

(***) : المقابلة رقم 07 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(**) : المقابلة رقم 04 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

العميق والصحيح على ذوات الطرف الآخر وبالتالي فإنه من المتوقع أن توقعاتهما بسلوكات وحاجات بعضهما البعض ينتابها الإيهام والتشويش.

2.3. الشعور بالأمن الاقتصادي للزوج *le couple*: في كثير من الزيجات الجزائرية

كغيرها من المجتمعات المعاصرة^(***)، التي تميزت بسيطرة المعطى المادي على تفكير الفرد بإخلاف جنسهم رجل أو امرأة، سلوكاته وأهدافه وكل قضايا الوجودية الأساسية الهامشية بما فيه الزواج، حيث أنه كثيراً من الرجال والنساء عند ما يبحث عن شريكه يربطه باقتداره المادي، والغرض إما الرغبة في إشباع الكثير من الحاجات الضرورية ولما الارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال إشباع الحاجات وتنميتها، لكن فقد تلك الغاية جزئياً أو كلياً يفرز اللاشعور بالأمان الاقتصادي، هذا يعني أن هذا الأخير، يشير إلى فقد القدرة الاشباعية لكثير للحاجات التي يصنفها في سلم حاجاته بأنها ضرورية، ويزداد الشعور بالأمان الاقتصادي عندما يلاحظ الطرف المتضرر^(*) أن كينونته الاجتماعية لا تتأثر لها في النسق الزواجي.

بناءً على ما ورد في المعالجات السالفة التقديم المبحث أعلاه، يتضح أن الحالات الاستقصائية الأربع تعاني من فقد الشعور بالأمان (الأمان) الاقتصادي ليس عند الزوجات فقط بل عند الأزواج كذلك، لكن كل حالة وكل طرف في كل حالة له أسبابه الخاصة، التي تتبلور فقط معطيات الحالة ذاتها، لكن هذه الأخيرة قد تتشابه في بعضها وقد تختلف في البعض الآخر، حيث أن ثلاث حالات من بين الأربع في هذه الدراسة الزوجات لسن عاملات ولا ليس لهن أجر لهن دخل مادي من أي نوع أو مصدر يعتمدن عليه في قضاء حوائجهن إذا امتنع الزوج على القيام بما يجب عليه مادياً، إضافة إلى أن الأزواج لم يخصص لهن دخل^(**) خاص بهن ولقضاء حاجاتهن الخاصة دون الطلب المتكرر والذي

(***): التي تميزت بكثرة الأزمات، كثر البطالة، ارتفاع سن العنوسة، ارتفاع المهور... الخ بالنسبة للرجل مثله مثل المرأة؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن حب الذات ومصالحها وأهدافها طغى على مثيلاتها بالنسبة للجماعة.

(*) : والضرر هنا المادي إضافة إلى الضرر المعنوي والمتمثل في عدم المساندة في الخطط الموضوعة للأسرة ومبنية على المعطى المادي، تلك النماذج من الضرر التي قد يقع على الزوج كما قد يقع على الزوجة من الطرف المقابل له، قد يكون دون وعي ولا قصد، ويكون الضرر أكثر وطأة عندما يكون الوضع قصدياً مستهدفاً من الطرف الآخر.

(**): إن هذه الطريقة غير متداولة في الأسرة الجزائرية المعاصرة، مما يجعل المرأة تشعر أنها عالة على الزوج؛ من ناحية ومن أخرى؛ لا يوقر ولا تحترم عملها داخل البيت رغم أنه أهم من عملها خارج البيت لأنها تكون الرجل الذي سيفكر، ويدع ويعمل ويخلص لكل الموجودات الاجتماعية بما فيها المرأة وعملها داخل البيت.

يتخلله الإلحاح والإعلان عن الحاجة وهذا ما أكدته أحد المستجوبات في حالة الدراسة "... لكل النساء حاجات كثيرة مهما كانت مأكثة في البيت فهي تريد أن تذهب للحمام، للحلاقة، تغيير الثياب الداخلي... ولو مرة في الشهر... بالنسبة للمرأة هي أمور تشعرها بالجمال والارتياح، بينما بالنسبة للرجل هذه الأمور تافهة وتبذير للمال، لدرجة أنني أتمنى لو أشحت ولا أطلب منه، وعندما تكبر قلبك (تفكير) أشعر أنني أتذلل ولم تكن الأشياء التي سأشتريها ضرورية لتحتيت عنها لدرجة لم أعد أطلب شيء منذ مدة، لكن أتدبر أمري من مصروف البيت... " (***)، هذا يعني الزوجة ترى وجودها في النسق الزواجي وقيامها بجملة الأدوار الزوجية والأسرية الأخرى آلية لتذليلها وتحقيرها مما انتقل هذا الإحساس إلى تلك الأدوار في حد ذاتها، وبذلك اعتبرت القيام بها على النحو المرضي للطرف المقابل نوع من الخضوع والانهاضية وبالتالي قد يكون تماطلها في القيام بها طريقة دفاعية لعدم حصول ذاك الطرف على اشباعاته.

وفي السياق الدلالي ذاته، تؤكد الزوجة في حالة أخرى قائلة " المرأة تتزوج لرتاح لا لأجل تتعذب وتهان... الواحدة منا لكي تطلب من الرجل (الزوج) شيء ما وخاصة الدراهم تحسب حساب الكلام وتفكر فيه ألف مرة، كما تفكر في رده، رغم أننا نعمل في البيت كالحيوان دون توقف، ودون أدنى ثناء أو إطراء أو حتى كلمة شكر" (*)، الحقيقة أن فكرة شكر الزوج لزوجته أو العكس غير متوفرة البتة في ثنايا التفاعلات الزوجية وكأن القضية إجبارية من وجهة نظر الطرف المقابل له، حتى الحالة الوحيدة التي فيها الزوجة عاملة ولها أجر تنفق به على ذاتها وأسرته، فإن تفتقد للشعور بالأمان الاقتصادي لكن ليس لحاجة بل للشعور بالاهتمام والعناية بمعنى أن دلالة إنفاق الزوج عليها تتجاوز الحاجة المادية لتصل إلى الحاجة الوجدانية، إذ تقر الزوجة ذات الحالة التفاعلية أنه " منذ أن تزوجت لم يقدم لي رجلي (زوجي) هدية، حتى أنه لم يشتري لي أي شيء خاص بي من ثياب داخلي أو خارجي بمناسبة أو دونها؛ رغم أننا لم نبلغ العشرين سنة زواج أين يمل كل منا من الآخر؛ ولو كان رخيص الثمن... لكن لما أقدم ملاحظة له من باب التلميح عن هذا الأمر، يقول لي لو أنك لا تعمل أشتري لك كل شيء تريده... الحقيقة أنني أعلم أنه مجرد كلام ليس إلا، لذا أحمد ربي أنني أنفق على نفسي، أنا لست محتاجة لأي شيء، لكن المرأة منا لما تتزوج

(***) : المقابلة رقم 07 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

تريد أن ترى اهتمام الزوج في أي شيء ولو كان متوفر عندها بكثرة...^(**)، وذات الرصد لذات القضية أي اللامان الاقتصادي موجودة كذلك عند الأزواج وبنفس الحدة، إن لم يكن أكثر، حيث يرى الأزواج في الحالات المستقصاة ميدانياً أنهم لم يحققوا الكثير؛ تقريباً بنفس العبارات الدالة على ذات الوضع؛ من الإشباعات المادية أو المبنية أساساً على الركيزة أو المعطى الاقتصادية أو المادي، إذ تؤكد تلك الوضعية الزوج في لحالة الأولى قائلاً " رغم أن الرجل منا يعمل دون توقف كأني أحاول أن ألبي جل حاجات أفراد الأسرة، لا أحد يقول له بارك الله فيك أو يعطيك الصحة... في المقابل أنه في النادر جداً ما يشتري لنفسه شيء ما وللضرورة القصوى، تقوم الحرب ولا تقعد ... من طرف زوجتي وكأنها ترفض أن ترى على شيء جميل أو جديد، وإن مدحتني أحد البنات قول لم يعد شاباً لكي يلبس ويضبط (يعدل) نفسه...^(*)، مما سبق يتضح أن الزوجة تغار من (ليس على) الزوج ولا تحب أن يبدو بمظهر المتأنق لأنه (جميل المظهر) يجلب النساء إليه، وهذا صحيح في عدد من مرة حاول الزواج مرة أخرى، لكن محاولاته باءت بالفشل لأن الزوجة تستعين بأخواتها (تحالف نسوي) في إبطال المشروع.

3.3. الشعور بالاستئناس للزوج le couple: إن الزواج يصبح ضرورة عند مرحلة

عمرية معينة من مراحل النمو الاجتماعي للفرد؛ حسب الوسط وجماعته التي ينمو فيها الفرد (رجل أو امرأة) ونمط الأفكار الذي يحول له؛ وذلك ليس فقط لحاجة المرأة لإنفاق والرجل لتأمين قضاء الحاجات الأساسية البيولوجية، بل لأن هناك حاجات أخرى تتطوي تحت زمرة الحاجات الاجتماعية والتي تعكسها مقولة ابن خلدون مفادها أن الإنسان اجتماعي بطبعه وهذه الاجتماعية تتجسد في إحلال الشعور بالاستئناس بوجود الطرف الآخر وبكل مكوناته ومعطياته النفسية والاجتماعية والوجدانية، من خلال التجاور المكاني والتفاعل الايجابي المرضي لطرفي التفاعل، لكن ما تم رصد كنتائج متعلقة بهذه القضية الجزئية يتبين أن الحالات الأربع المستقصاة تعاني من فقد الشعور بالاستئناس الحقيقي التفاعلي وليس المكاني فقط، حيث يقر الزوج في الحالة الثالثة "... يعود الواحد منا إلى البيت في آخر النهار ورغبته الوحيدة أنه يرتاح ويمحي هموم العمل وأتعبه، فيجد البيت يغلي بالهموم والمشاكل التي لا تنتهي من أين يحصل على الراحة حتى أنه لا يعرف ماذا

(**) : المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

يجري في البيت إن بقيه فيه نصف ساعة ولم يفقد عقله فهو في أحسن حال، وأول من يبدأ في خلق المشكلات عبارة تقولها الزوجة دائماً عند أول خطوة لي في البيت، هذا أنت فقط (برك)، وكأنها تنتظر أحد آخر، فتذهب لا ترجع حتى أنادي على القهوة أو الطعام مئات المرات وبعض الأحيان أغتسل وأهرب للشارع بما فيه المقهى والأصحاب...^(**)، بينما الزوجة لذات الحالة ترى أن الزوج في حالة من الراحة والتملص من مسؤولياته داخل البيت وكل الهموم "... النهار بطوله مع أصحابه في العمل مرتاحين يعبثون (يتمصخروا) والهم كله علينا في البيت ولما يعود للبيت لا يسأل حتى عما يجري في البيت وعند أول كلمة يخرج على الفور من البيت...^(*)، ويتكرر الوضع الزوجي نفسه يومياً بالنسبة لهذه الحالة، ومن ثمة يمكن القول أن الاستئناس الزوجي غائب بدرجة كبيرة.

وذات الفكرة تؤكد عليها الزوجة في الحالة الأولى "... رجلي (زوجي) يمضي النهار كله برفقة أصحابه في الدكان ضحكاً وهزلاً ومرحاً ولا يدرك أنني هنا في البيت أكاد أفطر من القلق والتعب... عندما يعود إلى البيت يطلب الطعام، لا يسأل عن البيت وعما يحدث فيه إلا أن أخبرته أنا بذلك عند عودته...^(**) وهنا نلاحظ أن الزوجة ليس لها فلسفة أو نمط تفكير يجعلها توقفت التدخل وسرد الأحداث، لا تنتظر فترة من الزمن إلى حين يرتاح الزوج من تعب النهار وتقريغ ذهنه من مشاكل العمل، وهذا ما يربك الزوج ويجعله يفر من البيت إلى فترات متأخرة من الليل، ويؤكد ذلك الزوج لنفس الحالة بعبارة أخرى قائلاً "... البيت كالسجن بالنسبة لي لا أجد فيه الراحة من مشاكل اليوم بل أجد فيه إلا الهم والتعب، لدرجة أنني أفكر أنني ارتكبت أكبر غلطة في حياتي أنني وافقت على الزواج...^(***)، لأن الشيء الذي لا يحقق المبتغى الذي وجد لأجله يفرز وجوده الشعور بالندم، هذا الأخير الذي يفرز بدوره الحواجز المعنوية قلة الحوار وكثرة الشجار... الخ، وذات الفكرة تقر بها زوجة أخرى والموجودة في الحالة الثانية من حالات الاستقصاء الميداني للدراسة قائلة أنه "... الواحدة منا تتزوج وكل أحلامها أن تشعر بالاستقرار والراحة وأن تعيش الحياة التي لم تعيشها وحرمت منها في بيت الوالد وكان أي واحدة منا تعارض سيرورة الحياة وضوابطها يقولن لها أي

^(**) : المقابلة رقم 06 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

^(*) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

^(**) : المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

^(***) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

النسوة أطلبي ريك تتزوجي وكل شيء سيزول ... وأن يكون زوجها سند لها لا يكون مصدر للتعيب... الحق أشعر أنني ارتكبت أكبر غلطة في حياتي بزواجي ... "(****)"، لأنها ترى أنها تقدم أكثر مما تأخذ وخاصة الاستقرار وراحة البال المستمد من الشعور بالاستئناس بالطرف المقابل الذي لا يفكر في شيء يتعلق بالأسرة.

4.3. الإشباع الجنسي: إن الوضعية الجنسية " المعاشرة " بالنسبة للحالات الأربع المستقصاة غير مرضية البتة بالنسبة للأزواج والزوجات سواء كانت العملية الجنسية ممارسة أو غير ذلك والأسباب تختلف بين الحالات نفسها، لكن المسببات المتعلقة بالحالات الأولى، الثالثة والرابعة تختلف عن الحالة الثانية، وبالتالي فإن الحالات المستقصاة قسمت من حيث مسببات الوضع إلى زمريتين.

بالنسبة للمجموعة أو الزمرة الأولى، فإن أغلب المسببات الواردة في الحوار تتمركز في أنه الممارسة بالنسبة للأزواج فقدت معناها وحلاوتها أو لذتها التي تضيء على الحياة الزوجية المشتركة درجة عالية من التقارب نتيجة المشكلات المتزايدة، المستمرة والمتنوعة، حيث أن شرارة الصراع الزوجي على أهبة الاستعداد في أي موقف تفاعلي ولأنه الأسباب تنتشط بقوة، مما يؤدي إلى وجود خصام بين الزوجين، الذي قد يدوم لأسابيع أو ربما لأشهر، وفي هذا السياق يقول الزوج مؤكداً أنه "... في الآونة الأخيرة ولمدة السنوات العشرة (10) تقريباً لم تعد بيننا معاشرة نتيجة الخصام المستمر ولفترات طويلة كونه الوضع السلمي المناسب في الدار لجميع الأطراف، وفي حالة غياب الخصام يحل محله الشجار... كيف تكون المعاشرة بيننا موجودة في الوقت الذي يكون فيه أحدهما لا يتحدث إلى الآخر، وذلك بعد شجار حاد ولمدة تتأرجح بين الشهر والشهر والنصف وإن تحدثنا معاً يكون الكلام محدود جداً مقتصر ماذا تحتاجي للبيت؟ خذ أو هات، لا أكثر ولا أقل، وفي غالب الأحيان يكون الأولاد هم وسيلة الاتصال بيننا... صدقي أو لا أنا كرهت هذا الجو وأريد أن أهرب من كل شيء... "(*)"، إذا من المنطقي إن عملية التواصل الجنسي غير موجودة أو متوقفة منذ فترة من الزمن عند الزوج *Le couple* في الحالة الأولى، لأن هذا النوع من التواصل قد يحتاج إلى درجة من الود والراحة النفسية.

(****) : المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 02 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

وفي موقف تحليلي ثاني ترصد نفس الصور التفاعلية من خلال ما نقلته الزوجة من معاني لفظية وإيمائية(*) التي بدت على وجهها أثناء المقابلة التي دارت معها، حيث قالت العبارات التالية "... كيف أعاشر رجل وأعطيه نفسي وأحاول تمتيعه ولراحتته في الوقت الذي لا يحدثني ولا يخاطبني ولا يخطأ في اسمي ... زد على ذلك عمري كله وأن أعاشره - أجانسه - ماذا نلت منه؟ ... عدا القسوة والخصام لأيام وبعض الأحيان لأشهر، حتى أنه توجد بعض الحاجات -نحن نساء ونفهم ماهي - أسرق منه المال لأشتريها دون أن أطلبها منه، أي تعيش الواحدة منا في ذل وهوان وقلة القيمة... إن الوضع هو ذاته إلى غاية الآن لا يكلمني فإن أراد شيء ما يرسل لي الأولاد... صدقي أنني هنا في البيت لأجل الأولاد وأنه ليس لدي مكان آخر أذهب إليه..."(**)، إن هذا الوضع الزوجي للزوج والزوجة معاً غير مقبول وغير صحيح وفق التشريع الإسلامي أنه حق لها وعليه العيش بسلام أو الفراق بسلام، لكن القضية متعلقة بالقدرة البشرية على التفاعل وتبادل الاستجابات السلوكية والوجدانية؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ متعلقة بالموجهات الثقافية القيمية الجزائرية للسلوك الإنساني، هذه الأخيرة التي وبالتالي تصبح القضية الفاعلية هنا قضية إشباع الطرف الآخر فيما يبحث عنه عند الأول، أما بالنسبة للزمرة الثانية، فإن الوضع يخلف نوعاً ما حيث أن الغياب الطويل للزوج والكلي ولو لفظياً جعل الزوجة تعتمد على نفسها في جميع القضايا الأسرية، وكأنها أرملة " ...لم يعد رجلي -زوجي- يعني شيء بالنسبة لي أكثر من أنه أبو الأولاد، لا أطلب منه شيء من أي نوع... حتى هذا الأمر لم يعد عنده معنى عندي معه ولا لذة ولا أفتقد وجوده، ربما في البداية كنت أشعر أنني خدعت نفسي لأنني تزوجت دون تفكير، لكن هو أمر ربي وتقديره، لذا فإنني استعوضت ربي في زوجي بأبنائي... الأمومة شيء عظيم وقوة غريبة تمنع المرأة منا قوة على تحمل كل الإهانات والتغريب من الزوج ولا تبالي بوجوده... هكذا حصل لي أنا، لم أعد أكرث لوجوده أو غيابه... صدقي إذا قلت أن وجوده يزعجني وخاصة إذا طلب مني المعاشرة، لأنني أعلم أنني بلا قيمة عنده لا بقبل ولا بعد، إما رغبة عبارة كأني رجل أمامه امرأة وله الحق في ممارسة الجنس معها، وهذا

(*) : أثناء إجراء المقابلة بدت على الزوجة بعض ملامح التي توحى بنفورها من الزوج واشتمزازها منه وكأنها تشمت

رائحة غير مريحة أو مستنكرة.

(**) : المقابلة رقم 01 في الحالة الأولى للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

التفكير يجعلني أنفر من نفسي قبله هو...^(*)، وبما أن عملية الالتقاء الجنسي تتم دون رغبة من الزوجة وربما نفور في بعض الحالات، فإن الإحساس الذي يختلج الزوج أثناء الممارسة، قد يكون نفسه لأنه بالضرورة سوف يستشعر تلك اللارغبة عند الزوجة وذلك النفور، وهذا ما حدث للزوج في هاته الحالة المستقصاة معبراً عنها بقوله "...هذا الأمر يعني المعاشرة الزوجية - مشترك بين اثنين إن لم يرغب أحدهما به فإن الآخر لا يمكن إرغامه عليها، كما أنه في غالب الأحيان إذا تمكن الرجل من جلب المرأة إليه -استدرجها بالتودد - فإن العلاقة الجنسية تفقد حلاوتها ونكهتها، ويصبح الواحد منا؛ في كل هذه العبارات فإن الزوج يعبر عن ذاته؛ في حالة قلق وتوتر وينتظر الوقت الابتعاد عنه ...^(**)، ومن هنا فقد فقدت اللذة الجنسية، رغم أنها تباشر بين الزوجين مرة أو مرتين في الأيام المعدودة لوجوده؛ قد تتأرجح بين 10 عشرة إلى 15 خمسة عشرة يوماً؛ في البيت وبطلب منه.

ومن هنا يتضح أن ممارسة الجنس في حالات الدراسة فقدت لذتها التي تشعر الزوجين في كل حالة مدروسة الراحة والاستئناس، رغم أنها تباشر بين الزوجين لمرات قليلة والدليل وجود الأولاد في البيت.

5.3. الأمان العاطفي للزوج le couple : إن الاستقرار النفسية الاجتماعي عند الزوجين على حد السواء مبني أساساً على استئثار ود ومحبة الطرف الآخر له والذي تعني عنده عدم قابلية تغييره أو استئثار الأمان الوجداني أو العاطفي، المهم في حالات الاستقصاء الميداني لهذه الدراسة يتبين مما سبق أن هناك فقد قوي ومتغلغل في ذات الزوجات لاستئثارهن الأمان عاطفي اتجاه الأزواج، هذه الفئة الأخيرة التي فقدت ذات الشيء نتيجة تفاعلها مع الفئة الأولى، حيث أن كل مفردات الفئة الأولى غي حالة خوف من الاستبدال بزوجة أخرى، عدا الحالة الثانية، وهذا الوضع غير مريح من ناحية للزوج وأصبح كفكرة وفي بعض الحالات الاستقصاء هاجساً لا يفارق تفكيره، كما أنهتم ملاحظة إجماع ضمني على أن الحب قضية غير موجودة بين الأزواج في الجزائر لأن كل من المرأة والرجل الجزائريين يتحولون بتفكيرهم هم القضايا الوجدانية الخاصة إلى القضايا الوجدانية الأسرية والوالدية على الخصوص.

(*) : المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(**) : المقابلة رقم 04 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

إن رؤية الرجل الجزائري للقضايا العاطفية الوجدانية تختلف في وجوديتها برؤية المرأة الجزائرية بنفس لقضايا، وتبعاً لتلك الرؤية يتحدد اهتمامهم بها، وفي هذا السياق كانت ادلاءات الأزواج *Les couples* في الاستقصاء الميداني حيث قالت الزوجة في الحالة الرابعة "...رغم انه تعدى الخمسون (50) سنة حلمه الكبير الزواج مرة ثانية، لو كان عنده المال وقلة العيال لتزوج ورمى وراءه كل الأسرة... لأنه أناني ككل الرجال كما يقال يريد المال، الجمال والعيال، لا يرضى، كيف أحب رجل يهددني في كل لحظة بامرأة أخرى تحل محلي في بيتي... حتى وإن كان من باب الهزل مجرد أن الأمر يزعجني يجب تقاديه ليس الإصرار عليه، والحديث فيه كل وقت، لكن أنا أعلم أنه لا يجب إلا نفسه... أصلاً الحب غير موجود، بينما المصلحة صحيح موجودة..."^(*)، أما الزوج في ذات الحالة يرى أن "...الواحد منا لو يجد الحنان من الزوجة والعطف ليس التعالي، لماذا يبحث عنه عند غيرها، النساء كلهم مثل بعض؛ ويقصد هنا من الناحية الجنسية؛ لكن واحدة تشعر الرجل أنه كل شيء في حياتها وأخرى تحسسه أنه لا شيء في حياتها..."^(**)، إن ذاك الترامي يؤكد أن العواطف الإيجابية بين الزوجين مفقودة كلياً وربما يوجد النموذج السلبي لأن كل من الطرفين يرى أنه قدم الكثير من الأشياء العريضة والباهظة الثمن في الحياة الاجتماعية من أجل الطرف الآخر، في مقابل هذا الأخير لا يقدر بما قدم له، وبالتالي فإن عدم التقدير المتبادل يعبر عن اللامان وجداني، وذات الشيء بالنسبة للحالة الثالثة فإن الزوج يقول "...لا أقول أنني أحبها ولا أقول أنني لا أحبها إنها ابنة عمي أقدرها وأحترمها وأيضاً هي أم أولادي، لكن أنا رجل أريد العطف والحنان، أنني منذ كنت صغير كل أموري أعاني فيها، لم أجد حنان من أي طرف الكل يطلب لا أحد يسأل ماذا بك؟ ماذا تريد؟ هل أنت تعب؟ ... وفجأة تجد هذا الشيء عند امرأة أخرى قد تفهمك من لمح البصر، ألا تهرب إليها وإن كنت من كنت... بيني وبين زوجتي فجوة كبيرة جداً تفكر فقط في اللباس والذهب ومشكلات النساء وأنا أريد أن أعيش بسلام في بيتي ... رغم أنني حاولت آلاف المرات أن أقول لها أنني إنسان، ترد على كلنا بشر لسنا حيوانات..."^(*)، يتضح أن الزوج من النوع المسالم الودود وقد استشعر فراغ عاطفي كبير جداً ولمدة طويلة جداً لأنه تحمل عبء مسؤولية الأسرة الخاصة به والوالدية معاً، كما انه لم يعيش مرحلة المراهقة ولا حتى الشباب، ولما أسئلت الزوجة في

(*) : المقابلة رقم 07 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(**) : المقابلة رقم 08 في الحالة الرابعة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

(*) : المقابلة رقم 06 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

الحالة ذاتها عن الحب أجابت ونبراتهما شيء من السخرية واليأس "...هو حلم كل امرأة أن تتزوج الذي تحبه، لكن إن كان لا بحبك أو لا يراك أصلاً، أنا لما تزوجت كل بنات من سني حسدني على رجلي -زوجي- لأنه كان حنون بشكل غير عادي، كما أنني ضننت أنني سأعيش قصة حب خيالية، لكن وجدت أن الحياة شيء والقصص شيء آخر تماماً ... لم يكن قاسي لكن كان جد منشغل عني لدرجة الإهمال... المرأة لو تجد الرجل حنون ومتعاطف معها -سلوك الدور- لا أعتقد أنها تهرب منه بالعكس تضعه في عينيها الإثنين..."(**) وهذا الوضع أفرز عند الزوجة تشبع، خاصة ترى أن مصدر عدم تقديرها في بيت الوالد كونها أنثى وأنها ليست على استعداد للمعاناة في بيت زوجها لما عانتها في بيت الوالد من ضغط مونها أنثى؛ مثلها مثل كل أنثى في دوارهم؛ وهذا ما أدى بها إلى فقد الشعور بالأمان العاطفي اتجاه الزوج، أما الحالة ما قبل الأخيرة في الاستقصاء الميداني للدراسة فالوضع لا يختلف البتة عن سابقتها.

أما الزوجة في الحالة الثانية فإن الوضعية تختلف ضمناً وجوهرياً، حيث أنها ترى أن العواطف بين الزوج والزوجة عبارات قد يستغلها الأول ليقضي بها حاجة أو مصلحة ما أو يبتزها بها ومن ثمة السيطرة عليها والعكس ذاته وهذا ما أكدته في العبارات التالية قائلة "...جربت العواطف من قبل فوجدتها لعبة في يد الرجل لكي يسيطر بها على المرأة، وإن لم ينل منها شيء يذهب إلى غيرها، لذا لم أعد أهتم كثيراً لهذه الأمور، المهم أنا الآن متزوجة ولي أولاد ... الرجل لا يعني أكثر من كونه أب لأولادي، أحبني أم لم يحبني غير مهم، وإن تزوج بأخرى أو لم يتزوج فالأمر كذلك سواء ... "(***) بينما الزوج يرى أن العواطف بين الرجل والمرأة مهم جداً "... فهي التي تجعل صعوبات الحياة أخف، لكن لا يجد المرء دائماً السعادة والفرح وراحة البال ... الرجل يحب المرأة لأنها تعطيه الذرية والمرأة تحب الرجل لأنه يعطيها البيت والمال، وإن فقدت هذه ليس هناك محبة، وإن وجدت العشرة لأن هناك اعتبارات كثير..."(*)، يلاحظ أن الزوج *Le couple* في حالة إحباط وجداني، حيث أن كل من الزوجين متأكد أن الطرف الآخر لا يحبه وأنه مجبر على البقاء معه نتيجة وطأة المسؤولية على الطرفين، لأن الشخصية الجزائرية وفق دراسة أحمد بن نعمان تقر بهذه

(**) : المقابلة رقم 05 في الحالة الثالثة للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(***) : المقابلة رقم 03 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوجة.

(*) : المقابلة رقم 04 في الحالة الثانية للاستقصاء الميداني للدراسة أجريت مع الزوج.

السمة [أحمد بن نعمان، 1988، ص404] -المسؤولية المشتركة- وتأكيد عليها، بمعنى آخر أن الوعي الجمعي غالب الوجود على الوعي الفردي في الأسرة الجزائرية وبكثير، لكن الوتيرة التفاعلية هنا تستدعي درجة من الوعي الفردي الذي يحرك معطيات الآننا نحو الآخر في التفاعل الثنائي؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ أن وجود الآما الفرعي أو الوعي الفردي يحرض الغرائز التي تجذب كل طرف نحو الآخر.

من هنا فإن هذه المشكلات التي يعاني منها الواقع الزواجي الجزائري لها تأثيرها على التفاعل الزواجي وسلوكات الأزواج اتجاه بعضهم البعض مما يجعل معالة التبادلية في الإشباع الحاجات وتحقيق الأهداف على درجة عالية من الصعوبة.

الفصل السابع

النتائج العامة للاستقصاء والاقتراحات

تمهيد

1. قراءة استقصائية لعمليات الأدوار الزواجية

1.1. الدور الوجداني للزوجين

2.1. الدور النفسي للزوجين

3.1. الدور الجنسي للزوجين

4.1. الدور الاقتصادي للزوجين

2. نتائج الدراسة

1.2. النتيجة الأولى: إسهام التوقع للأدوار الزواجية في اللاتحديد للدور

2.2. النتيجة الثانية: لإسهام سلوك الأدوار الزواجية في اللاتحديد للدور

3.2. النتيجة العامة: هلامية الأدوار الزواجية في النسق الزواجي الجزائري

3. صعوبات الاستقصاء الميداني

1.3. صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع

2.3. صعوبات تتعلق بالمجال البشري

3.3. صعوبات تتعلق بالمنهج وأدوات جمع البيانات

4. التوصيات والاقتراحات

- 1.4. توصيات مرتبطة بالزوج *l'époux* ومكتسباته
- 2.4. توصيات مرتبطة بالزوجة *l'épouse* ومكتسباتها
- 3.4. توصيات مرتبطة بالزوج *le couple* وتفاعلاته

تمهيد

من منطلق حتمية المرحلة الثانية للتحليل السوسيولوجي والمتمثلة في تركيب التدرجي للمكونات المفاهيمية للقضية المحورية للبحث والتي جزئت وفق ثلاث مستويات تحليلية إلى المؤشرات الميدانية والمتمثلة في القيم الاجتماعية التي توجه التفكير والسلوك لدى الزوجين لأن التحليل في البحث مرتكز بدرجة كبيرة جداً على تحليل المضمون الكلي والجزئي كونه المناسب لطبيعة المادة المتحصل عليها عن طريق المقابلات نصف المقننة؛ من ناحية ومن أخرى؛ أنه مناسب لطبيعة الموضوع الشبكية التي استدعت استخدام منهج تحليل الدور؛ ومن ناحية ثالثة؛ الهدف المحدد في إشكالية الدراسة، ذاك الهدف الذي تطلب استعمال منهج دراسة الحالة، أما المستوى الثاني يتمثل في عمليات الأدوار الزوجية وهي أريه متداخلة التأثير والمتشابكة الوجود، وآخر مستوى يتمثل في المحددات النظرية المتمثلة في محدّداتي الدور الاجتماعي والمتمثلة في التوقع للدور وسلوك الدور، ومن هنا فإن الفصل السابق تضمن تحليلاً تفصيلياً لمعايير المؤشرات الميدانية للقضايا كمرحلة أولية لمرحلة تركيب أو بناء الموضوع، التي تؤهل البحث إلى الوصول إلى المرحلة النهائية للبحث والمتمثلة في حوصلة النتائج المتعلقة بعمليات الأدوار الزوجية على اعتبار أنها مؤشرات للقراءة الميدانية للبحث، ومن ثمة يمكن الوصول إلى النتائج المتعلقة بالقضيتين الجزئيتين للموضوع الكلي وهما التوقع للدور الزوجي على نحو عام وسلوك الدور الزوجي وفي النهاية تبلور النتيجة الأساسية المتعلقة بالفرضية الأساسية والأهم أنه أثناء عملية التحصيل

النتيجي Résultassions للانتقال لعملية تنظير النتائج المتعلقة بالفرضيات الجزئية والرئيسية للمشروع البحثي على اعتبار أنها أهم خطوة أو أرقى خطوة في البحث برمته.

1. قراءة استقصائية لعمليات الأدوار الزوجية الجزائرية

إن رصد النتائج المتعلقة بالمحددات النظرية والمتمثلة في توقع الدور وسلوك الدور الزوجي في سيرورة التفاعلات الحاصلة في ثنايا المواقف الزوجية للحالات المستقصاة ميدانياً يستوجب أولاً رصد النتائج المتعلقة بالمؤشرات الميدانية لكل عملية من عمليات الأدوار الزوجية للحالات المعالجة الميدانية السالفة الطرح الفصل الخامس، لكن بشيء من التوسع في المعالجة الميدانية مما يوحي للملاحظ للوهلة الأولى فوضى تتخلل الأفكار واللاتساق بين المعاني، لذا فإن هذا المبحث جاء لوضع تلك الأفكار المتناثرة في سياق مؤشرات واضحة ومتسق، ويعطي دلالة مفهومية معرفية علمية سليمة سهلة وسلسة لإستعاب تتماشى في سياق تركيبي للوصول لاحقاً إلى مستوى الفرضيات الجزئية الرئيسية للبحث.

من هذا المنطلق فقد تم تقسيم عناصر هذه الفكرة الجزئية إلى عمليات الأدوار الزوجية، وفيها سيتم مناقشة كل من توقع الدور وسلوك الدور لكل عملية من تلك العمليات الأربع؛ الدور النفسي، الدور الجنسي، الدور الوجداني وأخيراً الدور الاقتصادي؛ وذلك بالنسبة للحالات المستقصاة الأربع جملة دون الخوض في تفصيلات كل حالة على حدة، كما سبق التسبيق به في الفصل السابق، والغرض من هذه الطريقة في التركيب معرفة دلالة كل من التوقع الدور وسلوكه في تنشيط كل عملية من تلك العمليات على حدة.

1.1. الدور الوجداني للزوجين: *Le rôle affectif inter-conjoint* إن الدور

الوجداني أساس العميق جداً في جل التفاعلات الاجتماعية وعلى الخصوص الزوجية منها، نتيجة وجود البعد الجنسي على الخصوص، وعليه فإن الدور الوجداني يعطي خصوصية أكثر عمقاً في دفع كل من طرف النسق الزواجي إلى تعزيز دلالات تبادل المنافع عن رغبة، ودّ ومحبة، لذا في الغالب عندما يتقدم الرجل الجزائري لخطبة امرأة ما للزواج من ذات المجتمع^(*) أول ما تفكر فيه هذه الأخيرة وتطرح حوله الأسئلة سبب الطلب، وأهم إجابة قد تثير فضولها أو تتوقع أنها الإجابة الاحتمالية، مؤداها أن الخطيب أعجب بها؛ على اعتبار أن الإعجاب أولى مراحل وجود عاطفة المحبة الزوجية؛ كما أن المرأة عندما تصل إلى سن^(**) التفكير في الشريك ترغب أو تتوقع أن الزوج سيحبها ويدللها ويحنو عليها بدافع الرغبة في ذاتها، والأمر ليس متعلقاً بالنساء فقط لأنهن من الجنس اللطيف أو الرقيق، كذلك الرجل الجزائري له الكثير من الاعتبارات أو المعايير الاختيارية المعلن عنها مثل الحسب، التعلم، العمل، الغنى...، لكن المعايير غير المعلن عنها توجه تفكيره واختياره في خفاء لا يمكنه الإعلان عنها أو البوح بها إلا للشخص ذا ثقة كبيرة جداً لأنه يعتبرها من الخصوصيات الخاصة^(***) جداً قبل الزواج ومن البديهيّات بعده.

^(*) : إن المجتمع الحضري يعطي أفق احتمالي توقعي معلن عنه أو مصرح به واسع فيما يتعلق بالحياة الزوجية المشتركة وقضاياها من المجتمع الريفي والجماعات البسيطة أكثر من المركبة.

^(**) بمجموعاً في الحياة الواقعية الموضوعية يختلف هذا السن بين النساء حسب مرجعياتهن الخاصة المتعددة الأبعاد النفسية، المعرفية، الإدراكية...، وبالتالي فإن السن عندها يختلف بين المتمدرسات تدرساً بسيطاً أو ذوات التعليم العالي، واللواتي لم يخضعن إلى تدرس إطلاقاً

^(***) : حتى الوالدين لا يمكنهم البوح لكذا المرأة التي سيتزوجها إلا في القليل جداً وفي لحظات خاصة جداً، قد يبدو لهم ذلك جميعاً، لكن أن يبوح بها فالأمر في غاية الصعوبة عنده، وبعد الزواج قد يحب الرجل الجزائري زوجته؛ حباً حقيقياً وقوي أيضاً؛ كأى رجل

إن الحالات المستقصاة ميدانياً في هذه الدراسة السوسيولوجية بنت توقعاتها حول الطرف الآخر فيما يتعلق بالدور الوجداني *Le rôle affectif inter-conjoints* للأزواج *Les couples* ممزوجة بالرغبات وبعيدة عن الواقع الذي يعيش فيه كل واحد منهما، لكن بما أنهما لم يكونا على درجة كبيرة من الارتباط بتوقعاتهما الوجدانية بالطرف الآخر كانت لهم القبلية في قبول الطرف الآخر وهذا بحتمية القيم التي كانت سائدة في الوسط الاجتماعي الذي يعيشان فيه، مما جعل عدم تحول التوقع إلى سلوك؛ نتيجة وجود بعض المعوقات الاجتماعية القيمة كطريقة الاختيار الزواجي، أو الفجوة القيمة والثقافية الكبيرة أو التفاوت الاجتماعي الكبير...؛ الدور الوجداني والمتمثل في الغزل، التودد، التقبيل...، هذا يعني أن الدور الوجداني كتوقع كان موجود عند أفراد الحالات الجزائرية المستقصاة قبيل الزواج، لكن خمدت تلك التوقعات الذي شكلها حول علاقته الوجدانية مع الطرف الآخر فيما يتعلق بالحنان والرفقة والمحبة عندما دخلت كل الأطراف سيرورة التفاعلات الزوجية الحقيقية والواقعية، لأن وجود معطيات أو مكتسبات الطرف غير تلك التي كان الطرف الأول يتوقع وجودها كأن يجد التحفظ في التعبير، الخشونة في اللفظ والتعامل، القسوة في الملامح...، كما أن للواقع الفعلي به معطيات قد لا تمكن أحد الطرفين أو كلاهما من التودد والتغزل...، كأن يتصف الواقع بكثرة الانشغال، عدم الاستقلال المكاني... الخ، مما يجعل كل الأطراف الزوجية المتفاعلة ممسكةً أو حذرةً في تفاعلاتها الوجدانية وهذا ما حصل عند الحالات الأربع المستقصاة، وبالتالي اختلفت التوقعات السلوكية، والسبب في مخالفة التوقعات غياب المعرفة الصحيحة لكل من الزوجين عن بعضهما، لكن التوقع للسلوك قضية تتميز بقابلية التغير أو عدم التأثير المؤقت لأنه مرهون بالتفاعل الحقيقي^(*) واحتكاك المعطيات والمكتسبات الذاتية للطرف الآخر والمقصود به سلوك الدور.

في العالم لكن يعتبر أنها على علم وليس هناك داعي من الكلام والخوض فيه، رغم أن كل من الزوجين بحاجة إلى الحوار الوجداني لإنعاش أو تجديد أو غرزها في ذات الآخر أو إيجادها إن لم تكن موجودة.

(*) : في مؤلف للدكتور أحمد نعمان 1988، ذكر أهم الصفات الشخصية الجزائرية (نساء ورجال) من خلال دراسته السيكيو - أنثروبولوجية من خلال قراءته الضمنية التحليلية للقيم والحكم والأمثال الشعبية المتداولة بين أفراد المجتمع والمتواترة عبر الكثير من الأجيال، والتي عادة ما توجه السلوك في كل موقف تفاعلي، وفي هذا المقام التحليلي تتوافق السمة الشخصية " الواقعية وقابلية التكيف " [أحمد نعمان، 1988، ص 365 وص 370]، حيث أن الفرد الجزائري له قابلية على التكيف مع أصعب المواقف الاجتماعية والظروف الحياتية، إضافة إلى أنه واقعي ليس خيالي ولا مثالي في طلباته ومتطلبات حياته الاجتماعية والتفاعلية مع غير من الفاعلين في جماعته الاجتماعية.

وبناءً عليه، فإن عملية الدور الوجداني عند الأزواج *Les couples* الجزائريين مرهونة النتائج بسلوك الدور الوجداني في حد ذاته أكثر من توقع الدور، بناءً على ما تقدم من طرح تحليلي ضمني للمقابلات، يتبين أن سلوك الدور الوجداني في المواقف التفاعلية الزوجية للحالات المستقصاة غائباً كلياً بغياب مؤشرات الدلالة، كالغزل بين طرفي المواقف الزوجية، الشاء عند تقديم شيء ما، الإطراء على ما يحسن أحدهما من عمل...، رغم أن كل الأطراف التي أجري معها الاستقصاء الميداني تفتقد هذا السلوك وتبحث عنه في غير مكانه وبآلية غير الفاعلة كذلك مع الشخص غير المناسب، فالزوجة تستثمر محبة الأبناء معوضة بذلك محبة الزوج، بينما هذا الأخير يستثمر تلك المؤشرات في علاقات غير مقبولة

البداية	عدد	القيم الاجتماعية الدالة على الدور من خلال الصور
---------	-----	---

اجتماعياً... الخ، وبذلك فإن كل من الزوجين الجزائريين يرجو في صمت ورغبة كامنة إحلال تلك المؤشرات الدالة على محبة الزوجين في خضم التفاعلات الموقفية الزوجية الثنائية السارية في النسق الزواجي الجزائري.

الجدول رقم (09)

المدلولات السيميائية للدور الوجداني للزوجين

التحليلية		الصور	الاقترب الكبير	الابتسام	التأبط أو المس	الاحتضان	مسك اليد	النظر للأخر	مج
الحالات المستقصاة ميدانياً	01	1						*	4
		2	*					*	
		3							
		4		*					
	02	1	*		*		*		15
		2	*	*			*		
		3		*			*		
		4	*				*		
		5					*		
		6			*		*		
		7		*			*		
	03	1	*						1
	04	1	*					*	3
		2		*					
مج	14	صورة							
	23								

من خلال التحليل الآتي تريد الدراسة السوسيولوجية الآتية أن تؤكد على النتيجة الجزئية الموالية والمتوصل إليها عن طريق الإسقاط الجزئي المرحلي السابق حول قضية الدور الوجداني كونه عملية من عمليات الأدوار الزوجي، وذلك باستخدام أسلوب التحليل السيميائي للصور^(*) وما استنبطته من دلالات تتدرج ضمن الدور الوجداني للزوجين

(*) : وقد قدر عددها بأربعة عشرة (14) صوراً فقط، بحيث أن هذه الصور هي الوحيدة المتوفرة لدى الحالات المستقصاة والتي وجد فيها الزوجين معاً سواء منفردين وهي قليلة جداً ماعدا الحالة الثانية أو برفقة أحد الأبناء، المهم أن عدم وقرة الصور له ثلاث قراءات أولها أن الزوج *Le couple* استبقاء ذكرى لوجودها المشترك في مرحلة عمرية ليس له أهمية بمقدار عدم اهتمامهما بالحياة المشتركة ذاتها، أما القراءة الثانية مفادها أن أخذ صورة هي آخر حاجاتهم أو أنها لم تدرج أصلا في سلم الحاجات لأنهم لم يتحركوا في فيه لإشباع حاجاتهم، أما القراءة الثالثة والأخيرة مؤداها أن القيم الاجتماعية تمنعهم من أخذ صورة بمفردهما لأن وجود معايير الحياء والحشمة... الخ في القيم الاجتماعية الجزائرية قوية على الفرد أكثر

الجزائريين بمركبيه توقع الدور وسلوك الدور والسابق عرضه لعينة الصور الخاصة بالحالات المستقصاة ميدانياً والمجدولة في البيان أعلاه رقم (09)، حيث يدل ذلك الجدول على وجود بعض المؤشرات السيميائية الدالة على ضعف أداء الدور الوجداني للزوجين لتلك الحالات المستقصاة ميدانياً، حيث ثبت ذلك الجدول أن الصور تكشف عن درجة واضحة من البرود الوجداني الزوجين اتجاه بعضهما البعض، إذ أنه من بين ستة (06) قيم وهي اقتراب الزوجين من بعضهما، ابتسام أحدهما للآخر، تأبط أحدهما للآخر أو لمس يده أو كتفه، احتضان أحدهما للآخر، مسك المتبادل لليد وأخيراً النظر أحدهما للآخر قد تظهر على 14 صور معاً وهذا يعني انه قد يظهر في الجدول ما يعادل $\text{س} = 14 \times 6 = 84$ تكرار أو أدنى بقليل لأنها قضايا تأتي بعفوية لأن القيمة الحسابية س تمثل نتيجة قوة الميل أو قوة التجاذب بين طرفي الزوج *Le couple* هذا يعني أنه كلما تناقصت القيمة الحسابية س كلما كشف ذلك عن تدني قوة الميل والتجاذب في الحالات المستقصاة ميدانياً والتي تعادل وفق الجدول رقم 10 القيمة الحسابية $\text{مج} = 23$ ، لكن بالرجوع إلى ما احتواه الجدول أعلاه رقم 10 من معطيات، يتبين إن $\text{مج} = 23 > \text{س}$ أي فيما يعادل $\text{مج} = 1/4 \text{ س}$ وهذه القيمة تشير على أن التجاذب الزوجي والميل الزوجي على المستوى الوجداني ضعيف عند الحالات المستقصاة على مستوى الدور الوجداني المتبادل، والمهم أن قيمة الاحتضان مفقودة كلياً في الصور المتوفرة للحالات، أما بقية القيم تكررهما أقل من نصف حجم عينة الصور، ما عدا قيمة النظر قد يكون متبادل وقد لا يكون كذلك.

سبق عرضه يمكن القول، أن الدور الوجداني في الواقع الزوجي الجزائري في رؤيته جملة وتفصيلاً غائباً على نحو ملحوظ جداً، لأنه توجد بنية قيمية ثقافية اجتماعية مسبقة ومتداولة بين أفراد المجتمع الجزائري - رجال مثل النساء - تؤكد على أن هذا الأخير ليس له ذرة مشاعر رومانسية في حياته يكتفينا أو يرتجيبها من الطرف الآخر لتلطيف البيئة الاجتماعية الزوجية وتمدها بالذوق الحياتي المشترك، حتى أنه إذا وجد طفرة اجتماعية تمارس مؤشرات العواطف الإيجابية تطالب بها علناً كشروط قبلية للزواج أو تمارسها بعد الزوج وفي مختلف المواقف الزوجية اليومية فإن تلك الممارسات توصف بصفات معينة

مما يجب، لكن من خلال سؤال طرح على مفردات الحالات المستقصاة ميدانياً، يتضمن الاستفهام عن سبب قلة الصور فأجابت واحدة من هن " ما نوع الحياة التي أحيها حتى أحتفظ بصور لها، هل يتذكر المهم... هو محفوظ في ذاكرته لا يهب منه وإن نام " المقابلة رقم (02)، من هنا يمكن القول أن القراءة الثانية محذوفة، وبقيت القراءتين الأولى والثالثة.

كالسخافة أو سذاجة ولها مدلولها الفصيح أي " جايحة " وبالتالي توضع في حلقة معينة أن تلك المرأة لا يعول عليها في تربية الأبناء وصيانة الزوج والأسرة...، ومن هذا المنطلق مع تفاعل شخصية الرجل الجزائري التي لا ترضى بالتجريح تم إفراز سلوك الإحجام عند الزوج الجزائري في أدائه للدور الوجداني مع زوجته.

2.1. الدور النفسي للزوجين *Le rôle psychique inter-conjoint* : في الغالب

يبنى الدور النفسي للزوجين على جملة من الاستعدادات والقدرات النفسية للزوجين، والمهم في هذه القضية أن تلك القدرات تتشكل قبل الزواج بتأثير من أساليب التنشئة الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة الموجهة أساسياً بالقيم الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، كما أنها توجه أيضاً من طرف رغبات وأهداف الفرد ذاته، إضافة إلى الخبرات الاجتماعية والمعرفة الذاتية التي كسبها الفرد - رجل وامرأة - تبعاً لذلك يمكن القول أن الدور النفسي *Le rôle psychique* للحالات المستقصاة ميدانياً ليس على النحو الذي يمكن الفاعلين أي الزوج والزوجة من الحصول على الاستقرار النفسي، حيث توجد تجليات الإحباط واستشعار اللارضا في واقع التفاعلات الزوجية بدرجة عالية.

انطلاقاً من المعالجة التحليلية السالفة الطرح في الفصل السابق تبين ضمناً أن حالات الاستقصاء شكلت توقعات واسعة حول إنشاء أسرة مستقرة نفسياً ومحقة لأهدافه دون

التفكير في الإمكانية الوسيالية؛ التوقعات خيالية ووهمية خاصة من النساء؛ خاصة وأن جل الأزواج *Les maries* من الطبقة المتوسطة مادياً وزوجاتهم ليسوا عاملات، وبالتالي ليس لهن أجراً أو عائداً من أي نوع عدا مفردة واحدة فقط؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن الواقع الأسري الأصلي الجاف والخالي من جعل كل من الأزواج *Les époux* والزوجات *Les épouses* يتوقع أن يكون الطرف المقابل له به صفات معينة كالرقعة، الهدوء، الحياء... بالنسبة للنساء، أما بالنسبة للرجال فصفاتهم تتمثل في الموقفية، عدم الخوف، الكلمة الصحيحة...، بينما في أعماق ذات كل من الطرفين يوجد درجة من التأكد مؤداها أن تلك الصفات غير متواجدة عند الطرف المقابل له، مما أفرز عند الطرفي التفاعلات الموقفية الزوجية اللاحقة النفسية^(*) في هذا الإطار والبدال على فقد الكثير من الاستعدادات والقدرات التي تسهم في تحويل تلك التوقعات عند الطرفين إلى سلوك حقيقي وبالتالي يسلك كل من الزوجين سلوك المعاملة بالمثل للطرف الآخر^(*) توافقاً وسمة أخرى في الشخصية الجزائرية والتمثلة في الاهتمام بالأفعال قبل الأقوال في السلوك اليومي الاعتيادي، حيث أن هاتين السمتين تجعل كل من الزوجة والزوج لا يأخذ بكلمات المدح، الغزل، والإطراء... في تكوين الدافعية وتناميها في ذات الطرفين المتفاعلين لأجل بلوغ درجة من الرضا عند الطرفين معاً، والأهم أن هذا الإدراك العميق النابع من السمات النفسية للطرفين المتفاعلين في المواقف الزوجية، جعل سلوك الدور النفسي الساري في النسق الزوجي للحالات المستقصاة لا يبعث في ذات الأطراف -الأزواج *Les couples* - الطمأنينة والرضا لأن مؤشرات سلوك الدور النفسي ليست في وضعية إحلال مستقرة ولا حتى متذبذبة، ومن هنا يمكن القول أنه، وفق بعض سمات الشخصية الجزائرية؛ أكدت عليها دراسة أحمد بن نعمان؛ إن سلوك الدور النفسي للزوجين للحالات المستقصاة ميدانياً ينشط بما له من مؤشرات ميدانية واقعية في غير الاتجاه المطلوب وذلك في قضيتين، أولها أن سلوك الدور القائم في ثنايا التفاعلات الموقفية الزوجية الاعتيادية تؤكد على أن التوقع العميق السلبي على خلاف

(*) : تأكد الدكتور حنان العناني في مؤلفها الصحة النفسية، أن أهم مظاهر الصحة النفسية هي تكامل الذات، توازن الذات، العيش مع الآخرين والتواصل معهم والتكيف مع المحيط وأخيراً العمل والعطاء، المهم أن مفردات حالات الاستقصاء الميداني في هذه الدراسة يهرب بتفكيره من مواجهة المشكلات الحياتية اليومية أو المشكلات المتعلقة بالطرف الآخر وبالتالي صحته النفسية منقوصة أو مختلة إن صح التعبير، وخاصة فيما يتعلق بقضية التوازن الذات لأنها هي والمسئولة عن تواصل الأنا مع الآخر في حالة من التكامل والعطاء المتبادل، أنظر: حنان العناني، الصحة النفسية، 2004، ص 78.

(*) : في مؤلف للدكتور أحمد نعمان الصادر سنة 1988 والسالف الذكر، فقد كشف عن سميت تنشيطان معا في الموقف التفاعلي الزوجية الآتي الحديث والمعالجة، وتتمثل تلك السمتين في " الاهتمام بالأفعال قبل الأقوال " [أحمد نعمان، 1988، ص 382] و " المعاملة بالمثل " [نفس المرجع، ص 386].

تلك الرغبات التي بنتها أملت الزوجات أن تحققها في علاقتها بالطرف الآخر، هذا يعني أن النسق القيمي^(**) الجزائري لم يتغير في جميع الجوانب وبالدرجة الكافية التي تجعل تلك الرغبات الكامنة عند كل من الزوج^(***) والزوجة على حد سواء تتحول إلى توقعات مبنية على معطيات واقعية، وبالتالي تنشط استعدادات وقدرات خاصة بالزوجين لأجل خلق الدافعية والانجاز عند الطرف الآخر بغرض تحقيق الرضا عنده، هذا يعني أن دافعية الأزواج *Les couples* في الحالات المستقصاة ميدانياً غير عالية، وبالتالي غير كافية لتحقيق الانجاز ذا الطابع السلوكي، أما القضية الثانية تتمثل في إفراز وضعية نفسية غير سوية عند أفراد الحالات المستقصاة حيال الحياة الثنائية المشتركة، إذ أن كل من طرفي الأنساق الزوجية المدروسة ترى في هذه الأخيرة مسؤولية غير عائد^(*) مادي أو معنوي، على المدى القصير أو القريب، والمهم في تلك الحالات أن الوجود المشترك غير مقبول نفسياً من جميع الأطراف وأيضاً ضمناً وعلنياً .

وفي هذا السياق التحليلي، فإن المعطيات المستشفة من عينة الصور^(**) الخاصة بالحالات المستقصاة ميدانياً والمقدمة في الجدول أدناه رقم (11) تبين أنه يوجد 24 تكرار فقط دال على وجود بعض المدلولات القيمية السيميائية للدور النفسي بين الزوجين الجزائريين للحالات المستقصاة خمسة (05) قيم والمتمثلة في تعابير الراحة البادية على الوجه، الفرح،

(**) : من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت حول " الطالب الجامعي الجزائري والتغير القيمي " أجريت من طرف عرعور مليكة سنة 2008 لم تنشر، ثبت أن القيم الاجتماعية عند الطالب الجامعي خضعت لتغير كبير في كثير من الأبعاد ماعدا قيم المتعلقة بالعقيدة الإسلامية وتوجيهاتها السلوكية لأنها المعطى الأساسي في البناء الثقافي الجزائري؛ من ناحية ومن أخرى؛ المتعلقة بالقضايا الأسرية لأنها مرتكزة على النمط الأول من القيم الاجتماعية كأن قد يرتبط رجل ما وجدانياً بامرأة لكن يبقى ارتباطه الزوجي متعلق بموافقة الوالدين وخاصة الأم، قد يستقل الزوج *Le couple* مكانياً، لكن تبقى آراء الحماة على كفاءة زوجة الابن ذات قوة ودلالة اجتماعية...

(***) : لكن قد يعلن عنها الزوج في احتشام وتحفظ وكأنها قضايا تريح الرجل وضرورة، كما أنه قد يكون الإعلان عنها بين أصحابه وفي جماعة الرفاق، من باب الدعابة والتنفيس، لكن في حقيقة الأمر هي رغبات ومكونات نفسية يأمل أن تتحقق في الواقع الزوجي.

(*) : وفي هذا السياق تتأكد سمتان توصل إليها الدكتور أحمد بن نعمان مفادهما " الصبر على الشدائد " و " الإيمان بالقضاء والقدر " [أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص399 و ص404] وهذا ما يجعل الحياة المشتركة تستمر رغم الوضعية النفسية غير المرضية وغير المريحة والفاقة السلام الداخلي. .

(**) : إن عدد الصور الأربعة عشر (14) قليلاً جداً لتمكين الدراسة من الوصول البعد العميق المستهدف والمتمثل في النتيجة المنطقية والواقعية علمية للدور الزوجي وبالتحديد الدور النفسي والوجداني، لكن بما أن أسلوب التحليل السيميائي للصور هو أسلوب مساعد لتحليل المضمون وبالتالي العدد المتوفر مقبول؛ من ناحية ومن أخرى؛ أن هذه الحجم هو المتوفر في مجتمع الدراسة بات من منطقي أخذ الحجم بأكمله، كما هو موجد في الواقع.

الابتسام، الخجل أو الحياء وأخيراً الاعتزاز بوجودها قرب الزوج، وهذا يعني انه قد يظهر في أقصى حد للميل النفسي ﴿س~﴾ الزوجي في الجدول أدناه ما يعادل ﴿س = 14 X 5 = 70﴾ تكرار أو أدنى بقليل لأنها قضايا تأتي على نحو عفوي تلقائي لأن القيمة الحسابية ﴿س~﴾ تمثل نتيجة قوة الميل النفسي بين طرفي الزوج *Le couple* للحالات المستقصاة ميدانياً، وهذا يدل على أنه كلما تناقصت القيمة الحسابية ﴿س~﴾ كلما كشف ذلك عن تدني قوة الميل النفسي للزوجين اتجاه بعضهما في الحالات المستقصاة ميدانياً والتي تعادل وفق الجدول رقم 11 القيمة الحسابية ﴿مج~﴾، لكن بالرجوع إلى ما احتواه الجدول أدناه رقم 11 من معطيات، يتضح إن القيمة الحسابية ﴿مج~ = 18 > س~﴾ أي فيما يعادل ﴿مج~ = 1/4 س~﴾ وهذه القيمة تدل على أن الميل الزوجي على المستوى النفسي ضعيف عند الحالات المستقصاة على مستوى الدور الوجداني المتبادل، بمعنى أن الدور النفسي غير مؤدى من الطرف الزوجين على نحو الذي يحقق نصف الإشباعات النفسية للطرفين، والمهم أن كل هذه القيم مفقودة كلياً في الحالة رقم ثلاثة من الحالات المستقصاة ميدانياً.

الجدول رقم (10)

المدلولات السيمائية للدور النفسي للزوجين

القيم الاجتماعية الدالة على الدور						عدد الصور	البدائل التحليلية		
مج		الاعتزاز	الحياء	الابتنسام	الفرح		الراحة		
18	6				*		1	01	الحالات المستقصاة ميدانياً
				*			2		
		*			*	*	3		
				*			4		
	10					*	1	02	
			*	*			2		
				*			3		
			*			*	4		
		*					5		
					*	*	6		
			*				7		
	0						1	03	
	2				*		1	04	
				*			2		
		2	3	5	4	4	14	مج	
18						صورة			

وبناءً عليه، يمكن التأكيد أن الملمح الأساسي للدور النفسي للحالات المستقصاة ميدانياً وفق التحليل المعطى فيما سبق أن يتخلله الإحباط النفسي والارضاء الزوجي عند

الزوج *Le couple* معاً، وبالتالي فقد حدث توافق بين محددتي الدور النفسي الزوجي للحالات الأربع المستقصاة ميدانياً في الواقع التفاعلي الجزائري في الاتجاه السلبي، بحيث أن ذاك التوافق ليس توافقاً إيجابياً يدفع إلى إحلال الاستقرار النفسي للزوجين، بقدر ما ينشط في الاتجاه السلبي المعاكس، بحيث أصبح الأزواج كالزوجات في تلك الحالات محبطين ليس لهم أدنى رغبة في الحياة المشتركة، إضافة إلى وجود مشكلات تنشط بين الحين والحين في الواقع التفاعلي الزوجي، لذا فإن بقاءهم معاً في نسق واحد إلا مكرهين نتيجة تأثير المعطيات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الجزائري، ومن ثمة فإن الدور النفسي الزوجي المؤدي على الاستقرار غائب توقعاً وسلوكاً في أن واحد والسبب في ذلك البناء القيمي الجزائري.

3.1. الدور الجنسي *Le rôle sexuel* للزوجين: عموماً إن الدور الجنسي الزوجي مشروط الوجود في المجتمع الجزائري من خلال قوة البناء الثقافي القيمي للمجتمع الجزائري ذا البعد الإسلامي، إذ أن أدائه هو أحد الأدوار الأساسية للنسق الزوجي ودونه يعد النسق

الزواجي في حد ذاته غير موجود تقريباً^(*) أو غير ذات فعالية حتى بالنسبة للزوجين ككوائن اجتماعية وإنسانية، لأنه - الدور الجنسي الزواجي - يجعل ذوات الأزواج تستأنس بالطرف الآخر وتتوق له بكل معطياته وتترى في وجوده أثر خاص به، أما بالنسبة للحالات الأربع المستقصاة ميدانياً فإن القضية لا تختلف كثيراً بقدر ما تم التعمق فيها والكشف عن جزئيات هذا الدور، حيث تبين أن الدور الجنسي عند الأزواج *Les couples* الذين خضعوا للدراسة لم يكن يعني للزوجين أكثر مما تعنيه الأطراف الأخرى غير المنتمية للنسق الزواجي، بمعنى أن الدور الجنسي هو وسيلة أو آلية للإنجاب وليس له دلالات أخرى خاصة بذوات الزوجين على أي مستوى كان، لكن قد يختلف الوضع بين الأزواج والزوجات من حيث درجة الوطأة.

لقد تم الحصول هاهنا على توافقاً واضحاً بين نتيجة هذه الدراسة وبعض النتائج التي توصلت إليها دراسة الباحث الاجتماعي الجزائري مصطفى بوتفنوشت *M. Boutfnouchet* حول الأسرة^(**) الجزائرية الحديثة وفي ذات القضية الجزئية، فإن معطي أساسي عن الفرد الجزائري - رجل وامرأة - مؤداه أن هذا الأخير يرى الممارسة الجنسية في إطار النسق الزواجي من القضايا الحميمة الخاصة؛ من ناحية ومن أخرى؛ إضافة إلى أنه انطوائي^(***) على ذاته، من هنا فإن الحديث في هذه القضايا سواء بين النسوة والغور تفصيلاتها أو بين الرجال أو بين الأزواج *Les couples* أنفسهم، حتى للطبيب أمر في غاية الصعوبة على الفرد الجزائري، لذا فإن مجال الخبرة أو المعرفة المجتمعية في غاية الضيق.

وبناءً عليه، فإن إمكانية بناء توقعات في هذا السياق شبه منعدم، حيث أنه حصل شبه إجماع بين حالات الاستقصاء الأربع - أزواج وزوجات - أن التوقعات الجنسية اختزلت في الحصول على الأبناء فقط، كما أنه لم تبنى أو تتشكل توقعات عند الأزواج *Les*

(*) : لأن مهمة النسق الزواجي والمتمثل في تحقيق الراحة والاستقرار النفسي للزوجين في أرض الواقع لا تزيد أهمية عن إنجاب الأطفال وبالتالي المحافظة على النسل البشري، وهذا لا يتم إلا عن طريق الدور الجنسي الزواجي في المقام الأول، وعليه فإن الممارسة الجنسية في البناء الثقافي الجزائري بعد الزواج تعد تأكيداً على ثبوت الوجود، وحق من حقوق الزوجين ويجب تأديقه ولو كرهاً معنوي.

(**) : توصل إلى أن الجنس عند الفرد الجزائري آلية للإنجاب ليس إلا، وذلك لأن وجوده في أسر ممتدة جعله يخضع لقيم الجماعة التي أساسها الحياء والاحتشام في الحديث عن هذه القضايا، ليس لأنه معقد من هذه الناحية وليس لأنه لا يعنى دلالة الوجود المشترك للزوجين كجنسين مختلفين، بمعنى أن الفرد الجزائري - رجال ونساء -، من هنا فإن بوتفنوشت يؤكد على أن ذات الفرد بكل معطياتها الخاصة تذوب بفعل ذات الجماعة الموجهة بالبناء الثقافي القيمي الجزائري، أنظر: (M. boutfnouchet: 1982.)

(***) : يرى الدكتور أحمد بن نعمان أن الفرد الجزائري انطوائي على ذاته [نفس المرجع، ص392] نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية وحتى جغرافية، والمهم أن هذه الصفة تجعله متكتم على خصوصياته وخاصة تلك التي قد تفقده الاعتزاز بالنفس..

couples حول الرواسب(*) الأخرى؛ المرغوبة وغير المرغوبة؛ للدور الجنسي كالاستمتاع الجنسي، الانجذاب الجنسي، الراحة مع الطرف الآخر، الإشباع الجنسي، النفور الجنسي...، وكأن القضية محسومة سلفاً أو أن الحديث فيها يعد خروجاً عن الاطار المسموح به، والمشكلة ليس على مستوى الحديث بل التفكير فيه أيضاً، لأن هذه القضية لم تكن ضمن حيثيات أفق تفكير هؤلاء الأفراد الذي بنته التنشئة الاجتماعية نتيجة فقد الثقافة الجنسية أصلاً وكأنه منطقة محرمة التفكير فيها، لذا فإن بناء التوقعات حول هذه القضية لم يكن وارد البتة عندهم، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه لم تشكل توقعات خاصة بالممارسة في حد ذاتها وطرائقها ومتعتها...، هذا لا يعني أنه لم تكن رغبات جنسية واردة في التفكير خاصة الرجال، على العكس، لكن غياب التوقعات من الطرفين يعود إلى غياب ثقافة(**) علاقة الأنا بالآخر من حيث كونهما جنسين مختلفين عن بعضهما جنسياً ونفسياً، والأهم غياب ثقافة العلاقة الجنسية في حد ذاتها، أهميتها ومسؤوليتها في إحلال الاستقرار بأنواعه، أما بالنسبة للمكون الثاني للأدوار والمتمثل في سلوك الدور الجنسي للزوجين في ثانيا التفاعلات الموقفية الزوجية فإنه مجسد في غياب أثاره الانفعالية المرضية للطرفين في نفس الوقت والمقبولة من كليهما لأنه كان آلية عضوية جافة، تفتقد إلى مدلولات الرومانسية(*) التي تضفي على تلك العملية العضوية درجة من الشعور بالطمأنينة والأمان، وبالتالي توضح أثار نفسية ووجدانية مرضية، بينما في السنوات الأخيرة فإن السلوك الجنسي في حد ذاته لم يعد موجود البتة إن كان مرضي أو غير ذلك، هذا لأن الرغبة الجنسية عند الأزواج *Les maries* في الطرف المقابل له خمدت إلى حد ما والسبب يكمن في قضيتين فرعيتين،

(*) : كثيرة هي المشكلات التي قد وقع فيها الفرد الجزائري -الرجل أو المرأة على حد سواء- نتيجة كتماخهم لموضوع الممارسة الجنسية وكيفيات أو طرائق القيام بها على النحو السليم عضوياً ونفسياً، سواء كانت تلك المشكلات أدت إلى تأخر الإنجاب أو ضرر جسماني خاص بأحد الزوجين..

(**) : صحيح أن جزء كبير من الثقافة الجزائرية مصدره الإسلام، لكن الخوض في هذه الموضوعات يكون باحتشام كبير جداً حتى عند بعض الأفراد ذوي المستويات العلمية العليا، رغم أن الإسلام كفته تحدث بإسهاب وشرح طرائقها وأساليبها براقي كبير جداً عن الممارسة الجنسية الزوجية وأمدتها بمصطلحات في غاية العلمية، هذا يعني أن الموانع في الخوض في هكذا موضوعات له علاقة بشوائب اجتماعية متوارثة مكتسبة عن طريق الممارسة الحياتية، وأن مهمة تلك الشوائب وضع الحواجز أو الموانع الذهنية في فهم وإدراك الموجودات من مختلف الطبائع وأهميتها في الحياة الاجتماعية ودورها.

(*) : الرومانسية هي حالة إنسانية تجعل الشخص مرهف الإحساس، يتمنى الخير لجميع من بالكون، لا يسعى للشر، بل يحاول صبغ كل ما حوله بالجمال، وهذه الحالة يمكن ترجمتها عبر الإبداع مثل كتابة القصة والشعر والأعمال الفنية سواء المرئية أو المسموعة.

أولهما أن الرغبة الجنسية عند الزوجات خمدت منذ فترة من الزمن نتيجة التغذية الرجعية^(**) للتأثير السلبي لكل من سلوك الدور الوجداني والنفسي لأنهن استشعرن أن الممارسة الجنسية ذات معنى للزوج فقط وليس لهن، بمعنى أنها استغلال لهن مع فقد قدرتهن على المقايضة بها لأسباب عديدة متعلقة بالزوجات والأزواج معاً والقضية الثانية تتمثل في أن الأزواج وجدوا راحتهم الجنسية في أماكن أخرى وبطرائق^(***) مغايرة أدناها التنفيس اللفظي أثناء الحديث أو مع الرفاق في أماكن التجمع، وفي حكايات التندر المتداولة والبعض الآخر من الوقت يكون الأزواج في حالة قلق، توتر ويأس من الحياة، ومن هنا فإن الدور الجنسي للحالات المستقصاة ميدانياً فقد منذ فترة طويلة من الزمن لذاته وبهجته الثنائية التي وصفها الله جل وعلى بقوله الحكيم " هن لباس لكم وأنتم لباس لهن " [القرآن الكريم، السورة النساء، الآية رقم 37] كل من الزوجين يحجب عيوب ومساوئ الآخر على الظهور.

مما سبق تقديمه يمكن إيجاز الفكرة، فيما يلي أنه حدث توافق بين محدثي الدور الجنسي الزوجي للحالات الأربع المستقصاة ميدانياً في الواقع التفاعلي الجزائري، بحيث أن ذلك التوافق ليس توافقا إيجابياً يدفع إلى إحلال الاستقرار النفسي للزوجين ولاتوافقاً سلبياً يؤدي إلى خلق المشكلات المعلنه على الرفض وعدم الرضا، بقدر ما تفاعلت تلك المكونات في الاتجاه المنعقد، حيث أفرز اللامبالاة عند الزوجين والزوجة بدرجة أكبر من الزوج، ومع ذلك كلهم في حالة من الإحباط ليس لهم أدنى رغبة في الحياة المشتركة جنسياً، وما بقائهم معاً إلا مكرهين، ومؤشر الإكراه الظروف الاجتماعية الأسرية ومن ثمة فإن الدور

(**) : والترتيب هنا عملية مقصود لأن السلوك الإنساني مبني على الاتصال، حيث أن أحد أهم عناصره الأساسية هي المستقبل ورجع الصدى التي تفرز ردود الأفعال نتيجة الاستجابة بين الزوجين، أنظر: جمال محمد أبو شنب، 2005، ص 11-26.

(***) : عادة ما تكون تلك الطرائق البديلة غير سوية وتصنف ضمن الأمراض الاجتماعية كالمعاكسات، كالزنا، الاعتداءات الجنسية على الأطفال القصر ذكور وإناث، الاغتصابات... الخ، وهذا ما يحدث حالياً في المجتمع الجزائري، فقد شكى جل أفراد المجتمع وخاصة النساء من تلك المعاكسات والتحرشات الجنسية حتى للأطفال الصغار.

الجنسي في النسق الزواجي الجزائري غائباً توقعاً وسلوكاً في أن واحد والسبب في ذلك البناء القيمي الجزائري، الذي يمنع كل من الرجل والمرأة من الخوض في الموضوع أو استتكار الوضع الجنسي وإن حدث واحتج أحد الزوجين فإنه يلبس السبب الحقيقي أسباب كثيرة ومتنوعة لكن يقبلها المجتمع، وهذا يندرج ضمن الذكاء الاجتماعي.

4.1. الدور الاقتصادي للزوجين *Le rôle matériel*: إن التطور السريع في الحياة المادية للمجتمع الجزائري، والذي ترتب عنه تكاثر في الحاجات الإنسانية للفرد وتنوع فيها، إضافة إلى تحولت الكثير من الحاجات التي تصف عادة من الكماليات لتحقيق الرفاهية إلى حاجات أساسية في الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري، وتبعاً لهذا تزايد للحاجات الخاصة المتعلقة بالفرد الجزائري رجل وامرأة - بشكل كبير جداً، فقد أصبح العنصر المادي أو الاقتصادي قضية أساسية في كينونته الاجتماعية^(*)، وبالتالي غدا الفرد الجزائري رجل

^(*) : تشير الكينونة الاجتماعية إلى البنية العلائقية وجملة والمكانات التي يشغلها الفرد في جماعته المختلفة وبالتالي ما يترتب عن ذلك من أدوار لها متطلبات كثيرة ومتنوعة، والمهم هنا أن أغالب تلك المتطلبات أساسها مادي.

وامرأة- يقدر^(**) العامل المادي لدرجة كبيرة وواضحة في جل تفاعلاته وانتماءاته لمختلف الجماعات الاجتماعية وبناءً عليه أصبح العامل المادي موجه تفكيري وسلوكي ذا تأثير عالي للفرد الجزائري رجل وامرأة-، من هنا يمكن القول أن أداء الدور الاقتصادي بين الزوجين فعلياً بدرجة مقبولة من الزوجين كان له التأثير الكبير في البقاء المشترك، خاصة وأن دلالة أداء هذا الدور لها علاقة بكيونته الاجتماعية خاصة الزوج الجزائري.

يعتبر العامل الاقتصادي (المادي) أحد أهم المسببات الأساسية التي من خلالها يتم انتقاء الزوجة؛ من ناحية ويتم تقدير للزوج قضية في غاية الأهمية في الزواج ونشؤ النسق الزواجي المتفق عليها بين الكثير من القيم الاجتماعية والدين الإسلامي^(***) بالجزائر بالدرجة الأولى، إضافة إلى تفاعل ذلك المعطى السببي مع بعض سمات الشخصية للفرد الجزائري، يمكن القول أن توقعات كل من الزوجات والأزواج في الحالات المستقصاة ميدانياً حول قضية أداء الدور الاقتصادي أو المادي للطرف المقابل له تحققت بدرجة مقبولة من طرفي النسق الزواجي الجزائري وخاصة في إشباع الحاجات الأساسية لكل منهما والمتمثلة في الأكل، الشرب، السكن والعلاج؛ لكن لا يعني أن الأزواج والزوجات في الحالات المستقصاة أشبعت جميع الحاجات التي طرأ عليها تجديد وتغيير كما سبق وقيل كضرورة وجود غرفة نوم مستقلة بالزوجين، الخروج في نزهة ثنائية مرة في الأسبوع أو حتى في الشهر، تناول الغداء خارج البيت مرة في الأسبوع أو مرة في الشهر، المهداة بين الحين والآخر يبادر بها الزوج أو الزوجة دون تكلفة معنوية، الخروج في نزهة سنوية ولو لأسبوع فقط داخل أو خارج البلاد... الخ؛ إذ أن الزوج لا يتوقع من الزوجة أن تتفق على الأسرة؛ إلا إن ساهمت ببعض مالها بمحض إرادتها؛ حتى وإن كانت عاملة لأن الأمر يتجاوز في ذلك الرجل كفرد ليصل إلى المستوى النسقي والمتمثل في القيم الاجتماعية، حيث أن الرجل الذي

(**) : في الدراسة التي قدمها الدكتور أحمد بن نعمان ومن خلال جملة الأمثال والقيم التي توجه أفكار الفرد الجزائري وسلوكاته أقر مؤكداً ذات الباحث أن الفرد الجزائري يوقر العامل المادي ويقدره إلى حد كبير جداً وذلك نتيجة تأثيرات بر بها وجود تلك القيم، أنظر: [أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص 413-415]

(***) : وذلك لقول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم وبارك " تنكح المرأة لأربع لمالها، لجمالها، لنسبها ولديتها فأضفر بذات الدين تربت يداك" [رواه مسلم]، ومن هنا فإن المال أو العامل الاقتصادي المادي يعتبر أحد المؤشرات الأساسية التي بها يتم تحديد دائرة الاختبار للزواج من طرف الرجل، وبالتالي إنشاء النسق الزواجي، كما أن هذا المعطى يعتبر موجه لتوقعات الزوجين.

يعول(*) على زوجته في الإنفاق يصبح حديث أقرانه وأصحابه وزملاء العمل وأهله من نساء ورجال في البيت المجتمع الصغير، لأنه خرق لأهم القيم الاجتماعية المتعلقة بالذكر والتي تمنحه صفة الرجولة في مجتمعه المحلي أو الصغير " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم" [القرآن الكريم، السورة النساء الآية رقم 34]، وبذلك فهو ملزم اجتماعياً وقيماً بتولي مسؤولية ضمان الحماية والأمن للأسرة جملة وتفصيلاً التي أنشأها والإنفاق على أفرادها وخاصة العنصر الأساسي فيها والشريك الحقيقي وهو الزوجة ؛ في هذا السياق عندما يتزوج الرجل الجزائري يقول عاد عندي دار ويقصد بهذه الأخيرة زوجة؛ وعليه فإن هذه الخيرة جزء من عملية الإنشاء والتأسيس للبيت أي النسق الزواجي، وفي المقابل إن الزوجة تتوقع من الزوج تولي مسؤولية الإنفاق على أسرته سواء هي تعمل أم لا، حتى وإن عملت فإنها فإن توقعاتها لا تخلو(**) من المشاركة بالقسط الذي تقدر عليه من دخلها في تعد عملية الإنفاق وبالتالي تغطية حاجات البيت ونفقاته؛ لأن هذه الأخيرة جزء من كينونتها الخاصة ومحيطها لإثبات وجودها بكل الطرائق التي تعيها وعلى كل المستويات مال فيها الاقتصادي أو الإنفاقي، وفي المقابل أن الزوجة لأنها تعي جيداً أن الزوج يفكر مثلها حول هذه القضية وهذه حقيقة؛ كون قضية تغطية حاجات الأسرة الجزائرية المادية والمعنوية تتجاوز الذوات الفردية للزوج وللزوجة.

أما بالنسبة سلوك الدور الاقتصادي الزواجي لتلك الحالات فإنه يتجاوز في سيرورة عملية الإنفاق وفق المتطلبات الفردية الخاصة، التي لها علاقة بصلب ذات الزوجة وحدها وذات الزوج وحده ليصل إلى المتطلبات الأسرية الخاصة بالجماعة، ومن هنا فإن السلوك الدور الإنفاقي الزواجي؛ أي الجزء المتعلق بالذات الزوج والزوجة؛ واقعياً ليس موجود سلوكاً فعلياً، أي كما يجب أن يكون، وبالتالي فهو مهمل مقارنة بما تتطلبه الأسرة كجماعة اجتماعية من أكل، شرب، كساء، سكن بكل لوازمه الأساسية وأخيراً علاج وتداوي وهي حاجات متعلقة بالبقاء والاستمرار، لكن فيما يتعلق بإشباع الحاجات الخاصة بالزوجين المرتبطة بدراجات اشباعية أعلى في سلم أبراهام مازلو A. Maslow لم تتحقق إلا بدرجة

(*) : يقصد " بالتعويل " هنا هو بقاء الرجل بلا عمل مع عدم الاكتراث لهذا الوضع ومشكلات المادية للأسرة، في المقابل يطالب الزوجة بضرورة إنفاق أجزائها في حالة العمل، أو أنه يطالبها بعدم مطالبته المتكررة بالإنفاق على البيت وتذكيره بأن البيت له حاجات كثيرة.

(**) : وهذا ما حدث عند الحالة الوحيدة التي تعمل في مجتمع الاستقصاء الميداني، حيث أن كانت تتوقع أنها ستنفق كل أجزائها تقريباً على البيت لتأمين كل متطلباته الخاصة وحتى أنها تبرمج رحلات للأسرة لأنها تعمل من أجل الإحساس بطعم الحياة المشتركة ومتعة ثمارة عملها.

بسيطة جداً نتيجة تنازلاً^(*) من طرفهما أنفسهم، نتيجة إلاح حاجات الجماعة^(**) الأسرية الكلية، بتوجيه من الوعي الجمعي القوي الأثر على تفكير وسلوك الأزواج *Les couples* للحالات المستقصاة ميدانياً، هذا يعني أن كل من زوجين من كل حالة تجسدت توقعاته لأن سيرورة الإنفاق قائمة، لكن مع وجود شيء من اللارضا عند كليهما مع وجود التغاضي المقصود من الطرفين الحالة المعزز بالإهمال المقصود أو غير المقصود لأن الحياة المشتركة لا تخلو تذكر الذات مهما كان الكل مسيطر على التفكير والجوارح، وهذا ناتج عن التنافس الدائم بين ذات الكل وذات الفرد في البناء الداخلي النفسي لكل الفرد من الأسرة.

مما سبق عرضه يمكن القول، أن صلب الفكرة المتعلقة الدور الاقتصادي في النسق الزواجي الجزائري للحالات المستقصاة ميدانياً مفادها أن الدور المؤدي من طرف الزوجين على نحو مقبول، نتيجة حدوث توافق تلقائي إيجابي بين محددي الدور الاقتصادي الزواجي -التوقع للدور وسلوك الدور - إلى حد ما للحالات الأربع تقريباً في الواقع التفاعلي الزواجي، بحيث أن ذاك التوافق^(*) الإيجابي يدفع إلى إحلال الاستقرار النفسي للزوجين لكن غير المرضي لكليهما، لأنه ليس توافقاً مبني على إشباع الحاجات الخاصة، بقدر ما هو مبني على إهمال الحاجات الخاصة بالطرفين من الطرفين، لذا فإن كل من الأزواج والزوجات

(*) : هذا تماشياً وسممة الشخصية الجزائرية التي تستमित في التعاون من أجل مصلحة المشتركة بين أفراد الجماعة، وهذا تأكيداً لما قدمه الدكتور أحمد بن نعمان في دراسته السيكو-أنثروبولوجية، أنظر: [أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص482]

(**) : في بعض الأحيان قد يحدث توافق زمني بين حاجة خاصة بالزوج أو الزوجة مع حاجة خاصة بالأسرة ككل فيتنازل صاحب الحاجة عن حاجته مقابل تحقيق حاجة النسق الأسري حتى وإن كانت حاجة المتنازل عن إشباعها بمحض إرادته أفوة إلحاحاً من الثانية، صحيح أن هذا التنازل قد ربح ويرضي الطرف المقابل له لأنه ليس على توافق معه وجدائي، لكن يفرز عنده درجة نوعية من التقدير والاحترام في ذات الوقت.

(*) : في هذا السياق توجد نظرية في تفسير الاتصال الاجتماعي وتفاعل مركباته الاجتماعية، إذ ترى أن هذا النوع من التوافق وتدعى نظرية التوازن المعري، أنظر: (جمال محمد أبو شنب، 2005، ص115130)

للحالات المستقصاة ميدانياً في حالة من الإحباط والرفض الكامن للوضعية الإنفاقية نتيجة الإلحاح الكامن لحاجاتهم غير المشبعة، والتي تثير بين الحين والآخر مشكلات سريعة الثوران والخمود كذلك.

2. النتائج العامة للدراسة

تعتبر عملية التركيب المفاهيمي ثاني خطوة أساسية في التحليل السوسيولوجي، لأنها تنتقل المعالجة ذات المعطيات المشتتة الجزئية والبسيطة بطريقة ترابطية^k تدريجية ومتسلسلة؛ لكل عملية من عمليات الأدوار الزوجية المعتمد في هذه الدراسة كمحددات نظرية وما لها من مؤشرات ميدانية المحددة في الموضوع؛ من التصور التجزيئي إلى القراءات الكلية ذات العلاقة بالفرضيات الجزئية للدراسة المتعلقة بكل من التوقع للدور وسلوك الدور الزوجيين ومن ثمة الوصول إلى الفرضية الرئيسية المتعلقة بهلامية الدور الزوجي في النسق الزوجي الجزائري وما لهذا الأخير من معطيات سوسيو-ثقافية تميز هذا الأخير عن بقية المجتمعات الإنسانية المتزامنة معه أو سابقة لوجوده ومن ثمة فإنه وفق القراءات الاستنتاجية الواقعية الواردة قد يحدث تطابق بين التصورات النظرية التي تشكل التراكم المعرفي السوسيولوجي

الأسري والزواجي، كما قد يحدث تناقض أو اختلاف في مستوى ما، حيث أن هذا الاختلاف راجع بالدرجة الأولى إلى بداهة ومنطقية الاختلال بين المجتمعات الراجع ربما إلى الجذور التاريخية للمجتمع، وطأة التطور والتغير القيمي، وطأة إحلال البعد الاقتصادي في توجيه التفاعلات والعلاقات .

1.2. النتيجة الأولى: إسهام التوقع في هلامية الدور الزواجي: لقد كان الوصول

إلى وضع تصور عام محدد حول فكرة مؤداها أن « إسهام التوقع الأزواج والزوجات للأداء الطرف المقابل له للأدوار المنوط به اجتماعياً، نتيجة انتماءه لنسق زواجي وفق أبعاد السوسيو-ثقافية الجزائرية»، إذ أن تلك التوقعات وفق الإطار النظري تسهم بشكل ما في تحديد الدور الخاص بالزوج والزوجة الجزائريين.

انطلاقاً من القراءة التجزئية الحالات المستقصاة ميدانياً لهذه الدراسة فقد تم التوصل إلى نتيجة جزئية أولى مفادها أن « التوقع للدور المخالف للممارسة الواقعية - اللاتوقع للدور واقعي - له من طرف الزوجين لا يؤدي بالضرورة إلى هلامية أو عدم تحديد الأدوار الزواجية في العلاقة الزواجية في الأسرة النواة الجزائري، وإن وجود عديد مشكلات نفسية واجتماعية بين الزوج والزوجة لا يعود إلى التوقع في حد ذاته و مرجعية هذه الحقيقة الاجتماعية في النسق الزواجي الجزائري »، بمعنى أبسط أن التوقع للدور ليس له دلالة سلوكية وليس ذا قيمة توجيهية سلوكية عالية التأثير كما أكد علماء الاجتماع، مؤدى ذلك سببين حسب ما توصلت إليه الدراسة هما كالاتي:

1.1.2. أن الفرد الجزائري رجلاً كان أو امرأة في الغالب يتميز بقابلية للتكيف(*)

الاجتماعي مع المعطيات الواقعية الموضوعية للواقع الاجتماعي المستحدثة له سواء بدخول معطيات اجتماعية جديدة إلى نفس النسق أو بانتقال الفاعلين -الرجل والمرأة- من وضع اجتماعي إلى آخر عن طريق الزواج مثلاً، وهذا ما حدث للحالات المستقصاة ميدانياً في هذه الدراسة، حيث انتقل كل من الرجل والمرأة من مرحلة الوجود الاجتماعي الفردي (العزوبة) القليلة الأدوار الاجتماعية وبساطة أدائها إلى الوجود الاجتماعي المشترك ذا الدلالة الزواجية ذات الأدوار الموجهة بقوة القيم والتقاليد؛ من ناحية ومن أخرى؛ أدوار

(*) : يشير التكيف الاجتماعي إلى تلك القدرة التي يكتسبها الفرد على قبول الواقع بكل معطياته المادية والمعنوية وإفرازات تلك المعطيات على التفاعلات والعلاقات الاجتماعية في أي نسق اجتماعي تنمي إليه، لكن المهم في القضية هنا أن التكيف الاجتماعي لا يدل على وجود التوافق بأنواعه.

متشابكة ومتعددة مما قد يؤدي إلى تغليب أداء إحداها على حساب الأخرى بقصد أو دونه، لكن نموذج الأدوار الأخير، مما قد يجعل كذلك الفرد الجزائري غير متأكد من توقعاته وسلوك أداء الدور، والأهم أن له قابلية لقبول التغير الطارئ والمستجدات من أي نوع والتكيف معه ومع إفرازاته، حيث أن الزوجة تصبح قادرة على العيش مع رجل لا يحبها أو أنها على يقين بأنه مع امرأة ثانية أو له رفيقات متعددات... الخ، لكن تخلق لنفسها مبررات للبقاء المشترك حتى وإن كانت على المستوى العاطفي غير راضية أو غير موجودة أصلاً، وذات الشيء بالنسبة للزوج عندما تخالف طبائع الزوجة توقعاته ومقدار انجذابه لها ومن ثمة التفاعل معها على النحو المرضي، وهذا ما أفرز عنده طبيعة اجتماعية مفادها حذر الفرد الجزائري في بناء أو تشكيل توقعاته حول الأطراف المتفاعل معهم، وهنا يرتبط السبب الأول بالسبب الثاني في قضية التوقعات.

2.1.2. أن الطبيعة الواقعية للفرد الجزائري أمدته بالتفكير المنطقي الحسي الإجرائي^(*) الخالي من الخيال والرومانسية وفي بعض الأحيان من العواطف والمشاعر المزهقة الحس^(**)، لذا فإن سلوكيات الفرد الجزائري في واقعه التفاعلي وزمرة علاقاته موجودة خارج دائرة الرومانسية الخيالية في رؤية الموجودات الاجتماعية والتفاعل معها والاستجابة لمؤثراتها، حتى تلك القضايا التي تتطلب حتمية طبيعتها شيء من الرومانسية والخيال في رؤيتها كالعواطف والمشاعر... الخ، ومن ثمة فالفرد الجزائري رجل أو امرأة - أصبح على درجة عالية نوعاً ما من الحذر والحيطة في بناء التوقعات حول القضايا الحياتية الاعتيادية له والمرتبطة بالطرف المقابل له، ذاك أن الفرد الجزائري؛ وفق دراسة أحمد بن نعمان السالفة

^(*) : وهنا قد أكد الدكتور أحمد بن نعمان في دراسته السالفة الذكر أن الفرد الجزائري يأخذ العبرة بالنتيجة، ولا يصدق الأقاويل من أي نوع ولا يبنى عليها أفعاله، أنظر: أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص333.

^(**) : لا يعني هذا أن الفرد الجزائري غير حساس لكن هو فرد قد يكون قاهر لمشاعره وأحاسيسه الوجدانية حتى لا يبدو ضعيفاً ومنهزم وسط بيئته الاجتماعية، ذلك أن قاعدة العواطف والمشاعر الوجدانية هي العطاء.

التقديم؛ أنه فرداً لا يتمتع باللوجية والإحاحية في تفاعلاته الاجتماعية أين يستدعيه الموقف التفاعلي طلب الشيء ما من الطرف المقابل له، كما أنه يترك له درجة من الحرية في التعامل^(***) والاستجابة، حتى وإن كان على يقين أن مردود الشيء ذا دلالة قوية عنده في استقراره بأنواعه وبالتالي وجوده في غاية الضرورة، كما قد يكون في صلب الدور المكلف به اجتماعياً نتيجة وجوده فهما في ذات النسق، كما قد يكون ذلك الشيء مرتبطاً إلى حد كبير بوجوده الاجتماعي أو حتى البيولوجي... الخ، لأن الفرد الجزائري عموماً يتميز في غالب الأحيان بسمة الأنفة وعزة النفس؛ التي توصل إليها الدكتور أحمد بن نعمان في دراسته الأنثروبولوجية النفسية *Inthropologie psychologique*؛ التي تمنعه من التوقع أو تحد بدرجة كبيرة من كثافة توقعاته حول سلوك الطرف المقابل أو تجعل توقعاته قريبة من الخطأ.

بناءً عليه، تستنتج قضية مفادها أن بناء التوقع في الحالات المستقصاة ميدانياً في هذه الدراسة لم يكن مبنى على متطلباته الحقيقية بقدر ما كانت التوقعات مجرد رغبات، وبالتالي لم يكن لها الإسهام الكبيرة الدلالة في تشكيل الأداء الواقعي للدور، وذلك عكس ما أكده علماء الاجتماع الوظيفيين، والسبب وراء ذلك في مجمله طبيعة النسق القيمي الثقافي الجزائري الذي يشكل بنى *Des structures De personnalité* شخصية الأفراد الفاعلين رجال ونساء معينة في المجتمع الجزائري، نتيجة تأثير القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، لذا فإن هؤلاء عادة ما يشعرون بالاغتراب وعدم الارتباط بالنسق الزواجي واللامبالاة وهذا تراء للباحث في الحالات المستقصاة ميدانياً، وبالتالي الولوج في دائرة العجز في تحديد توقعاته حول الآخر سواء المطلوبة منه أو التي يرتجئها فيه، وهذا ما أشارت إليه الباحثة سامية محمد فهمي، واعتبرت هذا الوضع الزواجي هو درجة عالية من الغموض في الدور، ومن ثمة توقعات الدور الزواجي للزوجين في علاقتهما ببعض قاصر لا تسهم في تحديد

(***): عادة ما يتحول هذا الوضع التفاعلي بين الزوجين الجزائريين إلى حالة من اللامبالاة التي تعكس ألا شعور بالطرف الآخر ولا استجابة لمؤثراته الخاصة.

أداء دور كل مهما، إذ أن ذاك اللاسهام لتوقع في التأثير في الدور الزواجي جملة دفع بدرجة ما في وجود هلامية الدور الزواجي في النسق الزواجي الجزائري.

2.2. النتيجة الثانية: إسهام سلوك الدور الزواجي: إن الفكرة الجزئية الثانية التي

يجب الوقوف عندها كونها حتمية تؤكد على وجود الدور ووجود انفعالات نفسية وإثارة جنسية... الخ بين الزوج والزوجة في الحالات النسقية المستقصاة ميدانياً، وذلك بغرض وضع تصور عام محدد مبرر حول فكرة مؤداها أن « إسهام سلوك الدور الأزواج والزوجات في ثانياً أداء الطرف المقابل له للأدوار المنوط به اجتماعياً، نتيجة انتماءه لنسق زواجي وفق أبعاد السوسيو -ثقافية الجزائرية»، إذ أن سلوك الدور وفق التراكم المعرفي في السوسيولوجيا، فإنه يسهم بطريقة ما في تحديد الدور المنوط بالكل من الزوج والزوجة في النسق الزواجي الجزائري.

تبعاً للمعالجة التجزئية التي سبق، أن طرحها في الفصل السابق والمبحث السابق من هذا الفصل، وفيما تعلق بجزئيات الفرضية الجزئية الثانية المتمحورة حول فكرة " سلوك الدور الزواجي " فقد اتضح كنتيجة جزئية متوصل إليها تغطي الفرضية الجزئية الثانية أن « سلوك الدور - السلوك الدور اللامرضي على المستوى الوجداني والنفسي خاصة - المؤدى في الواقع الأسري الجزائري للحالات المستقصاة ميدانياً يسهم في هلامية الأدوار الزوجية، مما ترتب عن الوضع إفراز أنماط كثيرة ومتنوعة من مشكلات نفسية واجتماعية للزوج، الزوجة و بصورة مبسط مفهيمياً تصورياً أن سلوك الدور بين الأزواج الجزائريين Les couples Algériens ليس واضح للفاعلين المتقابلين (الزوج - الزوجة)، وهذا الوضع الموقفي السلوكي الزواجي يعود على نحو بسيط إلى وجود السبب الموالي:-

1.2.2. أن الأدوار الزوجية المؤداة من طرف الأزواج Les époux والزوجات

Les épouses في النسق الزواجي الجزائري يكون فيها سلوك الدور سلبي متبادل بين الفاعلين في غالب التفاعلات الموقفية الزوجية عن وعي، وكأنه يوجد تصور قاعدي يوجه التفكير عند كل من الأزواج Les couples مفاده أن العمل عكس ما يتلقى الفرد من فقد إشباعات يعد تنازلاً عن عزته؛ من ناحية ومن أخرى؛ يعتبر إعطاء الشيء لغير مستحقه نوع من الاستغناء الاجتماعي من الطرف المقابل له، والمهم في هذه القضية أن هذا النمط من التفكير الطرف الذي يبنى عند الزوجين في النسق الزواجي الجزائري الذي يفرز إجماع الطرفين عن العطاء دون مقابل من أي نوع، يرجع بالدرجة الأولى إلى وجود سمات معينة

في الشخصية^(*) الجزائرية المستمدة أساساً من البناء الثقافي الاجتماعي الجزائري المتميز، وهذا ما يجعل الزوج لا يقص من راتبه جزء منتظم لزوجته كراتب لها لقضاء حاجاتها دون طلب متواتر، كما انه ذا السبب يجعل الزوجة لا تستجيب للمعاشرة أو الممارسة الجنسية دون ابتزاز في بعض الحالات أو الامتناع وإن كانت راغبة... الخ بالنسبة لبقية الأدوار الزوجية للزوج أو الزوجة، بمعنى آخر وموجز أن عدم وجود سلوك الدور المناسب والمحقق للإشباع من أحد الطرفين يولد الإحجام من الطرف المقابل له وهذا يعود إلى فكرة المعاملة بالمثل.

2.2.2. أن الأزواج *Les époux* والزوجات *Les épouses* في النسق الزواجي الجزائري ليسوا على دراية واعية وكافية أو لا يكثرث بحتمية مبدأ التبادلية السلوكية السلبية، بمعنى أن القائم بسلوك الدور على النحو السلبي لا يدرك ولا يعي كما أنه لا يهتم لردة فعل السلوكية السلبية بدرجة كبيرة جداً من الطرف المقابل له في ثنايا التفاعلات الموقفية، ذلك أن إفرازات تلك التفاعلات (كل نمط من أنماط سلوك الدور الزواجي في أي موقف من مواقف عمليات الأدوار الزوجية) غير المرضي عند طرفي النسق الزواجي الجزائري الحديث وخاصة الزوج الجزائري؛ رجوعاً لخصائصه المتغيرة إيجابياً؛ كأن يرتقي في المستويات العلمية، المهنية...؛ وكذا كون المجتمع الجزائري مجتمعاً ذكورياً في قيمه وعاداته وعلاقاته الاجتماعية، سلوكياته الاعتيادية...؛ كما وصفه مصطفى بوتفونشت *M.Boutfnoucht* من خلال دراسته للأسرة الجزائرية وخصائصها؛ وهذا ما يجعل منطلق السلبية في التفكير والمعززة بسلوكه في جميع مواقفه التفاعلية، بينما الزوجة تستجيب للسلبية^(*) تفكيراً وسلوكاً

^(*) : مع العلم أن الدراسة المنحزة من طرف الدكتور أحمد بن نعمان هي دراسة تدرج ضمن إطار الأنثروبولوجية النفسية الثقافية، إذ تشير هذه الأخيرة وفق محده العالم " F.Hsu إلى أنه له نفس مدلول الشخصية والثقافة بل أكثرها دقة وعليه فهو يدلل على نمو الشخصية وتتكون من خلال تفاعلها مع الثقافة بكل مركباتها التي حددها تايلور *Taylor* في تعريفه لهذه الأخيرة، أنظر: مجموعة من الأساتذة، 1975، ط1، ص(338-355)،

^(*) : في هذا السياق يؤثر أحد الملامح التي توصل إليه كل من الباحثين الجزائريين في دراسة كل منهما وهما بوتفونشت و أحمد بن نعمان - سبق وأشار لهم - وتمثل ذلك الملمح في قضية " الإيمان بالقدر والحظ "، حيث أن الفرد الجزائري -رجل أو امرأة - يقبل الوضع كما هو عليه في الواقع دون محاولة لتغييره، على اعتبار أنه قضية حتمية ولا مفر من قبولها والتعايش معها، صحيح أن هذا

كأن لا تحاول جذب الزوج إليها بإشارته، الاهتمام به، إعانته في التعبير عن مشاعره الزوجية نحوها، حثه على المغازلة بالمغازلة، المبادرة بالتودد...، ومن هنا يمكن القول، أن سلوك الدور للزوجة أسهم بدرجة كبير في جعل الدور الخاص بها في علاقتها الزوجية وفي ثنايا النسق الزوجي هلامية ومبهمه عند الزوجة ذاتها.

بناءً عليه، أن حيثيات سلوك الدور الزوجي القائم في النسق الزوجي للحالات الأربع المستقصاة ميانياً تسهم بدرجة كبيرة جداً أكثر من التوقع في قضية هلامية الدور كما أشار إلى ذلك علماء الاجتماع الوظيفيين العاملين في نظرية الدور الاجتماعي في النسق الاجتماعي، والسبب في مجمله طبيعة النسق القيمي الثقافي الجزائري الذي يشكل بنى *Des structures De personnalité spécifique* شخصية الأفراد الفاعلين للزوجات والأزواج معاً تحد من سلوكهم أو نشاطهم الاجتماعي في المجتمع الجزائري في مواقف اجتماعية معينة؛ وإن كانت ذات تأثير إيجابي على بنيته العلائقية وذاته الشخصية؛ وتفعله على نحو قوى في موقف تفاعلية اجتماعية أخرى؛ وإن كان غير مقبول وغير مرضي وذا تأثير سلبي على بنيته العلائقية وذاته الشخصية؛ نتيجة تغييب المهارات والمعارف الاجتماعية المكتسبة تتميط أداء الدور المنوط بهم، وهذا ما أدى إلى تعطيل؛ بتوجيه من القيم العالية التأثير على تفكير الفرد الجزائري؛ النشاط الطبيعي لأجهزة النفسية والجسمانية لكليهما والتي لها أثر قوي في بلورة سلوك الدور في النسق الزوجي ومن ثمة فإن ذاك الإسهام سلوك الدور الزوجي دفع بدرجة قوية في وجود هلامية الدور الزوجي في النسق الزوجي الجزائري.

3.2. النتيجة العامة هلامية الأدوار الزوجية في النسق الزوجي الجزائري: إن

قضية هلامية الدور الزوجي؛ وفق ما أكد عليه علماء الاجتماع الوظيفيين أمثال بارسونز ومورتن...الخ؛ مرتبطة إلى حد بعيد بالخلل الذي يحدث إما في بناء الدور أو في سلوك الدور في حد ذاته، وقد يكون السبب في أحد المعطين إما الزوجين ومكتسباتهما (استعدادات، مهارات، خبرات...الخ) وعدم توظيفها، أو هزلة المكتسبات في حد ذاتها ومن ثمة عدم كفايتها؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ قوة القيم الاجتماعية في إخماد تلك نشاط وتفاعل تلك المكتسبات.

الملح قد يكون له إيجابيات في موقف تفاعلية أخرى وفي قضايا أخرى ذا جدوى، لكن في هذه الحالة الأمر يختلف كثيراً وغير ذا جدوى البتة لأنه يجعل الفرد الجزائري -رجل أو امرأة - مستسلم لكل التفاعلات السلبية التي تجعل منه سلبي أو محبط، هذا تماشياً مع فكرة الواقعية من المنظور السلبي.

على ضوء النتيجتين الجزئيتين السابقتين، إذ الأولى الخاصة بالتوقع للدور والثانية الخاصة بسلوك الدور للمعالجة الاستقصائية الميدانية لهذه الدراسة، تصل هذه الأخيرة إلى مرحلة طرح الفرضية الرئيسية ومناقشة دلالاتها المقدمة في الإشكالية، والتي تعكس النتيجة العامة المتوصل إليها هنا، إذ أن هذه الأخيرة تقول أن ﴿ إن الخلل الحاصل على مستوى مركبتي الدور الزوجي؛ اللاتوقع للدور الزوجي وفي بعض الأحيان اللاواقعي والسلوك الدور المفرغ من بعده الوجداني والنفسي، وبالتالي عدا السلوك اللامرضي للزوجين معاً خاصة على المستويين الوجداني والنفسي؛ أفرز هلامية (عدم تحديد) أداء الدور المنوط بالزوج *Le couple* في النسق الزوجي الجزائري، بحيث ترتب تلك الحالة آثار اجتماعية سلبية ورواسب نفسية سلبية كذلك، وذلك أدى بالضرورة نتيجة حتمية التفاعل المتبادل إلى غياب الاستقرار بأنواعه عند أفراد الأسرة النواة الجزائرية ﴾ ويرجع هذا الوضع الموقفي التفاعلي للأزواج *Les couples* للحالات المستقصاة ميدانياً لهذه الدراسة السوسيولوجية إلى وجود سبب اجتماعي أساسي قوي الدلالة الوجدانية في النسق الاجتماعي على نحو عام، مؤداه وجود الوطأة التأثيرية القيمية الاجتماعية قوية الكابته لطاقت الفرد الجزائري الفردية - رجل وامرأة - الخاصة بكل مستوياتها والأهم استجابة هذا الأخير (*) لها، وبالتالي توجيه المكونات الاجتماعي باختلاف طبائعها؛ علاقات اجتماعية، مكانات اجتماعية، أدوار اجتماعية، أنساق اجتماعية...؛ توجيهاً يحد من نشاطها الإيجابي في المجتمع الجزائري والأسرة الجزائرية تحديداً؛ في الحقيقة إن هذا البعد السببي ما هو إلا الوظيفة غير النظامية لأحد مركبات النسق الاجتماعي؛ والدليل على ذلك التداول الكثيف والمتعدد الاستخدام لكلمة " عيب "، هذه الكلمة المعيارية التي تخللت كل جزئيات البيئة الاجتماعية التفاعلية السلوكية العلائقية، إذ بها يتم منع الرجل من مغازلة زوجته وتدليلها، من الحنو عليها.. الخ، كما يتم منع الزوجة من تدليل الزوج والتدلل عليه، ومداعبته...، كما ترتب عنه حول هذه الأخيرة إلى بيئة تفتقد إلى الليونة والمرونة الأدائية وبالتالي الارتياح في أداء الدور الزوجي وحل محله الخوف، اللامبالاة، الإهمال، الضيق والضرر من الجو البيئي عند أحد الطرفين النسق الزوجي للحالات المستقصاة ميدانياً أو كلاهما، فقد بدا واضحاً أن البيئة الاجتماعية الزوجية للحالات المستقصاة ميدانياً في هذه الدراسة احتوت الكثير من المشكلات الزوجية.

(*) : بالنسبة للموقف التفاعلي الزوجي للفرد الجزائري - رجل أو امرأة - فهو سلمي إلى أبعد حد وكأن الطرف الآخر يتمن عليه في علاقته به والمشكل أنه يستجيب الآخر لهذه الفكرة، بينما الموقف التفاعلي الزوجي يجب أن يكون عكس ذلك تماماً.

بناءً عليه فإنه قد بدا واضحاً أن البيئة الاجتماعية الزوجية للحالات المستقصاة ميدانياً في هذه الدراسة احتوت الكثير من المشكلات الزوجية تصنف في مشكلتين أساسيتين للدور الاجتماعي، يتمثلان في الآتي:

1.3.2. التخلي عن الدور الزوجي: أن أغلب مفردات الحالات المستقصاة ميدانياً

لهذه الدراسة حدث لها انسحاب في بعض عمليات الدور الزوجي المنوط بها في مجمل السيرورة التفاعلية الموقفية الاجتماعية داخل النسق الزوجي، نتيجة ترسب بعض الأفكار في وعي الأزواج *Les couples* مفادها أنه لا جدوى من التواجد المشترك مع الآخر، كما أنه لا جدوى من السعي وراء التحوير للمعاني اللفظية والسلوكية الصادرة عن الطرف الآخر بغرض إيجاد مبررات مرضية للبقاء في ذات البيئة الزوجية، وهذا نتيجة استشعار النفور وتغلغله في ثنايا المواقف التفاعلية للدور الزوجي، لإضافة إلى الشعور بالكراهية في بعض المواقف التي استشعرها اتجاه ذاته من الطرف الآخر، ومن ثمة أصبح أداء الطرفين لا يحقق له أدنى مستوى من الإشباع له وكذا للطرف المقابلة له.

2.3.2. توتر الدور *Rôle Strain* : بالرجوع إلى الحالة الاستشعارية للأزواج *Les couples*

أثناء التفاعلات الزوجية المتضمنة لكل من حالتها الإحباط النفسي - في حالة الإهمال - والصراع الاجتماعي - في حالة الرفض العلني - الذي يتخلل سلوك أداء الأدوار الزوجية بكل عملياته الجزئية في البيئة الاجتماعية الزوجية، بالنسبة للحالات المستقصاة يعود السبب في وجود هذا الوضع إلى غياب الوقت المخصص للحياة الزوجية من الزوجين معاً، الارتباط الوثيق بالأسرة الأصلية أو الوالدية على حساب التفرغ للأسرة الجديدة، وجود فكرة إما السيطرة أو الخضوع في وعي الزوجين معاً، من هنا فإن سواء زوج وزوجة في الحالات المستقصاة ميدانياً لا يعرف بالضبط وعلى نحو مفصل عما يريده هو من الآخر ما يتوقعه هذا الأخير منه أثناء أداءه الأدوار المنوطة به، وبالتالي يتحرك

سلوك(*) الأزواج والزوجات معاً في الحالات المستقصاة ميدانياً وفق ما يريده هو وبالتالي يكون وجوده محور استقطاب أدائه للأدوار الزوجية المنوطة به.

بناءً عليه، أن الأدوار الزوجية في الحالات الأربع المستقصاة ميدانياً في هذا الدراسة تتميز بهلامية عالية جداً في طبيعة الأدوار الموجودة في النسق الزوجي الجزائري، حيث تلك الهلامية أفقدت الأزواج *Les couples* في تلك الحالات القدرة على فهم ما يجب القيام به لإرضاء ذواتهم المحبطة والأطراف المقابلة لهم المتصارعة معه، وهذا لا يعني إن السبب الأول هو الطبيعة النفسية والفسولوجية البحت للفرد الجزائري، حتى أن هذه موجه إلى حد ما بالسبب الحقيقي والمتمثل في نمط القيم الاجتماعية المهيمنة على تفكير وسلوك ومتطلبات الفرد الجزائري -رجل وامرأة-، وذلك توافقاً لما أشار إليه علماء الاجتماع الوظيفيين العاملين في نظرية الدور الاجتماعي في النسق الاجتماعي، بمعنى أشمل وأدق أن السبب الحقيقي يتمثل في طبيعة النسق القيمي الثقافي الجزائري الذي يشكل بنى *Des structures De personnalité spécifique* لشخصية الأفراد الفاعلين للزوجات والأزواج معاً التي تكيف سلوكياتهم أو نشاطاتهم الاجتماعية في المجتمع الجزائري الصغير والكبير في مجمل المواقف الاجتماعية؛ وإن كانت ذات تأثير إيجابي على بنيته العلائقية وذاته الشخصية؛ وتقلعه على نحو قوى في موقف تفاعلية اجتماعية أخرى؛ وإن كان غير مقبول وغير مرضي وإذا تأثير سلبي على بنيته العلائقية وذاته الشخصية؛ نتيجة التغيب الكلي لنوات الزوج والزوجة معاً بكل ما تحمله من المهارات والمعارف الاجتماعية المكتسبة تجعل قراءته للدور القائم به ودور الطرف المقابل له واضح الملامح، السيورة، الآليات والأهداف كذلك، وهذا ما أدى إلى هلامية واضحة للدور لطرفي النسق الزوجي للحالات المستقصاة

(*) : وهنا نجد أن سلوك الزوجة استجابة لسلوك الزوج المستقطب لذاته لأن القيم الاجتماعية التي نشأ عليها الرجل الجزائري قيم تعطي الأفضلية الذكورية؛ وفق ما أكدده الباحث السوسولوجي مصطفى بوتفوشة؛ على الجنس الأنثوي لأن هذا الأخير وفق الفهم الاجتماعي لا يعزز الوجود والبقاء الاجتماعيين له، أما المرأة فقد كانت استجابتها لهذه التراتبية الاجتماعية نتيجة خضوعها للتقاني للقيم الاجتماعية التي نشأت عليها والتي نقلت لها الأفضلية الجنسية التي جعلتها تخضع للرجل وشروطه وإن كانت تلك المشروطة غير مرضية وهنا تكن السلبية.

ميدانياً؛ بتوجيه من القيم العالية التأثير على تفكير الفرد الجزائري؛ النشاط الطبيعي لأجهزة النفسية والجسمانية لكليهما والتي لها أثر قوي في تحديد الدور في النسق الزواجي.

3. صعوبات الاستقصاء الميداني للدراسة

إنه من البديهي أن العمل العلمي والبحثي مهما كان ممنهجاً ومنطقاً ومضبوطة وفق قواعد وخطوات منظمة ومحددة ومحدد المرمى والانطلاقة، إلا أن سيرورة الانجاز العلمي لا تخلو من العثرات والتوقفات المعرقة للسير المنتظم السلس للبحث، والسبب في ذلك أحد المكونات الأساسية للعملية البحثية في حد ذاتها والمتمثلة عموماً في الباحث ومعطياته، الموضوع ومركباته، الواقع ومكوناته وأخيراً طرائق البحث وأدواتها، لكن ليس من الضروري أن كل تلك المستويات من الصعوبات واردة في كل البحوث السوسيولوجية، وبناءً عليه، فإن هذا الباحث واجهته كبقية العمليات البحثية جملة من المعوقات التي عطلت السير الطبيعي للبحث والتي أسهمت في بلورة النتائج على النحو المقدمة في المبحث السابق (محدودية نتائج الدراسة البحثية نظرية وميدانية).

إن أهم الصعوبات التي أدت إلى عرقلة السيرورة الطبيعية المنتظمة لهذا البحث، ذا العنوان ﴿الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائري الحديثة﴾ تتمحور حول ثلاث أنماط من الصعوبات وهي صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع، الثانية تتعلق بالمجال البشري للدراسة وخصائصه وأخيراً تتعلق بأدوات جمع البيانات في الواقع الميداني، والمهم أن هذا البحث حاول من خلال بعض الإجراءات المنهجية التخفيف من حدة وطأة تلك الصعوبات على نتائج الدراسة.

1.3. صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع ومركباته: على العموم ومن الناحية المنهجية

كل موضوع من الموضوعات السوسيولوجية لخصوصيته البنائية على متسويين النظري (المحددات النظرية) والميداني (المؤشرات الميدانية) معاً، إذ أن موضوع "الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية" يعتبرها الفرد الجزائري -الرجل كالمرأة- من الموضوعات الحميمة الخاصة جداً التي لا يتحدث عنها بطلاقة وبحرية ودون حياء، بمعنى دون حواجز نفسية وقيمة حتى وإن كانت في سياقها العلمي الذي يبحث عن تفسير منطقي لوضع أو ظاهرة قائمة، وبالتالي فقد كانت معالجة الموضوع بالعمق والدقة الكافيين والمطلوبين؛ وفق المنهج المستخدم؛ يعدولوجاً في قضايا غامضة وممنوعة أو محظورة ثقافياً في الواقع الجزائري، وذلك من النقاط التالية:

1.1.3. إن الحديث عن القضايا الجنسية يعتبر من الموضوع غير قابلة للخرق

Les thèmes classée ou tabou intranchable والخوض فيها وذلك إما لأنها مصنفة ثقافياً لأن معالجتها سيعرض الكثير من الموجودات الاجتماعية السلوكية العلانية للنقد والتعرية لأنها غير سليمة الوجود؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ ولماخوفاً من الكشف عن الضعف الذي يتميز به الفرد الجزائري في معارفه كالثقافة الجنسية، الخوف من الحديث في الخصوصيات... وهذه حقيقة كونه بشراً إضافة إلى جذوره التاريخية التي تركت له هذه الرواسب، لذا لم يكن الفرد الجزائري -رجل وامرأة- أثناء السيرة الاستقصاء الميداني مستجيباً بدرجة مقبولة بقدر ما كان محجماً وغامض في أفكاره أثناء الحوار وغير قادر على الإفصاح عن مكنوناته، والمشكلة حتى في الجانب الإنفاقي أو الاقتصادي كان نفس الشيء، الجزء الأول من الصعوبة الأولى تمثل في التطرق إلى حيثيات الموضوع على المستوى الميداني.

2.1.3. أما النظري أن الدراسات السابقة حول الموضوع كانت شحيحة جداً سواء على

المستوى الغربي أو العربي، إذ بالنسبة للغرب فقد حجموا مدلول الدور الزوجي في المحدد نظري واحد بالنسبة لهذه الدراسة والمتمثل في الجنسي وأهملوا الجوانب الأخرى تأثيره عليهم، وبالتالي لم تكن الدراسات ميدانية في إطار السوسيولوجية بقدر ما كانت في إطار *La psycho-sexualité*، أما بالنسبة لدراسات العربية، فقد كانت أغلب الدراسات الموجودة في إطار النسق الأسري الذي احتوى بداءة وذاب في ثناياه مدلول النسق الزوجي فيه وكأن

الدور الزوجي هو تحصيل حاصل للقيام بالدور الوالدي، وهناك فرق فججاً إلى أبعد الحدود بين أداء الدورين، والأمر ذاته بالنسبة للدراسات السابقة في الجزائر.

2.3. صعوبات تتعلق بالمجال البشري: لطلاقاً من فكرة أن السابقة التي أثرت صعوبة أعاققت بدرجة ما إنجاز الموضوع بالسلسلة والسهولة المتوقعة استجابة لعملية منهجية للنشاط الإنساني الفكري البشري، علماً أن هذه الدراسة لجأت إلى استخدام منهج دراسة الحالة ذا هدف أساسي مفاده " الحصول على أعقف تصور وأدق رؤية لتأثير محدد دور الزوجي وهما التوقع للدور وسلوك الدور في إحداث هلامية أو اللاتحديد للدور كل من الزوج والزوجة "، هذا يعنى أن الدراسة أخذت حالات محددة تتوافر فيها الهلامية في أداء الدور، لكن رغم أن توجد حالات كثيرة جداً في المجتمع الجزائري تتدرج ضمن مجتمع الدراسة؛ مجتمع الدراسة كثيف وواسع؛ إلا أن هذه الدراسة تمكنت من الحصول على أربع حالات *Quatre couples* فقط استجابوا بشكل متوازن بين الزوجين ولكل شروط المقابلة نصف الموجهة كما أمكن إجراء عليهم الملاحظة بالمشاركة، حيث أن كثير من الأزواج تم الحديث معهم حول القضية لكن كان الرفض من طرف الزوج وبعض الأحيان من طرف الزوجة، خاصة وأن كثير من الأزواج *Les couples* في مجتمع الدراسة بينهم فجوة الاختلاف الفكري والعلمي؛ صحيح أنه ليس بالضرورة أن هذه الفجوة لها دلالة كبيرة لكن لها وطأتها بدرجة ملحوظة.

إن الحالات التي تتدرج ضمن المجتمع الأصلي للدراسة كثيرة وقد تم التحدث مع مع الكثير منهم بغرض الحصول على الموافقة وبالتالي إدراجهم ضمن حالات الاستقصاء الميداني للدراسة منهم ما تعرف الزوجة أن الزوج وافق على المقابلة فترفض تلقائياً بسبب انشغالها في البيت أو العمل ... ومنهم العكس، من يعرف أن زوجته وافقت على إجراء

المقابلة فيندهش أنها لم تخبره فيرفض تلقائياً لأنه مشغول ولا يمكنه تعطيل سير العمل... الخ دون مناقشة للوضع وكل منهم له مبرره الخاص، لكن المبررات الحقيقية، والتي تم استشفافها من أسئلتهم وتعجبهم الملحوظ حول الموضوع وحول التخصص كلها تصنف في الأسباب التالية:

1.2.3. السبب الأول مفاده أن هذه القضايا خاصة جداً ولا يمكن وضعها في كتاب تقرأه الناس تصوراً منهم أن هذه الدراسة رواية؛ هذا ليس للأمين فقط بل حتى خرجي الجامعة الجزائرية ومنهم إطارات سامية؛

2.2.3. السبب الثاني يتمثل في أن يعطون للعلم وقدرته الحق الكافي في حل المشكلات الخاصة بهم، ومن ثمة فإنهم مستسلمون للواقع الزواجي المتردي والذي لا يحقق الاستقرار بكل دلالاته.

3.3. صعوبات تتعلق بالمنهج وأدوات جمع البيانات: يعتبر المنهج وأدوات جمع البيانات الأجهزة، التي لا غنى عنها في سيرورة البحث العلمي في أي مستوى بحثي كان، والتي يستند إليها الباحث في رؤية موضوعه من أول مرحلة إلى آخر مرحلة أي من مرحلة بناء الإشكالية إلى غاية حوصلة النتائج، لكن المهم في تلك القضية أن الخطوات عمليات تجريدية للبحث العلمي *Abstraite*، تختلف ممارسته المنهجية عن السلسلة المتوقعة قبيل البحث في حد ذاته واستخدام تلك الأجهزة والآليات والأدوات مع الأفراد بشرية وأبنية اجتماعية لجلب مادة واقعية لها علاقة مباشرة بالقضية موضوع الدراسة، كما أنها ليست بالسهولة التي تتشكل على المستوى الذهن والرؤية التجريدية.

أن الفرد في واقعه الموضوعي والذي سيخضعه الباحث للملاحظة ويجري معه مقابلة ويتحرى عن قضايا خاصة وربما قد تكون حميمية في بعض الأحيان وسرية في البعض الآخر وقد يكون يجهلها ذاته وإن تعلقت به، فإنه ليس بهذا الرقي البحثي كما أنه ليس البساطة في التفكير بحيث يدلي بإجاباته دون قراءات، تمحيصات وغربة لما سيقدمه للباحث

لأنها حياة خاصة *Une vie privé* به ووحده يعرف تفاصيلها، وهنا الصعوبة تكمن الصعوبة الأولى، ومفادها أن فترات تسجيل الملاحظات المباشرة نتيجة المشاركة يسبب الإحراج للباحث *Il se jaïne*، لأنه يستشعر المراقبة من المبحوثين، كما استعمال المقابلة نصف المقننة دعى بعض الأحيان إلى استقطاعها مرات عديدة سواء بسبب تهرب المبحوث وكان علي الاستجابة إلى تهريه، أو بسبب الأطفال في البيت أو تحويم الطرف المقابل للزوج بغرض التصنت، أما بالنسبة للصعوبة المتعلقة بالمنهج أن منهج دراسة الحالة أحد الأدوات المساعدة لتقدم البحث سواء التاريخ الشخصي للحالة أو تاريخ الحالة تتمثل في الوثائق المكتوبة والمصورة؛ لإجراء تحليل المضمون والتحليل السيميولوجي ومن ثمة استخراج القيم ذات الدلالة في التتميط الأدوار الزوجية؛ المتعلقة بالحالات الأربع غير موجودة أو شحيحة جداً في نفس الحالة، صحيح أن هذا المعطى له دلالاته التحليلية، لكن أعاق؛ بشكل أو بآخر؛ سيروية البحث بالنمط المتوقع له في بداية البناء الإشكالية.

4. التوصيات والاقتراحات

بناءً على أن الهدف الأرقى في البحث السوسيولوجي بشكل عام هو الحصول على تفسيرات علمية صحيحة لظواهرات الاجتماعية المتواترة الوجود في مجتمع ما خلال فترات زمنية معينة وتحت تأثير ظروف أو معطيات اجتماعية معينة، والهدف من امتلاك تلك القدرة والطاقة الفكرية الوصول إلى درجة من الفهم لدى المهتمين لما يجري في المجتمع وكل مكوناته؛ من ناحية ومن أخرى؛ توظيف الإمكانيات المتوفرة للمجتمع من طرف أصحاب القرار لتوجيه تلك الظواهرات لما يحقق الاستراتيجيات التغييرية المجتمعية أو ما يغير الوجود الاجتماعي للأفراد، تبعاً للمكانات التي يشغلها والأدوار التي يؤديها في مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها.

انطلاقاً من فكرة أن الأدوار الزوجية في بعض الأسر الجزائرية هلامية وغير محددة على نحو واضح وبين للأزواج *Les époux* والزوجات *Les épouses* معاً وبالتالي الأداء غير المرضي ولا يدعو إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي الزوجيين، الذي توصلت إليه الدراسة السوسيولوجية الآتية على نحو متدرج ومنهج، فإنه وجب على هذه الأخيرة تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المنبثقة أساساً من مراحل البحث، والمتعلقة بالزوج والزوجة ومكتسباتهما؛ من ناحية ومن ناحية أخرى؛ العلاقة بينهما ومستلزماتها الاجتماعية والنفسية والفسيولوجية، وهذا تبعاً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج تبين أنه ليس من

الضرورة أن يكون الرجل على معرفة مسبقة بالمرأة -الاختيار الذاتي - كما أنه ليس شرط أن يكونا ليس على معرفة -الاختيار الغيري - المسبقة بعضهم البعض، لكن كي يكون الأداء مرضي وفعال من الطرفين واتجاه الطرفين في النسق الزواجي الجزائري، وفي هذا السياق تم تشكيل التوصيات الموالية:

1.4. تتعلق بالزوج l'époux: يجب على الزوج الجزائري *Le marie* القيام بعدة إجراءات خاصة بشخصه لاعتبارات عدة أولها أنه رجل ومكانته ودوره في النسق الزواجي مبنيان على القوة والشدة وهذه تقرر قراءات عند المرأة الجزائرية وتوجه سلوكها نحوه، الثانية أنه رجل والرجولة الحق مرتبطة بمعايير دينية بالدرجة الأولى، الثالثة أنه زوج في علاقة مستمرة لا تنقطع أثارها ورواسبها وإن توقف الاتصال والاحتكاك لفترة قصيرة أي أن الزوجين كانا بعدين عن بعضهم لأسباب ظرفية مؤقتة، ولأجل هذا وجب على الزوج بعض التغييرات السلوكية والمعرفية تتمثل في الآتي:

1.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يضع لنفسه فلسفته في الحياة يميز بها الأولويات أو الموجودات الاجتماعية بحيث تعكس المكانة الحقيقية في النسق الزواجي تلك الفلسفة، ولا يسير في حياته هكذا دون تخطيط للوجود أو أهداف تبرمج حياته، ولا يعيش يومه بيومه.

2.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يقسم وقته بين الحياة داخل الأسرة بما فيها من مركبات والحياة خارج الأسرة ولحادث التوازن بينهم وعدم ترك العنان لتأثير المعطيات الخارجية ويفقد العقل البشري قوته في هذه القضية (الاعتدال في إهلاك الوقت).

3.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يثق في رجولته ويتمسك بها في علاقته بالطرف الآخر، لأن الزوجة مهما استعذبت فقد الرجولة الحقيقية في الزوج لكي ترضي غورها وتبدو أمام المحيط الاجتماعي النسوي أن الزوج في يدها الخاتم إلا أنها تفقد تبعاً لذلك الشعور بالأمان في النسق الزواجي.

4.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يحاول قبول الزوجة كما هي بكل النقائص التي فيها، مع التركيز ما فيها من مميزات حسنة ويعمل على تنميتها في المقابل دون محاولة لجرح كبريائها الأنثوي، لأن هذا الأخير هو الرأس مال المرأة الحقيقي.

5.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يتغاضى على بعض الزلات السلوكية للزوجة واضعاً في اعتباره أنها بشر والخطأ عندها وارد مثله فلا يؤنبها أو يوبخها خاصة أمام الغير أين كانوا، وأن يشعرها بدرجة من الحرية لأنها ليست ملك له، إذ في حالة العكس فإن سلوك الزوجة في علاقتها بالزوج سيتحول من محاولة إلى إرضاءه إلى محاولة إرضاء ذاتها وإثبات وجودها من خلال العصيان المستتر أو المعلن.

6.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يحاول فهم تركيبة المرأة النفسية والفسولوجية المختلفة عنه، ومن ثمة فهم ردود أفعال الزوجة السلوكية ولا يخرج نفسه من دائرة التفاعل لأن لكل فعل مثير وقد يكون المثير هو الزوج نفسه ولأن وطأة القيم أو الطبيعة النفسية للزوجة تمنعها من المبادرة بالحديث أو الشكوى أو الطلب... الخ.

7.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن ينظر للزوجة معين المساواة لذاته ليس بمنظار التبعية والدونية؛ صحيح أن النمط القيمي الجزائري قد غرس وعزز هذه الفكرة في ذهن الفرد الجزائري لأسباب ضاربة أطنابها في عمق التاريخ عميقة جداً، لكن المجتمع الجزائري دخل في سيرورة تغييرية اجتماعية وتغييرية اجتماعي في النفس الوقت، نتيجة مدلولات العولمة؛ ولأن الرجل الجزائري له عقل واعي متغير ومتجدد ويضبط به قضايا بيئته الاجتماعية، كما يميز به إذا ما وجد هذا الأخير نفسه في موضع لا يرضيه فإنه يتفاعل على هذا الأساس، كما إن الإسلام؛ المعايير السلوكي الأول في لتحديد ما يجب وما لا يجب القيام به؛ وضع المرأة والرجل على حافة واحدة إضافة إلى التعليم وهنا التفكير الإنساني له دلالة قوية على تغيير سلوكاته الرجل الجزائري.

8.1.4. يجب على الزوج الجزائري *Le marie* أن يكون سلس التعامل مع الزوجة خاصة وأنه وسطه التفاعلي متغير، متحرك والمتجدد، حتى وإن كان في إرهاق وتعب، لأن وسطها التفاعلي العكس تماماً ثابت، جامد وغير متجدد، مما يبعث في نفسها الملل منه والنفور منه أو الإحباط فيه، وبالتالي افتقدها التدريجي الرغبة في البقاء فيه أو التفاعل فيه مع معطياته، وتتجسد تلك السلاسة في محاولة الزوج في الخروج من البيت بين الحين

والآخر وكسر السيرورة التفاعلية لروتينية لهما معاً ، بالذهاب إلى أماكن عامة، بغرض التجديد والتجديد ف الأفكار، رؤية الموجودات الاجتماعية المتوفرة وأهميتها....

إن هذه الاقتراحات المتعلقة بالزوج الجزائري *Le marie* ليست متعلقة بأداء الدور الزواجي على نحو مباشر، كون هذا الأخير تحصيل حاصل لتفاعل زمرة من المعطيات المتعلقة به وبالأخر في ذات الوقت، ومن هنا يجب الاهتمام بتلك المعطيات على النحو المقترح الذي يبعث درجة من الحيوية والإنعاش في سلوكات الأزواج *Le maries*.

2.4. تتعلق بالزوجة *l'épouse*: يجب على الزوجة الجزائرية *épouse' L* القيام بعدة إجراءات تغييرية واعية مرتبطة بذاتها وبشخصها لاعتبارات أن تلك التغييرات في صميم كينونتها الفسيولوجية، النفسية والاجتماعية عدة أولها أنها امرأة الجزائرية ومكانته ودوره في النسق الزواجي مبنيان على الرقة، الإحساس والعواطف وهذا له إفرازاته وقراءات عند الطرف المقابل لها؛ حتى وإن بدا للزوج الجزائري أو للمرأة ذاتها أن المرأة الجزائرية نوعاً ما صلبة ومتشددة، إلا أن القاعدة الأساسية وهي الأنوثة *La féminité* موجودة ولا يمكن القول عكس ذلك؛ وتوجه سلوكه نحوها، الثانية أن الأنوثة ليست فطرية بقدر ما هي صفة اجتماعية تبلورها نشاط وتفاعل جملة القيم والمعايير الاجتماعية إضافة إلى ما تملكه المرأة من معارف، قدرات وخبرات خاصة ، لذا الأنوثة تعزز بالسلوك والملاح أيضاً، أما الاعتبار الثالث والأخير هنا أن الزوجة بها ملاح يميل إليها الزوج تعتبر كنقاط قوة في وجودها داخل النسق الزواجي ولأجل هذه الاعتبارات توافقاً ونتائج الدراسة رأّت هذه الدراسة تقديم توصيات أو اقتراحات سلوكية واجبة على الزوجة وتتمثل في الآتي:

1.2.4. يجب على الزوجة الجزائرية *épouse' L* أن تضع لنفسها أسلوب في الحياة تجمع فيه بين الأوليات والموجودات الاجتماعية المتعلقة بالتفاعلات الزواجية، الوالدية والشخصية الذاتية وزن التغليب إحداها على الأخرى، ويتحقق هذا إذا ما سيرت حياتها هكذا على نحو تلقائي، دون تخطيط للوجود أو أهداف تعطي بها دافعية للاستمرار المتوازن المريح في وجودها.

2.2.4. يجب على الزوجة الجزائرية *épouse' L* أن تنشط معايير وملاح أنوثتها تواترياً لأنها معايير البقاء المشترك والحيوي للزوج والزوجة معاً في النسق الزواجي ومصدر لاختلافها وتميزها عن الرجل وجوداً وتأثيراً .

3.2.4. يجب على الزوجة الجزائرية *épouse'L* أن تشعر الزوج بالثقة في كل سلوكاته وفي المقابل أن تستشعر الثقة في ذاتها ومكتسباتها الخاصة وأن تنميها بطرائق شتى كل حسب إمكاناتها، دون ترك هذه الأخيرة تعزز إحساسها بالتميز عن الزوج وإن كانت كذلك وبالتالي رفع الروتين والملل عن آليات البيت، وهذا لأجل الزوج فقط، بل لأجل ترك آثار حيوية ومريحة في ذاتها.

4.2.4. يجب على الزوجة الجزائرية *épouse'L* أن تحاول أن تعزز الرابط الزوجي على حساب الرابط الأسري بالأسرة الأصلية لأن المجتمع الجزائري يرى أن المرأة بمجرد زواجها فقد أقتلعت بجذورها؛ إن كان لها جذور أصلاً؛ من الأسرة لأنهم يربونها على هذا الأساس؛ أي وجودها مؤقت في بيت أبيها -مرحلة انتقالية- وهم كثيراً ما يعانون في صمت عندما تستطيل مدة البقاء عندهم، كما أن تلك لمحاولة تسعد الرجل لأنه يلحظ أن زوجته تهتم بالبيت وأفراده، وقراءته لتلك المحاولات تتمثل في وجود الرغبة الكامنة عندها في البقاء المشترك وتنمية البيت، والسبب في ذلك أن الرجل الجزائري خضع لتنشئة اجتماعية خاصة.

5.2.4. يجب على الزوجة الجزائرية *épouse'L* أن تواظب في توددها للزوج وهذا ليس تنقيص من أنوثتها بالعكس هو التوظيف الصحيح لها ولمدلولاتها الوجدانية والأهم حث الزوج على التودد بطرائق مختلفة، لكن لا تلجأ إلى الحيل أو محاولة السيطرة لأن النسق الزوجي يستدعي التوافق والتساند وليس التحدي والمضاربة.

إن جملة الاقتراحات المقدمة للمرأة الجزائرية نتيجة أخذها مكانة الزوجة *épouse'L* في نسق زواجي جزائري له دلالاته القيمية والثقافية بالدرجة الأولى والتي ثبت تأثيرها القوي في سلوك الزوجة وتنميط مكانتها ليست ذات علاقة مطلقة بأداء الدور الزوجي على نحو مباشر فقط، لأن هذا الأخير هو تحصيل حاصل لتفاعل زمرة من المعطيات المتعلقة بها وبالطرف المقابل لها من ناحية وبالقيم الاجتماعية التي تربط بينهما في ذات الوقت، ومن هنا فإن الاهتمام بالذات لأجل الذات والأخر معاً يعتبر إسهاماً مباشراً في فهم الآخر ومتطلباته وبالتالي القيام بما يجب القيام به لأجله على نحو يبعث الحيوية والإنعاش في سلوكات الزوج *Le marie*.

3.4. تتعلّق بالزوج *le couple* وبناءه: يجب على الزوجين أن يعيا أن النسق الزواجي موجود اجتماعي كما يولد، يكبر ويفنى وفق ما أكد علماء في السوسيولوجية الأسرية والزواجية، تحدث هذه الأخيرة إذا ما طعن الزوجين في السن، أما إذا أصاب العجز والفناء النسق في بداية نشوئه أو في مرحلة استقراره أو ازدهاره من الناحية النظرية فهذا يعني أن ذلك خلل متمركز بدرجة كبيرة في جملة السلوكات الصادرة عن الزوج *Le marie* أو الزوجة أو معاً وهذا ما أثبت في هذه الدراسة السوسيولوجية، ومن هذا المنطلق هناك توصيات خاصة بالزوج على اعتبار أنه نسق مكون من اثنين مكملين لبعضهما ويجب التعايش فيما بينهما في حالة من السلام والاستقرار النفسيين والتوازن التفاعلي العلائقي في أن واحد، وتتمثل في الآتية:

1.3.4. يجب على الزوجين *le couple* الجزائريين الاهتمام بالموجودات المشتركة النفسية كالقضايا الجمالية والانفعالية مثلاً وكذا الموجودات الاجتماعية كالسلوكات الإرضائية للطرف المقابل والمواقف التفاعلية وأخيراً الموجودات المادية كغرف النوم وكلها موجودة في النسق الزواجي لأنها نقاط الالتقاء بينهما، والأهم تعزيز تلك النقاط بالقدر الممكن من حين لآخر من طرف الزوجة أو الزوج على حد السواء، لأن المبادر سيتترك حتماً بصمة المبادرة في ذات الآخر؛ لأن الفرد الجزائري كغيره من البشر فإنه مهما جنت عليه الظروف المحيطة به والتي قست عليه كثيراً فإنه مازال يحمل بذرة العاطفة، قد يفتقد إلى الوسيلة التعبيرية فقط.

2.3.4. لا يجب على الزوجين *le couple* الجزائريين النظر إلى النسق الزواجي أنه كائن ثابت وجامد بقدر ما هو حي ومتغير يتأثر بما يشعر به كل طرف اتجاه الآخر وبما يصدر عن الطرف في علاقته بالآخر كذلك ولا يزعرعه شيء من الخرج أكثر ما يزعرعه الطرفين من الداخل النسق.

3.3.4. يجب على الزوجين *le couple* الجزائريين أن يعي وعياً حقيقياً ومنطقياً أن عملية تنثية بين فردين عن طريق الزواج كأسلوب للقران ليس اعتباطاً، وإنما عملية مبنية على معطيات واقعية؛ صحيح أنه قدر ومكتوب نتيجة اكتساب المجتمع الجزائري العقيدة الإسلامية، لكن الله جلى وعلى لم يترك قضية وضعها في كتابه إلا وسنها بحكم وسنن،

وترك قضية الفهم والتدبر لإنسان؛ مرتبطة بالطرفين، ومن ثمة الاهتمام بهذه التنشئة اهتماماً واعياً .

4.3.4. يجب على الزوجين *le couple* الجزائريين أن يفكر في الانضمام إلى بعضه وتحقيق الاندماج الصحيح للحفاظ على النسق في حالة من الاستقرار والتوازن، لأنه في حالة فقد هذا الأخير التوازن فإن الفاعلين -الزوج والزوجة - سيفقدان تبعاً لذلك التوازن في التفكير والسلوك وبالتالي ضبط القضايا الاجتماعية، ومن ثمة الرضا والاستقرار.

إن الاقتراحات المقدمة أعلاه للزوج الجزائري *Le couple Algérienne* هي ملامح لرؤية أهمية الطرف الآخر في وجود كل طرف في المواقف التفاعلية الزوجية، نتيجة أخذ كل من الرجل والمرأة مكانة اجتماعية جديدة في نسق زواجي جزائري، حيث أن لهذا الأخير دلالاته القيمة والثقافية بالدرجة الأولى والتي ثبت تأثيرها القوي في سلوك الزوجة وتنميط مكانتها ليست ذات علاقة مطلقة بأداء الدور الزواجي على نحو مباشر فقط، لأن هذا الأخير هو تحصيل حاصل لتفاعل زمرة من المعطيات المتعلقة بها وبالطرف المقابل لها من ناحية وبالقيم الاجتماعية التي تربط بينهما في ذات والوقت، ومن هنا فإن الاهتمام بالذات لأجل الذات والأخر معاً يعتبر إسهاماً مباشراً في فهم الآخر ومتطلباته وبالتالي القيام بما يجب القيام به لأجله على نحو يبعث الحيوية والإنعاش في سلوكات الزوج *Le marie*.

الخاتمة:

انطلاقاً من قاعدة أساسية في التفكير والبحث العلميين المتمثلة في وجوب مرور أي دراسة السوسيولوجية، كما هو الحال في هذه الدراسة ذات العنوان «**الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة**» وذات الانتماء لعلم اجتماع التنمية الأسرية، إذ مرت بعدة مراحل منهجية مضبوطة بدءاً بالمعالجة النظرية المرتكزة على المحددات النظرية، المتمثلة في توقع للدور الزوجي للطرف المقابل له وسلوك الدور للفاعل في حد ذاته، وصولاً إلى المعالجة الاستقصائية الميدانية والمستندة على المؤشرات الميدانية، المتمثلة في عمليات الدور الزوجي وهي الدور الوجداني، الدور النفسي، الدور الجنسي وأخيراً الدور الاقتصادي، من خلال استخدام منهجي دراسة الحالة ومنهج تحليل الدور، ومن ثمة فقد توصلت الدراسة السوسيولوجية التالية إلى جملة من النتائج للفرضيات المنطلقة منها في بداية الطرح.

بناءً على انطلاقة هذه الدراسة المؤسسة على فرضيتين جزئيتين وأخرى رئيسية فإن هذا الدراسة توصلت إلى نتيجتين فرعيتين وأخرى عامة، إذ ترى النتيجة الجزئية الأولى أن التوقع للدور المخالف للممارسة الواقعية - اللاتوقع للدور واقعي - له من طرف الزوجين لا يؤدي بالضرورة إلى هلامية أو عدم تحديد الأدوار الزوجية في العلاقة الزوجية في الأسرة النواة الجزائري، وان وجود عديد مشكلات نفسية واجتماعية بين الزوج والزوجة لا يعود إلى التوقع في حد ذاته و مرجعية هذه الحقيقة الاجتماعية في النسق الزوجي الجزائري، أما بالنسبة للنتيجة جزئية الثانية، فترى أن سلوك الدور - السلوك الدور اللامرضي على المستوى الوجداني والنفسي خاصة - المؤدى في الواقع الأسري الجزائري للحالات المستقصاة ميدانيا يسهم في هلامية الأدوار الزوجية، مما ترتب عن الوضع إفراز أنماط كثيرة ومتنوعة من مشكلات نفسية واجتماعية للزوج، الزوجة، والسبب في وجود هذين النتيجتين الجزئيتين على ذاك النحو أن القيم الثقافية الجزائرية قوية جداً في توجيه التفكير والسلوك عند الفرد الجزائري - رجل وامرأة - متناساً في سيرورة التأثير والتفعيل القيمي القوية على الفرد الجزائري حاجات أساسية للوجود الاجتماعي والتعايش المشترك الحميمي خاصة، ومن ثمة ضاغطاً في تلك السيرورة على قدراته ومهاراته الخاصة في تنمية السلوك والتفكير الخاص بذاك الوجود، ومن ثمة كسب القدرة على التغيير الواقع الاجتماعي ليس بالضرورة الكبير بل الصغير الخاص به والمتمثل في الواقع الأسري والزوجي، أما النتيجة العامة للأطروحة التي توصلت إليها

الدراسة مفادها تقول أن الخلل الحاصل على مستوى مركبتي الدور الزوجي في النسق الزوجي الجزائري؛ اللاتوقع للدور الزوجي وفي بعض الأحيان اللاواقعي والسلوك الدور المفرغ من بعديه الوجداني والنفسي خاصة وبالتالي فقد غدا السلوك اللامرضي للزوجين معاً خاصة على المستويين الوجداني والنفسي؛ أفرز هلامية (عدم تحديد) أداء الدور المنوط بالزوج *Le couple* في النسق الزوجي الجزائري، بحيث ترتب عن تلك الحالة آثار اجتماعية سلبية ورواسب نفسية سلبية كذلك كإحباط، الشجار الدائم والمفرط فيه، الهروب من الواقع التفاعلي الزوجي... الخ، وذلك أدى بالضرورة نتيجة حتمية للتفاعل المتبادل للزوجين مؤداه غياب الاستقرار بأنواعه عند أفراد الأسرة النواة الجزائرية.

وبناءً عليه، يمكن القول أن الأطروحة وصلت إلى نتيجة هامة جداً في المجتمع الجزائري مؤداه أن وطأة القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع الجزائري قوية على الفرد الجزائري -رجل وامرأة- صحيح أن المجتمع الجزائري خضع للعديد من التغييرات السياسية والاقتصادية، لأنها خاضعة في ذلك إلى قرار لشخصية مادية أو معنوية، ترتب عنه العديد من التغييرات المؤسساتية الرسمية، أما بالنسبة للنسقين الأسري والزوجي فقضية التغير طفيفة جداً وما المشكلات الزوجية والأسرة إلا نتيجة لحتمية التغير على المستويين الأخيرين مواكبة للتغيير الحاصل في بقية المؤسسات الاجتماعية، بمعنى آخر أن معطيات الواقع المادي الزوجي تغيرت بينما التفاعلي المبني على النسق القيمي بالدرجة الأولى مازال لم يتغير بالدرجة التي تحقق الانسجام، لأن الفرد الجزائري مازال محافظ على الكينونة القديمة لهذا الأخير - النسق القيمي - نتيجة تخوفه من مسار واتجاه إفرازات التغير.

المراجع

1. المراجع العربية

1.1. القرآن الكريم

2.1. كتب:

1. أحمد يحيى عبد الحميد، الأسرة والبيئة، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
2. أحمد بن نعمان، سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجية النفسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
3. أحمد زيدان وآخرون، الأسرة والطفولة (دراسات اجتماعية و أنثروبولوجية)، دار المغرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1
4. إقبال محمد بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية، الأسرة والطفولة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر.
5. أنتوني جينز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع (نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع)، ترجمة: محمد محي الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000
6. إرفنج زيلديتش، النظرية المعاصر في علم الاجتماع (دراسة نقدية)، علي ليلة، دار الفكر العربي، 1980.
7. السيد محمد الحسيني وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الأنثروبولوجية، دار المعارف، مصر، 1985، ط1
8. بوتومور، علم الاجتماع (منظور اجتماعي نقدي) ترجمة: عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1985.
9. جمال محمد أبو شنب، نظريات الاتصال (المفاهيم، المداخل والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
10. جمال محمد أبو شنب، علم الاجتماع وقضايا السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
11. جمال محمد أبو شنب، الاتصال والإعلام والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
12. الجمعية الأمريكية للصحة و التربية، تنمية العلاقات الإنسانية الديمقراطية، ترجمة: إبراهيم حافظ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1964.
13. جون ركس، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة: السيد محمد الحسني و آخرون منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.

14. جونتان تيونر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر.
15. حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ط5.
16. حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي (دراسات نقدية)، جامعة منتوري، الجزائر، 2005.
17. حسين رشوان، تنمية العلاقات الإنسانية (علم الاجتماع، علم النفس وعلم النفس الاجتماعي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
18. حسين عبد الحميد رشوان، العلاقات الإنسانية (في مجالات علم النفس، علم الاجتماع، علم الإدارة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
19. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي إجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
20. حنان عبد الحميد، الطفل، الأسرة و المجتمع، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2000.
21. حنان العناني، الصحة النفسية، دار الفكر، بيروت، 2004، ط2.
22. خليل شكور، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1998.
23. روبر ماكيفر، الجماعة (دراسة في علم الاجتماع)، ترجمة: محمد علي أبودر و لويس الإسكندر، دار الفكر العربي، 1968.
24. زهير حطب، تطور الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية وقضاياها المعاصرة، المعهد الإنمائي العربي، بيروت، ط1، 1976.
25. زهير محمود الكرمي، الإنسان و العائلة، الشركة الجديدة للطباعة و التجليد، الاردن.
26. سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
27. سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982.
28. سامية محمد فهمي، المشكلات الاجتماعية (منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية)، دار المعرفة، الإسكندرية، 2003.
29. سلوى محمد عبد الباقي، آفاق جديدة في علم النفس الاجتماعي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، دون سنة نشر.

30. سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
31. سوزان بركة، التربية الجنسية ومسؤولية الآباء والأمهات، ترجمة: فاروق محمد ديكري المنار، بيروت، ط1، 1996
32. شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي، المؤسسة الجامعية للدراسات،
33. السيد عبد العاطي السيد، المجتمع، الثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999
34. السيد عبد العاطي السيد و آخرون، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997
35. سيد محمود الطواب، النمو الإنساني (أسسه وتطبيقاته)، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1998.
36. صالح محمد على، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، الأردن، 2004، ط4.
37. صالح حسن الداهري، الشخصية والصحة النفسية، دار الكندي، الأردن، 1999، ط1.
38. عادل على أبو طاحون، سوسيولوجي التطرف الديني (جذور مظاهر التطرف الديني بين إتباع الديانات السماوية مع دراسة الواقع المصري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
39. عدلي علي أبو طاحون، في النظرية الاجتماعية المعاصرة، مكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، الإسكندرية، ط1
40. عبد الباسط محمد الحسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط6، 1977
41. عدل السوري، الانتهاك الجنسي للزوجة (دراسة سوسيولوجية العنف الأسري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999
42. علاء الدين كفاقي، الإرشاد و العلاج النفسي الأسري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999
43. علي كاشف، التنمية الاجتماعية (المفاهيم و القضايا)، عالم الكتب، القاهرة
44. علي ليلي، النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة العلاقة الإنسان بالمجتمع)، دار المعارف القاهرة، ط2، 1983
45. علي عبد الرزاق جبلي، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
46. علياء شكري، اتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

47. غي رويشه، مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفعل الاجتماعي)، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط1، 1983
48. قباري محمد إسماعيل: علم الاجتماع الثقافي والمشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982 .
49. قدور عبد الله ثاني، سيميائية الصورة. دار العرب للنشر، الجزائر، 2005.
50. لندا دافيدوف: مدخل علم النفس، ترجمة: سيد الطواب وآخرون، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 1997
51. لوبون: روح المجتمع، ترجمه احمد فتحى زغلول، مطبعة الشعب، القاهرة، 1909
52. مجموعة من الأساتذة، دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، دار المعارف، مصر، 1975، ط1
53. محمد بن مخلوف وآخرون: واقع الأسرة الجزائرية (والتحديات التربوية في الوسط الحضري القطيعة المستحيلة)، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، ط01، 2008.
54. محمد الشناوي وآخرون: التنشئة الاجتماعية للطفل، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001.
55. محمد شفيق: الإنسان و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
56. محمد عاطف غيث: المشكلات الاجتماعية والسلوك المنحرف، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1981
57. محمد عاطف غيث: مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 1997
58. محمد عمر: البحث العلمي (مناهجه و تقنياته)، دار الشروق، ط5، 1987.
59. محمد حسين: الاسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1976
60. مصطفى السويفي: مقدمة إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1966
61. مصطفى صالح الفوال: علم الاجتماع في عالم متغير، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1996.
62. مفقودة صالح: المرأة في الرواية الجزائرية (دراسة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.
63. مواهب إبراهيم عياد و آخرون: الإرشاد و التوجيه (في الأسرة و دور الحضانة)، منشأة المعارف الإسكندرية، الإسكندرية، 1998.

64. مورييس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، 2004.
65. هشام محمد خولي: الأساليب المعرفية وضوابطها في علم النفس، دار الكتاب الحديث، 2002.
66. نبيل السملوطي: الدين و البناء الاجتماعي، دار الشروق، جدة، ج1، 1981
67. نبيل السملوطي: الدين و البناء العائلي (دراسات في علم الاجتماع العائلي)، دار الشروق، جدة، 1981
68. والتر بنجهام و آخرون: سيكولوجية المقابلة، ترجمة: فاروق عبد القادر و عزت إسماعيل دار النهضة العربية، 1961
69. وليم و ولاس لامبرت: علم النفس الاجتماعي، ترجمة: سلوى الملاء، دار الشروق، الإسكندرية، ط2، 1993.
70. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

3.1. القواميس:

71. بوريكو فرنسيس وبودون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
72. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، ج2، 2000.
73. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط2، ج2، 2000.
74. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1997.

4.1. رسالة الدكتوراه

75. مراد بوقطاية: القيم والتوافق الزوجي في المجتمع الجزائرية، إشراف: لوكيا الهاشمي، جامعة الجزائر، 2000.

5.1. المقالات

76. رابع العربي: سرقة الفكر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ع2000/06/13

77. مواقف الدور الجنسي www.kenanaonline.com/page/3965

78. الحب والجنس .. الهمس واللمس!، fpnp.net/arabic/?action=detail&id=29
79. التحول الديمقراطي والنوع الاجتماعي من منظور إسلامي، www.mhryemen.org
80. الإنسان والمجتمع (النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين)، <http://jamahir.alwehda.gov.sy>

2. المراجع الفرنسية

2.1. Ouvrages

81. A. michel: *sociologie de la famille et de mariage*, PUF, paris ,1972.
82. A. Blanchet : *Les techniques d'enquête en sciences sociales*, DUNOD, 2000.
83. B. B. legros: *famille, mariage et divorce(une sociologie des comportements familiaux contemporains)*, liege , bruxelle.
84. E. Durkheim: *de la division social de travail*, PUF, paris 1973.
85. F. Desingely: *sociologie de la famille contemporaine*, 2émé édition, NATHAN, paris, 1993.
86. H. mandras: *éléments de sociologie*, Armand colin, paris, 1975.
87. J. C. Kaufmann, *L'invention de soi (une théorie de l'identité)*, armand colin, paris, 2004.
88. L. Addi: *les mutations de la société algérienne (famille et lien social dans l'Algérie contemporaine)*, Découvert, paris, 1999.
89. M. audolfui et C. Anglo: *la forteresse familiale (une modèle de clinique rationnelle)* traduit par: Marc rives 1987., paris,
90. M. Crozier: *la société bloque, le seuil*, paris.
91. , SNED, (M. boutefnouchet: *la culture en Algérie (mythe et réalité* Alger, 1982.
92. M. boutefnouchet: *La famille Algérienne*, SNED, Alger, 1985.
93. M. Porot: *L'enfant et les relation familiales*, PUF, paris, 1973
94. P. Bourdieu: *la société bloquée*,
95. P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, édition dahlab, Alger, 1985
96. P. Bourdieu, *La domination masculine, le seuil*, paris, 2002.
97. S. Khodja : *les algériennes du quotidien*, ENL, Alger, 1985.
98. Y.Castelon : *de la famille groupe à la cellule*, bordas, paris, 1980.
99. femme d'islam

- Dictionaries.2.2

100. *Petit Larousse en couleur*, Librairie Larousse, paris, 1986.

Articles .2.3

- A. Faouz : *La nuit de nocces*, INSAINIAT, CRAS.n°4.01/04/98, Oran .101
- A. Surprenant: *objectif couple, centre de consultation conjugal*, .102
Montréal, canada.
- D. Balmelle: *partenité et conjugalité, centre de consultation conjugal*, .103
Montréal, canada.
- E. Durkhiem: *Introduction à la sociologie de la famille*, *Annales de la* .104
faculté des lettres de bordeaux, paris.
- Gottman et Silver: *Les conflits(l'importance des conflits)*, 20/11/1999 .105
- I.V.F: *les forces de la famille(renforcer les points positifs)*, 11/05/1994, .106
canada.
- J. Carneau: *négociier avec un partenaire, la lettre de psy*, v3, n°1, .107
01/1999.
- J. Carneau: *les mythes amoureux (l'amour inconditionnel)*, *la lettre de* .108
psy, v4, n°7, 08/2000.
- J. C. Lascoux: *parentalies au centre des conflits de cultures et de lois*, .109
CNRS, paris, 2000.
- J.L. Briniad: *l'homme pluriel (les ressorts de l'action)*, *REVUE de* .110
l'AFL? n°63, 09/1998.
- L. Beaudoin: *les fiction du droit et le mariage (un contrat comme les* .111
autre), *BARREAU*, v32, n°7, 04/2000.
- Le conseil d'administration du GAPI, la définition de relation* .112
conjugal, 23/02/1995.
- M. Lallement: *l'amour et la sociologie*, 29/03/2002, paris. .113
- M. Larivey: *les nœuds dans nos relation, la lettre de psy*, v2, n°5, .114
05/1998
- M. Novak: *marriage et family processes*, *Kearl's Guid to sociology of* .115
the family.
- R.J.Jerolman: *L'amour & mariage et la famille*, 29/01/2001. .116
- R.C.N.I.V.F: *la violonce conjugale*, 22/04/1995, canada. .117
- Société canadienne de la C.I.D.I.A*, 23/01/1995 .118
- S.Trembly: *La différence de désir dans un couple (un problème* .119
d'intimité ou de pouvoir), 26/10/2000.

الملاحق

1. قائمة الجداول

2. دليل الملاحظة دون مشاركة
3. دليل المقابلة نصف الموجهة
4. الملخصات

1. قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
218	الألفاظ الدالة على عدم الإشباع في نظر الطرف الآخر	01
219	المتوسط الحسابي للألفاظ الدالة على عدم الإشباع	02
223	الألفاظ الدالة على مخالفة التوقعات الزوجية في نظر كل طرف	03
225	الألفاظ الدالة على الاختلاف الفكري للأزواج	04
227	الألفاظ الدالة على محاولة أو رغبة الزوج في الزواج مرة أخرى أو الطلاق	05
228	الاختلاف القيمي بين الزوجين	06
230	الألفاظ الدالة على فقد العواطف الإيجابية نحو كل طرف	07
234	الألفاظ الدالة على معدل الاحترام والتقدير المتبادلين	08
255	المدلولات السيميائية للدور الوجداني للزوجين	09
261	المدلولات السيميائية للدور النفسي للزوجين	10

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

دليل الملاحظة دون مشاركة

إشراف الاستاذ

إعداد الطالبة:

الدكتور

السنة الجامعية
2008-2009

1. كيف وضع البيت؟
2. كيف تتعامل الأم مع الأبناء والزوج؟
3. كيف يتفاعل أفراد الأسرة؟ طريقة الكلام، نوع اللفاظ، الاشارات باليد،
الايماءات...
4. كيف تكون وطأة دخول رب الأسرة على الزوجة والابناء؟
5. ما طبيعة المحادثة التي تحدث بين الزوجين؟ ما موضوعاتها؟
6. كيف تتصرف الزوجة في غياب الزوج؟
7. كيف تتحدث عنه؟

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الاجتماعية

دليل المقابلة نصف الموجهة

إشراف الاستاذ

إعداد الطالبة:

الدكتور

بلقاسم

عرعور مليكة

سلاطنية

الموسم الجامعي

2009-2008

I- الأشخاص الذين يحبون من المفروض أنهم يتزوجون الذين يحبونهم؟

II- أي نوع من أنواع الحياة التالية التفضل؟

III- أي نوع من أنواع العلاقات الزوجية تفضل في الزوج؟

- IV- هل التناغم الجنسي ضروري عند الزوج؟
- V- إن الدور الأساسي للرجل بعد الزواج هو SUBVENIR لحاجات الزوجة؟
- VI- ما هو الهدف من الزواج؟
- VII- هل فكرت في الزواج مرة أخرى أو إنشاء علاقة خارج إطار أسرتك؟
- VIII- هل فكرت أن الزواج قد ينشأ علاقة عاطفية مع امرأة أجرى إن لم يجد ما يحتاجه داخل البيت؟
- IX- كيف كنت تتصور الطرف الآخر؟ وحياتك الزوجية؟

